



۲۷۴

مَجْمَعُ الْفَائِدَةِ وَالْبَهَةِ

فِي شَرْحِ ارشَادِ الْأَذْهَانِ

لِلْفَقِيهِ الْمُحَقِّقِ الْبَاقِي وَصِيهِ عَصْرِ دُرِّ الْبَهَةِ
الْمَوْلَى أَحْمَدَ الْمُقَدِّسِي الْأَزْدِي سَيِّدِي

أَتَمَّ فِي سَنَةِ ١٤١٥ هـ

بِمَكَّةِ الْمَدِينَةِ

مُؤَسَّسَةُ النُّشْرِ الْإِسْلَامِيِّ

بِمَكَّةِ الْمَدِينَةِ سَنَةِ ١٤١٥ هـ



۲۷۴

۲۶۴۱

مجمع الفائدة والبرهان

فی شرح ارشاد الأذنان

للفقيه المحقق المدق وحید عصره و فرید عصره
المولی احمد المقتدر الرازی دبیلی

۱۳۲۰/۱۱/۱۲

المؤلف فی سنه ۱۲۹۲



صنیعه و نغفه و علو علیه و اشراف علی طبعه
الحاج الفاضل العارف والحاج شیخ علی بن الاشتهار و الحاج الفاضل الحاج
بدفتم المقدمة

المجلد الرابع

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی
واحد تحقیق



الكتاب : مجمع الفائدة والبرهان - شرح ارشاد الازهان (ج ٤)

المؤلف: المحقق البارع، الشيخ احمد المعروف بالمقدس الاردبيلي

تحقيق وتصحيح: الحاج آقا مجتبي العراق، الشيخ علي پناه الاشتهاردي، والحاج آقا حسين اليزدي

الناشر: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين - بقم المشرفة

المطبوع : ٣/٠٠٠ نسخة

التاريخ : رجب المرجب ١٤٠٥ الموافق لشهر فروردين ١٣٦٤

جمہوری شہد
۲۲۱۵۸

جمہوری ادوار
۲۲۱۵۸





«حديث في الزكاة»

عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام انه قال : ما من عبد منع من زكاة ماله شيئاً الا جعل الله ذلك يوم القيامة ثعباناً من نار مُطَوَّقاً في عنقه ينهش من لحمه حتى يفرغ من الحساب، وهو قول الله عز وجل : سَيَطْوِقُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يعني ما بخلوا به من الزكاة (١)

(١) الوسائل باب ٣ حديث ٣ من ابواب ما تجب فيه الزكاة

بسم الله الرحمن الرحيم

« كتاب الزكاة »

والنظر في أمور ثلاثة (الاول) في زكاة المال، وفيه مقاصد (الاول)
في شرائط الوجوب ووقته

« كتاب الزكاة »

قوله: « كتاب الزكاة الخ » اعلم انه (ره) ما اراد بالزكاة هنا ما هو
المتعارف والمصطلح المشهور، بل اراد إخراج المال الواجب أصالة.
والمال المذكور (١)، لإدخال الفطرة والخمس فيها حيث قال: (والنظر في أمور
ثلاثة، (الاول) في زكاة المال، و (الثاني) في زكاة الفطرة و (الثالث) في الخمس.
ثم اعلم انه قيل: الزكاة لغةً هو الزيادة، والنمو والظهارة - وفي اصطلاح
الفقهاء (قد تطلق) على فعل المكلف مثل قولهم: (تجب الزكاة وتستحب) ويراد

(١) يعني ان المال المذكور هنا بقوله (ره): (زكاة المال) يريد به الانواع الثلاثة للمال الواجب إخراجها بقرينة قوله
(ره): (والنظر في أمور ثلاثة الخ) فانه (ره) جعل الزكاة بمنزلة القسم، والأمور الثلاثة بمنزلة الاقسام، ومن المعلوم ان
الاقسام دأبها في المقسم

بها صرف المال في موضعه الا ان يحذف مضاف (١).

و قد تطلق على عين المال المعين لطائفة لا لشرفها (٢).

ونقل في شرح الشرايع تعريف المعتبر بانها اسم لحق يجب في المال يعتبر في

وجوبه النصاب.

قال: ونقص في طرده بالخمس في نحو الكنز والغوص، وفي عكسه

بالمندوبة، وزكاة الفطرة (واجيب) بان المقرف، الواجبة، واللام في النصاب للعهد

وهو نصاب الزكاة، والنصاب (٣) في الفطرة معتبر (اما) قوت السنة (او) نصاب

الزكاة، (وفي الجواب تكلف ظاهر) (٤) والأولى في تعريفها انها صدقة مقدرة بأصل

الشرع ابتداءً، فخرج بالصدقة الخمس، وبالمقدرة التبر المتبرع به، وبالأصالة،

المنذورة، وبالإبتداء، الكفارة، واندرجت الواجبة والمندوبة (٥).

ويمكن ان يقال: مسامحة في اسناد الوجوب الى الحق (٦) فيحتمل ارادة

الثبوت من الوجوب، وقد يشعر به إعادة الوجوب بدون الإكتفاء بالضمير الراجع

الى المصدر فتدخل المندوبة.

(١) بان كان المراد: يجب ابتداء الزكاة

(٢) اي لاجل شرف الطائفة الآخذة للزكاة بخلاف الخمس فانه لاجل شرف الذرية الطيبة هذا، ولكن

في هامش بعض النسخ المقطوعة (بشرائطها) بدل لا لشرفها

(٣) فكأنه جواب عن سؤال مقدّم وهو ان المأخوذ في التعريف هو النصاب وزكاة الفطرة ليس فيها نصاب

فأجاب بوجود النصاب فيها ايضاً إما ان يكون نصابه اعتبار كون المالك مالكا لقوت سنته أو مالكا لأحد

النصب في زكاة المال.

(٤) والتكلف من جهات (الأولى) تخصيص المقرف بالواجبة وليس له وجه (الثانية) حمل اللام على العهد

مع انه ليس هنا عهد لافظاً ولا ذهنياً، فان المقروض كون التعريف قبل بيان النصاب (ثالثها) التعبير عن

اشتراط الفنى في وجوب زكاة الفطرة بالنصاب مجاز قطعاً فلا يؤخذ في التعاريف.

(٥) من قوله ره: (ونقص) الى قوله: (والمندوبة) من كلام المسالك

(٦) يعنى في كلام المعتبر: اسم لحق يجب في المال فاريد بالوجوب الثبوت يعنى يثبت، والثبوت اعم من

الوجوب والتدب

وان المراد اعتبار النصاب في جنسه (١) فلا يرد الخمس .
ويمكن (٢) اختصاص المَعْرُوف بزكاة المال (٣) .
وان ارجاع المال الى الزكاة (موجب خ) للدور وعدم المعرفة (٤) .
وان التخصيص بالواجب ثم التقسيم غير مناسب (٥) .
وكذا اطلاق النصاب على اعتبار قوت السنة (٦) ، ولهذا لا يقال : باعتبار
النصاب في خمس التجارة والصناعة والزراعة مع اعتبار قوت السنة ولعل اليها (٧)
اشار بقوله : (في الجواب تكلف خ) .
(والصدقة) في التعريف الذي ذكره ولد المصنف في الايضاح (٨)
(مجملة) (فان اريد) المذكورة في باب الصدقة - وعرفها في الدروس بانها عطية
متبرع بها بالأصالة من غير نصاب ، للقربة - (فمعلوم عدم الصحة) ، وانه يلزم اعتبار
الصيغة ايجاباً وقبولاً وسائر الأحكام المذكورة هناك مع عدمها في الزكاة .
(وان اريد) غيرها ، (فغير معلوم) فجاء الجهل والإجمال وايضاً هل المراد بها المال
المصدق به او المصدق (التصدق خ) وايضاً الظاهر عدم صدقه على جزء الزكاة مثل
نصف الصاع في الفطرة ، وثمن العشر في الزكاة المالية (٩) لكن المراد الإشارة الى

- (١) يعنى في كلام المعتبر: يعتبر في وجوبه النصاب - ليريد به يعتبر في وجوب جنس الزكاة الشامل لجميع
الأنواع التسعة فلا يشمل الخمس لعدم اعتبار النصاب في بعض أنواعه كالغنائم والرباح المكاسب
(٢) فلا يرد ايراد المورد بالنقض في عكسه بزكاة الفطرة
(٣) فلا يضر خروج الفطرة بل يخرج بقوله : يجب في المال منه رحمه الله
(٤) فلا يصح ان يقال : ان الزكاة اسم لحق يجب في الزكاة للزوم الدور كما لا يخفى
(٥) فقول : المجهب : ان المَعْرُوف الواجبة ليس في عقه
(٦) فقول المجهب : والنصاب في الفطرة معتبر (اما) قوت السنة الخ في غير عقه ايضاً
(٧) يعنى الى هذه المذكورات من قولنا : ويمكن ان يقال الخ
(٨) قال في الايضاح ج ١ ص ١٦٦ : ما هذا لفظه الزكاة هي لغة ، القو والطهارة ، وشرعاً صدقة راجعة
مقدرة بأصل الشرع ابتداءً ، ويسمى القدر الواجب في النصاب او عن النفس زكاة - انتهى .
(٩) يعنى لا يصح ان جزء الزكاة كنصف الصاع في زكاة الفطرة او واحد من ثمانية اجزاء العشر في زكاة

انما تجب على البالغ

التعريف في الجملة لا الى التعريف الحقيقي فلا ينبغي الإيراد عليه بل الاشتغال في مثل هذه البحوث مع وجود الالهم بل ينبغي الإختصار على بيان المراد من المسائل مع الأدلة والإعراض عن الاعتراضات على العبارات والتعريفات ولكن ذكرنا هذا المقدار هنا تأسيّاً بهم ولا نعود الى أمثاله ان شاء الله تعالى.

واما دليل وجوبها في الجملة فهو الكتاب، والسنة، والاجماع، بل لا يحتاج الى الاستدلال بخروجها عن المسائل الفقهية بصيرورتها من العلوم الضرورية التي يُكفّر منكرها كالصلاة، والصوم، والحج، ولكن نشير الى بعض الأدلة تيمناً.

(منها) وآتوا الزكاة (١).

وصحيحة زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، إن من تمام الصوم اعطاء الزكاة - يعني الفطرة - كما ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله من تمام الصلاة (٢).

و يكتفى في الترهيب و الترغيب : (يَوْمَ يُحْمَى) الآية (٣) .

قوله: « انما تجب على البالغ، العاقل الخ » إشارة الى شرائط الوجوب.

«الاول البلوغ»

فلا تجب على غير البالغ من الاطفال مطلقاً ذكراً كان او غيره، في شئ من امواله صامتاً وغيره، بمعنى عدم ايجاب الاخراج على وليه وتعلق بعض امواله إلى المستحقين كما في مال البلوغ.

المال: صدقة مقدرة باصل الشرع فان للفروض ان الشرع لم يقدرها كذلك

(١) البقرة - ٤٢ - ٨٣ - ١١٠، والنساء - ٧٧، وللعج - ٧٨، والنور - ٥٦، والمجادلة - ١٣، والزمل - ٢٠

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٥ من ابواب زكاة الفطرة

(٣) التوبة - ٣٥

ودليله الاصل، وعدم الدليل اذ الظاهر اختصاص الأدلة بوجوب الإخراج عن مال نفس المكلف فلا يشمل الأطفال لعدم التكليف، ولا لوليهم لعدم كون أموالهم أمواله، وما نجد عاماً شاملاً لتعلق بعض أموالهم بالمستحقين .
و يدلّ عليه الروايات أيضاً (منها) صحيحة الحلبي وحسنه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: في مال اليتيم عليه زكاة؟ فقال: إذا كان موضوعاً فليس عليه زكاة، فإذا عملت به فأنت له ضامن، والربح لليتيم (١).
وصحيحة محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: سألت عن مال اليتيم فقال: ليس فيه زكاة (٢).

وصحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: ليس في مال اليتيم زكاة (٣).

وصحيحة محمد بن القاسم بن الفضيل البصري قال: كتبت الى أبي الحسن الرضا عليه السلام أسأله عن الوصي أيزكي زكاة الفطرة عن اليتامي اذا كان له مال؟ فكتب عليه السلام: لا زكاة على مال اليتيم (على يتيم خ - كا) (٤).
ورواية أبي بصير (قال المصنف في المختلف: انها موثقة) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سمعه يقول: ليس في مال اليتيم زكاة، وليس عليه صلاة، وليس على جميع غلاته من نخل او زرع أو غلة زكاة، وإن بلغ اليتيم فليس عليه لما مضى زكاة، ولا عليه لما يستقبل حتى يدرك، فإذا أدرك كانت عليه زكاة واحدة، وكان عليه مثل ما على غيره من الناس (٥).

(١) الوسائل باب ١ حديث ٦ من أبواب من تجب عليه الزكاة

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٧ من أبواب من تجب عليه الزكاة

(٣) الوسائل باب ١ حديث ٨ من أبواب من تجب عليه الزكاة

(٤) الوسائل باب ١ حديث ٤ من أبواب من تجب عليه الزكاة

(٥) الوسائل باب ١ حديث ١١ من أبواب من تجب عليه الزكاة

وقال بعض الأصحاب يوجبها إذا اتجر به للروايات، أصحتها صحيحة
يونس بن يعقوب قال: أرسلت الى أبي عبد الله عليه السلام أن لي اخوة صغاراً فتي
تجب على أموالهم الزكاة؟ قال: إذا وجبت عليهم الصلاة وجبت عليهم الزكاة،
قلت: فما لم تجب عليهم الصلاة؟ قال: إذا اتجر به فزكوه (فزكه ح كا) (١).
وحدها الأكثر على الاستحباب، لعموم الاخبار الدالة على سقوطها عن
أموالهم، ووجوب الجمع بينها.

وعمدة دليل المصنف وولده وغيرهم في الاستحباب عدم تكليفهم، وانت
تعلم ان لوجوب في أموالهم لا يستلزم تكليفهم، ووجوب شيء عليهم، والآ يلزم عدم
الاستحباب ايضاً لانهم ليسوا بمخاطبين ولوندياً على ما قالوا وايضاً يعلم وجوب حل
العام على الخاص وتخصيصه به، الا ان الاصل وقلة القول به واستحبابها في مال
البلاغ على ماسياتي، يدل على استحبابه.

ومثله البحث في غلاته، ولكن لا يجري ما قلناه في الحمل على الاستحباب
هناك، هنا.

وقد عرفت أن حل الأصحاب هناك بعض الاخبار على الاستحباب
للجمع ليس بجيد، لما قلنا من وجوب حل العام على الخاص.

ولكن يؤيده هنا موثقة أبي بصير المتقدمة (٢) الدالة على عدم لوجوب في
غلات اليتيم من نخل اوزرع اوغلة، فحملوا على الاستحباب صحيحة زرارة ومحمد
بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام انها قالوا: ليس على
مال اليتيم في الدين والمال الصامت شيئاً، فاما الغلات فعليها الصدقة واجبة (٣).
و يؤيد الوجوب عموم مثل (ماسقت السماء، العشر) (٤) وعدم صحة

(١) الوسائل باب ١ حديث ٥ من ابواب من تجب عليه الزكاة

(٢) الوسائل باب ١ حديث ١١ من ابواب من تجب عليه الزكاة

(٣) الوسائل باب ١ حديث ٢ من ابواب من تجب عليه الزكاة

(٤) راجع الوسائل باب ٤ من ابواب زكاة الغلات

رواية إبي بصير، بل عدم توثيقها أيضاً لأنها نقلت في الكتابين (١)، عن علي بن الحسن والطريق إليه غير ظاهر (٢)، واضطراب ما في المتن (٣).

ومنها الشيخ على الحبوب التي تستحب فيها الزكاة لغير اليتيم، وهو بعيد للتصريح بالنخل والزروع، فالدليل يقتضي الوجوب.

ويؤيده بُعد الاستحباب، وأنه، (إذا حاز) التصرف في مال اليتيم من غير نزاع، والاعطاء إلى غيره (فالأولى والأحوط) كونه بنية الوجوب للحصول البهراثة باليقين وعدم تكليفه مرة أخرى اتفاقاً بعد البلوغ.

نعم لو لم يجوزوا ذلك - لقوله تعالى: (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) (٤) وغيرها، وحملوا الصحيحة على التقية لأن الوجوب مذهب الجمهور كان القول بعدم الوجوب حسناً، فلما ندبوا ذلك بغير خلاف على الطاهر فالوجوب أولى كما هو مذهب الشيخ في الكتابين.

قل في المختلف (٥): أن السيد المرتضى قال: أن مذهب أكثر الأصحاب أن

(١) التذهيب - الاستبصار

(٢) في مشيخة الكتابين، ما هذا فلفظه (وما ذكرته) في هذا الكتاب، عن علي بن الحسن بن فضال عنه جبريل بن محمد بن عبدون المعروف بابن الحاشي سمعاً منه وإجازة، عن علي بن محمد بن الزبير، عن علي بن الحسن بن فضال أنهى ووجه عدم ظهور الطريق أن في أحمد بن عبدون المتوفي ٤٢٣ كلاماً حيث لم يوثقه نوحاشي ولا الشيخ، وكذا في علي بن محمد بن الزبير المتوفي ٤٢٨ تراجع فتبع القول في أحوال الرجال بسبقاً راج ١ ص ٦٦ وج ٢ ص ٣٠٤

(٣) يمكن أن يكون نظره فيه في وجه الاضطراب إلى وجهين (الأول) أنه عليه السلام عن أولاد عدم الزكاة عن من اليتيم مطلقاً ثم من ثانياً نعماً عن جميع علاته وكأته تكراراً - ثم عذ في مقام عدم وجوب الزكاة خصوص النخل والزروع والمعه ثالثاً (كـ) أنه عليه السلام بعد مرض ملوغة من عدم وجوبها عنه لما مضى وما يستقبل إلى أن يدرك مع أنه (ع) مرض أنه قد أدرك

(٤) الاسراء - ٣٤ (٥) عبارة المختلف هكذا، وقال في المسائل الناصرية: الصحيح عندما أنه لا زكاة في ما من الصبي من العبي ونورق (الذهب والمصنعة) فاما الزروع والصنع فقد ذهب أكثر الأصحاب إلى أن الإمام (ع) يأخذ منه الصدقة انتهى

العاقل

للامام عليه السلام أن يأخذ الصدقة عن زرع اليتيم وضرعه.

«فروع»

(الاول) نقل عن الشيخين ، وابن الصلاح ، وابن البراج ، وحبوب الزكاة في مواشيمهم وليس بواضح الدليل ، اد ما رأيت فيها بخصوصها شيئاً ، ولعمومات لا تكفى ، لما مر من العمومات في عدم زكاة مال اليتيم ، فتحمل على مال البلّاغ لما مر ، وللأصل ، والشهرة ، ولقوله : (وَلَا تَقْرَبُوا) (١) وكذا الكلام في الاستحباب عن ما ذكره المصنف هنا .

(الثاني) المراد باليتيم هنا هو المولود المنفصل المير البالغ - دون الحمل - لا طفل الذي لأب له - كما قيل ذلك - لغة (٢) وشرعاً .

(ثالث) معلوم ان المتولّى للاخراج هو الولّى ، وعلى تقدير عدم حضوره يمكن التوقف حتى يوجد أو يبلغ فيفرض ، ويحتمل جواز الأخذ لآحاد العدول والمستحقين ، فتاقل .

(رابع) الأمر كذلك بعد البلوغ وقبل الرشد .

«الثاني العقل»

فلا تحب في مال المجنون (قيل) : حكمه حكم الطفل في التمسيل ، والوجوب ، والاستحباب ، وليس فيه دليل الاعلى الوجوب مع التجارة .

(١) لاسراء - ٣٤

(٢) يتيماً بالضم لاهلاد وفقدان الأب ويترك وفي تيهام فقدان الأم واليتيم الفرد (ل ي س ق ل) وهو يتيماً ويتيمان مالم يبلغ الحلم (الفاموس)

وهو صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: امرأة من اهلنا غتسلطة عليها زكاة؟ فقال: ان كان عمل به فعلها زكاة، وان لم يعمل به فلا (١).

والاصل يقتضى عدم الالحاق، مع انه قد عرفت حاله، وقريب منها رواية موسى بن بكر (٢).

«فرعان»

(الاول) لو اتجر الولي لها استحب الاخراج لها. والظاهر ان له الاجرة ان لم يتبرع به، وله المضاربة ايضاً، وكل ذلك مع المصلحة.

ويدل عليه رواية ابي الربيع قال: مثل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون في يده (يديه خ) مال لأخ له يتيم وهو وصيه يصلح له ان يعمل به؟ قال: نعم كما يعمل بمال غيره، والربيع بينها، قال: قلت: فهل عليه ضمان؟ قال: لا اذا كان ناظراً له (٣).

(الثاني) قالوا: يجوز للولي تملك المال بالقرض ونحوه اذا كان ملياً والتجارة به وكان الربح له، والزكاة عليه، ومال الطفل عليه.

وقالوا: اما يشترط الملائة - يعنى وجود المال للولي بقدر ما أخذ من مال الطفل - بعد مستثنيات الدين حتى قوت اليوم والليلة - اذا لم يكن (٤) اباً ولا جداً.

(١) الوسائل باب ٣ حديث ١ من ابواب من تجب عليه الزكاة

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ٢ من ابواب من تجب عليه الزكاة

(٣) الوسائل باب ٢ حديث ٦ من ابواب من تجب عليه الزكاة - ونكس لا يخفى ان هذه الرواية هي تدل على

حوار المضاربة فقط دون استحباب اخراج الزكاة للطفل والمجنون وحوار احد الاجرة ان لم يشترع فتأمل

(٤) يعنى اذا لم يكن اباً او جداً فان كان وصياً من قبلها لوقبل احدهما

وفيه اشكال (١) من جهة تجدد قوت اليوم يوماً فيوماً اذ قد تحدث أمور
أخر من الضمانات ، الا ان يشترط بقاء ذلك دائماً .
ومع ذلك قد يلزم مال في ذمته دفعة واحدة بحيث يستغرق ماله فيبقى مال
اليتيم بلا عوص أو يتلف فاشترط الملائة يفيد في الجملة .
وما معها (٢) فلا يشترط ملائتها لجواز اخذها من مال ولديها قرضاً او
غيره من الضمان .

وكأنه لا خلاف فيه على ما يظهر، وفي الروايات: ان الولد وماله لايه (٣) .
ويدل على اشتراط الملائة مع الشهرة بين الأصحاب وكاد ان يكون اجماعاً
ان الاصل عدم جواز تملك مال الغير وخرج مع الشرط (٤) بالدليل - وكأنه الاجماع
وبقي الباقي .

وكذا (٥) وجود المصلحة معه، وعدمها بدونه، ولا يبعد عدم الجواز مع عدمها
وان تحقق لشرط، لما ثبت من ان فعل الولي متوط بالمصلحة .
ورواية منصور الصيقل قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن مال اليتيم
يُعتل به ؟ قال: فقال: اذا كان عندك مال وضمنته فلك الربح وانت ضامن
للمال ون كان لامال لك وعملت به فالربح للغلام وانت ضامن للمال (٦) .

(١) وحاصل الاشكال ان اشتراط الملائة غير مفيد في مولد (احدها) عدد القوت يوماً فيوماً (ثانيها) تجدد
صالح على الولي مستغرق لجميع امواله (ثالثها) محدد تلف مال الولي بحيث لا يبقى بقدر ما بازره مال لمول عليه
(٢) يعني مع الأب ولجدة
(٣) راجع الوسائل باب ٧٨ حكم الأخذ من مال الولد من ابواب ما يكتب به من كتب التجارة .
(٤) يعني مع الملائة
(٥) قوله ' وكذا ' الى قوله ' بالمصلحة ' متضمن لذكر صور ثلاث (الاولى) وجود لمصلحة مع وجود لملائة
(ثانيها) عدم المصلحة مع عدم الملائة وهما تماثلتان جوازاً في الاولى ومعناً في الثانية (ثالثها) عدم لمصلحة مع
وجود الملائة وهي مختلف فيها محكم الشارح بعدم الجواز
(٦) الوسائل باب ٢ حديث ٧ من ابواب من يجب عليه الزكاة

وفيه تأمل (١).

وأما اشتراط الولاية فالظاهر انه لاخلاف فيه (٢).

والخاص ان المتصرف في مال المولى عليه ان كان ولياً وانجر له فالربح له، ولاضمان عليه.
وان كان ولياً وانجر لنفسه بانتقال المال اليه فالربح له والزكاة عليه وهو ضامن.

ولو لم يكن ولياً وانجر بعين مال الطفل فالظاهر انها باطلة او موقوفة على اذن الولي او الطفل بعد صلاحيته لذلك لو حاز الفضولي فيه، ويكون ضامناً، ولازكاة على احد.

ولاربح لاحد على تقدير البطلان، بل يجبر رد ما أخذ عوضاً الى صاحبه ورد مال اليتيم، وهو ظاهر.

و يؤيده (٣) رواية سماعة بن مهران، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يكون عنده مال اليتيم فينجر به أيضاً؟ قال: نعم، قلت: فعليه زكاة؟ قال: لا، لعمري لا اجمع عليه خصلتين، الضمان، والزكاة (٤).

وهي محمولة على غير الولي لعدم الضمان على الولي لو انجر له.

ولو (٥) انجر في الذمة لليتيم فيمكن ان يكون مثله.

ولو انجر لنفسه في الذمة يكون الربح له وعليه الزكاة و يكون ضامناً لمال

(١) يعنى في دلالة الرواية على عدم حوز التصرف مع عدم الصلحة ولو كان مع الملائة لخصوص الول تأمل لاحتمال ارادة غير الولي

(٢) يعنى لاخلاف في اعتبار الولاية في حوز التصرف في مال اليتيم

(٣) يعنى يؤيد الضمان وعدم الزكاة على احد.

(٤) الوسائل باب ٢ حديث ٥ من ابواب من تجب عليه الزكاة.

(٥) صنف على قوله سابقاً وانجر بعين مال الطفل يعنى لو انجر غير الولي مال الطفل في الذمة لليتيم فالظاهر البطلان ايضاً.

الحُرّ

اليَتيم.

ولو دفعه (١) عوض ما عليه يكون مال الطفل عليه مع ما كان عليه، ولا تبره ذمته، بل يجب دفع العوض على البايع وماله اليه، وهو طاهر. وأما إذا كان ولياً غير ملّي فلو اشترى للطفل عبداً أو ذمة فهو له مع المصلحة، وعليه اخراج الزكاة عنه.

ولو اشترى بالعين لنفسه فلا ينعقد له ويكون للطفل، ويحتمل أن يكون محتجاً إلى الأذن ثانياً على تقدير جواز العضوى والابطال، ويحتمل الصحة في الحل لوقوع العقد من اهله بعين مال مأذون التصرف فيصح فيه أنه قصد غير صاحبه، مثل أن يشتري الإنسان بمال نفسه لغيره وبماله لنفسه على تقدير كونه وكيلًا. ون اشترى في الذمة لنفسه فيصح، ولو دفع مال اليتيم فيكون كما سبق (٢).

هذا تفصيل ما أجمل في كلام الأصحاب وهو لا يخلو عن قصور فتأمل.

«الثالث الحرّية»

فلا زكاة على المملوك مطلقاً إلا الذي تحرر منه شيء فيحب عليه فيها يمكنه به مع باقي الشرائط على الطاهر. وللدليل على عدم الوجوب على غير المكاتب عدم الملث بناء على القول به مطلقاً، وعدم الاستقلال بناء على الآخر فإنه مجبور عليه، وليس له التصرف مهما اراد وكيف اراد على ما قالوا، ومع عدم ظهور ذلك بشكل بالسفيه (٣).

(١) في هـ. مشر بعض النسخ المخطوطة أي لو دفع مال اليتيم عوض ما اشتراه.

(٢) في قوله: ولو دفعه عوض ما عليه البيع

(٣) يبنى في القول الآخر اشكالان (أحدهما) عدم ظهور أداة الحرية في عدم الاستقلال فقط (ثانيهما) على

ثم ان الظاهر انه يملك بناء على صلاحيته له وعموم ما يفيد الملك مطلقاً من غير مانع، فلو وهبه المولى مثلاً شيئاً فالظاهر التملك لدليل (١) مقيد الملك بالهبة، وكذا فاضل الضريبة (٢).

وبالجملة نجده قابلاً للملك، وجريان عموم ما يدل على الملك فيه مع عدم المانع.

ولا دلالة على عدم ملكيته في (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ) (٣) و ان سُئِمَ عدم دلالته على الملك و كون الوصف للكشف (٤)، لان المراد (الله يعلم) بيان تحريم استقلال العبد على شيء فانه محتاج. وكذا (ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ) (٥).

اذ لا يلزم من عدم شركتهم ولا فيما هو رزق و ملك للموالى ، عدم الملكية فيما يملكونه اياه او بسبب من الاسباب، وهو ظاهر. وما الحجر فذلك ايضاً غير واضح لي مطلقاً (٦)، فان الاصل جواز التصرف للملاك فيما يملكونه، نعم لا يجوز لهم التصرف في انفسهم بغير الاذن. ويدل على عدم الحجر قول المصنف في المنتهى: (فن الاصحاب من قال: انه يملك فاضل الضريبة وأرض الجماية، فعلى هذا التقدير تحب الزكاة في ماله).

تقدير الظهور منقوص بالسعي فانه غير مستقل في التصرف مع عدم قولهم بعدم وجوب الزكاة عليه

(١) راجع الوسائل باب ٩ من ابواب بيع الحيوان من كتاب التجارة

(٢) يعنى ما دل على ان العبد يملك الهبة وفاضل الضريبة مقيد لاطلاق ما دل على عدم تملكه.

(٣) النحل - ٧٥

(٤) واحاصل انه لادلالة في الآية على الملك ولا على عدم الملك بل هي في مقام نفي الاستقلال

(٥) الروم - ٢٧

(٦) يعنى فرض كون العبد دليلاً للملك بل كونه مالكا للهبة من اللول وفاضل الضريبة فكونه ممنوعاً ومهجوراً

عن التصرف غير واضح فان الاصل النج

وفي الثانية تأمل (١) وان قال بعد ذلك (٢) باسطر: ما يدل على الحجر، فانه هل - بعد نقل الخلاف من العامة ايضاً في الملك وعدمه -: (فعلى القول الاول لا زكاة على العبد، لان العبد وان كان يملك (الى قوله): الا انه ملك ناقص، و شرط الزكاة تمام الملك، ولا على السيد لان الملك لغيره وهو العبد الى آخره فتأمل). (وفي حسنة) عبدالله بن سنان (ابراهيم في الكافي) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: ليس في مال المملوك شيء ولو كان له الف الف، ولو احتاج لم يُعط من الزكاة شيء (٣) (وصحبحته) في المقيمه - عنه عليه السلام قال سئل رجل وأنا حاضِر عن مال المملوك أعليه زكاة؟ فقال: لا ولو كان له ألف الخ (٤).

(دلالة) على انه يملك، لان الظاهر من الاضافة هو الملك هنا، وعدم الزكاة يحتمل كونه للحجر، فلو صرفه المولى وأزال حجره، يمكن وجوب الزكاة كما قيل به، (وقيل): لالعدم اللزوم

وظاهرها عام في المكاتب وغيره.

قال فيه: وفي خبر آخر، عن عبدالله بن سنان، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: مملوك في يده مال أعليه زكاة؟ قال: لا، قال (قلت: فعل سيده؟ فقال: لا) انه لم يصل الى السيد وليس هو للمملوك (٥) وهو مذكور في الكافي ايضاً (٦).

وهو لا يدل على عدم الملك لانه قال: (في يده ملك) والظاهر ان كل ما في يده مال المولى حتى يعلم الانتقال على القول بالتملك ايضاً، لان سببه نادر الوقوع من

(١) يعني في كونه مالكاً للارض تأمل ما في الارش يدل بقصر وارد عليه، والمبدل ملك للمولى فكل البدن

(٢) يعني يدل على عدم الحجر قول المصنف آه وان قال بعد ذلك آه

(٣) الوسائل باب ٤ حديث ١ من ابواب من يجب عليه الزكاة

(٤) الوسائل باب ٤ حديث ٣ في ابواب من يجب عليه الزكاة

(٥) الوسائل باب ٤ حديث ٤ من ابواب من يجب عليه الزكاة

(٦) وبه: (ولا على سيده؟ قال: لا)

المالك للنصاب المتمكن من التصرف فلا زكاة على الطفل ،
ولا على المجنون مطلقاً على رأي .

المولى او من الغير باذنه، والأصل عدمه .

واما دلالة على عدم الوجوب على السيد فبناء على انه قد لا يكون له
غير (١) وقد يفوت قبل الوصول اليه فما لم يصل اليه اولم يطهر له كسبه مع باقي
الشرائط لم تجب عليه ايضاً الزكاة فكأن هذا معنى الخبر - الله يعلم - .

واما المكاتب الذى تحرر منه شيء فبسبب عدم الوجوب مع كونه مالكا هو
عدم الاستقلال والخبر، الا في الوفاء والاكتساب كما قالوا، وسيجني تحقيقه .

ويؤيده رواية وهب بن وهب القرشي (في الفقيه) عن الصادق
عليه السلام، عن آبائه عن علي عليهم السلام قال: ليس في مال المكاتب
زكاة (٢)، ونقلت هذه في الكافي في الصحيح، عن ابي البختري، عن ابي عبد الله
عليه السلام، وهو وهب بن وهب، وهو ضعيف جداً الا انه يؤيده .

وبالجملة فلا زكاة على العبد مطلقاً، لما تقدم، مع الشهرة، فتأمل فان فيه
مع الملك والتصرف تردداً .

«الرابع النصاب»

فلا تجب ما لم يصل اليه، وسيجني .

«الخامس»

التمكن من التصرف .

قوله: «فلا زكاة على الطفل» (الى قوله) «ولا زكاة على المملوك»

(١) أى قد لا يكون للمولى اطلاع على ذلك المال، وعلى تغييره قد لا يصل اليه .

(٢) وسائل باب ٤ حديث ٥ من أبواب من تجب عليه الزكاة

ويستحب (١) - لمن اتجر في مالها بولاية لها - إخراجها .
ولو اتجر لنفسه وكان ولياً مالياً كان الربح له والزكاة المستحقة عليه .

ولو فقد أحدهما كان ضامناً والربح لهما، ولا زكاة .
وتستحب في غلات الطفل ومواشيه .
ولا زكاة على المملوك ، ولا على المكاتب المشروط ، (ولاخ) (على المطلق خ) الذي لم يؤد شيئاً ، ولو تحرر من المطلق شيء وجبت الزكاة في نصيبه إذا بلغ نصاباً .
ولا بد من تمامية الملك

(الى قوله) « ان بلغ نصاباً » قدم شرحها (٢) فتأمل .

قوله : « ولا بد من تمامية الملك » يريد بيان تمكن من التصرف ، اذ الظاهر ان المراد به وبتمامية الملك واحد ، ولهذا ما ذكر في الكتاب أولاً الا تمكن ، بل ما ذكر في الدروس الا الملك ،

قال المصنف في القواعد : (الرابع) كمالية الملك ، وسباب النقص ثلاثة (الاول) منع التصرف ، فلا يجب في المنصوب ، ولا الفضل ، ولا المحمود بعيرينة ، ولا الدين على المعسر والموسر على رأى ، ولا المبيع قبل القبض اذا كان المبيع من قبل البائع ، ولو اشترى نصاباً جرى في الحول حين العقد على رأى ، وكذا لو شرط خيراً زائداً ، ولا يجب في العائب اذا لم يكن في يد وكيله ولم يتمكن منه ، ولو مضى على المعقود سنون ثم عاد زكاه لسنة استحباباً (٣) (انتهى) .

(١) تقدم شرح هذه الجملة الى قوله : « بلغ نصاباً » كما يأتي التصريح به من الشارح فنه ايضاً عند قول

لما في رد العاقل ملاحظ

(٢) عند شرح قول المصنف : « انما تجب على البائع العاقل الخ » فقد ذكر ورابع

(٣) اصباح القول في حل اشكالات القواعد ج ١ ص ١٦٧ طبع قم

ولعل قيد (بغير بينة) ليس للاحتراز، اذ الظاهر عدم وجوبها معها ايضاً، بل مع امكان الاثبات، بل مع اقراره ايضاً ما لم يصل الى يد المالك المدين لم يجب عليه لعدم التعيين، فان المال في الذمة لم يصير مال المدين ما لم يصل الى يده أو يد وكيله أو يتعين له بوجه.

و يؤيده قوله بعد ذلك: (ولا الدين على المهر والموسر) الا ان يراد بالمجحد العين، فلا يبعد الوجوب مع امكان الاخذ، ولعله (١) المراد حتى لا يلزم التكرار والقاء القيد.

واعترض المحقق الثاني عليه (٢): بان مقتضاه انه لو كان له بينة يجب عليه وهو مشكل ان كان يريد وجوب انتزاعه واداء الزكاة، وان اراد الوجوب بعد العود بجميع فوائده فهو متجه اذا كانت البينة بحيث تثبت بها وهناك من ينتزعه فتأمل.

ثم قال (٣): (الثاني) تسلط الغير عليه، فلا يجب في المرهون وان كان في يده، ولا الوقف (الى قوله): (الثالث) عدم قرار الملك فلو وهب له نصاباً لم يجرى في الحول، الا بعد القبول والقبض، ولو اوصى له اعتبر الحول بعد الوفاة والقبول الح (٤).

وفيه تأمل، اذ الظاهر عدم اشتراط القرار ان كان المراد منه اللزوم كما هو الظاهر، ولهذا قال من قبل: (انه لو اشترى بخيار يكون ابتداء الحول من حين العقد لا بعد زوال الخيار) (٥).

(١) يعنى ان المراد من المجحد هو المدين لوجهين (احدهما) لزوم التكرار لو كان هو الدين بقوله.

ولا الدين بخ (ثانيهما) لزوم القاء قيد (بغير بينة) ان الدين لا يجب فيه الزكاة مطلقاً، ما لم يصل الى يده

(٢) يعنى عن المصنف في القواعد

(٣) يعنى العلامة في القواعد - حقيقتاً قوله: وأسباب النقص ثلاثة -

(٤) ايضاح الصولتد ج ١ ص ٦٩ - ١٧١ طبع قم

(٥) نقل بالمعنى والاقبيس العبارة هكذا: لو اشترى نصاباً حراً في الحول حين العقد على رأى

فلا يجزى الموهوب في الحول الآبعد القبض، ولا الموصى به الآبعد
القبول وبعد الوفاة، والغنيمة (الآخ) بعد القسمة

(وايضاً) يفهم ثبوت الملك قبل القبول والقبض، ولكنه غير مستقر، وليس
كذلك.

(وايضاً) يفهم القرار بعد القبض، وليس كذلك اد قد يكون للوهب
الرجوع كما اذا كان اجيباً ولم يشب (١) في هبته، فتأمل.

فقول المصنف هنا: (ولا يؤد من تمامية الملك لـخ) اشارة الى تحقق التمكن
من التصرف الذي ذكره أولاً، وبيان التفريع عليه لبعده عنه.

فقوله (٢): «فلا يجزى الموهوب في الحول الا بعد القبض، ولا لموصى به الا بعد
القبول وبعد الوفاة» (يدل) على حصول الملك في اهبة قبل قبض، وكذا الوصية قبل
القبول، وفيه تأمل.

(وايضاً) يفهم اشتراط اللزوم، وليس كذلك كما مر على ان اهبة لا تلزم
بالقبض ايضاً.

فقوله: «والغنيمة بعد القسمة» يمكن عطفه على (الموهوب الا بعد القبض)
بتقدير استثناء (الا بعد القبض) (او يراد) القسمة اللازمة المفيدة للملك، وهو انما
يكون بعد القبض، و يقدر الاستثناء قبل (بعد القسمة) (٣).

وعبارة المصنف في القواعد تشعر بالثاني: (ولا تجزى الغنيمة في الحول الا
بعد لقسمة ولا يكفي عزل الامام بغير قصص الغانم) (٤).

(١) من الثواب اى لم يميل له عموماً

(٢) يعنى قول المصنف ها

(٣) فيكون حاصل الكلام هكذا. والغنيمة الآبعد القبض، فيكون وجوب الزكاة فيها مشروطاً بأمرين
(احدهما) القبض (ثانيها) القسمة هذا ولكن في بعض نسخ المتن والغنيمة الآبعد القسمة يعنى هذه نسخة
لا حاجة الى تكلف التفسير

(٤) ايضاح الفوائد ج ١ ص ١٧٦ طبع قم

والقرض حين القبض، وذو الخيار حين البيع .
ولازكاة في المصوب والغائب عن المالك ووكيله، والوقف،
والضال، والمفقود .
فإن عاد بعد سنين استحب زكاة سنة .

وكذا في قوله (١) : (والقرض حين القبض، وذو الخيار حين البيع)
فيكون التقدير، والغنيمة الا بعد القسمة، والقرض الا حين القبض، وذو الخيار الا
حين البيع . سواء كان الخيار للبائع فقط او للمشتري اولهما، والثاني واضح، ولكن
في غيره تأمل لعدم لزوم وتامة الملك بذلك المعنى .

وبالجملة لزوم الملك لا يظهر شرطية كلية، وكذا جواز التمكن من جميع
التصرفات لعدم جواز اخراج البيع في زمان خيار البيع عن ملكه، وكذا سائر
التصرفات المنافية لخيار على ما قبل فتأمل، فإن العسارات لا تخلو عن اجمال، اذ
المعنى من تامة الملك وامكان التصرف ايضاً، غير واضح .

قوله: «ولازكاة في المصوب الخ» ولاشك في عدم وجوب الزكاة في
الكل حتى يصل الى يد المالك او وكيله لعدم التمكن من التصرف في المصوب
والغائب عن المالك ووكيله، وكذا الوقف وان قلنا انه ملك للموقوف عليه، لعدم
حواز بيعه، ولعدم استقلاله لتعلق حق البطون به .

واما نمائه، فالبلغ الحصة التصاب ووجد باقي الشرائط وجبت الزكاة
فيها .

وكذا الحيوان الضال والمال المفقود، كأن الاول مخصوص بالحيوان،
والثاني بغيره، ويمكن الاحتصار على الثاني وتعميمه .

(واما) استحباب الزكاة لسنة ان مضت ووجد باقي شرائط الوجوب
(فلرواية) عبد الله بن بكير (عمن رواه) (عن زرارة خ ثل) عن ابي عبد الله

ولا الدين حتى يقبضه
وان كان تأخيرها من جهة مالكة .

عليه السلام انه قال في رجل ماله عنه عائب لا يقدر على أخذه قال: فلا زكاة عليه حتى يخرج، فإذا خرج زكاه لعام واحد، فان (وان خ ل) كان بدعه متعمداً وهو يقدر على اخذه فعليه الزكاة لكل ما مر به من السنين (١) .
حُمِلَتْ على الاستحياب لما مر ولقصور السد (٢)، مع التساهل في دليله مع انه برّ واحسان للخيار مرغوب، ومؤيد بالشهرة بينهم، وبالصحیحة الآتية .
وفي الاولى دلالة على الوجوب لو نُحِلَّ باختياره عند القاصب، وذلك غير بعيد لحصول الشرائط .

قوله: «ولا الدين حتى يقبضه الخ» دليل عدم الوجوب قبل القبض، والوجوب بعده ظاهراً، لحصول المقتضى وعدم المانع وعدمه (٣) .
وصحیحة (٤) عبد الله بن مسعود، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا صدقة على الدين، ولا على المال العائب عنك حتى يقع في يدك (٥) .
وهذه تدل على الاستحياب في المال العائب

وقوله: «وان كان تأخيرها من جهة مالكة» اشارة الى خفاء عدم الوجوب، وردّ على القائل بالوجوب حينئذٍ، وهو ظاهر، لانه بالقدرة على الاخذ، ولترك لم يصير مالكا للعين بالفعل، وهو شرط للوجوب، نعم هو قادر على ان يملكه، وذلك لم يكف .

(١) الوسائل باب ٥ حديث ٧ من ابواب من يجب عليه الزكاة

(٢) قال مسند كذا في التهذيب هكذا علي بن الحسن بن فضال، عن ابيه، عن ابيه، عن الحسن بن الجهم، عن عبد الله بن مكيه عن روجه

(٣) الظاهر انه لف ونشر غير مرتب يعنى دليل الوجوب بعد القبض حصول المقتضى وعدم المانع، ودليل عدم الوجوب عدم كل واحد منهما فالثاني للاول والاو للثاني

(٤) عطف على قوله: ظاهر

(٥) الوسائل باب ٥ حديث ٦ من ابواب من يجب عليه الزكاة

والقرض ان تركه المقرض بحاله حولاً فالزكاة عليه والا سقطت .

ولعموم الاخبار مثل صحبة عبد الله بن سنان المتقدمة (١) وغيرها، وعدم صحة ما يدل على الوجوب ان كان تأخيرها من جهة المالك، فيمكن الحمل على الاستحباب.

قوله: «والقرض ان تركه المقرض الخ» دليل وجوبها على المقرض ان خلى العصاب الذي استقرضه بحاله ولم يخرج عنه بالتصرف مع وجود باقي الشرائط (هو) وجود المقتضى وعدم المانع، وحسنة زراة (لابراهيم) عن ابى عبد الله عليه السلام زكاته على المقرض (٢).

وصحيحة منصور بن حازم عنه عليه السلام: وان كان لا يؤدي ادى
المقرض (المستقرض خ ل) (٣) وفيها اشعار باجزاء إعطاء المقرض عه، ويمكن
حمله على وكالته واذنه او تقديماً قرضاً، فتأمل.

ودليل عدم الوجوب على تقدير عدم ذلك، عدم المقتضى .
واعلم انه لا بد من وجود المقتضى زمان تعلق الوجوب مستمراً الى زمان
امكان الاخراج لوجوبها مستقرة ووجود المانع لعدم زمان الوجوب، فلو استمر
لغصب مع زمان التدو (٤) فلا يجب وان زال معه ولم يكن قبله في الجملة .

(۱) قبل المسطر وتقدم ذكر عرضها فراجع

(۲) صدر الحديث هكذا، قال: قلت لابي عبد الله (ع) (لابي جعفر (ع) يب): رجل دفع الى رجل مالا فرصا، على من زكاته؟ على المقرض؟ أو على المقرض؟ قال: لا، بل زكاتها ان كانت موضوعة عنه حولا على المقرض، قال: قلت: هيس على المقرض زكاتها؟ قال: لا يرثي المال من وجهين في عام واحد الحديث - الوسائل باب ۷ حديث ۱) من ابواب من يجب عليه الزكاة وسند الحديث كما في الكافي هكذا علي بن ابراهيم، عن ابيه، عن حماد، عن حمزة، عن زرارة

(۳) وسائل باب ۷ ح ۲ من ابواب من تحب عليه الزكاة وحملها: في رجل استعصر مالا فحال عليه الحول وهو عبده قال ان كنت الذي أفرصه يؤدي زكاته فلا زكاة عليه وان كان النحر

(1) يعنى تحقق العصب قبل بدو الإصلاح (في مثل الثملات مثلاً) ولم يستر الى زمان اليقوسقط الوجوب وان مرض روال العصب بعد اليقوس ولم يكن العصب متحققاً قبل اليقوس في الجملة

وشرط الضمان، الاسلام، وامكان الأداء، فلو تلفت بعد الوجوب
وامكان الأداء ضمن المسلم، لا الكافر.
ولو تلفت قبل الإمكان فلا ضمان، ولو تلف البعض سقط من
الواجب بالنسبة .

فلو حصل البُذوق قبل النصب فلا يسقط ويضمن على تقدير التقصير (١).
قوله: «وشرط الضمان الاسلام الخ» يعنى ان المالك انما يضمن ويستقر
في ذمته بحيث لو تلفت الاموال الزكوية يجب عليه ضمان الزكاة واعطاء عوضها
بشرطين، الاسلام، وامكان الاداء مع عدمه .
فلو كان المسلم متمكناً من الاداء بمعنى ان المستحق موجود وليس هنا
شيء يمنع الاعطاء شرعاً فاعطى، استقر الضمان في ذمته ولزمه الاداء مطلقاً بقي
المال او تلف .

اما لو كان صاحب المال كافراً وحبت عليه على ما هو رأى الاصحاب،
فلو اسلم لم يضمن يعنى يسقط عنه الزكاة، كآته للاجماع والنص، مثل الاسلام
يجب ما قبله (٢) .

وكذا لو تلفت مع عدم الامكان كعدم المستحق، ولو تلف البعض فثل
الكل كما مر.

(١) اي مع امكان الاحراج من يد الفاسق

(٢) (مصباح السند المصطوف) (للشَّيْخ قَوْلَامُ الْقَمِيّ الْوَشَوِيّ الْاِمَامِيّ دَامَتْ بَرَكَاتُهُ) مَقَالاً عَنْ
مُسَدِّدٍ اَحْمَدَ بْنِ حَسَنٍ ج ٤ ص ٢٠٥، مُسْتَدَافاً عَنْ اَبِي شَمَّاسٍ، قَالَ: «إِنْ عَمِرُو بْنُ الْعَاصِ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ فِي قَلْبِي الْإِسْلَامُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِيُبَايِعَنِي فَبَسَطَ يَدَهُ إِلَيَّ فَقَبَضْتُ» لَا أَبَايَعُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ
حَتَّى تَغْفِرَ لِي مَا تَقْدُمُ مِنْ ذَنْبِي قَالَ: هَذَا لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» يَا عَمْرُو! أَمَا عَسَيْتَ أَنْ أَهْجُرَهُ تَحْتِ
مَا قَبِلْتَهُ مِنَ الذَّنْبِ، يَا عَمْرُو! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يُحْتَبُ مَا كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الذَّنْبِ وَعَنْهُ ص ١٩٩ وَهِيَ قَالَتْ
صلى الله عليه وآله: بايع، فان الاسلام تحب ما كان قبله وان الهجرة تحب ما كان قبلها .

وعن اسد العانة ج ٥ ص ٤٥ قال: وروى محمد بن جبير بن مطعم، عن ابيه، عن حماد قال: كنت
حاضراً مع رسول الله صلى الله عليه وآله مُنْصَرِّفَهُ مِنَ الْحِجْرَةِ فَاظْلَعُ قُبَّارِيسَ لَاسُودَ مِنْ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

ولا يجمع بين ملكي شخصين وان امتزجا .
ولا يفرق بين ملكي شخص واحد وان تباعدا .
والدين لا يمنع الزكاة ، ولا الشركة مع بلوغ النصيب نصاباً .
ووقت الوجوب في الغلات بدو صلاحها .

قوله: «ولا يجمع الخ» اما الجمع عظامر البطلان، لان ملك شخص يضم مال شخص اليه لم يصير نصاباً مملوكاً له، فلم يتحقق الشرط فلا تجب الزكاة على أحدهما .

وكذا الفرق بين ملكي شخص، لان من ملك اربعين شاة في مواضع متعددة، يصدق عليه انه مالك النصاب (١) فتحقق الشرائط، ويدخله تحت عموم الاخبار الدالة على وجوب الزكاة لمالكة .

وتفرقها في امكنة لا يخرجها عن ملكه، ونجى ادلة وجوب الزكاة، وهو اشارة الى خلاف العامة، فانهم يجمعون ويصرفون (٢) .

قوله: «والدين لا يمنع الخ» لصديق ادلة وجوب الزكاة وعدم دليل المنع .
وكذا الكلام في الشركة مع بلوغ الحصة نصاباً، فان الدليل جار من غير مانع والامتزاج ليس بمانع للأصل وعدم ما يدل عليه .

قوله: «ووقت الوجوب في الغلات بدو صلاحها» اعلم انه لا نزاع في

عليه وآله (ال ان قال) عدل رسول الله صلى الله عليه وآله: فقد عصوت عنك، وقد احسن الله اليك حيث هداك الله الى الاسلام والاسلام يقبب ما قبله (انتهى)

(١) مصافح ١٠٢ ورد من طرق اهل البيت عليهم السلام في المستثنى من انه لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق فراجع الوسائل باب ١٦ من ابواب ركاة الاتعام

(٢) حكى عن الاورامي والليث بن سعد والشافعي واصحابه انه يجمع بين المتفرق معنى ان النصاب الواحد اذا كان لماكين يجب ان يركبى، وعن الشافعي انه قال: لا يجمع بين متفرق فلو كان لماك واحد ثمانون شاة في موضعين يجب عليه شاتان

وهو في الخلاف واما ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله: (لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع) صححه على انه لا يجمع بين متفرق في الملك، فتؤخذ منه الركاة ركاة، رجل واحد، ولا يفرق بين مجتمع في

عدم الوجوب قبل بدو الصلاح، ولا في الوجوب بعد صيرورته حنطة وشعيراً، وتمراً، وزبيباً، وإنما النزاع بعد البدو وقبل أن يصير ذلك، فقال الأكثر بالوجوب حينئذٍ، وهو اشتداد الحب فيها، والاحمرار والاصفرار في النخل، وانعقاد الحصرم في الكرم. والدليل عليه عمومات وجوبها وخرج منها ما خرج وبقي الباقي تحتها. ولصدق الحنطة والشعير حينئذٍ أيضاً، وهو ظاهر لأنه يقال: هذا الزرع حنطة وشعير والاصل الحقيقة، ولا شك في الصدق عرفاً وإن لم يكن لغة فلا يضره. وقيل: أيضاً: يقال على البسر: انه تمر، لأنه نوع من التمر، ولا قائل بالفرق، فيجب في العنب والحصرم أيضاً، فلا يضر لو لم نسلم في البسر أيضاً. وايضاً دلت الاخبار على وجوبها في العنب، ولا قائل بالفرق على الظاهر، فتعجب في الكل، وهي صحيحة سعد بن سعد الأشعري قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن أقل ما تجب فيه الزكاة من التمر، والشعير، والتمر، والزبيب، فقال: خمسة أوسق بوسق النبي صلى الله عليه وآله، فقلت: كم الوسق؟ فقال: ستون صاعاً، قلت: فهل على العنب زكاة؟ وإنما تجب عليه إذا صيره زبيباً فقال: إذا خرصه اخرج زكاته (١).

وما في صحيحته الاخرى عنه عليه السلام، عن الحنطة، ولشعير، والزبيب، والتمر متى يجب على صاحبها؟ قال: اذا حُرم، واذا خرص (٢) وتأمل. ورواية سليمان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس في لنخل صدقة حتى تباع خمسة اوساق، والعنب مثل ذلك حتى يكون خمسة اوساق زبيباً (٣). وفيها دلالة ما على الوجوب في البسر أيضاً، فافهم.

الملك لأنه اذا كان ملكاً للواحد ولم يكن في مواضع مخصصة ثم يعرف وقد استعمل الخبر سمي وان شئت فمرج

مسألة ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٠ من كتاب الزكاة من الخلاف

(١) الوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب زكاة العلاب

(٢) الوسائل باب ٥٢ دليل حديث ١ من ابواب التصحيح للزكاة

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ٧ من ابواب زكاة العلاب

وكذا في رواية عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يكون في النخل ولا في العنب زكاة حتى تبلغ وسقين (١).
وحملها الشيخ على الاستحباب للرواية الدالة على حصة.
وكذا ما في رواية الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئلته في كم تجب الزكاة من الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب؟ قال: في ستين صاعاً (٢).
وقال في حديث آخر: ليس في النخل صدقة حتى تبلغ خمسة اوساق، والعنب مثل ذلك حتى يبلغ خمسة اوساق زيبياً، والوسق ستون صاعاً (٣).
فلو لم يؤل ما هو خلاف الأدلة والاصول عندهم يحذف ويعمل بالباقي من الرواية (٤) - فتأمل.

وبالجملة، القول بالوجوب فيما يستى حنطة وشعيراً، وزيبياً، وتمراً، وعنباً، جيد، وإذا ثبت عدم القول بالواسطة يكون القول بوجوبها في الحصرم، والبسر، وما احمّر او اصفرّ او انعقد الحت وان لم يسم تمراً وحنطة، وشعيراً جيداً، والا اقتصر على ما يستى.
وإذا اشتبه فالاصل عدم الوجوب، وعند البعض - مثل المحقق في الشرايع - لا يجب الا فيما يسمى حنطة، او شعيراً، او تمراً، او زيبياً، بل بعد التصفية والتشميس.

(١) وسائل باب ٣ حديث ٣ من ابواب زكاة الملات - قال والوسق ستون صاعاً

(٢) الوسائل باب ١ حديث ١٠ من ابواب زكاة الغلات

(٣) وسائل باب ١ حديث ١١ من ابواب زكاة الملات - ووجه الدلالة في هذه الاخبار الثلاثة على

الوجوب في البسر ايضاً انه (عليه السلام) حكم بوجوبها في النخل - لابي التمر - والنخل كناية عن ثمرها الشامل ببسر ايضاً - والله العالم

(٤) يعنى اشتغال جملة من هذه الاخبار على الوجوب في مقدار الوسق او الوسقين الذي خلاف سائر

الدلة وحلاف اصانة البرائة في اقل من خمسة اوسق، اما يقول كما حمله الشيخ على الاستحباب او يحكم بحقه ويعمل بباقي الرواية، كما هو مقرر في علم الاصول

وفي غيرها اذا هل الثاني عشر من حصولها في يده.

ودليله الاصل مع اخبار صحيحة كثيرة (١) في حصر الوجوب من الغلات في الحنطة، والشعير، والتمر، والربيب، وقد عرفت، وجوب الحاق العنب، لدليله والوجوب في الكل.

او (٢) الصدق بعد البدو وقبل الصيرورة، حنطة، وشعير، وتمر، وزبيباً فتأمل. واعلم ان طاهر القول الثاني، عدم الوجوب فيها بمجرد الانعقاد، والاحمرار، والاصفرار، وعدم التسمية، بل بعد التصفية والتشميس.

وانه على التقديرين لاخلاف في انه لايجب الاخراج الا بعد التصفية في الحنطة والشعير، والتشميس بحيث يصير تمرأ وزبيباً في الحنطة والكرم، وذكر الاجماع في المنتهى.

فمائدة الخلاف تطهر في عدم جواز التصرف وجوازه بعد الانعقاد، والاحمرار وقبل التسمية، (فعل الاول) لايجوز الأبعد التخمين وحفظ المقدار واخراج حصته من الزكاة (وعلى الثاني) يجوز.

وكذا في الوجوب وعدمه اذا اشترى بعدهما، فانه يجب الزكاة على سباع (على الاول)، وعلى المشتري (على الثاني) على ما يظهر من كلامهم

وفي الوجوب وعدمه فيما لم يصلح تمرأ وزبيباً وغير ذلك، فتأمل.

قوله : «وفي غيرها اذا هل الثاني عشر من حصولها في يده» لاخلاف في اشتراط الوجوب في غير الغلات بالحلول، وعليه اخبار كثيرة معتبرة. منها - حسنة حريز (لأبراهيم) (٣) عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام:

(١) راجع الوسائل باب ٨ من ابواب ما يجب فيه الزكاة

(٢) عطف على قوله الأصل يعني ان دليل المحقق احد لمعين (م) اصابة البرائقة من الوجوب قبل صيرورته احد الثلاثة بصفة وجوب الحاق العنب، (او) الصدق عراً بمجرد البدو قبل صيرورها حنطة وشعيراً وتمرأ وزبيباً حقيقة

(٣) وان سنده كذا في الكافي هكذا: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن زرارة

رجل كان عنده مائة درهم غير درهم أحد عشر شهراً، ثم أصاب درهماً بعد ذلك في الشهر الثاني عشر فأكملت عنده مائة درهم أعليه زكاتها؟ قال: لا حتى يحول عليه الحول وهي مائة درهم (١).

وفيهما وقال: انه حين رأى الهلال الثاني عشر وجبت عليه الزكاة، ولكنه لو كان وهبها قبل ذلك لجاز ولم يكن عليه شيء بمنزلة من خرج ثم لفطر، انما لا يمنع ما حال عليه، فاما ما لم يحل فله منعه، ولا يحل له منع مال غيره فيما قد حل عليه، قال زرارة: وقلت له: رجل كانت له مائة درهم، فوهبها لبعض اخوانه او ولده أو أهله فرأى بها من الزكاة فعل ذلك قبل حلها بشهر؟ فقال: اذا دخل الشهر الثاني عشر فقد حال عليه الحول ووجبت عليها فيها الزكاة (٢).

فالمراد بالحول اثنا عشر شهراً كما هو في اللغة، والاصل عدم النقل، والمراد بحول الحول، الدخول في الثاني عشر لامضى تمامه.

والظاهر ان هذا الشهر محسوب من الاول بمعنى انه لا يحسب من الثاني، لا بمعنى انه لو حدث فيه ما يوجب سقوط الزكاة لو كان قبله يكون مسقطاً هنا ايضاً فلا يكون الوجوب مستقراً، لتعلق الوجوب وحصول الشرط، وهو حول الحول، وهو عبارة عن الشروع في الثاني عشر كما يفهم من الخبر وعبارات الاصحاب تكاد ان تكون اجماعاً.

فقوله عليه السلام: (فقد حال) بالفاء وفعل الماضي لا يدل على عدم كونه من الاول، بل على انه يكفي للوجوب ذلك المقدار، وهو المراد بحول الحول.

ابراهيم والظاهر ان الخبر صريح في استقرار الوجوب، وحسن، اذ ليس فيه من فيه الا (ابراهيم بن هاشم) وقد عرفته مراراً.

(١) الوسائل باب ٦ حديث ١ من ابواب زكاة الذهب والفضة

(٢) الوسائل باب ٩٢ قطعة من حديث ٢ من ابواب زكاة الذهب والفضة، وللحديث صدر وديل

ملاحظ، ولا حظ للكافي باب المال الذي لا يحول عليه الحول في يد صاحبه حديث ٤ من كتاب الزكاة

(فقول الشهيد الثاني) في شرح الشرايع: والحق ان الخبر السابق ان صح فلا عدول عن الاول - اى استقرار الوجوب - في الشهر الثاني عشر كما هو مقتضى الخبر والاحكام، ولكن في الطريق كلام، فالعمل على الثاني متعين الا ان يثبت، وحينئذ يكون الثاني عشر جزءاً من الاول، واستقرار الوجوب مشروطاً بتمامه (غير واضح).

والعجب انه قال من قبل (١): الذي اقتضاه الاجماع والخبر السالف، الاول (٢) انتهى.

فلو سلم عدم صحة السند فما يكفي الاجماع، ولا يجبر ذلك بالاجماع فيبقى ذلك كله ويصير الى الثاني حتى تثبت صحة الخبر، فالظاهر الاول كما عرفت - فتأمل -.

وكذا (استدلال فخر المحققين) على عدم كونه من الأول بالخبر لوجود المأ ومعل المصبي (٣) (غير واضح) لاحتمال ان يراد بحول الحول ذلك، فلا يدل على اتمام الحول، اذ قد يكون اثني عشر شهراً كما هو في اللغة والعرف. ومراد الفقهاء بحوله، ذلك - فتأمل - الا أنه لا يشترط مصبي تمامه ولوصول الى آخره، لتعلق الوجوب، بل يكفي الشروع فيه لذلك.

ويدل عليه رواية خالد بن الحجاج الكرخي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الزكاة، فقال: انظر شهراً من السنة فابوأن تؤدى زكته فيه، فاذا دخل ذلك الشهر فانظر مائتاً - يعنى ما حصل في يدك من مالك - فزكه، فاذا حان

(١) أى قبل هذه العبارة بأسطر

(٢) صدر العبارة في المسالك هكذا: لاشت في حصول أصل الوجوب بتمام الحادى عشر، ولكن هل

يسمى الوجوب به م. متوقف على تمام الثاني عشر انتهى الخ

(٣) في ابصار الموائد (١ ص ١٧٢) طبع فم هكذا: والاصح عندى عدم احتسابه (اى الثاني عشر) من

الاول لقول الباقر عليه السلام. لذا دخل الثاني عشر فقد حال عليه الحول ووجب عليه الزكاة وانما تقتضى التنظيم بالاصل، فيأول حره منه يصدق له حال عليه الحول (وحال) هل ماضى لا يصدق الا بتمامه - انتهى -

ولا يجوز التأخير مع المكنة، فإن أخر معها ضمن ، ولا التقديم .

عليه الحول من الشهر الذي زكّيت فيه فاستقبل بمثل ما صنعت ليس عليك أكثر منه (١) .

فإن ظاهرها أن ابتداء الحول بعد ذلك الشهر، ولأن الحول اثني عشر، وهو شرط في الزكاة إلا أنه لا يشترط مضي الكل، بل يكفي مضي أحد عشر، والشروع في الثاني عشر، وهو لا يستلزم خروج الثاني عشر من ذلك الحول والدخول في الحول الثاني، وهو ظاهر.

قوله: « ولا يجوز التأخير » أكثر العبارات يدل على تحريم التأخير.

وقال في الدروس: يجب دفع الزكاة عند وجوبها، ولا يجوز تأخيرها إلا لعذر كأنظار المستحق وحضور المال فيضمن بالتأخير، وكذا الوكيل، والوصي بالترفة لها أو لغيرها من الحقوق المالية، وهل يأثم؟ الأقرب نعم إلا أن ينتظرها الأفضل أو التميم، وروى جواز تأخيرها شهراً أو شهرين (٢)، وحمل على العذر - انتهى - .

ولا يخفى ما فيه، من حصر الجواز على الشهر والشهرين (٣)، والحمل على العذر والتردد في الإثم بعد الجزم بعدم الجواز - فتأمل - .

وقال المصنف: ويتعين على الفور مع المكنة ووجود المستحق، ولا يكفي العزل على رأي، فيضمن لو تلفت، ويأثم، وكذا الوصي بالتفريق أو بالدفع إلى غيره أو المستودع مع مطالبة المالك ولو لم يوجد مستحق أو حصل مانع من التعجيل جاز التربص ولا ضمان حينئذ، ولا يجوز تقديمها، فإن فعل كان قرصاً لازكاة معجلة على رأي (٤) انتهى .

(١) الوسائل باب ١٣ حديث ٢ من أبواب ركاة الذهب والفضة

(٢) راجع الوسائل باب ٤٩ حديث ١١ من أبواب المستحقين ولم يشر بالخصوص، على جبر يجوز تأخير إلى شهر بالخصوص عليهم بالصحوى فإن جواز التأخير إلى شهرين يستلزم جواز التأخير إلى شهر بطريق أولى

(٣) لورد الإخبار في حوازه إلى ثلاثه اشهر لو أرمعه شهر أو ستة فلاحظ باب ٤٩ حديث ٩ و ١٣ و ١٥ من أبواب المستحقين

(٤) إيضاح الموائد ج ١ ص ١٩٩ طبع مم

لعلّ دليلهم كون وجوب الحقوق المالية باجماع ونحوه، ولهذا يقولون بطلان الصلاة وسائر العبادات المسافية لها في سائر الوقت، وصرح الشهيد بطلان تأخير الزكاة وان لم يطالب لعدم الطالب المعين، والأخبار الدالة على اشتراط الحول ايضاً تدل عليه.

وهي كثيرة - مثل حسنة عمر بن يزيد قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: الرجل يكون عنده المال أيزكبه اذا مضى نصف السنة؟ فقال: لا، ولكن حتى يحول عليه الحول ويحلّ عليه، أنه ليس لأحد أن يصلي صلاة الآلوقتها، وكذلك الزكاة ولا يصومنّ أحد شهر رمضان الا في شهره الاقضاء، وكل فريضة انما تؤدى اذا حلت (١).

وحسنة زرارة، قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: أيزكي الرجل ماله اذا مضى ثلث السنة؟ قال: لا، أبصلي الأولى قبل الزوال (٢).
والأخبار في ذلك كثيرة جداً (٣)، ودالاتها على جواز التقديم واضعة، وعلى عدم جواز التأخير من حيث التشبيه بالصلاة والصوم، ومن جهة الامر، مع عدم لتصريح بالأخير.

واما الاخبار الدالة على جواز التأخير والتقديم، فكثيرة ايضاً - مثل صحيحة معوية بن عمار - عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل تحس عليه الزكاة في شهر رمضان فيؤخرها الى المحرم؟ قال: لا بأس قال: قلت: فانها لا تحلّ عليه الا في المحرم فيعجلها في شهر رمضان؟ قال: لا بأس (٤).

ومرسلة الحسين بن عثمان، عن رجل، عن ابي عبد الله عليه السلام قال:

(١) الوسائل باب ٥١ حديث ٢ من ابواب المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل باب ٥١ حديث ٣ من ابواب المستحقين للزكاة

(٣) راجع الوسائل باب ٤٩ و باب ٥١ من ابواب المستحقين للزكاة

(٤) الوسائل باب ٤٩ حديث ٩ من ابواب المستحقين للزكاة

سئلته عن رجل يأتيه المحتاج فيعطيه من زكاته في أول السنة فقال: إن كان محتاجاً فلا بأس (١).

وصحيحة حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بتعجيل الزكاة شهرين وتأخيرها شهرين (٢).

ورواية أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بتعجيل الزكاة شهرين وتأخيرها شهرين (٣).

قال الشيخ: يمكن الجمع بينها بأنه لا يجوز عندنا تقديم الزكاة الأعلى جهة القرض فيكون صاحبه ضامناً له متى جاء وقت الزكاة وقد أيسر المعطى، وإن لم يكن أيسر فقد أجبره عنه، وإذا كان التقديم على هذا الوجه لا فرق بين أن يكون شهراً أو شهرين أو ما زاد على ذلك (٤).

والذي يدل على هذه الحملة رواية الأحول، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل عجل زكاة ماله، ثم أيسر المعطى قبل رأس السنة فقال: يعيد المعطى الزكاة، وروى مثل هذا الحديث محمد بن يعقوب - في الصحيح - عن الأحول (لعله مؤمن بالطاق) (٥) (وحمل) ما يدل على التقديم (غير بعيد) لما مر.

وأما حمل ما يدل على جواز التأخير، على التقديم والانتظار (فا ذكره) (٦) وليس له وجه إلا إذا ثبت الإجماع، وليس بواضح.

ولا يدل عليه صحيحة عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه

(١) الوسائل باب ٤٩ حديث ١٠ في أبواب المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل باب ٤٩ حديث ١١ في أبواب المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل باب ٥٢ حديث ٤ في أبواب المستحقين للزكاة - ولفظ الحديث هكذا: قال أبو عبد الله

عليه السلام: إن أردت أن يعطى زكاتك قبل حلها بشهر أو شهرين فلا بأس، وليس لك أن تؤخرها بعد حلها.

(٤) إلى هنا كلام الشيخ ره في التهذيب

(٥) الوسائل باب ٥٠ حديث ١ من أبواب المستحقين للزكاة

(٦) يعني ما ذكره الشيخ ره في حمله

قال: في الرجل يُخرج زكاته فيقسم بعضها ويُبقى بعضها يتمس لها المواضع فيكون بين أوله وآخره ثلاثة أشهر قال: لا بأس (١).

بل تدل على جوار التأخير مع تعذر المواضع، ولا تدل على عدمه إلا مع، وهو ظاهر وكذا رواية يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: زكوتي تحمل عليّ في شهر أبصع لي أن أحبس منها شيئاً مخافة أن يجيئني من يسألني «تكون عندي عدة» (٢) «يب» فقال: إذا حال الحول فأخرجها من مالك ولا تخلطها (ولا تمزجها خ) بشي ثم أعطها كيف شئت، قال: قلت: فإن أنا كتبتها واثبتها يستقيم لي؟ قال: نعم لا يضررك (٣).

وفي الطريق - في الكافي - (الحسن بن علي) وصرح الشيخ بأنه ابن فضال (٤)، وهو لا بأس به وإن قيل: أنه فطحي، ولكن لا شك في أنه ثقة ومعتمد. وبالجملة السند حيد، ولكن لا دلالة فيها على أن حواريه لتأخير، مع التعذر، بل ظاهرها عدم ذلك،

و يدل على وجوب الإخراج من غير تأخير (٥)، وحواريه تأخير لإعطاء بعد

(١) الوسائل باب ٥٣ حديث ١ من أبواب المستحقين للزكاة

(٢) العدة ما تصم الاستعداد، يقال: كويوا على عدة، والعدة أيضاً ما أعدته حوادث الدهر من مال والسلاح - الصحاح.

(٣) الوسائل باب ٥٢ حديث ٢ من أبواب المستحقين للزكاة

(٤) قال سد الخبر كما في الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي، عن يونس بن يعقوب - وفي التهذيب هكذا: سعد بن عبد الله، عن أبي حمزة، عن العباس بن معروف، عن الحسن بن علي بن فضال، عن يونس بن يعقوب.

(٥) يعني يدل خبر يونس على وجوب الإخراج فوراً من غير تأخير، ولما حواريه تأخير إعطاء بعد تملكه بوجوب كونه مذهب المصنف أشار إلى هذا المذهب المصنف بقوله في القواعد: (ولا يكتفى المرئ) عن رأي - فإنه سبب عدم كفاية المرئ إلى رأي يدل بالجهوم على أن الرأي الآخر كفايته - هذا ولكن في بعض النسخ المحفوظة نبي عبدنا هكذا: ويدل على وجوب الإخراج من غير تأخير إعطاء بعد ذلك - كأنه مذهب أشار إليه في القواعد بقوله: (ولا يكتفى المرئ) انتهى.

فإن دفع مثلها قرضاً احتسبه من الزكاة عند الحول (الحلول خ) مع بقاء الشرائط في المال والقبض .
ولو كان المدفوع تمام النصاب سقطت .

ذلك ، كأنه مذهب أشار إليه في القواعد بقوله : (ولا يكفي العزل) على رأى (١) .
وبالجملة ظاهر الاخبار جواز التأخير من غير عذر، بل لمصالح، بل لغيرها
ايضاً من غير ظهور المعارض الا كلام بعض الاصحاب كما عرفت فلا يصح لذلك
بل لو سلم دلالة الاخبار والاحام عموماً، يمكن التخصيص بها .
فالظاهر جواز التأخير اربعة أشهر، بل الى خمسة أشهر للصحيحة المتقدمة
(٢) وهو ظاهر.

ولكن الاحتياط في عدم التأخير، فان الاعتماد الكلي على الاصحاب،
فتأويلهم الاخبار لا يكون الا عن شيء فلا ينبغي العدول عنه (٣) ، فانه يحتمل
بطلان العبادات على ما سمعت من كلام الشهيد (٤) .

والموت اقرب ما يكون الى الإنسان، فتخليص النعمة خصوصاً من حقوق
الناس امر عظيم مهم، فلا ينبغي التهاون بمحرد هذه الاخبار التي حملها الأصحاب
ولم يفتوا بظاهرها على الظاهر.

واما التقديم فالظاهر انه على سبيل القرض، ثم الإحتساب منها مع بقاء
الشرائط في المعطي والمعطى .

ولو كان القرض من متممات النصاب سقطت الزكاة بقرضه، لعدم بقاء
النصاب بخروج بعضه من ملكه قبل الحول، فان القرض يخرج عن ملك المقرض
و يدخل في ملك المقرض .

(١) ايضاح الفوائد ج ١ ص ١٩٩ طبع قم

(٢) راجع الوسائل باب ٤٩ من ابواب المستحقين للزكاة

(٣) يعنى عن التأويل

(٤) الدروس ص ٦١

ويجوز أخذها واعطائها غيره، وللفقير حينئذ دفع عوضها مع بقائها .
ولو استغنى بعين المدفوع جاز الإحتساب (احتسابها خ)
ولو استغنى بغيره لم يجز.

ولو كان زائداً عليه يجوز أن يأخذ المدفوع وعوضها ودفع غيره اليه، بل دفعه
ودفع غيره الى غيره ايضاً، ولكن لا ينبغي ذلك مع بقاء الاستحقاق سيما اذ قيل له
ذلك (١).

ويجوز للقابض ايضاً اعطاء المأخوذ وامساكه واعطاء العوض على ما هو
المقرر في سائر القروض.

ولو استغنى القابض بعين المدفوع بحيث لو دفع لم يبق له مؤنة السنة، جاز
الاحتساب عليه من الزكاة، بل هو الاولى خصوصاً مع القول (٢).
ولو استغنى بغيره ولو كان ثماء القرض بحيث لو دفع العوض بقوله مؤنة
السنة ولو كان بسبب ما اكتسبه مما استقرضتم لم يجز الاحتساب، لعدم بقاء
الاستحقاق فيأخذه ويعطيه او غيره الى غيره من المستحقين وهو ظاهر.

(١) يعنى اذا قيل لمعطى الزكاة اعطاه المستقرض او قال المستقرض للمعطى ذلك

(٢) يعنى القول المذكور بقوله: آتفاً سيما اذا قيل له ذلك

«المقصد الثاني فيما تجب فيه»

وهو (هي خ) تسعة لاغير، الإبل ، والبقر، والغنم، والذهب، والفضة، والحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب.

قوله: «وهي تسعة الخ» القول بأن ما يجب فيه الزكاة تسعة، هو المشهور بين الأصحاب، وكاد أن يكون إجماعاً بين المتأخرين بحيث لا يشيرون إلى الخلاف، بل المصنف ادعى الإجماع على حصر الوجوب فيها.

قال في المنتهى: وقد اتفق علماء الإسلام على وجوب الزكاة في هذه الأصناف، ولا يجب في غيرها، ذهب إليه علمائنا إجماع لأنه قال في الدروس: «وقول يونس (١) وابن الجنييد بوجوبها في جميع الحبوب شاذ» انتهى.

وقال في الاستبصار - بعد نقل الأخبار - : - لا يمكن حلها على ما ذهب إليه يونس بن عبد الرحمن: أن هذه التسعة الأشياء كانت الزكاة عليها في أول الإسلام، ثم أوجب الله تعالى بعد ذلك في غيرها من الأجناس - لأن الأمر لو كان على ما ذكره، لما كان الصادق عليه السلام: وعني رسول الله صلى الله عليه وآله عما سوى

(١) مستعمل بعد أسطر عن كلام يونس المنقول في الكافي

ذلك، لانه اذا أوجب فيها عدى التسعة الأشياء بعد إيجابه في التسعة لم يبق شيء ممنوع عنه، فهذا القول واضح البطلان (١) (انتهى).

ويحتمل أن يكون مراده العفو الى زمان إيجابه، فتأمل، فان لفظ العفو يدل على أنه كان أولاً أيضاً مطلوباً إلا أنه عفو عن رسول الله صلى الله عليه وآله بالتسعة من الله تخفيفاً لضعف الأمة عن ذلك، فجعله باختيارهم. ويدل على الحصر أخبار كثيرة أصحها سنداً.

حسنه زرارة، ومحمد بن مسلم، وإبي بصير، وبريد بن معوية العجلي، والفضيل بن يسار كلهم، عن أبي جعفر وإبي عبد الله عليها السلام قالاً: فرض الله عز وجل الزكاة مع الصلاة في الأموال وستة رسول الله صلى الله عليه وآله في تسعة أشياء وعن رسول الله صلى الله عليه وآله عتاسواهن في الذهب، والفضة، والإبل، والبقر، والغنم، والحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب - وعن عتسوى ذلك (٢).

وصحيفة علي بن مهزيار قال قرأت في كتاب عبد الله بن محمد الى أبي حسن عليه السلام: جعلت فداك روى عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال: وضع رسول الله صلى الله عليه وآله الزكاة على تسعة أشياء (على ييب) الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والذهب، والفضة، والغنم، والبقر، والإبل - وعن رسول الله صلى الله عليه وآله عما سوى ذلك، فقال له القائل: عندنا شيء كثير يكون صدق ذلك، فقال: وما هو؟ فقال له: الأرز، فقال أبو عبد الله عليه السلام: اقول لك: إن

(١) الاستبصار ج ٢ ص ١ باب ما يجب فيه الزكاة ذيل حديث ٨، ولكن عبارة يونس كفي في الكافي هكذا فانه بعد نقل حصة الصلاة الخمسة، الآية قال: وقال يونس: معنى قوله: إن الزكاة في تسعة أشياء وعما عتاسوى ذلك انما كان ذلك في اول النبوة كما كانت الصلاة ركعتين ثم زاد رسول الله صلى الله عليه وآله بها سبع ركعات وكذلك الزكاة وصارها ستاً في أول نبوته على تسعة أشياء ثم وضعها على جميع الخيول انتهى - وسأني نقل هذه العبارة بعينها من الشارح قدم - ايضاً

(٢) الوسائل باب ٨ حديث ٤ في أبواب ما يجب فيه الزكاة

رسول الله صلى الله عليه وآله وضع الزكاة (الصدقة - يب) على تسعة أشياء وعلى عما سوى ذلك وتقول: إن عندنا أرزاً؟ وعندنا ذرة؟ وقد كانت الذرة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله - فوقع عليه السلام: كذلك هو، والزكاة في كل ما كيل بالصاع (١).

قال الشيخ: لولاه عليه السلام أراد بقوله: (والزكاة في كل ما كيل بالصاع) ما قدمناه من النذب والاستحباب، لما صوّب قول السائل: «إنّ الزكاة في تسعة أشياء، وإن ماعداها معفو عنها (٢)».

ويدل على النفي صريحاً رواية زرارة وبكير ابني أعين، عن ابني جعفر عليه السلام قال: ليس في شيء انبتت الأرض - من الأرز، والذرة، (والدخن خ ل صا)، والحمص، والعدس، وسائر الحبوب والفواكه غير هذه الأربعة الأصناف وإن كثرت منه - زكاة الآن يصير مالاً يباع بذهب أو فضة تكتزّه ثم يحول عليه الحول وقد صار ذهباً أو فضة فتؤدى عنه من كل مائتي درهم خمسة دراهم، ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار (٣).

وبالجملة تدل على عدم الوجوب في غيرها عشرة (عدة خ ل) أخبار، فالكثرة وشهرة لفتوى وأصل البرائة مُرَحِّحة. ويدل على الوجوب أيضاً، الأخبار.

وأوضحها سداً حسنة محمد بن مسلم (لإبراهيم) قال: سئلته عن الحبوب ما يركى منها؟ (٤) قال: البُرّ، والشعير، والذرة، والدخن، والأرز، و

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٩ من أبواب ما نجب فيه الزكاة

(٢) يعني صدر الحديث الذي كتبه السائل إليه (عليه السلام) وصوبه بقوله عليه السلام. (كذلك هو)

قرينة على إرادة النذب من قوله (ع) والزكاة في كل ما كيل بالصاع الشامل بمجموعه لجميع التسعة أيضاً

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ٩ من أبواب ما نجب فيه الزكاة

(٤) عن الحرث ما يركى منه وأشباهه - عن الحرث (الخَب خ ل) ما يركى (يجب ح) منه - يب

السُّلْت (١)، و العَدَس، والسَّمْسَم كُلّ هذا يَزَكِي و اشباهه، و قال: كلّها كيل بالصاع فبلغ الأوساق فعليه الزكاة (٢)
هذه مضمرة الآ أنه قال في التهذيب و الإستبصار، و لكنه ليس بموجود في الكافي الذي هو أصلها.

و ما في صحيحة علي بن مهزيار المكاتبة المتقدمة: (والزكاة على (في ح ل) كل ما كيل بالصاع) و كتب عبدالله: و روى غير هذا الرجل، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن الحبوب فقال: و ما هي؟ فقال: السَّمْسَم، و لأرز،

(١) السُّلْت: الشعير أو ضرب منه لا قشر له أو الخامس منه، ومن الأزهري أنه قال: هو كحسطة في ملامته وكالشعير في طبعه وبرودته - في هامش الاستبصار

(٢) الوسائل باب ٩ حديث ٤ من أبواب ما تحب فيه الزكاة

و علم أن قوله قدس سره: - هذه مضمرة - صحيح، ولكن قوله: - (الآ أنه قال في التهذيب والاستبصار) - الفاهر عدم استغنائه عن ما رآه في نسخ الكافي والتهذيب والاستبصار
(فإن) هذه المضمرة إلى قوله: و شبهه بمبدأ موجودة في الكتب الثلاثة مع اختلاف في بعض الألفاظ كما مبين عليه،

(وإن) كان مراده منه أن قوله عليه السلام: (كل ما كيل إلخ) موجود في كتابين دون الكافي ليس كدلت لعدم وجوده في واحد من الكتب في هذه المضمرة،

(وإن) كان المراد وجوده في دين حديث آخر - لم نقله اشرح فيه أصلاً - فهو موجود أيضاً في الكتب

الثلاثة

و الأنسب نقله في الكافي: حيد بن زياد، عن ابن سماعة، عن ذكره، عن أبيه، عن أبي مريم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الحرث ما يزرعى منه؟ فقال: البُرّ، والشعير، والذرة والأرز، والسُّبّ، والعَدَس كل هذه (بما كان) يزرعى، وقال: كل ما كيل بالصاع فبلغ الأوساق فعليه الزكاة، ورواه في التهذيب أيضاً عن الكشي، وأورده في الوسائل باب ٩ حديث ٣ من أبواب ما تحب فيه الزكاة

فإنه نظر في الاعتداد عن اشرح قدس سره أن خبر أبي مريم الذي نقله هنا (كتاب) في التهذيب والاستبصار أعقب مضمرة عند أبي مسلم بلا فصل، وكان من المضمرة مع خبر أبي مريم واحداً (وعم) نظر الشرح منه إلى دليل خبر أبي مريم عطفه أنه كتبه مضمرة عند أبي مسلم المفعول في تهذيبه ولم يتوجه إلى أن خبر أبي مريم المذكور في الكافي بعد خمس روايات بهذه غاية توجيه كلامه للشريف والله العالم وهو قد أعلم ما قد، وراجع الكافي باب ما يزرعى من الحبوب، والتهذيب، باب ما تحب فيه الزكاة لمالك تعرف ما قلناه

والدخن، وكل هذا غلة كالخطة و الشعير، فقال ابو عبد الله عليه السلام: في الحبوب كلها زكاة، و روى ايضاً، عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال: كل ما دخل القفيز فهو يجري مجرى الخطة، و الشعير، و التمر، و الزبيب قال: فأخبرني - حملت فذلك - هل على هذا الأرزو ما اشبهه من الحبوب الحمص، و العدس زكاة؟ فوقع عليه السلام: صدقوا، الزكاة في كل شئ كيل (١)

لعل (كتب عبدالله الخ) ليست في المكتبة، ولهذا ما نقله الشيخ في الكتابين، نعم نقل بعدها في الكافي كما نجده هنا (٢).

وصحيحة محمد بن اسماعيل قال: قلت لابي الحسن عليه السلام: أن لنا رطبة وأرزاً، فما الذي علينا فيها؟ فقال: أما الرطبة فليس عليك فيها شئ، وأما الارز فما سقت السماء العشر، وما سقي بالذلو فنصف العشر من كل ما كلت بالصاع، او قال: «وكيل بالمكيال» (٣).

و يؤيده عموم أدلة وجوب الزكاة من الآيات، والأخبار خصوصاً مثل (فما سقت السماء العشر) (٤).

وأن (٥) الحمل على الاستحباب فيه تجوز، وحل اللفظ على الوجوب (والندب خ).

ولكن المجاز (٦) غير عزيز، وحل اللفظ على الوجوب والمدب مجاز جائز،

(١) الوسائل باب ٩ حديث ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة

(٢) وفيه في الوسائل ايضاً من الكافي في باب ٩ حديث ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ٢ في أبواب ما تجب فيه الزكاة

(٤) راجع الوسائل باب ٤ و باب ٩ من أبواب زكاة الغلات

(٥) عطف على قوله: عموم أدلة وجوب الزكاة الخ يعني يؤيد عموم الوجوب في غير التبعة ان حل مظاهره الوجوب عن الاستحباب مجاز وهو خلاف الظاهر، و يلزم للحمل على الوجوب والندب كليهما لو لم يرد الوجوب بالخصوص

(٦) هذا حواب عن لادلة الثلاثة على ترتيب اللفظ والنشر الغير المرتب فالاولا من الاحيين

«فهي مطالب»

(الاول) تحب الزكاة في الانعام (الثلاثة خ) بجنسها بشروط أربعة.

ويمكن الحمل على التقية ايضاً.

وبالجملة (الشهرة) العظيمة، مع الاختلاف ونقل الاجماع، والأصل، والجمع بين الأخبار (يرجح) الأول (١)، وان لمكن الجمع على الثاني (٢) ايضاً كما نقل، عن يونس في الكافي .

قال يونس: معنى قوله: (ان الزكاة في تسعة أشياء، وعلى عمّا سوى ذلك) انما كان ذلك في أول النبوة كما كانت الصلاة ركعتين ثم زاد رسول الله صلى الله عليه وآله فيها سبع ركعات، وكذلك الزكاة وضعها وسنها في أول نبوته على تسعة أشياء ثم وضعها على جميع الخبواب (٣) انتهى.

لكنه بعيد لبعده عن هذا المعنى كما أشار اليه في الاستبصار (٤) على ما مرواخبار الامام عليه السلام بذلك مطلقاً (٥)، مع الوجوب في زمانه في اكثر، وهو بعيد جداً، بل يمكن عدم حوازمه لانه اغراء، وتأخير عن البيان، فتأمل. ولكن ينبغي الاحتياط وعدم الترك في جميع ما شتمل عليه الأخبار والخلاف.

قوله: «تحب الزكاة في الانعام الخ» هذا اشارة الى بيان الشروط الخاصة بعد بيان الشروط العامة.

والاخير عن الأول - معنى عموم مثل قوله. بما سقت الخ

(١) بمعنى اختصاص الوجوب بالنسبة

(٢) عموم الوجوب لجميع التمس

(٣) الكافي باب وضع رسول الله صلى الله عليه وعلى اهل بيته الزكاة - من كتاب الزكاة

(٤) تقدم من الشارح فقه نقل عبارة الاستبصار مراع

(٥) يبي ولبعد اخبار الامام عليه السلام في الوجوب بما سوى التمس مع فرص الوجوب في زمانه عليه

السلام على ما هو رأي يونس - بل مصافاً الى البعد غير ممكن عقلاً لانه اغراء الخ

(الاول) الحول ، وهو احد عشر شهراً كاملاً .
فلو اختل احد الشروط في اثنا عشر سقطت ،
وكذا لو عاوضها بجنسها أو بغيره وإن كان فراراً .

ففي الأنعام شروط أربعة زائدة على مر (١) (الأول) الحول ، وهو يحصل
بالشروع في الثاني عشر وهو المراد بحول الحول ، فتجب الزكاة حينئذ وجوباً
مستقراً ، ولو ترك ضمن ، لما في حسنة زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام المذكورة
بعضها (٢) ، والآتية بتمامها بعد ذلك .

ويأثم بالتأخير مع التمكن ان لم يجوز له ، وقد مر ذلك ، وسيأتى مفصلاً .
ومعلوم ايضاً أنه لو اختل بعض الشرائط قبل ذلك لم تجب الزكاة ، وقد مر
الدليل ايضاً عليه ، لانه علم أنه لا بد من بقاء الأعيان عنده طول السنة مع
الشرائط .

فلو عاوض ما به النصاب - ولو كان قليلاً وقبل الدخول في الثاني عشر
يوماً ، بل لحظة بالحبس وغيره - تسقط الزكاة ولم تجب ، وهو ظاهر الشرط .
وان كان فراراً فالظاهر انه كذلك قضية للشرط الا أن فيه خلافاً ، (بل
(٣) نقل فيه الاجماع - وهو ظاهر لمن نظر في المختلف - على وجوبها) مع الفرار حيث
قال : (قال السيد المرتضى في الانتصار) إن من قرَّب دراهم ودنانير يسبكه من الزكاة
أو أبدله في الحول حنساً بغيره هرباً من وجوب الزكاة فإن الزكاة تجب عليه اذا
قصد الهرب ، وإن كان له غرض سوى الفرار فلا زكاة عليه ، دليلنا اجماع الطائفة
(الفرقة خ ل) .

وهذا الاجماع معارض بآخر نقله في المختلف ايضاً عنه قبله باسطر حيث

(١) من قوله : فما تجب على البالغ العاقل

(٢) عند قول المتن : وفي غيرها اذا اهل الثاني عشر من حصولها في يده ، فلاحظ

(٣) في بعض النسخ المخطوطة التي عندنا هكذا : بل نقل في المختلف على خلافه ، وليس بواضح ، وظهر

التأخير خلافه مع الثاني في نقل الاجماع ، وهو ظاهر لمن نظر في المختلف على وجوبها .

قال: وقال السيد المرتضى في المسائل المصرية: الثالثة: السبائك من الذهب والفضة لازكاة فيها الاعلى من قرّبها من الزكاة للاجماع (انتهى).

فلا اعتداد بمثل هذا الاجماع، فينبغي النظر الى غيره من الأدلة والأصل، والشرط وقول الأكثر يقتضى عدم الوجوب بالتغير ولو هراً.

و يدل عليه باقى الاخبار الكثيرة المعتبرة في كل واحد من الاتعام الثلاثة، مثل ما في حسنة محمد بن مسلم، وابي بصير، وبريد العجلي، والفضيل بن يسار كدهم عن ابي جعفر عليه السلام وابي عبد الله عليه السلام قالا: وكل ما لم يحل عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه فيه. (١).

هذه في زكاة الفهم، وكذا في غيره من الابل والبقر، وهي بعمومها تدل على المطلوب.

و يدل على عدمها في الذهب والفضة عموم الاخبار مثل صحيحة الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن المال الذى لا يعمل به ولا يقلب؟ قال: تلزمه الزكاة في كل سنة الا ان يُشَبَّكَ (٢).
والاخبار الدالة على عدم الزكاة في الحلّى واشتراط السكة وعدم الوجوب في السبائك ونحوها كثيرة معتبرة (٣).

وهي بظاهرها دالة على عدمه مع الفرار ايضاً مع انه منى بخصوص ما في صحيحة الحسن بن علي بن يقطين، عن ابي ابراهيم عليه السلام قال: ثم قال: اذا أردت ذلك (اى عدم الزكاة) فامسكه فانه ليس في سائك الذهب ونقار الفضة زكاة (٤) هذا نص في الباب.

(١) الوسائل باب ٨ حديث ١ من ابواب زكاة الاتعام

(٢) الوسائل باب ٨ حديث ٤ من ابواب زكاة الذهب والفضة

(٣) لاحظ الوسائل باب ٨ و ٩ من ابواب زكاة الذهب والفضة

(٤) الوسائل باب ٨ دلى حديث ٢ من ابواب زكاة الذهب والفضة

وحسنة هرون من خارجة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: إن أخي يوسف ولّى هؤلاء القوم أعمالاً أصاب فيها أموالاً كثيرة وأنه جعل ذلك المال حديقاً أراد أن يقرّبه من الزكاة لأخيه الزكاة؟ قال: ليس على الحلّي زكاة، (وما) أدخل على نفسه من النقصان في وضعه ومنعه نفسه فضله (أكثر) متناً يخاف من الزكاة (١).

(وحتمل الشيخ) ما يدل على الوحوب إذا مر عن الزكاة - مثل رواية محمد بن مسلم - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحلّي فيه زكاة؟ قال: لا إلا ما قرّ به من الزكاة (٢)، ومثل ما في رواية معوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس فيه زكاة، قال: قلت: فانه قرّ به من الزكاة؟ فقال: إن كان قرّ به من الزكاة فعليه الزكاة، وإن كان إنما فعله ليتجمل به وليس عليه زكاة (٣).

(على (٤) من فعل) ذلك بعد الحول جمعاً بين الأخبار ويؤيده ما في رواية زرارة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن أباك قال: من قرّ بها من الزكاة فعليه أن يؤذيها، فقال: صدق أبي إن عليه أن يؤذي ما أحب عليه وما لم يجب عليه فلا شيء عليه منه (٥).

على أن الخبرين أصلهما واحد، وهو على بن الحسن بن علي بن فضال، وهو ومن في الطريق إليه غير موثق (٦)، فهو خبر واحد ضعيف معارض بجميع ما مر.

(١) الوسائل باب ١١ حديث ٤ في أبواب زكاة الذهب والفضة

(٢) الوسائل باب ١١ حديث ٧ في أبواب زكاة الذهب والفضة

(٣) صغر الحديث هكذا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يجمل لأخيه الحلّي من مائة دينار والمائى دينار وأرائى قد تمت له: ثلاثمائة عليه الزكاة قال: ليس الخ الوسائل باب ٦ حديث ٦ وباب ١١ حديث ٦ من أبواب زكاة الذهب والفضة

(٤) متعلق به: (وحمل الشيخ)

(٥) الوسائل باب ١١ حديث ٥ في أبواب زكاة الذهب والفضة

(٦) وطريقه فيه كما في مشيخة التهذيب والاستبصار هكذا قال: وما ذكرته في هذا الكتاب، عن

ولو ارتد عن فطرة استأنف ورثته الحول

على ان رواية زرارة ايضاً عنه، وفيها دلالة على التأويل وايضاً يدل على عدم لجوب ما في حسنة زرارة، عن ابي جعفر عليه السلام (على لظاهر) (١) فقلت له: فان أحدث فيها قبل الحول؟ قال: جاز ذلك له، قلت: انه قريباً من الزكاة؟ قال: ما أدخل بها على نفسه اعظم مما منع من زكاتها (الى قوله) قلت له: إن اباك قال لي: من قريباً من الزكاة فعليه أن يؤديها، قال: صدق لي، عليه أن يؤدي ما وجب عليه، وما لم يجب عليه فلا شيء عليه منه، ثم قال: رأيت لوان رجلاً أغشى عليه يوماً ثم مات فذهبت صلواته أكان عليه - وقد مات - أن يؤديها؟ قلت: لا الا ان يكون افاق من يومه، ثم قال: لو أن رجلاً مرض في شهر رمضان ثم مات فيه أكان يصام عنه؟ قلت: لا قال: فكذلك الرجل لا يؤدي عن ماله الا ما حال عليه الحول (٢) |

فقد ثبت عدم وجوب الزكاة بالفرار في التقديس والعنف، وكذا في غيرها لعدم المرق واشتراك العلة، ولما تقدم ايضاً.

ومع ذلك ينبغي الاحتياط، وعدم الفرار وعدم المنع عن نفسه اعظم مما اسقط كما في الرواية (٣)، وللخروج عن الخلاف قولاً ورواية.

بل عذره نعمة وغنيمة فانها ذخيرة ليوم لا ذخيرة فيه، ولانه لو فتح هذا الباب وعُمل به يؤل الى سد باب اعطاء الزكاة ويفوت غرض الشارع من شرعها فلا ينبغي ذلك.

قوله: «ولو ارتد عن فطرة الخ» وجوب استئناف لورثة الحول في المرتد

عن ابن الحس بن هسان فقد اخبرني به احمد بن حنبل المعروف بابن العاشر سمعاً منه وجازة عن عبي بن الزبير عن علي بن الحسن بن هسان.

(١) بل الظاهر (عن ابي عبد الله عليه السلام) ملاحظ الكافي باب ان الذي لا يجوز عليه الحول من كتاب الزكاة، بل سبه في التهذيب صريحاً عن ابي عبد الله عليه السلام ملاحظ باب ركاه الذهب والفضة منه.

(٢) الوسائل باب ١١ حديث ٥ من ابواب ركاه الذهب والفضة.

(٣) يعني بها حجة زرارة المتقدمة آخراً.

ولا ينقطع لو كان عن غيرها .

الفطرى ظاهر بناءً على ما تقرر عندهم من انه بمنزلة الموت فانتقل بمجرد الارتداد المال اليهم، فملكوا مالاً قبل وحبوب شئ في ذلك المال فيملكون كله ويجب عليهم الزكاة فيه مع بقاءه عندهم من الحين الى حول الحول مع بقاء الشرائط . وكذا عدم الانقطاع والاستيناف ظاهر على تقدير كونه غير فطرى لبقاء الملك على حاله وعدم حدوث المسقط فتجب الزكاة عند تمام الحول . فلو أسلم في الاثناء فالظاهر عدم السقوط عند الاصحاب لان الإسلام يجب ما قبله (١) .

عندهم مخصوص بالكافر الاصل فيجب عليه اخراجه (٢) ولو بقي يحتمل أن يرتكب الحاكم الإخراج وينوي هذا . واعلم (٣) أن المتن وكذا اكثر عبارات الاصحاب كالصرح في ان المراد - بأن

(١) مصباح المسند (للشيخ قوام الوشوى (دامت افادته) نقلاً عن مسند احمد بن حنبل ج ٤ ص ٢٠٥ مسنداً عن ابن شماسه قال: ان عمرو بن العاص قال لما اتى الله مروحاً في قلبه الاسلام اثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبيابتي فبسط يده إلى فقلت: لا لبيابتك يا رسول الله حتى تنصرتي ما تقدم من دمي، قال: فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا عمرو اما علمت ان المحرة تجب ما قبلها من الذنوب، يا عمرو اما علمت ان الاسلام ما كان قبله من الذنوب .

وعن (ص ١٩٩) وفيه قال صلى الله عليه وآله وسلم بايع ما كان الاسلام يجب ما كان قبله وان المحرة يجب ما كان قبلها .

وعن اسد الغابة (ج ٥ ص ٥٤) قال وروى محمد بن حبيب بن مطعم، عن ابيه، عن جده قال كنت جالساً مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منصرفه من الجمرات فاطلع خيار بن الأسود من باب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الى ان قال) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: قد دعوتك وقد احسن الله اليك حيث هداك الله الى الاسلام والاسلام يجب ما قبله .

(٢) معنى لو رجع عن الارتداد الى الاسلام في اثناء الحول فالظاهر عدم السقوط لان قوله صلى الله عليه وآله وسلم: الاسلام يجب ما قبله مخصوص بالكافر الاصل دون العاصي فلا يشمله .

(٣) تمهيد لتوضيح قول المصنف فيه قيل ذلك: فلو احتمل لسد الشروط الخ، ولا يخفى ان الانسب ذكر هذا التوضيح قيل شرح قوله فقه: ولو فترت عن فطرة الخ .

إحتلال الشرائط مسقط للزكاة - اذا وقع في اثناء احد عشر شهراً، لاي لثاني عشر،
ولهذا قال المصنف: (وهو احد عشر شهراً كاملاً فلو اختلف) الح.

وقد مر (١) نقل الاجماع عن شرح الشرايع على ذلك، وان الخبر دال عليه
الا انه غير صحيح وقد عرفت انه معتبر (٢)، وسماه في المنهى بالحسن وهو بمنزلة الصحيح،
لان ذلك «لإبراهيم بن هاشم».

و يفهم الإجماع منه ايضاً كما قال (٣): وانه صريح في عدم السقوط بعد
الدخول في الثاني عشر فلنقله بالتام متناً وسنداً.

قال محمد بن يعقوب: عنه (اي عن علي بن ابراهيم) عن ابيه، عن حماد بن
عيسى، عن حريز بن عبد الله، عن زرارة، قال: قلت لابي جعفر عليه السلام:
رجل كان عنده مائتا درهم غير درهم أحد عشر شهراً ثم اصاب درهماً بعد ذلك في
الشهر الثاني عشر فكملة عنده مائتا درهم أعليه زكاتها؟ قال: لا حتى يحول عليه
الحول وهي مائتا درهم، فان كانت مائة وخمسين درهماً فاصاب خمسين بعد ان يمضي
شهر فلا زكاة عليه حتى يحول على المائتين الحول، قلت: فان كانت عنده مائتا درهم
غير درهم فمضى عليها أيام قبل ان ينقضي الشهر ثم اصاب درهماً فأقضى الدراهم
مع الدرهم حول أعليه زكاة؟ قال: نعم وان لم يمض عليها جميعاً - الحول فلا شيء
عليه فيها -.

قال: فقال زرارة ومحمد بن مسلم: قال ابو عبد الله عليه السلام: أيما
رجل كان له مال وحال عليه الحول فانه يزكيه، قلت له: فان وهبه قبل حله
بشهر او بيوم؟ قال: ليس عليه شيء ابداً.

قال: وقال زرارة عنه عليه السلام انه قال: انما هذا بمنزلة رجل افطر في

(١) عند شرح قول المصنف هذه (وي غيرها اذا اهل الثاني عشر من حصوله في يده).

(٢) حيث قلنا هناك . ان ليس فيه من فيه الا (ابراهيم بن هاشم) وقد عرفت مرراً.

(٣) يعني كما قال في شرح الشرايع

شهر رمضان يوماً في اقامته ثم خرج في آخر النهار في سفر فاراد بسفره ذلك انطال الكمارة التي وحيث عليه.

وقال: انه حين راي الهلال الثاني عشر وجبت عليه الزكاة، ولكنه لو كان وهبها قبل ذلك لحاز ولم يكن عليه شيء بمنزلة من خرج ثم افطر، انما لا يمنع ما حال عليه، فاما ما لم يحل فيه منعه ولا يجزى له منع مال غيره فيما قد حل عليه.

قال زرارة: فقلت (وقلت خ ل) له: رجل كانت له مائة درهم فوهبها لبعض اخوانه أو ولده أو اهله فراراً بها من الزكاة فعل ذلك قبل حلها بشهر؟ فقال: اذا دخل الشهر الثاني عشر فقد حال عليه الحول ووجبت عليه فيها الزكاة.

قلت له: فان احدث فيها قبل الحول؟ قال: جائز ذلك له، قلت: انه فر بها من الزكاة؟

قال: ما ادخل على نفسه اعظم مما منع من زكاتها. فقلت له: انه يقدر عليها قال: فقال: وما علمه بانه يقدر عليها وقد خرجت من ملكه؟

قلت: فانه دفعها اليه على شرط، فقال: انه اذا سماها هبة جازت الهبة وسقط الشرط وضمن الزكاة.

قلت له: وكيف سقط الشرط ونمضى الهبة وضمن الزكاة؟ فقال: هذا شرط فاسد، والهبة المضمونة ماضية، والزكاة له لازمة عقوبة له.

ثم قال: انما ذلك له اذا اشترى بها داراً أو ارضاً أو ضياعاً (متاعاً خ ل). ثم قال زرارة: قلت له: ان أباك قال لي: من قربها من الزكاة فعليه ان يؤديها قال: صدق ابي، عليه ان يؤدي ما وجب عليه وما لم يجب عليه فلا شيء عليه فيه. ثم قال: أرايت لو ان رجلاً أغمى عليه يوماً ثم مات فذهبت صلواته أكان عليه و قد مات ان يؤديها؟ قلت: لا الا ان يكون اتفاق من يومه، ثم قال: لو ان رجلاً مرض في شهر رمضان ثم مات فيه أكان يصام عنه؟ قلت: لا، قال: فكذلك

الرجل لا يؤدي عن ماله الا ما حال عليه الحول (١).

فكأنك علمت اعتبار السند وأنه واحد الى آخر الخبر.

والدلالة واضحة على استقرار الوجوب في الشهر الثاني عشر كما سنده

ايضاً (٢).

(فقوله) (٣) في شرح الشرايع: المراد به الحول بالمعنى الثاني، فتسقط

الزكاة باختلال بعض الشرائط قبل تمامه وان كان في الشهر الثاني عشر، ولو كان

قد دفع المالك الزكاة ثم تجدد السقوط رجع على القابض مع علمه بالحال او بقاء

العين، ويحتمل ان يريد بالحول هنا الاول فلا يسقط الوجوب باختلال الشرائط في

الثاني عشر ان جعلناه من الحول وهو ضعيف (انتهى).

(محل التامل) لما مر من نقله الاجماع والخبر، ولانه يلزم الضرر (اما) على

المالك او الآخذ.

والعلم بالحال - بمعنى وجوب الرد على تقدير اختلال الشرط في الثاني

عشر - بعيد، اذ ما يعرفه الاقليل من العلماء مع الخلاف.

وايضاً على تقدير صحته عنده لا ينبغي ان يقول انه مراد المصنف، (٤) مع

انه نقل اجماع الاصحاب في ذلك، ولان كلام المصنف صريح في ان المراد هو

الاول لانه قال: الثالث الحول وهو معتبر (الى قوله): وحده ان يمضي احد عشر

شهرًا، ثم يهلّ الثاني عشر، فعند هلاله تجب ولو لم تكمل أيام الحول، ولو خلت احد

شروطها في اثناء الحول بطل الحول الخ.

(١) الرسائل باب ٦ حديث ١ وباب ١٢ حديث ٢ وباب ١١ حديث ٥ من أبواب زكاة الذهب

والفضة.

(٢) يمي كما سلم وضوح الدلالة في شرح الشرايع حيث قال. ولحق ان الخبر السابق ان صح فلا

عدول عن الاول (استقرار الوجوب) في الشهر الثاني عشر كما هو مقتضى الخبر والاجماع انتهى.

(٣) عند شرح مول صاحب الشرايع: (ولو امتل احد شروطها في اثناء الحول).

(٤) يعني المحقق (صاحب الشرايع).

وهو ظاهر في الأول لانه ذكر الحول وعينه، وجعل ذلك شرطاً للوجوب، ثم أشار الى الإحتلال فيه وسقوط الوجوب الذى ذكره أولاً به، فذلك كالصریح في ان المراد هو الأول، وان الوجوب الساقط هو المذكور او المشروط بالحصول المذكور المحدود.

وايضاً انه مثل باقى الشرائط فانه لا يسقط الوجوب بعد تحققه لكون الوجوب متزلزلاً، فكذا في الحول، ولا شك في تحقق الوجوب في الثانى عشر فلا يسقط ولا يكون متزلزلاً.

وايضاً الإستصحاب يقتضى ذلك وايضاً اذا علم الوجوب لابد من العلم بالمسقط وما نجد شيئاً، وما ذكره ايضاً ما يصلح لذلك فيما تقدم، وهنا ايضاً مع اعترافه بالاجماع على ذلك الخبر فتأمل.

ثم اعلم ان هذا الشرط غير مخصوص بالإنعام، بل هو شرط في غير الغلات فهو من الشرائط الخاصة في الجملة .

وايضاً (ان خ) البقاء تحت يد المالك - بحيث يكون قادراً على التصرف فيه مهما اراد - شرط، طول الحول فلو ضل او فقد في اثنتائه بحيث خرج عن تحت قدرته بذلك.

فالظاهر استيناف الحول كما لو بيع ساعة ثم رد (فقوله): في شرح الشرائع فيعتبر في هذا الضلال، والعقد اطلاق الاسم فلو ضل لحظة او يوماً في الحول لم ينقطع (عمل التامل) .

اذ الملك شرط، والتمكّن من التصرف ايضاً شرط، فاعتبار الإستيعاب في احدهما دون الآخر محتاج الى دليل فتأمل، ولهذا قيل لوزال عقله ولو لحظة استأنف الحول.

وقال في الشرائع: (فلو علف بعضاً ولو يوماً استأنف) (١) .

(١) عمدة الشرايع هكذا . فلو علفها بعضاً ولو يوماً استأنف الحول استيناف النوم (انتهى).

(الثاني) السوم طول الحول، فلو اعتلفت أو أعلفها مالكها في أثنائه وان قلّ استأنف الحول عند استيفاف السوم، وكذا لو منعها الشج أو غيره، ولا اعتبار باللحظة عادة.

على ان الشرط هناك السوم، وقد يقال على من علف يوماً أو أكثر انه سأم عرفاً فيتحقق الشرط بخلاف الملك التام والتمكن من التصرف فانه ليس بعري، بل هو مثل الملك فتأمل واحفظ .

قوله: «الثاني السوم طول الحول الخ» قال في شرح الشرايع: السوم هو لرعي يقال: سامت الماشية تسوم سوماً أى رعت فهي سائمة قاله الجوهري. والدليل على اشتراط السوم، وعلى اشتراط عدم كونه عاملاً في جميع الحيوانات هو الإجماع، قال المصنف في المنتهى: والسوم شرط في الاصدف الثلاثة من الحيوانات وعليه فتوى علمائنا اجمع.

وما في حنة زراوة، ومحمد بن مسلم، وإبي بصير، وبريد العجل، والفصيل عنها عليهما السلام (في زكاة الابل): وليس على العوامل شيء، انما ذلك على السائمة الراعية (١).

وكذا في صحيحتهم عنها (عليهما السلام): قال ليس على العوامل من الابل والبقر شيء، انما الصدقات على السائمة الراعية (٢).

وكذا في حسنهم عنها (عليهما السلام) (في زكاة البقر): وليس على السيف شيء، ولا على الكسور شيء ولا على العوامل شيء، وانما الصدقة (ذلك خ ل) على السائمة الراعية (٣).

وما رأيت في اخبارنا في العلم شيئاً بخصوصه. لعل العمومات (٤). المذكورة

(١) الوسائل باب ٧ حديث ١ من ابواب زكاة الانعام.

(٢) الوسائل باب ٧ حديث ٥ من ابواب زكاة الانعام.

(٣) الوسائل باب ٤ ذيل حديث ١ من ابواب زكاة الانعام.

(٤) مثل قولهم عليهم السلام. انما الصدقات على السائمة الراعية فلاحظ احاديث باب ٧ من ابواب

تشميه، لأن الاعتبار باللفظ ولا يختصه خصوص السبب كما ثبت في الأصول والاجماع، وعدم القول بالواسطة، ورواية العامة (١) تؤيده، وهو ظاهر.

وانما الكلام في تحقيق أن السوم الذي يمنع الركاة أى شيء هو؟ ونقل عن الشيخ أنه إن غلب السوم على العلف يمع والا فلا.

وعن بعض الأصحاب أن العلف ثلاثة أيام يقطع السوم لأقل من ذلك. وفي الشرايع، ولو يوماً (٢) وفي الذروس: ولا عبرة باللحظة، وفي اليوم في السنة، بل في الشهر تردد أقرب به بقاء السوم للعرف.

وقال المصنف في المنتهى: والأقرب عندي اعتبار الاسم (وما ذكره) الشافعي - أي الإنقطاع ولو بيوم لأنه شرط كالمالك (٣) - (ضعيف) فإنه يلزم - لو اعتلف لحظة واحدة - أن يخرج عن اسم السوم وليس كذلك (انتهى). فيعلم أن أحداً لا يقول بما يصدق له، ولا تحديد في الشرع فيرجع إلى العرف كما في غيره.

ولكن فيه إحال، ولا شك في الصديق (٤) مع التساوى، بل مع العلف

(١) سنن أبي داود ج ٢ ص ٩٦ - باب ركاة الساقية مسدداً عن حماد قال أحدثت من نعمة من عبد الله بن أبي السرح كذا ما روى ابن أبي بكر كتيبه لانس وعليه حاتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين بعثه مصلحاً وكتبه له فاداً فيه: هذه هريضة الصدقة التي عرضها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين التي أمر الله بها نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، فمن سألها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سأل عوقها فلا يعطه في دون خمس وعشرين من الأمل، نعم (أي إن قال) وفي ساقية النعم إذا كانت أربعين صيا شاة (أي إن قال) فإن لم تبلغ ساقية الرجل أربعين فليس بها شيء.

(٢) في الشرايع - ولأنه من استمرار السوم جملة الخول ولو علفها يوماً ولو يوماً لساقية الخول عند امتياز السوم انتهى.

(٣) في المنتهى - خرج شافعي بأنه السوم شرط كالمالك والخول تنقطع برواله ولو يوماً وكذا السوم (انتهى).

(٤) يعني في صديق المصروفة

شهرًا ايضاً اذا كان متصلاً.

فقول الشيخ، وتقريب الدروس (١) غير واضح إلا ان يريد يوماً في الشهر او الشهر في السنة بالتفريق والاصل أنه لاشك في اشتراط السوم، ففي كل مادة تحقق وحيث والا فلا للأصل فتامل واحتط.

وكذا الكلام في العامل، قال في الدروس: الا ان تكون عوامل ولو في بعض الحول. وسكت (٢)، وكان ينبغي التفصيل، وكأنه أحال على السوم. ثم واعلم أن الأمر صار الى العرف بتسمية الحيوان سائماً، وقد عرفت أن السوم لغة هو الرعى، وكأن في الاخبار المتقدمة ايضاً اشارة الى انه هو الرعى حيث قال عليه السلام: (السائمة الراعية) (٣) كانها صفة كاشفة.

فحينئذ لا فرق بعد الصدق بين كون العلف ملكاً أولاً وبين الاعتلاف بنفسها أو اعلافها سواء كان المعلنف هو المالك أو غيره وعنف المالك وغيره، وبين أن يكون العلف لعذر مثل الثلج وغيره أولاً كما صرح بأكثرها (٤) في المنتهى وللدروس.

قال فيه: من مال المالك وغيره (٥).

فقوله بعد: (ولو اشترى مرعى فالظاهر انه علف أما استيجار الأرض للرعى أو ما يأخذ الظالم على الكلاء فلا (عمل التامل) لان لظاهر أن الرعى في المرعى سوم ولو كان ملكاً على اى نوع كان الملك كما هو مقتضى اللغة والخبر (٦)

(١) يعنى ما قرره بقوله ده اقرره بقاء السوم للعرف.

(٢) يعنى سكت صاحب الدروس عن بيان مقدار بعض الحول كم هو وكيف هو.

(٣) الوسائل باب ٧ حديث ١ من أبواب زكاة الانعام.

(٤) يعنى أكثر هذه الأصنام التي ذكرناها.

(٥) عبارة الدروس هكذا: ولا فرق بين ان يكون العلف لعذر أولاً، ولا بين ان تمظف بنفسها أو بملك

أو غيره، من دون ادن لئلا يكون أو يادبه، من مال المالك أو غيره، ولو اشترى مرعى الى قوله فلا.

(٦) الظاهر ان مراده هذه السوم لا الخصوص لعدم المشور على الخبر الخاص الدال على عدم صدق رعى

والعرف .

على ان اعتبار التسمية سوماً وعلفاً باعتبار القلة او الكثرة تحقق المعنى .
ولعدم ظهور الفرق بين شراء المرعى واستيجار الأرض للمرعى فتأمل .
وكذا في اشكال الشهيد الثاني في شرح الشرايع: ويشكل الحكم فيما لو
علفها الغير من مال نفسه، نظراً الى المعنى المقصود من العلف الح (١) اذ لا ينبغي
امثال هذا الاشكال بعد ورود النص وعدم اعتبار العلة فيه بوجه .
على أنه قد يكون المؤنة في السوم اكثر او مساوياً ولا يكون في العلف مؤنة
اصلاً، أولاً يكون لصف الضرر بالسوم عادة مؤنة وقيمة اصلاً، مع انه موجب
للسقوط واذا كان في السوم مؤنة مع ذلك توجب لها .
وبالجملة، الاشكال كثير، فلا ينبغي احداث مالميس باشكال ايضاً
فتأمل .

وكذا تأمل في قوله: (واعلم أن العلف ينحقق باكلها شيئاً مملوكاً كالخبز
والزريع حتى لو اشترى مرعى وأرسلها فيه كان ذلك علفاً ثم نقل كلام الدروس
المتقدم (٢)، ثم قال: وكأنه بناء على ان الفرامة في مقابلة الارض دون الكلاء، اذ
مفهوم لاجرة لا يتناولها، ولا يخلو ذلك عن اشكال (انتهى).
فإن كلامه يدل بظاهره على اعتبار الملك في العلف وعدمه في السوم،
وليس بواضح .
وكذا اشكاله المذكور (٣) .

اذا كان المرعى ملكاً فراجع وكذا قوله فله يُعبد هذا: (بعد ورود النص الح).
(١) وتاممه: وخككة التفصية لسقوط الزكاة منه هي المؤنة على (الملك الموجبة للتخفيف كما اقتضاء في
العلايق عند سقيها بالنبوتى (انتهى).

(٢) بما هذه عبارته اما استيجار الارض للمرعى وما يأخذ الظالم على الكلاء هي الدروس لا يخرج
به عن السوم، وكأنه بناءً على .
(٣) جوده: فله أحيراً: (ولا يخفى ذلك من اشكال).

ولا تعدّ السخال إلا بعد استغنائها بالرعى،
ولها حول بانفرادها.

أد لا شكال مع صدق السوم المعتبر شرعاً وعرفاً مع تصريح الأصحاب
كما نقتت عن الدروس (١) - بعدم الاعتبار بالملك وعدمه، وهو طاهر في نفسه
وفتوى الأصحاب فلا يبغي أحداث الاشكال، فانا نجد اشكالات كثيرة، ثم مع
ذلك أحداث أمثاله تشويش مثيلنا لقلة البضاعة - فكان الأولى - وإن كان في
النفس شيء - وهو السكوت عن مثله حتى لا يضاعف الاشكال ولا يؤل الى ترك البعض
وتشويش الخواطر.

فتأمل، فاني أجد عدم الاشكال - خصوصاً في وجوب الزكاة - فيما يأخذه
الظالم على الكلاء، وفي الأرض المستأجرة وإن قلنا بكون الغرامة في مقابلة الكلاء .
أذ ليس المدار على العرامة وعدم الموتة والخرج وعدم الثمن في مقابلة
الكلاء، بل ولا على ملك العلف وغيره، بل على صدق الاسم كما هو مدلول نص
وكلام الأصحاب حتى كلفه فتأمل.

قوله: «ولا تعدّ السخال الخ» نقل عن الصحاح: انه يقال لاولاد الغنم
ساعة يضعها، من الصان والمرجياً ذكرها كان أو أنثى: سحلة.

وأما دليل عدم العدة الأبعد الاستغناء عن البس بالرعى، فهو
الأخبار الدالة على السوم (٢).

فحينئذ لا تدخل إلا بعد زمان السوم فانه شرط طول الحول، ولا يدن -
ما يدل على الوجوب بعد الحول - على الاكتفاء في الابتداء زمان الوجود بثبوت
شرط السوم على ما عرفت، وهو ظاهر ومنه يظهر اعتبار حولها غير حول الأثم، وهو
ظاهر.

ولظاهر ان المراد بالسحلة هنا ولد الأنعام الثلاثة مطلق ولو محازراً (فتحمل)

(١) ونقينا عبارة الدروس فيها هو أنه ولا فرق بين أن يكون الخ.

(٢) راجع الوسائل باب ٧ من أبواب زكاة الأنعام.

حسنة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام: ليس في صغار الأبل شيء حتى يحول عليها الحول من يوم تنتج (١) (على منع) باقي الشرائط وترك للظهور، فالمراد مع السوم طول السنة ومضيتها، لاعتبار السوم في الاختار المعتبرة على أن الخبر غير صحيح (٢).

وجمع في البيان (٣)، بأن المراد باعتبار الحول في السخال، من حين النتاج على ما هو في هذه الحسنة - أن كان اللبن الذي يشربه عن سائمة، ومن حين السوم أن كان عن معلوفة.

وقال في شرح الشرايع: ليس بواضح.

مع وضوحه فتأمل.

وقال أيضاً: أنها صحيحة (٤).

وهي حسنة لوجود إبراهيم (٥).

وقال أيضاً: رد الرواية في المختلف لضعف السند مع أنه ما نقلها في المختلف، بل خبر آخر (٦) إلا أنه قريب منها، وأجاب بالضعف وبأن كون الحول غاية لا يدل على عدم غاية أخرى للحديث الصحيح الذي ذكرناه من طرقنا نحن

(١) الوسائل باب ٩ حديث ١ من أبواب زكاة الأنعام.

(٢) بل هو حسن فان سنده كما في الكافي هكذا - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن من أدبته، عن زرارة.

(٣) يمس الشهيد الأول في كتاب البيان.

(٤) عبارة الشارح في المسالك هكذا: وفي المختلف رد الرواية بضعف السند، وكأنه أراد به سنده الذي ذكره لنسج، ولا فطريقها في الكافي صحيح فالتأمل بها مع كونه المشهور متح (انتهى).

(٥) قد نقلنا سندها قبل هذا فلاحظ.

(٦) وهو ما رواه في التهذيب بإساده، عن محمد بن علي بن محبوب، عن إبراهيم بن هاشم، عن اسماعيل بن مرز، عن يوسف بن عبد الرحمن، عن بعض أصحابه، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: ليس في صغار الأبل والبق والأنعم شيء إلا ما حاز عليه الحول عند الرحل، وليس في أولادها شيء حتى يحول عليه الحول من يوم ينتج الوسائل باب ٩ حديث ٥ من أبواب زكاة الأنعام.

(انتهى).

وهو اشارة الى ما دل على اعتبار السوم: (اما لصدقات في السائمة
الراعية) (١)، وهو جار في حسنة زراة (٢)،
وبالحملة كلامه (٣) هنا لا يخلو عن شيء ايضاً فارجع الى المختص، وتامل في
كلام لبيان، وفيما اختاره ايضاً، وهو العمل بمضمون الحسنة، قال (٤): مع انها
مشهورة.

والذي يفهمه أن الصغار (ان) صدق عليها - بعد مضي الحول من يوم
ولدت - أنها سائمة، ينبغي الابتداء من حين النتاج، لان الإعتبار بالتسمية وليس
في لاخبار اعتبار طول السنة صريحاً، وقد مر أن المعتبر هو التسمية.
وليس ذلك هنا بعيد، لأنها غير معلوفة يقيناً، وان زمان الرضاع الذي
لا ترمى ايضاً قليل، وأن السوم والعلف اما يعتبر في زمان يصح لذلك فالظاهر
صدق الاسم .

وان صدق انها غير سائمة فلا ينبغي القول بمضمونها (٥)، بل لاخبار
الصحيحة، للضحة، والكثرة، والصراحة، بل الاجماع، فلا نسلم الشهرة حينئذ، بل
القول به ايضاً فلا يبعد الجمع بين الروايات والاقوال بما ذكرنا .
واعلم ان الصدق في جمع البيان اوضح حيث ان لبن السوم حكمه حكم

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٢ في أبواب زكاة الانعام.

(٢) يعنى هذا الجواب الذى ذكره في المختص بعينه في حسنة زراة الدالة على ان حول السوم من يوم
نتج - بان يقال: كوف يوم النتاج مبده حول لا ينافي وجود مبده آخر لحولها.

(٣) يعنى كلام الشهد الثانى في شرح الشرايع.

(٤) يعنى شارح الشرايع: لكنه نسب الشهرة الى العمل بها لانيها حيث قلنا فالعمل بها مع كونه

المشهور متبعه (انتهى).

(٥) يعنى مضمون الحسنة المشتملة على كوف حول السوم من يوم نتج.

(الثالث) أن لا تكون عوامل، فانه لازكاة في العوامل السائمة.

السوم لعدم المؤنة ولين العلف حكم (حكمه خ ل) ذلك ايضاً ويبعد صدق السوم على الأثم وعنده على الولد، وكذا في العلف.

على ان الخبر في صغار الابل فقط فتأمل (١).

فختار لبيان غير بعيد على تقدير عدم الصدق على اولاد المعلوفة والصدق على اولاد السائمة.

وكذا العلم بمضمون الحسنة (٢).

وكذا القول بالحساب من حين الاستغناء لامن حين الرعى، بل التخصيل بما عرفت.

قوله: «الثالث ان لا تكون عوامل الخ» قد عرفت دليله، وان المعتبر هو الصدق، ومعلوم انه ليس بمعتبر الا في الابل والبقر.

واعتبر البعض الانوثة، وعموم الادئة مع الشهرة دليل عدم.

ولا يدل حذف التاء عن مثل - في خمس من الابل في الروايات - على اشتراطها لان المراد لو كان مذكراً ايضاً لقليل: خمسة.

اذ الطاهر (ان) المنظور هو مطلق ما صدق عليه من غير نظر الى تذكير وتأنيث، وحذف التاء احتصاراً، ولعدم توهم الاحتصاص بالذكر، ولتنظر الى ان المخرج هو الانثى غالباً.

وبالجملة المتبادر من الاخبار هو الاعم وان كان ظاهر قانون النحو المؤنث، وذلك لا يوجب التخصيص به مع وجود الممومات.

على ان ذلك في بعض الأخبار، في بعض الاصناف، فانه لا يمكن ان يقال: مثله (في مثل) (ليس فيما دون الاربعين من العنم شيء، فاذا كانت اربعين

(١) معه شارة في ان الخبر بالطريق الآخر الذي نقله الشيخ مشتمل على الانعام الثلاثة كما نقله آقا

مراجع الوسائل باب ٩ حديث ٥ من بواب الانعام.

(٢) يعني حصه رزقه المشتملة على ان يبذره حول صغار الابل من يوم سجن.

(الرابع) النصاب، وهو في الإبل اثنا عشر، خمس وفيها (١) شاة، ثم عشرة وفيها شاتان، ثم خمس عشر وفيها ثلاث شياة ثم عشرون وفيها أربع ثم خمس وعشرون وفيها خمس، ثم ست وعشرون وفيه بنت مخاض، ثم ست وثلاثون وفيه بنت لبون، ثم ست وأربعون وفيه حقة، ثم إحدى وستون وفيه جذعة، ثم ست وسبعون وفيه بنتا لبون، ثم إحدى وتسعون وفيه حقتان، ثم مائة وأحدى وعشرون ففي كل خمسين حقة أو في كل أربعين بنت لبون وهكذا الزائد دائماً.

ففيها شاة (٢) وفي مثل (وفي عشرين أربع شياة) وغير ذلك.

قوله: «الرابع النصاب الخ» كون النصاب على ما ذكره في المتن هو المشهور بين المتأخرين، وتدل عليها الأخبار الكثيرة المعتبرة (٣).

ولامعارض لها من الأخبار المعتبرة الألفي الخمس وعشرين - في حسنة زرارة ومحمد بن مسلم وإبي بصير وبريد العجلي والفصيل عن أبي جعفر وإبي عبد الله عليهما السلام قالوا: في صدقة الإبل في كل خمس شاة إلى أن تبلغ خمسا وعشرين، فإذا بلغت ذلك ففيها ابنة مخاض (٤).

قد حملها السيد على إخراجها باعتبار القيمة بخمس شاة (٥)، والشيخ ره على أن بلغ وزاد، وحذف (٦) لظهوره اعتماداً على فهم السامع باعتبار ما تقدم من إخبار مثل ما في صحيحة أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام: فإذا كانت خمسا

(١) في نسخة مخطوطة: (وبه) في جميع هذه المواضع

(٢) الوسائل باب ٦ من حديث ٢ من أبواب زكاة الأنعام.

(٣) الوسائل باب ٢ من حديث ٤ من أبواب زكاة الأنعام

(٤) الوسائل باب ٢ من حديث ٦ من أبواب زكاة الأنعام.

(٥) في الانتصار - بعد حكمة بأن في خمس وعشرين من الإبل خمس من شياة وبعد نقل القول بالزوم بسبب محاص في ذلك عن أبي علي بن الحيد استناداً إلى بعض الأخبار المروية عن أئمتنا عليهم السلام - قوله ومثل هذه الأخبار لا يعول عليها ويمكن أن يحمل ذكر بنت مخاض وإس كيون في خمس وعشرين على ذلك على سبيل القيمة لما هو الواجب من خمس شاة، واعتباراً بأن القيمة يجوز أخذها في الصدقات انتهى قدس سره.

(٦) يفي حذف قوله عليه السلام: (وراد) لظهور الحذف بقرينة الأخبار الأخر

وعشرين ففيها خمس من الغنم (١) .

وكذا ما في صحيحة عبد الرحمن: «وفي خمس وعشرين خمس (٢)» .

وأخرى صحيحة وحسنة له: «وفي خمس وعشرين خمس شاة، وقال عبد

الرحمن: هذا فرق بينا وبين الناس، فإذا زادت واحدة ففيها بنت لبون بعد قوله: في ست وعشرين بنت مخاض إلى خمس وثلاثين (٣)» .

فيمكن الحمل على التقية (٤) وغير ذلك .

وبالحملة يرجع ذلك بالكثرة والشهرة والصحة، بل بدعوى إجماع السيد،

وبأول غيره أو يطرح فتأمل .

ثم اعلم أن المراد بالحققة طروقة الفعل على ما في بعض الروايات (٥) وهي

ما استحققت لذلك، للأصل، ولصحة القول به عرفاً مع خلوا أكثر الروايات وكلام الأصحاب عن ذلك فلا منافاة .

وبصاً، الظاهر أن المراد بقوله: في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت

لبون، وهكذا الزائد دائماً - التخيير بين الأولى والثانية، كل بحسبها ويحذف المكسور والنيق كما هو المصرح به في الروايات (٦) لعدم القائل بالجمع .

وبكن قال المحقق الشيخ علي: ليس المراد التخيير دائماً، بل الواجب على

الآخذ اعتبار ما يكون استيعابه أكثر .

(١) الوسائل باب ٢ دليل حديث ٢ من أبواب زكاة الأنعام .

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٤ من أبواب زكاة الأنعام .

(٣) الوسائل باب ٢ حديث ٤ أيضاً بطريق الكليني ره .

(٤) قد السيد في الانتصار: وما تمردت به الإمامية القول بأن الإبل إذا بلغت خمساً وعشرين ففيها

خمس شاة لأن باقي الفقهاء يخالفون في ذلك ويوجبون في خمسة وعشرين أنة مخاض انتهى .

(٥) في حسنة انفصلاء الخمسة عن أبي حمزة وأبي عبد الله عليها السلام: فإذا بلغت خمساً وأربعين

ففيها حقة طروقة الفعل أحدث الوسائل باب ٢ قطعة من حديث ٦ من أبواب زكاة الأنعام .

(٦) لاحظ الوسائل دليل حديث ١ و ٤ و ٦ من باب ٢ من أبواب زكاة الأنعام .

في مائة واحد وعشرين يعتبر اربعين اربعين، وفي مائة وخمسين يعتبر خمسين حسين، وفي مائة واربعين يعتبر خمسين، واربعين، وفي مائتين يتخير (انتهى).

وليس ذلك بواضح لعموم الخبر، وان كان الاعتبار لنفع لفقراء فليس بحجة على انه قد لا يكون ذلك لاحتمال جبر التفاوت الحاصل بحذف البعض والكسور ولعمو بالقيمة لاحتمال كون قيمة الحققة زائدة على ما يحصل من اعتبار اربعين اربعين واخذ بنت لبون.

فتأمل فانه ينبغي ملاحظة المالك اكثر كما يظهر بالنظر الى الاخبار، فكون الخيار له اولى كما اختاره في المختلف والدروس، ونقل عن الخلاف التخيير عن الشافعي فتأمل.

و يؤيد التخيير مطلقاً وجودهما في مائة واحد وعشرين في الرواية، مثل صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج، عن الصادق عليه السلام (١).

وعن زرارة عن ابي جعفر وابي عبد الله عليها السلام: الى عشرين ومائة، فان زادت ففي كل خمسين حققة، وفي كل اربعين بنت (انه خ ل) لبون (٢).

وفي الحسن، عن زرارة، ومحمد بن مسلم، وبريد العجلي، وابي بصير، والفضيل بن يسار، عن ابي جعفر وابي عبد الله عليها السلام: فاذا زادت واحدة على عشرين ومائة، ففي كل خمسين حققة، وفي كل اربعين بنت لبون (٣).

ومعلوم حملها على التخيير فلو كان المراد ما ذكره رحمه الله ما كان ينبغي وجودهما في صورة لا يجوز الا احدهما، وهو اعتبار اربعين اربعين، فالمصير الى ما ذكره لا يخلو عن بعد وتكلف.

(١) الوسائل باب ٢ دليل حديث ٤ من ابواب زكاة الأنعام لكن العبارة هكذا فاذا ردت واحدة فمئة
فحقان الى عشرين ومائة.

(٢) الوسائل باب ٢ دليل حديث ٣ من ابواب زكاة الأنعام هكذا. فان ردت مئتان الى عشرين ومائة
فان ردت الخ

(٣) الوسائل باب ٢ دليل حديث ٦ من ابواب زكاة الأنعام.

وفي البقر نصابان، ثلاثون وفيه تبيع او تبعة، ثم اربعون وفيه مسنة وهكذا دائماً .

فيمكن التخيير للمالك مطلقاً، وينبغي له رعاية جانب الفقراء منها امكناً ايضاً. بل يمكن ان يقال: الاولى الاتخذ عن كل خمسين لوجوده في الاخبار الكثيرة الصحيحة المعلومة الا ان يوجد اربعين فقط فيؤخذ بنت لبون ايضاً لبعض الاخبار، وتعذر الخمسين، هذا في الابل .

واما البقر فالنصاب والمخرج مقتضى الدليل الا انه لادلالة في الخبر على التبعة، بل التبيع فقط في كل ثلاثين .

وهي ما روى زرارة، وعمر بن مسلم، وابي بصير، وبريد، والفضيل، عن ابي جعفر وابي عبد الله عليها السلام قالوا: في البقر في كل ثلاثين بقرة تبيع حولي، وليس في اقل من ذلك شيء، وفي اربعين بقرة مسنة، وليس فيما بين الثلاثين الى الاربعين شيء حتى تبيع اربعين، فاذا بلغت اربعين ففيها (بقرة - ثل) مسنة الخ (١) .

الا انه قال في المختلف: انه اشهر بين الاصحاب، ولان التبعة افضل من التبيع فايجابها يستلزم ايجابه دون العكس فهو احوط، ويؤيده ايجاب التبعتين (٢) في ستين .

والشهرة ليست بحجة مع وجود الخلاف، والافضلية غير معلومة، اذ قد يكون الامر بالعكس في بعض الاوقات والبلاد .

على ان الكلام في كونها اصلاً لا بحسب القيمة، فذهب ابن ابي عقيل، وعلي بن بابويه (٣) بتعيين التبيع هو مقتضى الدليل والاحتياط .

(١) الوسائل باب ٤ حديث ١ من ابواب زكاة الانعام.

(٢) ليس في الخبر لفظ (تبعين بالتثنية) بل (تبعان) بالذكور حيث قال عليه السلام فاذا

بلغت ستين ففيها تبعان الوسائل باب ٤ حديث ١ من ابواب زكاة الانعام.

(٣) في المختلف. قال ابن عقيل وعلي بن بابويه في تثنية تبيع حولي، ولم يذكر التبعه انتهى.

وفي الغنم خمسة نصب (١)، اربعون وفيه شاة، ثم مائة واحد عشر وعشرون وفيه شاتان، ثم مأتان وواحدة وفيه ثلاث شياة.
ثم ثلاثمائة وواحدة وفيه اربع على رأى، ثم اربعمائة ففي كل مائة شاة، وهكذا دائماً

قيل: النزاع لفظي وليس بواضح.

ويفهم منها ملاحظة الحال في كل موضع يمكن حساب ثلاثين ثلاثين بحيث لا يبقى شيء فيختاره وكذا اربعين اربعين، وهو مؤيد لما ذكره المحقق الشيخ - على في الايل .

واما العنم فنقل في المختلف، عن ابنى بابويه عدم الوجوب حتى يبلغ واحداً واربعين وهو خلاف المشهور، وما نقل له دليلاً، وما رأته أيضاً مع دليل الوجوب في الاربعين كما ستسمع، مع الشهرة والعمومات، فابقي هنا الا لاصل ان كان هو الدليل .

وايضاً المشهور ان الواجب في ثلاثمائة وواحدة اربع، وانه نصب رابع والنصاب الخامس هو اربعمائة، ففي كل مائة واحدة، وقيل: الواجب في ثلاثمائة ثلاث مثل ما وجب في مائتين وواحدة، وانه النصاب الرابع ولا نصاب بعده، بل الواجب بعد الوصول اليه عن كل مائة شاة .

فهنا سؤال مشهور بين الفقهاء والمتقهاء، قيل: اصله عن المحقق مع الجواب اجمالاً في كتابه الشرايع (٢)، وتفصيلاً في الدروس (٣) نقدها الشهيد و

(١) خمسة نصب غ

(٢) قال في الشرايع - عند ذكر نصب العنم - : ثم ثلاثمائة وواحدة، فادابست ذلك قيل يؤخذ من كل مائة شاة، وقيل: بل يجب اربع شاة حتى تبلغ اربعمائة فتؤخذ من كل مائة شاة دائماً مبيع وهو الاشهر ويظهر لماندة في الوجوب والصمان انتهى فقوله: وتظهر الفائدة اشارة اجمالية الى جواب السؤال المقدس

(٣) في الدروس: وحمل يعطى الاعتبار من ثلاثمائة وواحدة، وعلى الاول (يعني الاعتبار ٢) لا يتغير العرص عن الرابع (يعني النصاب الرابع) حتى يبلغ خمسمائة، وعلى الثاني لا يتغير عن ثالث حتى يبلغ اربعمائة وانما التعبير بمعنى وتظهر فائدته في المحل ويتبرع عليه الصمان وقد بيناه في شرح الارشاد (اسمى)

شرح الارشاد، و ولد المصنف في الايضاح (١)، و الشيخ علي في حاشية الارشاد و الشرايع، و الشيخ زين الدين في شرح الشرايع (٢).

(واما (٣) السؤال) فهو انه اذا كان على القولين يجب في الاربعمئة اربع فائ فائدة الخلاف ؟ (او) انه اذا كان يجب في ثلاثمئة وواحدة ما يجب في اربعمئة فائ فائدة في الزائد، ويمكن تقرير السؤال على المأتين وواحدة والثلاثمئة وواحدة. (واما الجواب) فهو انه تظهر الفائدة في الوجوب والضمان.

(اما الوجوب) فالمراد محله، فانه اذا كانت اربعمئة فحل الوجوب بموصيها، ولو نقصت عن الاربعمئة ولو واحدة كان محل الوجوب الثلاثمئة وواحدة، والزائد عفو، فالاربعة وان وجب على التقديرين الا ان محلها مختلف.

وكذا القول في مأتين وواحدة والثلاثمئة وواحدة على القول الآخر.

(واما الضمان) فلأنه اذا تلف من اربعمئة واحدة بعد الحول بغير تقريظ نقص من الواجب جزء، من مئة جزء من شاة، ولو كانت ناقصة عن الاربعمئة ولو واحدة وتلف منها شيء لم يسقط من الفريضة شيء مادامت ثلاثمئة وواحدة لوجوب النصاب، والزائد عفو.

وكذا القول في مأتين وواحدة وثلاثمئة واحدة على القول الآخر.

وتظهر فائدة الخلاف ايضاً في ان الاربعمئة (٤) او الثلاثمئة (٥) ليسا نصاباً بخصوصهما، بل النصاب امر كلي هما من افراده بخلاف القول الآخر. وايضاً النصاب اربع على قول، وخمس على آخر. ولي تأمل في السؤال، والجواب.

(١) راجع ايضاح المواعيد ج ١ ص ١٧٨ طبع قم المطبعة العلمية.

(٢) يعني الشهيد الثاني في المسالك.

(٣) هذه العبارة هي قوله فده. وواحدة يعني عبارة المسالك وراى قوله رده: مقرب التقرير.

(٤) على القول الاول

(٥) على القول الثاني

اما السؤال على التقرير الاول (١)، فهو ان فائدة الخلاف طاهرة في ان الواجب في ثلاثمائة وواحدة ثلاث على قول واربع على آخر (٢)، واتى فائدة اعظم منها ولا يحتاج الخلاف الى السفائدة في جميع الجزئيات بعد وجود الدليل، بل لا خلاف بينها في واجب اربعمائة فلا تطلب العائدة.

(فان قيل) بطريق الاستحسان هل للخلاف في اربعمائة فائدة ام لا؟ فهو ممكن والعبارة غير جيدة (٣).

واما على التقرير الثاني (٤) فهو انه اذا ورد به نص واقتضاه دليل فأتى فائدة تراد، الا ان يقال: بالطريق المتقدم فتأمل.

(واما في الجواب) ففي الفائدة الاولى (٥) بالنسبة الى التقريرين انه يرد السؤال بعينه بانه اتى فائدة في جمل محل الوجوب ثلاثمائة وواحدة او اربعمائة واذا كان الاولى كافية لمحل الوجوب فأتى فائدة في الزائد ففي الحقيقة ليس بجواب، بل مما يحقق السؤال، وهو جار في الآخرين ايضاً.

واما في الفائدة الثانية (٦) فليست بظاهرة واما بالنسبة الى السؤال بالتقرير الاول فان المسؤل عنه كان ظهور فائدة الخلاف في اربعمائة وما ظهرت بذلك وهو ظاهر، بل ظهر الفرق بين الاربعمائة وما دونه وهو ثلاثمائة وواحدة وذلك كان واضحاً.

(١) يسمى وجوب اربع شياء في الاربعمائة على القولين

(٢) يسمى على القول بان الثلاثمائة وواحدة هو النصاب الأخير يكون الواجب الاربع وان كان النصاب الأخير هو مائتان وواحدة يكون الواجب الثلاث

(٣) لعل المراد انه لا خلاف في ان الواجب في اربعمائة اربع شياء سواء جعله النصاب الأخير ام لا غاية الامر ان عبارة المتن الفقهية حيث غير جيدة في التعبير

(٤) يسمى وجوب ثلاث شياء في الثلاثمائة وواحدة

(٥) وهي الوجوب وكون محل الوجوب مجموع اربعمائة على التقرير الأول هو الثلاثمائة وواحدة على

تقرير الثاني

(٦) وهي الصلوات

وأما بالنسبة الى الثاني فكذلك ايضاً لانه ما ظهر عند القائل بوجوب الاربع فيها فائدة لانه لو تلف من اربعمائة واحدة من غير تفريط لم يعلم سقوط شيء من مال الفقراء لوجود البدل ونزوله الى محل آخر من الواجب .

والقول بانه يسقط حينئذ ولم يسقط فيما دونه، بعيد وموجب لانشاء السؤال (١)، فلو آل الى النص فينبغي ذكره أولاً، بل زاد استبعاد السائل لانه لا معنى لعدم الفائدة في الزائد ، وقد كان يستبعد عدم الفائدة للفقراء في تعلق الوجوب بالرائد وحينئذ ظهر الضرر لهم مع وجود ما جعل محلاً للاربع النافع لهم وليس بمعلوم ان القائل يقول به .

على انه لا معنى لعدم سقوط شيء فيما دون الاربعمائة الزائدة على ثلاثمائة وواحدة مع تلف شيء منه بغير تفريط وتضمن (٢) المالك شيئاً مع عدم التقصير لان الزكاة متعلقة بالعين ثلاثمائة وواحدة مشتركة بين المالك والمستحقين بمعنى ان اربعة اجزاء من ثلاثمائة وواحدة من الكل لهم والباقي له مع كون الاختيار للمالك .
فالحكم بان الذاهب مال المالك لا المشتري (٣) ولما لم يجبره بالعفو غير واضح .

نعم الجبر بالعفو معقول في السنة الآتية لصدق النصاب في الحول، واما بعد اكمالها فلا جبر، بل تعلق كل مال بصاحبه وبقوت عليه .
وبالجملة ينبغي الاعراض عن هذا السؤال والجواب، والاشتغال بدليل المسئلة، فلو دل دليل على شيء يقال به، وان لم تظهر الفائدة عنده، مع أنك قد صرفت الفائدة في الجملة .

(ولولا) ان عظماء الاصحاب من المتأخرين اشتغلوا به، وانه قد يظهر بذلك

(١) بأن يستلزم بسقط من مال الفقراء مع وجود البدل؟ فلو اجبت بالنص فينبغي ذكر النص أولاً

(٢) عطى عن قوله قد عدم سقوط الخ بمعنى لا معنى لتضمن المالك الخ

(٣) هكذا في النسخ المخطوطة والطبوعة، والظاهر (المشرك) بدل (المشتري)

تحقيق المسئلة، فانه على ما نجد ليست المسئلة على ما ظهرت من المائدة على ما عرفت (ما كنا) نشتغل بامثالها كما في غيرها فتأمل.

واما الدليل، فهو حسنة زرارة، ومحمد بن مسلم، وابي بصير، وبريد العجلي، والفضيل، عن ابى جعفر وابي عبد الله عليهما السلام في (الشاة): في كل اربعين شاة شاة، وليس فيها دون الأربعين شيء، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ عشرين ومائة، فاذا بلغت عشرين ومائة ففيها مثل ذلك شاة واحدة، فاذا زادت على مائة وعشرين ففيها شاتان، وليس فيها اكثر من شاتين حتى تبلغ مائتين، فاذا بلغت المائتين ففيها مثل ذلك، فاذا زادت على المائتين شاة واحدة ففيها ثلاث شياة، ثم ليس فيها شيء اكثر من ذلك حتى تبلغ ثلاثمائة، فاذا بلغت ثلاثمائة ففيها مثل ذلك ثلاث شياة، فاذا زادت واحدة ففيها اربع شياة حتى تبلغ اربعمائة، فاذا تمت اربعمائة كان على كل مائة شاة وسقط الامر الاول، وليس على ما دون المائة بعد ذلك شيء، وليس على النيف شيء، وقالوا: كل ما لا يحول (لم يحل خ ل) عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه، فاذا حال عليه الحول وجب عليه (١).

وهذه دليل المشهور، وهي تدل على كون النصاب الاول هو الاربعون فضعف مذهب ابني بابويه (٢).

فاستدلال مثل ابن ادريس - على وجوب الثلاثة في الثلاثمائة وواحدة، ووجوب شاة في كل مائة فيكون النصاب اربعة - بالأصل (٣) ساقط.

(١) الوسائل باب ٦ حديث ٦ من ابواب زكاة الانعام

(٢) قال العلامة في المختلف: وقال ابنا بابويه رحمهما الله تعالى: ليس على العم شيء حتى يبلغ اربعين،

فاذا بلغت وراحت واحدة هي شاة انتهى

(٣) في المختلف: بعد نقل حوى جميع فقهاء المذاهب وابي حنيفة والشافعي ومالك في الحكمي عن الخلاف

بوجوب اربع شياة في اربعمائة وعدم وجوب ذلك في الثلاثمائة وواحدة وسببه الى السيد المرتضى وابي عقيل وابي بابويه وسلا رواين حمزة: ما هذا لفظه واحتج ابن ادريس باصالة برائة النعمة انتهى

وكذا بعموم مثل لا يسئلكم اموالكم (١).

وكذا عما رواه محمد بن قيس في الصحيح، عن ابي عبد الله عليه السلام - مثل ما مر - : الى قوله فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث من الغنم الى ثلاثمائة، فاذا كثرت الغنم ففي كل مائة شاة، ولا تؤخذ هرمة، ولا ذات عوار الا ان يشاء المصنق، ولا يفرق بين مجتمع، ولا يجمع بين متفرق، ويعد صغيرها وكبيرها (٢).

ومحمد بن قيس وان كان مشتركاً وضعف الخبر به في المختلف (٣)، لكن القرينة تعينه (٤) بانه الثقة.

لان (٥) الخبر وان كان صحيحاً، لكنه غير صريح، لاحتمال ان يراد بالكثرة، المائة ويعد اريدة الواحد، فيكون حكمه للمائة وواحدة الى اربعمائة متروكاً فيه اوحذف فيه شيء بقرينة مامر.

وبالجملة ان الاول اوضح، للشهرة، والكثرة، والصحة، والصراحة، مع اشتمال رواية ابن قيس على ما لا يقول به احد على الظاهر (المطلوب غل) من قوله: (الا ان يشاء المصنق) اذ ليس له اختيار ما ليس من الواجب الا ان يأول.

وهي موجودة في صحيحة ابي بصير ايضاً (٦) فلا بد من التأويل بالاخذ بقيمة.

(١) سورة محمد (صلى الله عليه وآله) الآية - ٣٦ يعنى هذا الاستدلال ايضاً كما بعده ايضاً

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ٢ وباب ١٠ حديث ٣ من ابواب زكاة الانعام

(٣) في المختلف: والحديث الذي رواه، في طريقه محمد بن قيس وهو مشترك بين اربعة، احدهم

صحيح فعله ايضاً انتهى

(٤) في هامش بعض نسخ المخطبة: والقرينة نقل عاصم عنه فانه تلميذه انتهى

(٥) تعديل تسقوط استدلال ابن ادريس

(٦) قال فيها: ولا تؤخذ هرمة، ولا ذات عوار الا ان يشاء المصنق الوسائل باب ١٠ حديث ٣ من ابواب

زكاة الانعام

ومن قوله: (ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق) لانه مطبق مظاهره على مذهب العامة (١) فيحتاج الى التأويل فتأمل.

فروع

(الأول) لا فرق بين اجناس الإبل، فالبخاق والعربي جنس واحد فتضم لصدق الإبل.

ولما في حسنتهم، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قال: قلت: فما في سبحت السائمة؟ قال مثل ما في الإبل العربية (٢).

(الثاني) البقر والجاموس جنس واحد لصدق البقر (ولما قال في آخر لرواية المتقدمة (٣) (في البقر) في الكافي عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: في الجواميس شيء؟ قال: مثل ما في البقر (٤) أظنها حسنة.

ولما في نقل عن الضقات: ويضم الجاموس الى البقر اجماعاً، قل في المنتهى: البقر والجاموس جنس يجب في كل واحد منها الزكاة مع لشرائط ويضم احدهما الى الآخر لو نقص عن الصاب، وهو قول اهل العلم كافة، لانه نوع من انواع البقر كما أن البخاق نوع من انواع الابل (انتهى).

(الثالث) الضأن والمعز جنس واحد يضم، قال المصنف في المنتهى:

(١) وقد نقلنا بعض اقوالهم عند شرح الشارح قلنا سره قول المصنف (لا يجمع بين ملكي

شخصين الخ) ونقلنا تأويل قولهم عليهم السلام. ولا يفرق بين مجتمع الخ عن الشيخ ره في الخلاف مراجع

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ١ من ابواب زكاة الانعام

(٣) انما سماها الشارح هذه آخر الرواية لما في الكافي بعد رواية البقرة المتقدمة عن الفضلاء الخمسة عن

أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام. قال: زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له: الخ

(٤) الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب زكاة الانعام

الضأن والمعر سواء يضم أحدهما إلى الآخر كالصنف الواحد، ولا تعلم فيه خلافاً (انتهى).

(الرابع) مقتضى الدليل اجزاء الضأن عن المعرو بالعكس وكل منها عن الإبل، وكذا البقر والجاموس، والبخاتي والعربي، لصدق الاسم فيخرج عن العهدة للامتثال، كإحدى قيمته قليلة عما هي كثيرة الآن المفهوم من المنتهى أخذ كل بقسطه إن لم يتبرع بالأعلى.

قال في الدروس - بعد الحكم -: بأنها جنس واحد: (وفي الإخراج يقسط، وكذا في البقر والجاموس، والمعر والضأن) (انتهى).
وفيه تأمل واضح لأن سبب الاتحاد صدق الاسم فيلزم الإجراء لذلك كسائر أفراد النوع الواحد.

والأصل (١)، وكون الاختيار إلى المالك، والوصية بملاحظته مؤيد.
(الخامس) قال في المنتهى: ولا تؤخذ المريضة من الصحاح، والهرمة من غيرها، ولا الهرمة الكبيرة، ولا ذات العوار من السليمة - وذات العوار هي المعيبة - ولا تعلم فيه خلافاً.

واستدل بقوله تعالى: وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْنِصُوا فِيهِ (٢)، وبرواية محمد بن قيس (المتقدمة): (ولا تؤخذ الهرمة، ولا ذات عوار الآن يشاء) (المصدق) (٣) وقد قرأ التأويل في الاستثناء، والظاهر أن الحكم صحيح.

(السادس) وقال أيضاً فيه: لا تؤخذ الرئي (٤) (وهي الوالدة التي تربي

(١) أصالة عدم وجوب التقسيط وإن تعيى كل واحد منها موكول إلى المالك ولأنه لو أوصى بأحدهما يجري كل واحد من الجنسين في مقام العمل بالوصية كلها مؤيد لصدق الاسم (٢) البقر - ٢٦٧

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ٢ من أبواب زكاة الأنعام

(٤) الرئي كقولهم بالصم (جمع البحرين)

ولدها إلى خمس عشر يوماً، وقيل: إلى خمسين) لما في ذلك من الاضرار بولدها، ولا
الأكولة (وهي السمينة المستخنة للأكل) لانه اضرار بالمالك وقان عليه السلام:
اياك وكرائم اموالهم (١).

ولافحل الضراب لان فيه نفعاً (نقصاً خ ل) لمالك وهو من كرائم
الاموال، اذ المتعد انما هو الجيد غالباً.

ولا الحامل، لان النبي صلى الله عليه وآله نهى أن يأخذ شفعاً (٢) (أي
حاملاً) وقال ايضاً ولوططوع المالك (٣) حازر بلا خلاف انتهى.

وفيه تأمل (٤) لان الاحتيار الى المالك، وليس للساعي اخذ شيء مالم
يرض به فلا وجه للمنع في هذه المخصوصات على تقدير عدم رضاه فتأمل.

وايضاً انه روى في الكافي صحيحاً، عن عبد الرحمن بن الحجاج (الثقة)
عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال: ليس في الأكيلة، ولا في لربي والربي التي
تربي اثنين، ولا شاة لبن، ولا فحل المم صدقة (٥)، والظاهر منه عدم الحساب في
النصاب، وفتر الرني غير ما ذكره فالقول بذلك غير بعيد.

كما نقل القول به في الفحل، عن ابي الصلاح في المختص حيث قال: قال
ابو الصلاح: لا يقد في شيء من الأنعام فحل الضراب، وقال ابن ادريس يقد وهو
الاقوى لنا عموم الأمر (في كل خمسين حقة) (٦) وقوله عليه السلام: (يقد
صغيرها وكبيرها) (٧)، نعم لا يؤخذ وعدم الاحد لا يستلزم عدمه.

(١) من ابن داود ج ٢ ص ١٠٥ باب زكاة السائمة رقم ١٥٨٤، من ابن عباس عن النبي صلى الله عليه

وآله

(٢) من ابن داود - الباب المذكور رقم ١٥٨١ ص ١٠٣

(٣) يعني لوططوع في جميع هذه المذكورات التي قلنا لها لا تؤخذ حاز

(٤) ان قوله هذه - وفيه تأمل راجع الى جميع ما نقله في هذا الفرع عن النبي

(٥) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من ابواب زكاة الانعام

(٦) الوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب زكاة الانعام

(٧) الوسائل باب ١٠ حديث ٣ من ابواب زكاة الانعام

وما بين النصابين لازكاة فيه
ويسمى في الابل شنقاً، وفي البقر وقصاً، وفي الغنم عفواً .

وقد عرفت مما ذكرناه عدم بقاء العموم للتخصيص بما قرء، وإن دليل إبي
الصلاح ليس عدم الأخذ .

نعم قد ورد في حديث آخر في الكافي عدم الأخذ وهو موثقة سماعة عن
إبي عبد الله عليه السلام قال: لا تؤخذ اكلة، والاكلة الكبيرة من الشاة تكون في
الغنم ولا ولد ولا الكبش الفحل (١) وهو لا يستلزم عدم العقد فالظاهر مذهب إبي
الصلاح ولهذا اختاره المصنف في المتن.

(لسامع) الظاهر عدم الخلاف في عدم الوحوب في العفو ما لم يصل إلى
النصاب في كل لانعام كما في عدمه فيما لا يحول عليه الحول، والعوامل، والمعلوفة
كما يفهم من المنتهى ودلت عليه الاحبار الكثيرة مع اعتبار السند (٢) .
وبما مضى ظهر دليل قوله قده: « وما بين النصابين لأزكاة الخ » .

واعلم ان المراد بالشق والوقص والعفو واحد، وهو ما لم يجب عليه زكاة
كما يدل عليه اشتقاق الاخير.

قال في الدروس: ولو تلف بعد الحول لم يسقط من الفريضة شيء
(انتهى).

وفيه مامر.

(١) الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من أبواب زكاة الانعام

(٢) راجع الوسائل باب ٧ - ٨ - ٩ من أبواب زكاة الانعام

«خاتمة»

سنت المخاض والتبضع ما دخلت في الثانية ، وبنت اللبن والمستة ما دخلت في الثالثة ، والحقة ، ما دخلت في الرابعة ، والجذعة ما دخلت في الخامسة

قوله: «سنت المخاض» الحامض والمخاض اى الحامل ، وهو سم جنس لا واحد له كذا في المتن .

فسى ما دخل في الثانية بذلك لان امها محاض وخامض يعنى من شأنها ان تحمل ، وتحمل غالباً .

وكذا التبضع والتبعية لانها في الثانية يتبعان امها .

ولما دخلت في الثالثة فهي المستة وسنت لبن لان الام ذات لبن والمستة بظهور السنون (١) .

ولما دخل في الرابعة فهي الحقة والحق لاستحقاقها الحمل والطروق .

ولما دخل في الخامسة فهي الجذعة (وهو مفتح الدال) لانه تجمع اى تسقط

(١) جمع السنن لا السنة

والشاة المأخوذة (في الزكاة خ) أقلها الجذع من الضأن والثني من المعز

منها وهي أعلى أسنانها كذا في المنتهى .

وإذا دخلت في السادسة فهي ثنية لأنه قد التقى ثنيته وهي سن خاص .

وإذا دخلت في السابعة ألقت منها الرباعية فسميت بالرباع وما بعدها

يسمى بالسديس بالقاء مابعد الرباعية .

قوله: « والشاة المأخوذة أقلها الجذع » وهي (بفتح الذال) أي المأخوذة

لزكاة الإبل هي جذع من الضأن، وهو ماكمل له سبعة أشهر ودخل في الثامن أو

الثني من المعز وهو ما دخل في الثانية .

والدليل غير واضح الآن يقال: لا تسمى شاة ولا غنماً قبل ذلك وهو غير

ظاهر ومقتضى الروايات أحزاء ما يصدق عليه الشاة والغنم .

ويدل على أحدهما بخصوصهما مطلقاً مانقل من طرقهم في المنتهى عن

سويد بن غفلة قال اتانا مصدق (١) رسول الله صلى الله عليه وآله قال: نهانا أن

نأخذ الراضع، وأمرنا بالجذعة والثنية (٢) .

وفيه أيضاً: شاة (٣) الجبران (٤) تجزى الجذعة والثنية ويجزى الذكر

ولانثى في ذلك عن الإبل مطلقاً، ويجزى غنمه وغير غنمه (٥) (انتهى) .

(١) هو الصاد والذال المشددين المفتوحين وهو الذي يأخذ الصدقة

(٢) سنن أبي داود ج ٢ طبع مصر ص ١٠٢ باب ركاة الساعة رقم ١٥٧٩ ولفظ الحديث هكذا سويد

بن غفلة قال سرت أو قال: أحبرق من سار مع مصدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فإذا في عهد

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لا تأخذ من راضع لرسول ولا غنم بين مفرق ولا تفرق بين مجتمع، الحديث

وليس فيه لفظ الجذعة ولا الثنية والله العالم

(٣) من قوله قدس سره شاه الجبران (أي قوله) يصح قيمة كله مأخوذ من المنتهى مع تعريب بعض

العبارة واحتصارها فلاحظ انتهى ص ٤٨٢ ج ١ من قوله رد: فروع إلى قوله السادس

(٤) قوله قدس شاه الجبران إشارة إلى ما ذكره في كتاب الحج من وجوب الحج بدن طيبت ممي

لوبيات بغيره فراجع

(٥) عبارة انتهى هكذا شاه الجبران كل يمرى إما النثى من البقر أو الجذع من الصاد .

ولا تؤخذ المريضة من الصحاح،
ولا الهرمة، ولا ذات العوار، ولا الوالد.
ولا تعد الاكولة ولا فحل الضراب

والظاهر اجزائه من البلد وغيره، والاول أحوط .
ولو اخرج الضأن وغاليت غنم البلد المعز أجزاء ، اجماعاً ، وكذا بالعكس .
ويجزي عن الابل الكرام، الشاة الكرمة، والشيمة، والسمنية، والمهزولة
لتناول الاسم .

ويصح الصحيح عن المراس ولولم تحسب بالقيمة ولا يجزي البعير بدلاً عن
الشاة مع اجزائه من ستة وعشرين (١) لظاهر الخبر (٢) ، نعم يصح قيمته .
وقال في الدروس (في بحث زكاة الغنم): والشاة المأخوذة هنا وفي الابل
أقلها الجذع من الضأن والثني من المعز الخ .
وفيه تأمل واضح لان الزكاة متعلقة بالعين، ويشترط فيها كمال الحول
فلا يجزي مالم يكمل الاقيمة فتأمل .

وقال المصنف في المنتهى ايضاً: واحذ في الزكاة الجذع من الضأن لانه لو
بلغ سبعة أشهر كان له نر وضراب والثني من المعز لانه لا يتزو لا في السنة الثانية،
ولهذا اقيم الجذع من الضأن مقام الثني من المعز في الاضحية، ذكر ذلك كله الشيخ ره،
ولدليل مع المدعى غير واضح، دليله الصدق .

قوله: «ولا تؤخذ المريضة من الصحاح الخ» قد مر ما يمكن فهمه منه
مع ظهور النقص وكذا مضى دليل عدم جواز احد الهرمة ودات العوار والوالد -
قيل: يسمى الى خمسة عشر يوماً والداً .
وكذا عدم عد الاكولة ولا فحل الضراب .

(١) في المسألة هكذا لو كانت الواحدة في سب وعشرين مثلاً أقل قيمة من الشاة حار اخرج الشاة عنها

(النتي)

(٢) قد تقدم

ويجزى الذكر والانثى .
والخيار في التعيين للمالك .
وتجزى المريضة عن مثلها ، ويخرج من الممتزج بالنسبة .

قوله: « ويجزى الذكروالانثى » ولانزع في اجزاء الانثى عن الذكر كله عندهم على ما يظهر، وفيه تأمل .
ويمكن اجزاء ما يصدق عليه شاة خصوصاً اذا كانت من النصاب ذكراً كان او انثى، والنصاب اى شئ كان، للصدق، والاولى ملاحظة الجنسية مع الاتحاد، والا فالقيمة بالنسبة وما فيه نفع الفقراء احوط .
وقيل: مرده الشاة المأخوذة في الابل، والا فالواجب من العين او القيمة فتأمل .

قوله: « والخيار الح » لاشك في ذلك ، وهو مفهوم من الاخبار الكثيرة والمبالغة (١) ، وعدم النزاع مع المالك ، وسماع ما قاله ، واخذ ما اعطى وذلك مفهوم من الأصل والاحبار خصوصاً ما روى ، عن امير المؤمنين عليه السلام (٢) حيث بعث حملة الى اخذ لصدقات وكان امره عليه السلام بالتقسيم باذن المالك ، للارفاق والمبالغة ، وعدم (٣) اعطاء المالك شيئاً لانه يجب دائماً ذلك وهو يظهر من سوق الكلام والقوانين وصدق الشاة مثلاً على المعطى .

قوله: « ويجزى المريضة الخ » ولا يبعد اعتبار اتحاد المرض الا أن يكون المعطى أولى ، والا فيخرج بالنسبة كالممتزج بأن يخرج قيمة نصف شاة صحيحة

(١) يمسكون خيار للمالك مفهوم من المبالغة وعدم النزاع مع المالك الخ الواردة في بعث امير المؤمنين عليه السلام حملاً ومصدقته حياصة لصدقات ملاحظ الوسائل باب ١٤ من ابواب زكاة الانعام
(٢) الوسائل باب ١٤ حديث ١ من ابواب زكاة الانعام

(٣) يحتمل كون الراوى معى معى للارفاق والمبالغة مع عدم اعطاء المالك، ويحتمل كون لفظة (عند) مقدرة على عدم اعطاء المالك، ويشير الى ما ذكره رحمه الله قول امير المؤمنين عليه السلام في حديث البيهقي المروى في الكافي، فان قال لك قاتل: (لا فلا ر حقه) يعنى ان قاتل لك المالك لا زكاة على ولم يعطك شيئاً فلا تراجع ثانياً بالمطابقة - ملاحظ الوسائل - باب ١٤ من ابواب زكاة الانعام

ويجزي ابن اللبون عن بنت المخاض وإن كان أدون قيمة.

وبصف مريضة على تقدير التصيف، وعلى هذا القياس .

قوله: «ويجزي ابن اللبون الخ» ظاهر العبارة كعبارة لدروس يعيد التخيير بينه وبين بنت المخاض، فيجزي ابن اللبون على تقدير وجودها أيضاً عنده، وهو بعيد سبباً مع نقص القيمة عن بنت المخاض كما هو ظاهر المتن لوجود بنت المخاض في الروايات .

وقد يحوز في البعض، الأخرى مع عدمها (١)، مثل ما في رواية زرارة، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام: فإن لم يكن فيها ابنة مخاض فإن لبون ذكر إلى خمس وثلاثين الحديث (٢) . والطريق غير صحيح (٣) .

وما في صحيحة أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام (المتقدمة): فإن لم يكن ابنة مخاض فإن لبون ذكر (٤)

وما في الرواية، عن أمير المؤمنين عليه السلام مثله وسيأتي .
فمع وجودها، وحبها متعين للأخبار العامة والخاصة، ومع العدم يجوز بدلها ابن لبون لهذه الروايات حتى يظهر البدلية مطلقاً .

وبالجملية مختار الشرايع - وهو ما فصلناه - أولى، واختاره المصنف في المنتهى، وقال: لا يجزي ابن اللبون مع وجود بنت المخاض لاشتراط الفقدان في الخبر، فلا يعمد حل المتن عليه لاختصاره (٥) .

(١) يعني قد لحوز في بعض الأخبار الأخرى يعني ابن لبون مع عدم بنت المخاض

(٢) الوسائل باب ٢ طه من حديث ٣ من أبواب ركاة الانعام

(٣) والطريق كما في التهذيب هكذا علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن أحمد بن الحسن، عن أبيها،

عن القاسم بن عروة، عن عبد الله بن بكير، عن زرارة، عن أبي حمزة وأبي عبد الله عليهما السلام

(٤) الوسائل باب ٢ حديث ٢ من أبواب ركاة الانعام

(٥) يعني قول المصنف هذه: (ويجزي ابن اللبون عن بنت المخاض)، محمول على التسبب وإنما لم يذكره

لمصنف متردداً للاختصار - ولكن عبارة الشرايع هكذا: الثاني في الإبدال: من وجب عليه بنت مخاض وليست

عنده أخرى ابن لبون ذكر انتهى

ويمكن تأويل العبارات العامة، ولكن قد صرح بالخلاف فيه، فيحمل على انطاهر، وقد يكون لهم دليل .

وايضاً قال في الدروس: ويجزى فرض كل نصاب أعلى عن الأدنى، وفي اجزاء البعير عن الشاة فصاعداً، لا بالقيمة (١) وجهان، ومنع المفيد من القيمة في الانعام وفيه ايضاً قائل لعدم النص، وترك النص بملاحظة الظاهر، ليس بسديد .

والعجب انه تردّد في اجزاء البعير عن الشاة مع اجزائه في ستة وعشرين، وفيها الخمس خمس مرات وزيادة للنص، وما تردّد في اجزاء الأعلى عن الأدنى .
والظاهر عدم التحاوز الآبالقيمة لوجازت .

وقال فيه: وتجزى القيمة في الجميع (انتهى).

فتأمل ليظهر الدليل، فان التعلّق بالعين موجب للعدم .

والظاهر جواز ابن اللبون مع وجود بنت مخاض مريضة او معيبة - اى التى لا يجوز اخراجها - لانها بمنزلة المعدومة.

وانه على تقدير عدمها ينهى شراء بنت مخاض او قيمتها، واحتار المصنف جواز ابن اللبون لصدق عدم بنت المخاض ووجود ابن اللبون، ولكن الظاهر من الرواية وجوده عنده .

كما ان المراد بعدمها عدمها عنده وفي ابله، وهو صريح الرواية (٢) والأكان يلزم بنت مخاض ما امكنت فكيف يجزى ابن اللبون مع عدمها مطلقاً.
ومع ذلك ليس ببعيد، اد بعد الشراء يصدق عليه انه عادم لها وواجد له، فيجزى الأول أحوط .

واذا قلنا بعدم جواز الاعلى عن الادنى الا ان يكون قيمة فلا يقوم الذكر في غير ابن اللبون مقام الانثى ولو عدت الآبالقيمة .

(١) في بعض النسخ المخطوطة (الآبالقيمة) ولكن الظاهر ما نقلناه كما في نسخة الدروس ايضاً كذلك

(٢) سنأى عن قريب نقلاً عن امير المؤمنين عليه السلام

ولو وجب عليه سن من الابل ولم يوجد إلا الأعلى بسن دفعها واستعاد شاتين او عشرين درهماً ، وبالعكس يدفع معها شاتين او عشرين درهماً .
والخيار اليه سواء كانت القيمة السوقية أقلّ اولاً .

قوله: «ولو وجب عليه سن الخ» يعني من وجب عليه سن من الابل في زكاة ولم يوجد عنده و يوجد الأعلى منه بدرجة واحدة مثل فاقد بنت مخاض ووجد بنت لبون دفع الأعلى وأخذ من المصدق (بتشديد الدال وفتحها وهو الساعى الذى يصدق عليه وأخذ الصدقة) إما شاتين مأخوذتين في الابل على الظهر او عشرين درهماً ،

والخيار بينها وبين الدرهم للمالك سواء كان قيمتها اكثر منها او أقل وكذا من وجد الأدنى فهو مختار بين اعطائه وبين اعطاء الشاتين وبين عشرين درهماً مثل من وجب عليه بنت اللبون وهو واجد لبنت المخاض دونها ، قال لمصنف في المنتهى: ذهب اليه علمائنا جميع (انتهى) فدليلة الاجماع والخبر ايضاً من طرقهم (١) .
ومن طرقنا ما رواه الشيخ وابن يعقوب مسنداً ، عن مير لمؤمن عليه السلام (٢) انه كتب له في كتابه الذى كتب له بخطه حين بعثه على لصدقات: من بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فانه يقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين او عشرين درهماً .

ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده حقة وعنده جذعة فانه يقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق شاتين او عشرين درهماً .
ومن بلغت صدقته حقة وليست عنده حقة وعنده اثنتا لبون فانه يقبل منه

(١) لاحظ المنتهى ص ١٨٣ ج ١

(٢) سنده كما في الكافي هكذا: علي بن ابراهيم ، عن ابيه ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن محمد بن مرقن بن عبد الله بن ربيعة بن سبيع ، عن ابيه ، عن جده عن جد ليه ، ان لمير المؤمنين عليه السلام كتب الخ

ولو كان التفاوت بأكثر من سن فالقيمة على رأى
وكذا تعتبر القيمة فيما عدا الإبل، وفيما زاد على الجذع

ابنة لبون و يعطى معها شاتين او عشرين درهما .

ومن بلغت صدقته ابنة لبون وليست عنده ابنة لبون وعنده حقة فانه يقبل
منه الخفة و يعطيه المصدق شاتين او عشرين درهماً ومن بلغت صدقته ابنة لبون
وليست عنده ابنة لبون وعنده ابنة مخاض فانه يقبل منه ابنة مخاض و يعطى معها
شاتين او عشرين درهماً .

ومن بلغت صدقته ابنة مخاض وليست عنده ابنة مخاض وعنده ابنة لبون
فانه يقبل منه ابنة لبون و يعطيه المصدق شاتين او عشرين درهماً .
ومن لم تكن عنده ابنة مخاض على وجهها وعنده ابن لبون ذكر فانه يقبل
منه ابن لبون وليس معه شيء .

ومن لم يكن معه شيء الا اربعة من الابل وليس له مال غيرها فليس فيها
شيء الا ان يشاء ربها، فاذا بلغ ماله خمساً من الابل ففيها شاة (١)
ولا يضر مجهولية سندها، لقبول الأصحاب الاجماع (٢) .

فروع

(الأول) ليس أعلى من الجذعة سن، ولا أدنى من بنت مخاض فلا يتعداها
الحكم .

(الثاني) لا يتعدى هذا الحكم الى غير الابل، فلو لم توجد المريضة تعين
القيمة .

(الثالث) لو وجد التفاوت بأكثر من سن (اما) بأعلى (او) بأدنى، مثل من

(١) للوسائل باب ١٣ حديث ٢ وماب ٢ حديث ٥ من أبواب زكاة الأنعام

(٢) يعنى يورثش في سندها فالأصحاب قد قبلوا دعوى الاجماع الذى ادعاه العلامة كما تقدم

وجب عليه بثت مخاض ولم يوجد الا الحقة او الحدة او العكس، فالظاهر انه يتعين القيمة كما احتاره في المتن (١).

وقيل يأخذ الموحود مع التضاعف في الحيوان، فيأخذ المصدق الحقة ويعطيه اربع شاة او اربعين درهماً، وعلى هذا القياس، لان هذا الحكم على خلاف الاصل، فاذا فرض ما نقص على الفقراء، يلزم الظلم، وارتكاب مثله بغير نص واجماع بعيد جداً.

نعم لو فرض المساواة لقيمة الفريضة، فيمكن الجوز لانه القيمة، وذلك امر آخر، وقد جوز به بعض الاصحاب بنوع من التصرف، وهو امر ف.

(الرابع) كون الخيار في هذه الاحكام الى المالك يدفع ما يريد عليه انه قد يحصل عليه الضرر بانه (٢) قد يكون الفريضة تسوى في السوق اقل من شاتين او عشرين درهماً فكيف يعطى احدهما مع بثت المخاض مثلاً، والفرض ان بثت اللبون لم تسو شاة ولا درهماً بان (٣) الاختيار اليه فانه غير ملزم به الجوز القيمة مع وجود الفريضة عندهم، فكيف يختار على نفسه الضرر مع انه عاقل رشيد نعم ينبغي الاعلام بذلك خصوصاً في مثل هذه الصور.

نعم قد يتضرر الفقراء، ولكنه ليس بضرر، اذ غية الأمر عدم وجوب الزكاة أو يلزم قيمة المريضة، ويجب حينئذ على المصدق أن يقنع بالقيمة، ولا يعطى شيئاً و يأخذ الأعلى. والحاصل انه يراعى جانب الفقراء.

والظاهر انه لا يكون حينئذ للمالك المنع عن القيمة وطب الجبران وعطاء الأعلى فتأمل لظاهر النص (٤).

(١) حيث قال: ولو كان الصاوت ما كثر من سن فالقيمة على رأي.

(٢) بيان لزوم الضرر

(٣) بيان الدفع

(٤) أي النص الدال على حواز اعطاء الاعلى وطلب الجبران للمالك

ويتخير في مثل مأتين بين الحقاق وبنات اللبون

(الخامس) الطاهر انه لو اجتمع عنده الاعلى والادنى مع عدم الفريضة، فالخيار الى المالك في الاختيار مطلقاً

قوله: «ويتخير في مثل مأتين الخ» هذه العبارة تشعر باحتصاص التخيير بمثلها بحيث يستوى العدد جميعاً كما مر تفصيله (١) عن المحقق الثاني و قال به الشهيد الثاني ايضاً لرعاية جانب الفقراء وقد مضى انه قد لا يكون كذلك، بل يكون الامر بالعكس، وانه لا دليل له لو سلم نفعهم، فان الشارع جعل له ذلك، و ان اكثر الروايات الصحيحة المعتبرة (لكل خمسين حقة) (٢) و انها موجودتان (٣) في صحيحة ابي بصير، و صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج، عن ابي عبدالله عليه السلام: فاذا زادت واحدة ففيها حقتان الى عشرين ومائة فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين حقة (٤) وفي صحيحة زرارة وحسنه فان زادت على العشرين ومائة واحدة ففي كل خمسين حقة، وفي كل اربعين ابة لبون (٥) وهم يقولون: بتعين اربعين حينئذ، وكذا كلام الاصحاب، وان الاولى هو القول بخمسين لكثرة الروايات الصحيحة المعتبرة، وكون الخيار للمالك مشعر برعاية جانبه كما هو موجود في كلامه عليه السلام لعماله فتأمل، فان ما ذكروه غير واضح عندي وهم اعرف.

(١) عند شرح من الماترره. (الرابع النصاب) ملاحظ

(٢) راجع الوسائل باب ٢ من ابواب زكاة الانعام

(٣) يعنى الاربعين وخمسين موجودتان الخ لكن ليطم ان وجودهما جميعاً من حيث المجموع والا فليس

في صحيحة ابي بصير وعبد الرحمن غير الخمسين في خصوص هذه السئلة

(٤) الوسائل ص ٢ حديث ٢ و ٤ من ابواب زكاة الانعام، لكن الحد المشترك بين الخبرين من قوله

فداد، اكثرت الابل الخ

(٥) الوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب زكاة الانعام

«المطلب الثاني في زكاة الأثمان»

تجب الزكاة في الذهب والفضة بشروط ثلاثة الخول على ما تقدم
وكونهما منقوشين (١) بسكة المعاملة أو ما كان يتعامل به

قوله: وتجب الزكاة في الذهب والفضة بشروط ثلاثة (الاول) الخول
وقدمر (١) انه يتم باحد عشر شهراً، ودليله في الجملة ايضاً، وقال في المنتهى:
لا خلاف في كونها شرطاً (اي الخول والصاب).

(لثاني) كونها منقوشين بسكة المعاملة الآن أو كانت مما يتعامل به في
زمانه، في الجملة، بان كان دراهم أو دنانير ولو كانت من الكافر والظاهر عدم
الاخلاف فيه فلا تجب في غير مسكوك مثل السبائك، بل يكون بمنزلة الامتعة والاقشة
لتي لازكاة لها.

وقد مر في الاحبار الدالة عليه (٢) ايضاً (في اشتراط الخول في الانعام)
وانها تسقط بالتعير ولو كان فراراً .

(١) كونها منقوشة ح

(٢) عند شرح عون الماتر وه الاول الخول وهو واحد عشر شهراً الخ مراجع

(٣) اي على اشتراط التقش

والنصاب، وهو في الذهب عشرون مثقالاً وفيه نصف مثقال

مثل صحيحة على بن يقطين، عن أبي ابراهيم عليه السلام قال: قلت له: انه اجتمع عندي الشيء الكثير (قيمه يـ صـ) (فيبقى كـ) نحواً من مئة أنزكيه؟ فقال: لا كل مالم يحل عندك عليه الحول فليس عليك فيه زكاة، وكل مالم يكن ركاراً فليس عليك فيه شيء، قال: قلت: وما الركار؟ قال: الصامت المنقوش، ثم قال: اذا اردت ذلك فامسكه فانه ليس في مباتك الذهب وقار الفضة شيء من الزكاة (١) وفي هذه دلالة على الحول ايضاً، وان تعلم الحيل لاسقاط الواجب لا يضر وفي طريق محمد بن عيسى العبيدي (٢)، ولا يضر بالصحة، ولهذا سماه بها المصنف في المنتهى واهتلف.

وصحيحة الحسين بن علي بن يقطين قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن مال الذي لا يعمل به، ولا يقلب؟ قال: تلزمه الزكاة في كل سنة الا ان يسبك (٣) وفيها دلالة على تكرار الزكاة كما هو المقرر في كل حول، واذا لم تجب في السيكة فلا تجب في غيرها حتى تنقش بالاجماع المركب، ويدل عليه ايضاً ما يدل على عدم وجوب الزكاة في الحلبي (٤) وهي كثيرة، فالآيات والاخبار الدالة على وجوب الزكاة مخصصة بالاجماع والاخبار ولعل المراد بالنقش الذي في الخبر (٥) هو سكة المعاملة مطلقاً دون غيرها كما قالوا.

قوله: «وهو في الذهب عشرون مثقالاً الخ» الشرط الثالث، النصاب، وهو في الذهب عشرون مثقالاً، ويريد بالمثقال، الديار كما هو صريح

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٢ من أبواب زكاة الذهب والفضة

(٢) نظير التهذيب لا لك في طريق الاول هكذا. محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن عيسى العبيدي، عن حماد بن عيسى، عن حمزة بن عيسى، عن علي بن يقطين. وطريق الثاني هكذا. علي بن ابراهيم، عن ابيه، عن حماد بن عيسى، عن حمزة بن عيسى، عن علي بن يقطين.

(٣) الوسائل باب ١٣ حديث ١ من أبواب زكاة الذهب والفضة

(٤) راجع الوسائل باب ٩ من أبواب زكاة الذهب والفضة

(٥) اي الخبر الذي تقدم، عن علي بن يقطين

في غيرها في غير هذا المتن من كلام أكثر الاصحاح وغالب الروايات، وهما واحد.
وللذهب نصان اولها عشرون ديناراً عند الأكثر، وعند علي بن بابويه
اربعون، قال في المنتهى: ولا يجب فيها دون عشرين باجماع المسلمين كافة انتهى .
واما دليل الأول فهو عموم الأدلة على وجوب الزكاة من الآيات والاحبار
وخرج مادون العشرين بالاجماع - كما تقدم - وبقي الباقي تحتها والاحبار الخاصة من
العامّة والخاصّة ايضاً كثيرة، مثل ما في صحيحة عبد الله بن سنان - في الفقيه -
قال: قال ابو عبد الله عليه السلام لما انزلت (اليه صلى الله عليه وآله خ) آية (خُذْ
مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا) (١) في شهر رمضان فأمر رسول الله صلى
الله عليه وآله مناديه في الناس: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ فَرَضَ عَلَيْكُمْ زَكَاةَ كَمَا
فَرَضَ عَلَيْكُمْ الصَّلَاةَ، ففرض الله عليكم من الذهب، والفضة، والابل، والبقر،
والغنم، ومن الحنطة، والشمر، والتمر، والزبيب - ونادى فيهم بذلك في شهر رمضان
وعى لهم مما سوى ذلك قال: ثم لم يتعرض لشي من اموالهم حتى حال عليهم الحول
من قابل فصاموا وافتطروا فأمر (رسول الله خ) صلى الله عليه وآله مناديه، فنادى في
المسلمين: ايها المسلمون (الناس خ) زَكُوا اموالكم تقبل صلاتكم، قال: ثم وجه
عَمَّال الصَدَقَةِ وعَمَّال الطَّبْشُوقِ (٢) .

فليس (٣) على الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالاً، فاذا بلغ عشرين
مثقالاً ففيه نصف دينار الى ان يبلغ اربعة وعشرين، ففيه نصف دينار وعُشْر دينار،

(١) التوبة الآية ١٠٣

(٢) الطبق كطرس، الوظيفة من حراج الارض المروية عليها فارسي معرب قاله الجوهرى (جمع

البحرين) (وفي الواقي) الطس بالفتح، ما يوضع من الخراج على الجربان انتهى

(٣) من هنا الى آخر الحديث يختم ان يكون من كلام الصدوق رحمه الله لاخره حديث وضعه لدا لم

ينقله صاحب الوسائل، ولا صاحب الواقي طس سرهما، فراجع للوسائل ص ١ حديث ١، وباب ٨ حديث ١

من ابواب ما يجب فيه الزكاة وراجع الواقي باب ١ فرض الزكاة وعقاب منعها والحث عليها

ثم على هذا الحساب متى زاد على عشرين، أربعة، أربعة، ففي كل أربعة عشر، إلى أن يبلغ أربعين مثقالاً ففيه مثقال .

وليس على الفضة شيء حتى تبلغ مائة درهم، فإذا بلغت مائة درهم ففيها خمسة دراهم، ومتى زاد عليها أربعون درهما ففيها درهم .

وليس في النيف شيء حتى يبلغ أربعين .

وليس في القطن، والزعفران، والخضر والثمار والحبوب زكاة حتى تباع ويحول على ثمنها الحول الخ .

والظاهر أن كلها خبر لا كلام الفقيه، وقد جزم به في المختلف (١)، فهو نص في المقصود مع الصحة، وفيه أحكام آخر .

ومثله رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: في الذهب إذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار، وليس فيما دون العشرين شيء، وفي الفضة إذا بلغت مائة درهم خمسة دراهم، وليس فيما دون المائة شيء، فإذا زادت تسعة وثلاثون على المائة فليس فيها حتى يبلغ الأربعين، وليس في الكورشي حتى يبلغ الأربعين وكذلك الدنانير (٢) .

وقال في المنتهى أنها صحيحة، وفيه تأمل لوجود على بن اسباط (٣)، وقيل: أنه فطحى، ولكن يسمى بذلك (٤) ما هو فيه كثيراً .

(١) فإنه استدل على أن أول نصاب الذهب عشرون مثقالاً وأن فيه نصف مما هذا لفظه: (ك) عموم الأمر بآيانه زكاة (إلى أن قال): وروى الصدوق أبو جعفر بن بابويه في الصحيح، عن عبد الله بن سنان، عن الصادق عليه السلام قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وآله مناديه إلى أن قال: فليس على الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالاً، فإذا بلغ عشرين مثقالاً فيه نصف دينار إلى أن يبلغ أربعة وعشرين (انتهى)

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٩ من أبواب زكاة الذهب والفضة

(٣) سد الخبر كما في التهذيب هكذا: علي بن الحسن بن فضال، عن علي بن اسباط، عن محمد بن

رياد، عن عمر بن أدينة، عن زرارة

(٤) يسمي العلامة بالصحة كثيراً الخبر الذي على بن اسباط في طريقه

وما في موثقة سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال: ومن الذهب من كل عشرين ديناراً نصف دينار (١).

وفي أخرى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا حازت الزكاة العشرين ديناراً ففي كل أربعة دنانير عشر دينار (٢).

وحسنة محمد بن مسلم (لابراهيم) قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذهب كم فيه من الزكاة؟ فقال: إذا بلغ قيمته مائتي درهم فعليه الزكاة (٣) ومعلوم أن عشرين ديناراً تبلغ قيمته مائتي درهم غالباً، وكأنه كذلك كان في ذلك الزمان.

ويؤيده ما رواه الحسين بن بشار (يسارخ ل) - في الصحيح - قال: سألت أبا الحسن عليه السلام في كم وضع رسول الله صلى الله عليه وآله، الزكاة؟ فقال: في كل مائتي درهم حمة دراهم، فإن نقصت فلا زكاة فيها، وفي الذهب في كل عشرين ديناراً نصف دينار، فإن نقص فلا زكاة فيه (٤).

قال في الخلاصة ص ٢٥: الحسين بن بشار (بالياء الملقطة تحتها نقطة) (٥)، والشين المعجمة المشددة مدائي مولى زياد من أصحاب الرضا عليه السلام والكاظم عليه السلام قال الشيخ الطوسي رحمه الله: انه ثقة صحيح روى، عن أبي الحسن عليه السلام (إلى أن قال) (٦) فإنا نعتمد على روايته

(١) الوسائل باب ١ حديث ٤ من أبواب زكاة الذهب والفضة، ثم قال: وإن نقص ميس عليك شيء

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٦ من أبواب زكاة الذهب والفضة

(٣) الوسائل باب ١ حديث ٢ من أبواب زكاة الذهب والفضة

(٤) الوسائل باب ١ حديث ٣ وباب ٢ حديث ٣ من أبواب زكاة الذهب والفضة

(٥) في الخلاصة ص ٢٥ طبع طهران بالياء الملقطة بها عطية ولكن في تنقيح الفوائد ج ١ فلا من

الخلاصة كما نقله الشارح فقد وهو الظاهر

(٦) وسام الميابة بعد قوله أبي الحسن عليه السلام. وقال الكشي ثم رجع عن القول بوقف وقال

صحيح، فإنا نعتمد على ما يرويه بشهادة اثنين له وإن كان طريق الكشي إلى الرجوع عن الوقف فيه نظر،

لكنه عاصد لنص الشيخ عليه (انتهى)

(انتهى) فالخبر صحيح .

وصحيحة الحلبي وحسنه قال: سئل ابو عبد الله عليه السلام، عن الذهب والفضة ما أقل ماتكون فيه الزكاة ؟ قال: مائتا درهم وعدلها من الذهب، قال: وسألته عن النيف، الخمسة والعشرة ، قال: ليس عليه شيء حتى يبلغ اربعين فيعطى من كل اربعين درهماً، درهماً (١) .

والتقريب ما تقدم، ومعلوم أن اربعين مثقالاً ذهباً زائد على مائتي درهم . وما في رواية علي بن عقة، وعدة من اصحابنا، عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام: فاذا كملت عشرين مثقالاً ففيها نصف مثقال (٢) . وفي رواية الحلبي، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: في عشرين ديناراً نصف دينار (٣) .

واما دليل الثاني (٤) فكأنه رواية حريز بن عبد الله ، عن محمد بن مسلم، وابي بصير، وبريد بن معاوية العجلي، والفضيل بن يسار، عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام قالوا: في الذهب في كل اربعين مثقالاً مثقال، وفي الورق في كل مائتين خمسة دراهم، وليس في أقل من اربعين مثقالاً شيء، ولا وقل من مائتي درهم شيء، وليس في النيف شيء حتى يتم اربعون فيكون فيه واحد والاصل (٥) .

(١) الوسائل باب ١ حديث ١ و باب ٢ حديث ١ من ابواب زكاة الذهب والفضة

(٢) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٥ من ابواب زكاة الذهب والفضة

(٣) لم يثر عن هذه العبارة في روايات الحلبي، ولعله استعاد من قوله عليه السلام (في رواية الحلبي المتقدمة في جواب السؤال (من أقل ما يكون فيه الزكاة): مائتا درهم وعدلها)، ويحتمل قولاً بل هو مروي عن الحلبي مصحح بحسب ما ورد من روايه يحيى بن ابي العلاء، عن ابي عبد الله عليه السلام قال في عشرين ديناراً نصف دينار الوسائل باب ١ حديث ٨ من ابواب زكاة الذهب والفضة

(٤) الوسائل باب ١ حديث ١٣ من ابواب زكاة الذهب والفضة

(٥) عطف على قوله فله رواية حريز بن عبد الله، يعني الدليل الثاني لابي بابويه بصالة البرائة عن

الوحيب حتى يبلغ اربعين ديناراً

وقال المصنف (١): والجواب عن الأول أن في طريقه (٢) ابن فضال وهو ضعيف وإبراهيم بن هاشم لم ينص أصحابنا على تعديله صريحاً، قال الشيخ: يحتمل أن يكون المراد بقوله: (وليس في أقل من أربعين مثقالاً شيء) نفي الديار الواحد لأن الشيء محتمل لدينار والزائد والناقص، مما يحتاج إلى بيان، وقد بينا أن في عشرين ديناراً نصف دينار فيحمل النفي على ما ذكرنا (٣).

وقال في الاستبصار (٤) بعده: فاما قوله عليه السلام في أول الخبر: في كل أربعين مثقالاً مثقال، ليس فيه تناقض لما قلناه لأن عندنا أنه يجب فيه دينار وإن كان هذا ليس بأول نصاب، وإنما يدل بدليل الخطاب على أنه إذا كان أقل من الأربعين مثقالاً لا يجب فيه شيء، وقد يترك دليل الخطاب عند من ذهب إليه لدليل، وقد أوردنا ما يقتضي الانتقال عن دليل الخطاب فينبغي أن يكون العمل به (انتهى).

والأصل يعارض بالاحتياط قاله في المختلف (٥).

أقول: ابن فضال هو علي بن الحسن بن فضال، وقد مدحه في الخلاصة جداً (٦) في القسم الأول ثم قال: وقد أتى عليه محمد بن مسعود بوالنصر كثيراً وقال أنه ثقة وكذا شهد له بالثقة الشيخ الطوسي والنحاشي فأنا اعتمد على روايته ون

(١) يعني في المنهى

(٢) والطريق كما في التهذيب هكذا: علي بن الحسن بن فضال، عن إبراهيم بن هاشم، عن حماد بن عيسى، عن حمزة بن عبد الله، عن محمد بن مسلم وأبي بصير ويزيد والفصيل بن يسار.

(٣) إلى هنا كلام المنهى، لكنه نقل بالمعنى بالنسبة إلى كلام الشيخ ره في التهذيب والاستبصار

(٤) وكذا في التهذيب إلى قوله: بأول نصاب

(٥) حيث قال والجواب عن الأول المعارضة بالاحتياط (انتهى)

(٦) من جلة ما قال. قال: وكان غيباً من أصحابنا بالكوفة، ووجههم وثقتهم وعارفهم بالحديث مسجع حوله سمع منه شيء كثير، قال النحاشي لم يمتزله على ذلك به ولا ما يشبهه ونقل مروي عن صفى (انتهى موضوع الحاجة)

كان مذهبه فاسداً (انتهى).

وقد اعتمد (١) على ابراهيم بن هاشم ايضاً، وقد سَمِيَ احباراً كثيرة -
التي هو فيها - بالصحيح .

ويفهم توثيقه من الضابطة في صحة طريق (طرق خ ل) الكتابين
والعقبه، لانه سَمِيَ بعضها بالصحيح مع وجوده فيه لا غير، فان اردت التوضيح
فارجع الى المحل .

نعم يمكن ان يقال: نقله الشيخ عنه بلا واسطة، ومعلوم حذف الوسائط، وهم
غير معلومين، فالذى يعلم من اول كتاب زكاة الاستبصار وغيره، ان احد بن عبدون،
وعلى بن محمد بن الزبير واسطتان، وهما ليسا بموثقتين، وان علياً (٢) وان كان
معتمداً، وكذا ابراهيم (٣) الا ان الاول قيل: فطحى والثاني غير مصرح بالتوثيق في
محله، فما اشتمل عليهما يكون مرجوحاً بالنسبة الى الغير الخالي عن مثلها (٤) .

وان الاصل (٥) لا ينبغي ان يعارض بالاحتياط، وهو ظاهر .

نعم يمكن ان يقال: ما يبقى الأصل بعد ما ذكرناه من الأدلة كما قال في
المنتهى، وان تاويل الشيخ بعيد كما قال في المنتهى، وانه لادلالة في الخطاب - اى
مفهوم المخالفة - على ما ذكره، بل على عدم وجوب الدرهم فيما دون اربعين، وهو
صحيح نقول به، وقد حذف هذا الكلام في التهذيب (٦)، وهو احسن .

ويمكن ان يقال: قد يكون المراد بالمتقال غير المتعارف المذكور في غيره من

(١) يعنى العلامة رحمه الله

(٢) يعنى علي بن الحسن بن مهزيار

(٣) يعنى ابراهيم بن هاشم والد علي بن ابراهيم - لى في طريق الخبر.

(٤) يعنى عن مثل علي بن الحسن وابراهيم بن هاشم.

(٥) هذا جواب عن قول العلامة: والأصل يعارض بالاحتياط .

(٦) كما اشرنا اليه عند نقل عبارة الكتابين فلاحظ

الاحبار بل قد يكون نصفه ليتطابق الأخبار ويجمع بينها (١) وإن مكر الجمع يحمل الأول على الاستحباب الآن الكثرة والشهرة، والصحة، والعمومات الدالة على الملائمة النافعة في وحيها من الآيات والأخبار، التي قد سمعت بعضها، - ومثل ما روي (في العقبة والتهديب) عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من مع قيراطاً من الزكاة فليس بمؤمن ولا مسلم (٢)، - وما روى عن معروف بن خربوذ، عن أبي جعفر عليه السلام .

قال: إن الله تارك وتعالى قرن الزكاة بالصلاة، فقال: اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة، فمن أقام الصلاة ولم يؤت الزكاة فكأنه لم يقم الصلاة (٣) - كأن فيها إشارة إلى بطلان الصلاة مع سعة الوقت من لا يزكي، فهو مؤيد لما قررناه مراراً من أن الأمر بالشئ يستلزم النهي، وأنه في العبادة مفسد، ويؤيده أخبار آخر، وقوله تعالى: إنما يتقبل الله من المتقين (٤) فافهم، - مع عدمها في الثانية، والإحتياط .

(تقتضى) (٥) ترجيح الأول .

إلا أنه روى في التهديب في خبرين صحيحين - إلى زكاة (٦) (في أول

(١) يعنى الطائفتين احديهما مادل على عدم الوجوب في النقص عن الأربعين والآخرى مادل على الوجوب.

(٢) الوسائل باب (٤) حديث (٣) من أبواب ما تجب فيه الزكاة

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ٢ من أبواب ما تجب فيه الزكاة

(٤) المائدة - ٢٧

(٥) قوله قد: تقتضى ترجيح خبر لقوله قد: أن الكثرة الخ وحاصل الكلام أن المرجح للطائفة الأولى

الدالة على عدم كون المنصب الأول أربعين ديناراً أمور:

١ - كثرتها ٢ - شهرتها بين الأصحاب ٣ - صحتها سنداً ٤ - العمومات من الآيات والأخبار لدالة بالاسمعة الشامة ٥ - عدم هذه الأمور المذكورة في الطائفة المقابلة الدالة على قول من مابويه ٦ - موافقتها للاحتياط.

(٦) سند الأول هكذا سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن المختار بن ريد،

ثم أربعة وفيه قيراطان، وهكذا دائماً .
وفي الفضة مائة درهم وفيه خمسة دراهم، ثم أربعون وفيه درهم ،
وهكذا دائماً، ولا زكاة في الناقص عن النصاب (النصب خ).

باب زيادات الزكاة قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: رجل عنده مائة درهم
وتسعة وتسعون درهماً، وتسعة وثلاثون ديناراً أبرزكيها ؟ فقال: لا ليس عليه شيء من
الزكاة في لدرهم، ولا في الدنانير حتى يتم أربعون ديناراً، والدرهم مائة درهم .
فإنهما صحيحتان صريحتان فيما قاله ابن بابويه، والتاويلان (١) بعيدان،
وحمل الأول (٢) على الاستحباب محتمل، فتأمل .

وأما النصاب الثاني في الذهب - وهو أربعة دنانير - قال المصنف في
المنتهى: ذهب إليه عمائنا اجمع، وقد مر الاخبار ايضاً، فدليله النص والاجماع .
وكذا في نصاب الفضة، بل قال المصنف في المنتهى: وقد اجمع المسلمون على
النصاب لأول منها، وذهب علمائنا وكثير من العامة ايضاً الى الثاني .
وكذا يفهم أن دليل المخرج - وهو ربع العشر فيها دائماً - هو النص،
والاجماع، والاخبار الكثيرة (٣) .

ويكنى ما تقدم مع دعوى الاجماع في المنتهى، وعدم ظهور المخالف، ومعلوم
عدم وجوب شيء فيما دون النصاب، سواء كان أولاً أو بين الصابين، بالأصل
والنص والاجماع وقد تقدم .

عن حماد بن عيسى، عن حماد بن عبد الله، عن زرارة - وسند الثاني: علي بن مهزيان عن أحمد بن محمد، عن
حماد، عن حماد بن زرارة، الوسائل باب ١ حديث ١٤ من أبواب زكاة الذهب والفضة - ولا يخفى أنه تصرف في
الوسائل في كيفية نقل الخبر مراعاة التهذيب

(١) حدهم تاويل الشيخ من إرادته الدينار الواحد من الدينار المتق (ثانيهما)، ما ذكره الشارح فيه
بقوله، ويمكن أن يقال: قد يكون المراد من المتقال غير المتعارف الخ

(٢) يعنى الاخبار الطائفة الأولى الدالة على الوجوب في عشرين مثقالاً

(٣) راجع الوسائل باب ٣ من أبواب زكاة الذهب والفضة

والدرهم ستة دوانيق ، والدانق ثمان حبات من اوسط حب الشعير
تكون العشرة سبعة مثاقيل .

قوله: «والدرهم ستة دوانيق الخ» هذا هو المشهور بين المتأخرين، وفي
بعض الروايات (في التهذيب) في كفاية صاع من الماء للفصل: الدرهم وزن ستة
دوانيق، والدانق وزن ست حبات، والحبة وزن حبتى شعير من اوساط الحب،
لامن صفاره، ولامن كباره (١) .
لكن السند (٢) ضعيف، فتأمل .

قال (في المسئى في هذا البحث) فصار وزن كل عشرة دراهم سبع مثاقيل
بمثقال الذهب، وكل درهم نصف مثقال وخمسه، وهو الدرهم الذى قدر به النبي
صلى الله عليه وآله المقادير الشرعية في نصاب الزكاة والقطع (٣) ، ومقدار الديات
والجزية وغير ذلك «انتهى» .

ظاهره عدم النزاع والخلاف في ذلك حيث جزم وقطع، ونقل بان ذلك هو
ما قدره النبي صلى الله عليه وآله، ولم نقله كاف في مثل ذلك، ولكن المثقال مجهول
فكأنه بحال بانه معلوم الا أن المحقق الشيخ على، قال: ما تغير المثقال لافي الجاهلية
ولافي الاسلام، وفيه تأمل .

ويمكن فهمه مما قال (٤) (في بحث الفطرة، في بيان الصاع): والدرهم
سنة دوانيق والدانق ثمان حبات من اوسط حبات الشعير يكون مقدار الصاع تسعة

(١) الوسائل باب ٥٠ حديث ٣ من ابواب الوضوء من كتاب الطهارة

(٢) والسند كما في التهذيب هكذا: اخبرني الشيخ رحمه الله، عن ابن حمزة محمد بن علي، عن محمد بن
الحسن، واحد بن محمد، عن أبيه محمد بن الحسن، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن احمد بن يحيى، عن علي بن
محمد، عن رجل، عن سليمان بن حمص الرورى، قال: قال ابو الحسن عليه السلام: الفصل بصاع من ماء
والوضوء بماء من ماء وصاع النبي صلى الله عليه وآله خمسة لمداد، والمد مائى وثمانين درهماً والدرهم الح
(٣) يعنى قطع اليد للسرقة .

(٤) يعنى المصنف في المتن وفي كنبه والشهيد في البيان من فقه سره كذا في هامش بعض النسخ

ولو نقص في اثناء الحول أو عاوض بجنسها أو بغيره أو أقرضها أو بعضها مما يتم به النصاب أو جعلها حُلًيًا قبل الحول وإن فَرَّبه - سقطت.

ولازكاة في الحُلِّي.

ارطال بالعراق وستة ارطال بالمدنى ذهب اليه علمائنا « انتهى » .
حيث (١) عَمَّ الدرهم ، وقد علم نسبه الى المِثقال فيعلم المِثقال .
ويمكن التعبير بأن المِثقال درهم وثلاثة اسياع درهم ، وإن الدرهم سبعة اعشار مِثقال ، وإنه مِثقال الآ ثلاثة اعشاره ، وإنه مع ثلاثة اعشار المِثقال مِثقال ، وإنه مع ثلاثة اسياعه مِثقال ، وإن سبع الدرهم عشرة ، وغير ذلك .
وهذه عمدة في كثير من الأحكام ، وما نجد له دليلاً إلا أنه مشهور ونقله الاصحاب المعتمدون (٢) ونقلهم مقبول حتى كاد أن يكون اجماعاً كما فهم من المنتهى على ما عرفت ، وإن كانت الرواية المذكورة في الفصل تخالفه فتأمل حتى يفتح الله الدليل وهو خير الفاتحين .

وقد عرفت فيما سبق ايضاً أنه لو نقص في اثناء الحول أو عاوض بالجنس وبغيره أو أقرضها أو بعضها مما يكمل به النصاب أو جعلها حُلًيًا ولو كان للفرار لم تجب الزكاة .

والاخبار الصحيحة كثيرة في عدم الوجوب في الحُلِّي ، ولا يبعد لاستحباب مع الفرار لبعض الاخبار ، والخلاف .
وروى (في الصحيح) ابن أبي عمير ، عن بعض اصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : زكاة الحُلِّي عاريتة (٣) .

(١) بيان لقوله فَرَّبه: ويمكن فهمه مما قال

(٢) كالملازمة في المنتهى ، والمحقق والشاهد منه نفس مره

(٣) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من ابواب زكاة الذهب والفضة

ولا السبائك ، ولا في النقار، ولا التبر.
ولو صاغها بعد الحول وجبت.
ولا تخرج المغشوشة عن الصافية.
ولا زكاة فيها حتى يبلغ الصافي نصاباً

وكذا علم عدم الوجوب في سبائك الذهب ونقار الفضة (١) ولا التبر، ويمكن ان يكون المراد به ترايبها وان كان ظاهر اللغة انه الذهب الغير المسكوك ليخرج عن التكرار .

وكذا لا شك ولا نزاع في استقرار الوجوب وعدم سقوطها لو غير بعد الحول اى تغير كان .

وكذا في عدم الاكتفاء باخراج المغشوشة عن الصافية الا ان يكون فيها مقدار الصافية من الفريضة، فلا يبعد الاكتفاء حينئذ لورضى الساعى ، ولا يجب من الصافي او القيمة لو جازت .

قوله: « ولا زكاة فيها حتى يبلغ الخ » هكذا اكثر العبارات، والمراد، لا يجب الزكاة في المغشوشة من الذهب والفضة بغير جنسها الا ان يكون فيها منها ما يبلغ نصابه فحينئذ تجب الزكاة .

اما عدم الوجوب فظاهر لعدم النصاب (٢) فيما تجب فيه الزكاة .
واما وجوب الزكاة فلو جوده .

وفيه تأمل، اذ يجب فيها اذا كانتا مسكوكتين دراهم ودينارين، ومعلوم ان المسكوك ليس بدينارين ولا دراهم، ووجودهما في المسكوك منها ومن غيرهما غير معلوم كونه موجباً للزكاة الا ان الظاهر انه لا قائل بعدم الوجوب .

ويدل عليه ايضاً رواية زيد الصائغ (في الكافي) قال: قلت لابي عبد الله

(١) النقرة القطعة المذابة من الذهب والفضة يسمي السيكة، وفي حديث الزكاة ليس في النقرة زكاة يريد به ما ليس بمصروب من الذهب والفضة (جمع البحرين)
(٢) اى صاحب واحد من الذهب والفضة - يخطه

ولو جهل البلوغ لم تجب التصفية بخلاف ما لو جهل القدر .

عليه السلام اني كنت في قرية من قرى خراسان يقال لها بخارا فرأيت فيها دراهم تعمل، ثلث فضة وثلث مساء، وثلث رصاصاً، وكانت تجوز عندهم، وكنت أعملها وأنفقها ؟ قال: فقال ابو عبد الله عليه السلام: لا بأس بذلك اذا كانت تجوز عندهم، فقلت: رأيت ان حال عليها الحول وهي عندي وفيها ما تجب عليّ فيها الزكاة أزيكها؟ قال: نعم انما هو مالك، قلت: فان اخرجتها الى بلدة لا ينفق فيها مثلها فبقيت عندي حتى حال عليها الحول أزيكها قال: ان كنت تعرف أنّ فيها من الفضة الخالصة ما يجب عليك فيه الزكاة، فزك ما كان لك فيها من الفضة الخالصة من فضة ودع ما سوى ذلك من الخبيث، قلت: وان كنت لا اعلم ما فيها من الفضة الخالصة الا اني أعلم ان فيها ما يجب فيه الزكاة ؟ قال: فاسبكها حتى تخلص الفضة ويحترق الخبيث ثم تزكي ماخلص من الفضة لسنة واحدة (١).

ولا يضر عدم صحة السند (٢) للتأييد بالشهرة، بل عدم الخلاف عندهم على الظاهر .

قوله: « ولو جهل البلوغ الخ » يعني لو لم يعلم ان في المغشوشة مقدار النصاب من الفضة او الذهب الخالصين فلا تجب عليه التصفية ولا يجب عليه شيء لان الاصل عدم البلوغ وعدم التكليف حتى يتحقق فلا يجب عليه ان يصفيه حتى يعلم النصاب او عدمه بخلاف ما لو علم ان فيه نصيباً، ولكن ما يعرف مقدار جميع ما فيه فلا يعلم مقدار الفريضة بتمامها حتى يخرجها بالتام فكلف بالتصفية والسبك حتى يعلم قدر الفريضة .

واما تعيين المخرج فهو ظاهر بما تقدم، فان المخرج هو الخالص او القيمة او من المغشوش مقدار ما يعلم احتمالاه على الفريضة، والظاهر ان هذا اذا لم يتسامح

(١) الوسائل باب ٧ حديث ١ من أبواب زكاة الذهب والفضة

(٢) وسند الحديث كما في الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عبد الله

بن هلال، عن العلاء بن رزين، عن زيد الصائغ

و يضم الجوهرة من (الجنس خ) الواحد مع التساوى وان
اختلفت الرغبة،

باعطاء ما لا يزيد الفريضة عليه يقيناً، فلو تبرع بذلك فالظاهر عدم التكليف بها
لحصول الغرض بدونها.

واما الدليل هنا (١) - مع جريان اصل البرائة وعدم التكليف - فهو العلم
باشتغال الذمة بحق الناس، والجهل بالمقدار ولم يحصل لأبالتصفية، والرواية
المتقدمة حيث قال عليه السلام: (فاسبكه) فانه يدل على الوحوب على تقدير العلم
في الجملة و جهل المقدار، وقول الاصحاب فيكلف بها.

ومع ذلك كان القول بمقدار ما تحقق ولو كان نصاباً واحداً متحهاً لاصل
البرائة من الزائد، وعدم الوصول الى الثاني مثل ما قيل في الاول من ان الاصل عدم
الوصول الى الاول، فتأمل.

قال المصنف في المستهى: قال الشيخ: يؤمر بسبكها، وبه قال الشافعي
لاشتغال الذمة ولا يحصل يقين البرائة الا بالسبك فيجب، وفيه اشكال من حيث انه
اضرار بالمالك فلو قيل: يخرج ما يتعين (يتيقن خ ل) شغل لذمة به إما من لعين او
من الخالص وترك المشكوك فيه لعدم العلم باشتغال الذمة به كان وحهاً (انتهى).

وهذا الكلام مشعر بعدم الاحماع وامكان القول به، بل الظاهر انه قال به
، ولعله ترك الرواية لعدم الصحة او حملها على ما علم معه وجود اكثر مما يعطيه
المالك.

والقول به قوى كما يفهم من كلام الشيخ عني ايضاً ، ونقل عن التذكرة
قول المصنف به، ولعل دليل الشيخ والجماعة الذين اطلقوا هو الرواية .

قوله: «ويضم الخ» اذا كان عنده نوعان من جنس واحد من الذهب
مثلاً وكل واحد له جوهر خاص سواء يتساوى النوعان في ليعار او القيمة ام لا،
وسواء اختلف رغبة الناس فيهما ام لا، بان يراد احدهما اكثر من الآخر كما نقل في

(١) حاصل الكلام التمسك بادلة ثلاثة: ١- العلم باشتغال الذمة ٢- الرواية المتقدمة ٣- قول الأصحاب.

لكن يخرج بالنسبة من كل واحد ان لم يتطوع بالأرغب

الرضوية المأمونية يضم أحدها الى الآخر.

فعلى هذا لو لم يكن التساوى (١) لكان أولى، فانه يوهم الاختصاص بصورة التساوى، مع انه ليس كذلك فانه لا يشترط ذلك فلم يتساوى في القيمة والعيار أيضاً، فالحكم كذلك اذ يجب ضم المتجانسين مطلقاً وعدم النظر الى القيمة والرغبة بل الى الجنس فقط.

نعم لا تجمع المختلفات مطلقاً وتجمع المتفقات كذلك على ما هو مقتضى الاصول.

والاخبار في ذلك كثيرة (٢) لا يحتاج الى النقل للوضوح.

ويمكن ان يكون المراد (مع التساوى) في حصول الشرائط من كونها مسكوكين بسكة يعامل بها، والحول.

فان اخرج من الأعلى قيمة فلا كلام والا فبحرج من الأعلى مقدار حصته، ومن الأدنى كذلك فاذا كان النصاب منها على السوية فالفريضة نصف، والا بالنسبة الموجودة وهو مقتضى تعلفها بالعين.

ويمكن ان يقال: يكفي ما يصدق عليه نصف درهم كما قيل: مثله في زكاة الغنم حتى نقسها عن المصنف والدروس اجزاء الجذعة من الضأن والثنية من المعز عن زكاة لغنم مطلقاً مع العلم بكونه حولياً بخلافها.

على ان صدق الغنم والشاة ايضاً عليها غير ظاهر مع ورودها في دليل الفريضة، وهنا لاشك في صدق الفضة لانه المفروض، ولا شك ان الاولى والاحوط الاخراج من لعين، وبعده المساوى في القيمة، بل المساوى في الرغبة ايضاً مع التساوى في القيمة فافهم.

(١) يعنى بولم يكن لفظاً (مع التساوى) في عبارة المصنف لكان أولى

(٢) راجع الوسائل باب ١ من ابواب زكاة الانعام وباب ٥ و ٧ من ابواب زكاة الذهب والفضة وباب

٢ من ابواب زكاة بغلات

«المطلب الثالث في زكاة الغلات»

انما تجب في الغلات الأربع اذا ملكت بالزراعة ، لا بالابتياح وغيره اذا بلغت النصاب ، وهو خمسة اوسق

قوله: « انما تجب في الغلاة » قد مر حصر الوجبت في الاربع وبعض الشروط العامة و اشار هنا الى بعض الشروط الخاصة مع بعض الاحكام .
(الاول) كونها مملوكة بالزراعة بمعنى حصول بدو صلاحها في ملكه عند من يوجب حينئذ وقبل التسمية حطة وشعبراً وتمرأ وزبيباً عند الموجب حينئذ باى نوع تمليك كان فلا يجب على المشتري لو اشترى بعده بل على البايع ولو باع قبله في موضع يصح يجب على المشتري دون البايع كما مر.

ولعل دليله الاجماع، قال في المنتهى : لا تجب الزكاة في الغلات لاربع الا اذا تمت في ملكه ، فلو ابتاع علة او استوهب او ورث بعد بدو الصلاح لم يجب عليه الزكاة وهو قول العلماء كافة، واذا اخرج الزكاة منها لم يتكرر عليه وان نقيت احوالاً وهو اجماع العلماء الا الحسن البصرى، ولا اعتداد بخلافه لانه غير معذرة للنساء فلا يجب فيه الزكاة كالنبات (التياب خ ل) و يؤيده ما رواه الشيخ في الحسن (لأبراهيم) عن زرارة وعيد بن زرارة عن ابى عبد الله عليه السلام قال: اتيا رجل كان له حرث او تمر فصدقها فليس عليه فيه شيء وان حال عليها الحول عنده الا ان يحوله مالا وان فعل ذلك فحال عليه الحول عنده فعليه ان يزكيه والأفلا شيء عليه وان ثمت

(ذلك - كما) الف عام اذا كان بعينه، فانما عليه فيها صدقة العشر، فاذا اذاها مرة واحدة فلا شيء عليه فيها حتى يحوله مالا ويحول عليه الحول وهو عنده (١) (انتهى).
فظهر منه الاجماع على عدم الزكاة فيها الأمرة واحدة، ودل عليه الخبر
ايضاً، وانه لا يجب على المشتري ولا المتهب بعد بدو الصلاح، بل على الواهب
ولبايع كما مر هذا بناءً على مذهبه (٢).

وايضاً قال في المنتهى: لو مات المالك وعليه دين فظهرت الثمرة وبلغت لم
تجب الزكاة على الوارث لتعلق الدين بها، ولو قضى الدين وفضل منها نصاب لم
يجب الزكاة فانه على حكم مال الميت (انتهى).

وفيه تأمل لاحتمال وجوبها على الوارث (٣) لاجمعى انه يتعلق حينئذ في
ملكه، بل لانه انتقل اليه مال تعلق الزكاة به بعينه مع عدم صلاحية انتقالها الى
ذمة المالك الاول مثل الاولين (٤) فلا ينبغي سقوط حق الفقراء.

فتأمل فانه قد يقال: لزم السقوط قهراً لعدم الوجوب على الميت وعدم
استقرارها في المال وعدم وجوب الاخراج لخروجه عن صلاحية الملك قبل وقت
الاخراج ولا يجب على الوارث لعدم التمسك في ملكه الذي هو شرط بالاجماع.

وسيجئ في المتن وجوبها على الوارث مع بلوغ النصاب بعد قضاء الدين
ولا يبعد الوجوب في الكل (٥) لو قضى الدين من غير العلة، والأحوط الإخراج،
هذا على المذهب الاول (٦) وأما على الثاني (٧) فلا شك في وجوبها على الوارث

(١) الوسائل باب ١١ حديث ١ من ابواب زكاة الغلات

(٢) في هامش بعض النسخ المخطوطة. لا على مذهب الغير، فدعواه غير ظاهر - منه رحمه الله

(٣) في النصاب الزائد على الدين - منه رحمه الله

(٤) يعنى الاستصحاب والاتساع قبل بدو الصلاح - منه رحمه الله

(٥) يعنى في كل الفلة حتى فيما قابل الدين

(٦) وهو ان على الوجوب حين البدو - كذا في هامش بعض النسخ المخطوطة

(٧) وهو ان على تعلق الوجوب حين تسميته

والوسق ستون صاعاً، والصاع أربعة أمداد، والمد رطلان وربيع بالعراقي،

والمنهب والمشتري دون الأول (١).

(الثاني) النصاب، ودليله إجماع الطائفة، قال المصنف في المنهبي: وأما النصاب فقد اتفق أكثر أهل العلم عليه، ولا نعلم فيه خلافاً إلا عن مجاهد وإبي حنيفة (انتهى) حيث ما نقل الخلاف إلا عن بعض المخالفين.

والأخبار الكثيرة المعتبرة - مثل صحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: ما أنبتت الأرض من الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، ما بلغ خمسة أوسق، والوسق ستون صاعاً، فذلك ثلاثمائة صاع ففيه العشر وما كان منه يسق بالترش، والدوالي والنواضح، ففيه نصف العشر، وما سقت السماء أو السبع أو كن بعلاً ففيه العشر تاماً، وليس فيها دون الثلاثمائة صاع شيء، وليس فيها أنبتت الأرض شيء إلا في هذه الأربعة أشياء (٢) - وغيرها من الأخبار وقد تقدمت.

وما يدل على أقل من ذلك فيقول أو يطرح للتدرة، بل عدم القائل به على الظاهر والإجماع على عدمه كما قال في المنهبي (بعد نقل خلاف أبي حنيفة في أصل النصاب): وباقي العلماء اشترطوا بلوغها خمسة أوسق، فلا يجب فيها دونها شيء (انتهى) ثم نقل الأخبار من طرقهم وطرقنا.

قوله: «والوسق ستون صاعاً الخ» قال المصنف في المنهبي: والوسق ستون صاعاً بصاع النبي صلى الله عليه وآله يكون مقدار النصاب ثلاثمائة صاع، والصاع أربعة أمداد، وهذان الحكيان مجمع عليهما، والمد رطلان وربيع بالبعدى ويكون الصاع تسعة أرطال، وهو قول أكثر علمائنا، وقال ابن أبي نصر: لمد رطل وربيع (انتهى).

و يدل على الأول (٣)، صحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال:

(١) أي البايغ والواهب والميث

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٥ من أبواب زكاة الفلات

(٣) يعني يدل على كون الصاع تسعة أرطال

كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ بماء ويتنسل بصاع، والمذ رطل ونصف، والصاع ستة أرطال (١).

وكانه عليه السلام يريد رطل المدينة، فيكون تسعة أرطال بالعراقي، فإن المدني واحد ونصف من العراقي.

واستدل لابن أبي نصر برواية سماعة، قال: سئلته عن الذي يجزى من الماء للغسل؟ فقال: أعتسل رسول الله صلى الله عليه وآله بصاع وتوضأ بماء، قال: كان الصاع على عهده خمسة امداد، وكان المذ قدر رطل وثلاث اواق (٢).
واجاب بانه فطحي (٣)، وما نقل عن الامام عليه السلام ايضاً (٤).

وقال في الخلاصة: انه واقفي ثقة، وفي الدلالة على مطلوبه ايضاً تأمل، وفي قوله: (خمس امداد) ايضاً مناف لما سبق من الاجماع، ولكنه موجود في خبر سليمان بن حفص المروزي، عن أبي الحسن عليه السلام (٥).

فلا بد من التاويل للتوافق، فتأمل.
ثم قال (٦): وقد كتب موسى بن جعفر عليها السلام: الصاع ستة أرطال بالمدني وتسعة بالعراقي (٧).

(١) الوسائل باب ٥٠ حديث ١ من ابواب الوضوء من كتاب الطهارة

(٢) الوسائل باب ٥٠ حديث ٤ من ابواب الوضوء

(٣) الظاهر ان لفظة (فطحي) سهو من النسخ، في تنقيح المقال للمحققين ج ٢ ص ٦٧، ما هذا

لعظه: واما ما عن المولى الصالح من ان سماعة فطحي فاشتباه قطعا، لانه لم يقل به احد قبله ولا بعده (انتهى)
اقول: قد سمعت ان العلامة الذي هو قبل المولى صالح كثير قد قال انه فطحي

(٤) هذا اشكال آخر وحاصله انها مضمرة

(٥) الوسائل باب ٥٠ حديث ٣ من ابواب الوضوء

(٦) يعنى العلامة ربه في المتن، وكذا قوله: ثم قال: الرطل الح

(٧) الوسائل باب ٧ حديث ١ من ابواب زكاة الفطرة

وذلك نص في لباب ، نعم ، ولكن هذه المكائنة غير معلومة السند (١) وانه من نقله فتأقل.

ثم قال ره: الرطل العراقي مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، وهو تسمون مثقالاً، والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم، وقد روى الشيخ، عن سليمان بن حفص المروزي، عن أبي الحسن عليه السلام: ان لصاع خمسة امداد، والمذ وزن مائتين وثمانين درهماً، والدرهم ستون دانقاً، والدانق ستة حبات ، والحبة وزن حبتى شعير من أوساط الحب لامن صفاره ، ولامن كباره (٢) .

ونقل (٣) هذه الرواية المنقولة في (باب غسل الجنابة من التهذيب) والاختصار عليها يدل على رضاه بضمونها، مع انه قد تقدم (٤) ان الدانق ثمانية حبات وذكر أيضاً في بحث الفطرة من المنتهى انه ثمانية حبات.

على ان الرواية غير صحيحة، ومشملة على ضد ما ثبت بالخبر الصحيح المقرون بدعوى الاجماع من كون الصاع اربعة امداد (٥) وهو (٦) ان الصاع خمسة امداد، وخلاف المشهور فيما بينهم في المذ أيضاً .

ولكن غيرها من الروايات الدالة على التفصيل المشهور غير ظاهراً الا ان الاصحاب نقلوها، ولعله لا يكون الأعم سند .

(١) وسندها كلها في باب الفطرة . آخر كتاب الصوم . في الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن محمد بن احمد بن يحيى ثلث، عن جعفر بن ابراهيم بن محمد الممداني . وكان مما حاجاً . قال: كتب الى أبي الحسن عليه السلام على يدي ابي: حملت فذلك ان اصحابنا اختلفوا في الصاع بعضهم يقول: الفطرة بصاع المدى، وبعضهم يقول: بصاع العراقي، فكتب عليه السلام الى: الصاع الح

(٢) الوسائل باب ٥٠ حديث ٣ من ابواب الوضوء

(٣) يعنى العلامة ره في المنتهى

(٤) أيضاً من العلامة ره في المنتهى في دليل قول المصنف: والدرهم ستة دنانير الح فراجع

(٥) الوسائل باب ٦ حديث ١٢ من ابواب الفطرة

(٦) يعنى ضد ما ثبت بالخبر

وفيه العشر ان سقى سيحاً او بعلاً او عذباً،
ونصف العشر ان سقى بالغرب والدوالي

وبالجملة قد ظهر كون النصاب الفين وسبعمئة رطل بالعراق بالدليل،
لانه خمسة اوسق، وكل وسق ستون صاعاً، وكل صاع اربعة امداد، وكل مد
رطلان وربع بالعراق وقد ظهر دليل الكل .
وبقي مقدار الرطل غير معلوم بالدليل، مثل الدرهم ، والمثقال ، والدانق،
والخبات حتى يفتح الله دليله علينا، وعلى كل طالبه، ولعل نقل الأصحاب كاف
في ذلك كله .

قوله: «وفيه العشر الخ» قد ظهر دليل كون المريضة، العشر في كل من
لغات الأربعة بعد بدو النصاب وان لم يكن إلا النصاب فقط - (ان سقيت سيحاً)
والمراد به الماء الجارى، وهو في الاصل مصدر (او بعلاً) والمراد به ما شرب بعروقه في
الارض التي يقرب الماء من وجهها فيصل الى عروقه، فلا يحتاج الى السقى (او عذباً)
بكسر العين ماسقته السماء

والتقدير (١)، سقى بالسيح - بان (اجرى اليه الماء الجارى سواء كان قبل
الزرع او بعده او سقى بعروقه، او سقى بالسماء) .

والحاصل انه استغنى عن مؤنة السقى بسبب الماء الجارى على الارض، او
بشرب عروقه الماء، او بالمطر، فالعبارة (٢) لا تخلو عن مسامحة.

ونصف لعشر ان كان في سقيه مؤنة مثل ان سقى بالغرب وهو يفتح العين
المعجمة والراء، القرية، ونقل عن الصحاح انه دلو عظيم، او بالدوالي وهي جمع
دالة وهي الدولاب، ومثلها، الباعور، والفرق ان الدالية تديرها الدواب، والناعور
يديرها الماء، كذا قيل .

(١) يعنى تقدير كلام النصف

(٢) يعنى عبارة النصف حيث قال. ان سقى سيحاً الخ فان المراد عدم الحاجة الى السقى اصلاً بوجود

السيح او الرمل او العذب لا السقى بسبب المذكورات

وما يلزمه مؤنته .

بعد اخراج المؤن من حصة سلطان (السلطان ح) واكار و بذر وغيره

وكذا سائر ما يحتاج الى المؤنة مثل النواضع جمع ناصحة وهو البعير الذي يستقى عنه .

فقوله: «وما يلزمه مؤنته» كأنه من عطف العام على الخاص، وهو الدالية والعرب .

وقوله: «بعد إخراج المؤن» ظرف بلوغ النصاب يعني أشترط في بلوغ النصاب كونه بعد اخراج ما يحتاج اليه الزرع، ويتوقف عليه مثل حصة لسلطان . فانه لو لم يُعط ما يمكن الزرع لاهم ما يحتلون . (١) - سواء كان ظلماً، وحقاً، وفي الاول (٢) تأمل .

وكذا حصة العاملين فيه، وكذا البذر وغير ذلك من مؤنة الاخشاب، والحديد وأجرة صانعيها ومصلحيها، وأجرة العوامل من الدواب وغيره .

وظاهر المتن عدم الفرق - في اخراج المؤن - بين ان تكون قبل البدؤ وبعده . في اعتبار النصاب بعد اخراجها، قال في المنتهى ص ٥٠٠ (٣): وزكاة الزرع وانما بعد المؤنة كأجرة السقي والمارة، والحصاد والجذاذ واحافظ، وبعد حصومه، وبه قال اكثر اصحابنا واختار الشيخ ايضاً في النهاية وذهب اليه عطاء، وقد في المبسوط والخلاف (٤): المؤنة على رب المال دون الفقراء وهو قون الفقهاء الأربعة . وقيل: النصاب يعتبر بعد المؤن السابقة (٥) دون اللاحقة فتأمل في النصاب

(١) حاصل الكلام أن المؤنة هنا يراد ما يتوقف عليه الزرع والعروض أن حصة السلطان مما يتوقف عليه الزرع ولو بملاحظة ان نوعاً لا يتقون وطبيعتهم بل مأخوذون بحصه بحيث لو لم يعطوا لمنعهم عن الزرع
(٢) المراد بالأول ما اخذته السلطان ظلماً قسرية التصريح به بقوله هي يأتي، نعم ظاهر الأدلة نفع
(٣) على هذه العبارة للاستشهاد على تعميم المراد بالمؤنة فان المتأخرين الأوئين لما قبل ينز والثلاثة
لأخيرة لما قبله

(٤) في الخلاف م ٧٧ من الزكاة كل مؤنة تلحق المالك بل وبب اخراج الزكاة على رب المال، وبه قال جميع المتأخرين لاعطاء فانه قال: المؤنة على رب المال والمساكين ما حصة
(٥) اي على البدو

ثم تخرج الزكاة عما سواها وان قل.

وعموم الادلة الدالة على الاخراج بعد بلوغ النصاب يؤيد الثاني وعدم اخراج المؤنة اصلاً، بل الاخراج عن المؤنة ايضاً ألا ما خرج بدليل الاحاع لو كان، ونحوه من نزوم الضيق والخرج على المالك، وظاهر اهتمام الشارع بحال المالك، وتبادر ان الغرض وصول ما يصل اليه (١) الى النصاب لا ما يأخذه الغير خصوصاً ما كان موقوفاً عليه الزرع.

نعم ظهر الادلة عدم احتساب مؤنة الطالم الذي يأخذه ظلماً بل وجوب الزكاة عنه ايضاً، اذ الظلم على أحد لا يمنع بقاء مال الآخر عليه إلا اذا صار كالحق اللازم في العين، ولا يمكن الزرع بغيره، ولا دفعه، وما (٢) فرط المالك فيه، فكانه بمنزلة التلف من العين من غير اختيار احد فينبغي عدم معدوماً وتالفاً ويكون مال المالك والفقراء في ذمته (٣) كما هو مقتضى تعلق الزكاة بالعين والشركة.

ولا يبعد عدم تعلق الزكاة بالمؤن كلها كالاخراج ونحوه لما مر، قال في المنتهى ص ٥٠٠ (١): الاقرب الاول - وهو كون الزكاة بعد اخراج المؤن - لنا انه مال مشترك بين المالك والفقراء فلا يختص احدهم بالخسارة عليه كغيره من الاموال المشتركة، (ولأن) المؤنة مسبب في الزيادة فيكون على الجميع، و (لأن) التزام المالك بالمؤنة كلها حيف عليه واضرار به وهو منفي، (ولأن) الزكاة مواساة فلا تتبع الضرر، (ولأنها) في الغلات تجب في النماء واسقاط حق الفقراء من المؤنة مناف (انتهى) ويؤيده (٥) ما رواه الشيخ في الحسن، عن محمد بن مسلم، عن ابي عبد الله

(١) اي الى المالك

(٢) يعني لم يقصر ذلك في حظه يعني، عن فيه من احد الظالم بمنزلة المال التالف قهراً من غير تقصير

المالك

(٣) يعني ذمة الطالم

(٤) تقدم صدره آنفاً قبيل هذا من قوله زكاة الزرع والثمار الخ

(٥) يعني يؤيد كون الزكاة بعد اخراج المؤن ما رواه الخ

عليه السلام قال: ويترك للخارص (خ ل)، العدق والعدقان، والحارس يكون في النحل ينظره ويترك ذلك لعياله (١).

فاذا ثبت ذلك في الحارس ثبت في غيره، ضرورة عدم القائل بالفرق والحسنة (٢) محمد بن مسلم وابن بصير الآتية الصريحة في ذلك، والاخبار التي تدل على احتساب ما يأخذه الظالم زكاة (٣)، والاخبار التي تدل على كون الخمس بعد المؤنة (٤) وغيرها فتأمل.

ويحتمل اعتبار ماأخذه السلطان مطلقاً في النصاب واسقاط الزكاة عنه كما هو ظاهر بعض العبارات من ان الاخراج - بعد المؤنة - لا النصاب (٥)، فتأمل واحتط، ولاشك انه احوط واحفظ.

والاحوط اخراج الزكاة عنها ايضاً (٦) والوجوب (٧) غير معلوم، قال في المنتهى (٨): المؤنة تخرج وسطاً من المالك والمقراء، فما فضل وبلغ نصاباً اخذ منه العشر ونصبه (انتهى) ولا يخفى وجود النص والاجماع على الفرق المذكور بالعشر ونصفه على التفصيل فان المصنف (٩) قال في المنتهى: اذا بلغت الغلات نصاباً وجب فيها العشر ان لم يفتقر سقيها الى مؤنة كالسقي سيجاً (الى قوله): وعليه فقهاء الاسلام والنص قد مر مثل ما في صحيحة زرارة، عن الباقر عليه السلام: ما كان

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٣ من ابواب زكاة الغلات

(٢) عطف على قوله ٥: ضرورة عدم القائل بالفرق

(٣) راجع الوسائل باب ٧ حديث ٤ من ابواب زكاة الغلات

(٤) راجع الوسائل باب ٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس من كتاب الخمس

(٥) يعني لانه يعتبر النصاب بعد المؤنة كذا في هامش بعض النسخ المخطوطة

(٦) اي عن المؤنة

(٧) يعني وجوب اخراج الزكاة عن المؤنة غير معلوم

(٨) نقل هذه العبارة لتأييد عدم وجوب اخراج الزكاة عن المؤنة بل المؤنة تخرج اولاً ثم يركى الباقي

(٩) يعني العبارة المتقدمة آنفاً الى قوله: الفقهاء الأربعة

منه يسقى بالرشا والدوالي، والنواضح ففيه نصف العشر، وما سقت السماء أو السيح أو كان بعلاً ففيه العشر تماماً (١).

وما في صحيحة زرارة ومكي، عن أبي جعفر عليه السلام قال في الزكاة: فإذا كان يعالج بالرشا والبضح والدلاء ففيه نصف العشر، وإن كان يسقى بغير علاج بنهر أو عين، أو بعل، أو سماء، ففيه العشر تماماً (٢). - وغير ذلك فلا وجه للإيراد عليه بأن (٣) الزكاة بعد لمائة مطلقاً فلا وجه للعرق بالعشر ونصفه على التفصيل.

عن أنه قد يقال: قد يكون الفرق بسبب تعب تحصيل المائة على المالك، وقد يفعل ذلك بنفسه أو بغير أجرة، فلا يحصل الفرق حينئذ باخراج المائة، إذ لا مائة، ولا معنى لاجراج عمل نفسه شيئاً أو الذي فعل له قربة أو صداقة أو ليعوضه بعمل ونحوه.

وقال المصنف في المنتهى: قد يكون لتعجيل التعب والخسارة فتأمل. واعلم أن المصنف ادعى الإجماع في المنتهى ص ٥٠٠ على اعتبار النصاب بعد الخرج وعدم الزكاة فيه، قال: حراج الأرض يخرج وسطاً، ثم يزكى ما بقى إن بلغ نصاباً أو كان المالك مسلماً، وهو مذهب علمائنا وأكثر الجمهور (انتهى).

(واحتراز بالمسلم عن الذمى، فإن الجزية ليست كالخراج عنده كما يظهر).

وقال أبو حنيفة: (٤) (لا زكاة في الأرض الخراجية).

فيعلم أنه لا كلام في عدم الزكاة في الخراج وعدم اعتباره في النصاب، أما الكلام في سقوط الزكاة عن الأرض الخراجية مطلقاً - أي المأخوذة عنوة -

(١) الوسائل باب ١ دليل حديث ٥ من أبواب زكاة الغلات

(٢) الوسائل مائة ١ دليل حديث ٨ من أبواب زكاة الغلات

(٣) بيان للإيراد نوبته أنا إذا قلنا: إن الزكاة بعد المائة مطلقاً ملازمة ربادة مؤنة بالدوالي ونحوه،

وبعد استثناء المائة لا وجه بنصف العشر، بل لابد من العشر مطلقاً وجوابه أن الوجه ورود النص وقيام الإجماع

(٤) هذا من تنمة كلام المنتهى - بعد قوله. وأكثر الجمهور

والاكتفاء (١) عن الزكاة بالخراج وجعله زكاة.

ثم استدل عليه بعموم آية الزكاة واحبارها (٢)، وبخصوص حسنة ابي بصير ومحمد بن مسلم، عن ابي جعفر عليه السلام أنها قالوا له: هذه الارض التي يزارع اهبا ما ترى فيها؟ فقال: كل ارض دفعها اليك السلطان (سلطان - يب)، فما حرثته فيها، فعليك مما (فيا خ ل) اخرج الله منها الذي قاطعتك عليه، وليس على جميع ما اخرج الله منها العشر انما عليك العشر فيما يحصل في يدك بعد مقسمته لك (٣).

هذه - مع اعتبار سندها - صريحة في عدم وجوب الزكاة في الخراج وظاهرة في عدم حسابه بل سائر المون ايضاً من الصواب فتأمل.

ورواية صفوان (بن يحيى ثل) واحمد بن محمد بن بي نصر، قالوا: ذكرنا له الكوفة وما وضع عليها من الخراج وما سار فيها اهل بيته؟ فقال: من اسم طوعاً تركت ارضه في يده، واخذ منه العشر فيما (مما - ثل) سقت السماء والانهار ونصف العشر فيما كان بالرشا فيما عمروه منها، وما لم يعمروا منها اخذه الامام فقتله ممن يعمروه، وكان للمسلمين، وعلى المتقبلين في حصصهم، العشر، ونصف العشر، وليس في أقل من خمسة اوساق شئ من الزكاة، وما أخذ بالسيف فذلك الى الامام عليه السلام يقتله بالذي يراه كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله بخير، قتل سواذها وبياضها - يعنى ارضها ونخلها - والناس يقولون: لا يصنع قبالة الارض والحل، وقد قتل رسول الله صلى الله عليه وآله وخير، وعلى المسلمين (المتقبلين ح

(١) صلف على قوله سقوط الزكاة

(٢) قال في المتن: (ثنا) قوله سأل. وأضيفوا من طيات ما تحسب ومما أخرجنا لكم من الارض -

(البره - ٢٦٧)، وما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء، العشر وحدث عام ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في المحسن عن ابي بصير ومحمد بن مسلم الح

(٣) الوسائل باب ٧ حديث ١ من أبواب زكاة العلات

(ل) سوى قبالة الارض، العشر ونصف العشر في حصصهم، وقال: ان اهل الطائف أسلموا، وجعلوا عليهم العشر، ونصف العشر، وان اهل مكة لما دخلها رسول الله صلى الله عليه وآله عنوة وكانوا اسراء في يده، فأعتقهم، وقال: اذهبوا فأنتم الطلقاء (١).

هذه فيها، على بن احمد بن اشيم المجهول، مع كونها مضمرة فستدها (٢) غير جيد الا انها مؤيدة للعمومات والخاصة المتقدمة، وفيها بعض احكام الارضين. ولكن هنا ما يدل على عدم وجوب الزكاة بعد أخذ الخراج كما نقل عن ابي حنيفة، مثل صحيحة رفاعه بن موسى، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يرث الارض او يشتريها فيؤدى خراجها الى السلطان هل عليه (فيها - يب) عشر؟ قال: لا (٣) ورواية ابي كهمش (كهمس خ ل)، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: من أخذ منه السلطان الخراج فلا زكاة عليه (٤).

وقد حملها الشيخ - في التهذيب - على الارضين الخراجية (٥)، فيفهم منه قوله بعدم وجوب الزكاة فيها كابي حنيفة، فاجماع المصنف في محل المنع. ولكن في حله شيء، لصراحة الزكاة في الأرض الخراجية في رواية صفوان (٦) ويدل عليه أيضاً صحيحة سليمان بن خالد - في الكافي - قال: سمعت

(١) الوسائل باب ٤ حديث ١ من ابواب زكاة الغلات

(٢) سندها كما في الكافي هكذا: علة من اصحابنا، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن احمد بن

أشيم، عن صفوان بن يحيى واحد بن محمد بن ابي نصر قال الخ

(٣) الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من ابواب زكاة الغلات

(٤) الوسائل باب ١٠ حديث ٣ من ابواب زكاة الغلات

(٥) فانه قال: فاما ما رواه ثم قل الخبرين وقال: وما يجري مجرى هذين الخبرين فقصور على الارضين

الخراجية (انتهى)

(٦) يعني صفوان واحد بن محمد بن ابي نصر للمتقدمة آنفاً حيث قال عليه السلام. وعلى انسلمي

(المتقبلين خ ل) سوى قبالة الارض، العشر ونصف العشر

أدعبد الله عليه السلام يقول: ان اصحاب ابى أتوه فسلوه عما يأخذ السلطان فرق لهم، وانه ليعلم أن الزكاة لاتحل الا لاهلها، فامرهم ان يحتسبوا به فجال فكروى - والله - لهم، فقلت (له كا) يا انه (ابت خ ل) انهم ان سمعوا اذا لم يرك احد، فقال: يا بى حق احب الله ان يظهره (١).

وصحيحة يعقوب بن شعيب قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام، عن العشور التي تؤخذ من الرجل المحتسب لها من زكاته؟ قال: نعم ان شاء (٢).
وروى رفاعه بن موسى، عن ابى عبد الله عليه السلام قال: سئلت عن الرجل يرث الارض او يشتريها فيؤدى خراجها الى السلطان هل عليه فيها عشر؟ قال: لا (٣).

وصحيحة العيص بن القاسم، عن ابى عبد الله عليه لسلام في الزكاة قال: ما أخذ وامنكم بنو أمية فاحتسبوا به، ولا تعطوهم شيئاً ما استطعتم، فان المال لا يبقى على هذا ان يركيه مرتين (٤).

ورواية سهل بن اليسع انه حيث انشأ سهل آباد سئل بالحسن موسى عليه السلام عما يخرج منها ما عليه؟ فقال: ان كان السلطان يأخذ خراجه فليس عليك شيء وان لم يأخذ السلطان منها شيئاً فمالك اخراج عشر ما يكون فيها (٥).
ورواية السكوني. عن جعفر، عن آبائه عليهم السلام قال: ما اخذه منك العاشر وطرحه في كوزة فهو من زكائك، وما لم يطرح في الكوز فلا تحتسبه من زكائك (٦).

(١) الوسائل باب ٣٠ حديث ٤ من ابواب المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل باب ٢٠ حديث ١ من ابواب المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من ابواب زكاة العلات

(٤) الوسائل باب ٢٠ حديث ٣ من ابواب المستحقين

(٥) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من ابواب زكاة العلات

(٦) الوسائل باب ٢٠ حديث ٢ من ابواب المستحقين للزكاة

وقال الشيخ - في التهذيب - في تاويل خبر (١) فيه (وليس على اهل الارض اليوم زكاة الا على من كان في يده شيء مما تقطعه الخ): اما ما تضمن هذا الحديث من قوله:

(وليس على اهل الارض اليوم زكاة) (٢) فانه قد رخص اليوم لمن وجب عليه الزكاة واخذ منه السلطان الجائر ان يحتسب به من الزكاة وان كان الأفضل اخراجه ثانياً لان ذلك ظلم ظلم به (انتهى).

واستدل (٣) على الرخصة برواية سليمان (٤) ورواية العيص بن القاسم المتقدمين، وبصحيفة الحلبي قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن صدقة المال يأخذها السلطان فقال: لا تأمر ان تعيد (٥).

واستدل على كونها الأولى والأفضل مرة أخرى برواية ابي اسامة (كانها صحيفة) قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك ان هؤلاء المصدقين يأتوننا فيأخذون منا من الصدقة فنعطهم اياها أيجري عنا؟ قال: لا انما هؤلاء قوم غصبوكم، او قال. ظلموكم اموالكم، وانما الصدقة لاهلها (٦).

(١) وهو خبر عبد الله بن بكير، عن بعض اصحابنا عن احدهما عليها السلام فتوجه به: وليس على اهل الارض بخ جره الخبر وقوله به: وانما ما تضمن الخ كلام الشيخ
(٢) والحديث كما في التهذيب سنداً ومتناً هكذا: علي بن الحسن بن فضال، عن اخويه، عن ابيهما، عن عبد الله بن بكير، عن بعض اصحابنا، عن احدهما عليها السلام قال: في زكاة الارض اذا قبلها النبي صلى الله عليه وآله والامام عليه السلام بالنصف او الثلث او الربع عزكاتها عليه، وليس على المقتبل زكاة الا ان يشترط صاحب الارض ان الزكاة على المقتبل، فان اشترط فان الزكاة عليهم، وليس على اهل الارض اليوم زكاة الا ان من كان في يده شيء مما تقطعه الرسول صلى الله عليه وآله - لورده في الوسائل باب ٧ حديث ٤ من ابواب زكاة الملات

(٣) يعنى استدلال الشيخ في التهذيب

(٤) في هامش بعض النسخ المخطوطة - والاحسن ان يقال - بصحيفة سليمان وصحيفة العيص

(٥) الوسائل باب ٢٠ حديث ٥ من ابواب المستحقين

(٦) الوسائل باب ٢٠ حديث ٦ من ابواب المستحقين للزكاة

قال: فهذا الخبر يدل على ان الاولى على ما ذكرناه من ان الاولى اعدادتها، ويحتمل ان يكون المراد بقوله: - لا تجزى - انه لا تجزى عن غير ذلك المال لانهم اذا اخذوا زكاة الغلات أكثر مما يستحق فلا يجوز له ان يحتسب الزائد من زكاة الذهب والفضة وغيرهما بل يجب اخراجه على حده وإنما أبيع ورخص أن لا يخرج من نفس ما اخذ منه ثانياً (انتهى).

والحاصل أنه يفهم من كلام الشيخ عدم وجوب الزكاة بعد أخذ الخراج عن الارض الخراجية تارة، ومطلقاً اخرى، والاخبار كثيرة معتبرة كما سمعت، فاجماع المصنف في محل التأمل، بل فتواه ايضاً.

ويمكن الجمع بينهما بأنه ان اخذ الظالم الخراج على وجه الزكاة فهدراً يحتسب ويرأذمة المالك يبقى في ذمتهم، فكانهم اخذوا مال الفقراء المودوع عند المالك فهدراً ومن غير تفريط، وفي قوله عليه السلام: (لا آمرک ان تعيد) (١) و (ان تزكيه مرتين في المال) (٢) اشعار بأن المأخوذ على وجه الزكاة، ولا يفهم الخصوصية بالارض الخراجية فكان الغير بالطريق الاولى، اذ لا يخرج هناك، ويحمل اجماع المصنف ايضاً على وجه الزكاة .

واعلم أن في هذه الأخبار دلالة واضحة على عدم جواز اخذ الزكاة والخراج للسلطان الجائر، وأن للمالك منعه وعدم الاعطاء مهما امكن والدفع فلا يبعد السرقة من السلطان الجائر ولو كانت الارض خراجية، وعدم دفع شيء اليه على اي وجه لمكنهم وذلك كان صريحاً في حكاية بني امية.

(فتقل الشيخ علي) - في الخراجية - وجوب الاعطاء الى الظالم - مع عدم جواز اخذه - ، وعدم (٣) جواز اخفاء شيء من الخراج والمقاسمة عنه وتحريم سرقتهما

(١) الوسائل باب ٢٠ حديث ٥ من ابواب المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل باب ٢٠ حديث ٣ من ابواب المستحقين للزكاة

(٣) عطف على قوله: وجوب الاعطاء

ولو سقى بهما اعتبر الاغلب
فان تساوى اقتسط

(١) (في محل التأمل والمنع الواضح) فتأمل .

وكذا اباحة اخذه من الجائر وتوقفه على اذنه بالطريق الاولى فانه اذا لم يُتبع له فكيف تتوقف الاباحة لغيره وهو اهله على اخذه او اذنه وهو ظاهر .
وقد فصلناه في بعض التعليقات على الخراجية فارجح اليه، فتأمل وايضاً ان ظاهر الاخبار كون الخراج زكاة، فلامعنى لتجويز الاخذ لكل احد من الجائر الذى اخذه له حرام، وتوقفه على اذنه، وايجاب اعطائه له وعدم الاخفاء عنه فتأمل .

قوله: «ولو سقى بهما اعتبر الاغلب الخ» يعنى اذا سقى تارة بما يوجب العشر، وتارة بما يوجب نصف العشر فاتيها كان اغلب فالاعتبار في الاخراج به، فان كان ما يوجب العشر هو الاغلب يؤخذ ذلك، والا ف نصف العشر، ولو تساوى فيخرج المساوى من النصف نصف العشر، ومن النصف الآخر العشر، فيكنى اخراج ثلاثة ارباع العشر من الكل .

اما دليل التساوى فظاهر مع نقل اجماع العلماء على ذلك في المنتهى .
ويدل عليه ايضاً ما رواه في صحيح معاوية بن شريح - المجهول - (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: فيما سقت السماء والانهار او كان بعلاً، فالعشر، فاذا ما سقت السواني (٣) والدوالي فنصف العشر، فقلت له: فالارض تكون عندنا تسقى

(١) قال المحقق الشيخ على الكركي قده في اواخر الرسالة الخراجية ما هذا لفظه: وما زلت اسمع من كثير من عاصريهم - لاسيما شيخنا الاعظم على بن هلال قيس الله روحه - غالب ظني انه يغير واسطة بل بالمشافهة . * انه لا يخبر لمن عليه الخراج والمقاسمة مرقته، ولا بسجوده، ولا منعه، ولا شيئاً منه لان ذلك حق عليه والله اعلم بحقائق الامور (لنتهى كلامه وضع مقامه)

(٢) في هامش بعض النسخ المخطوطة هكذا: كانه معاوية بن ميسرة بن شريح، وهو مذكور في كتاب ابن داود من غير منحه ولا فتح في القسم الاول بحظه رحمه الله

(٣) السانية، اناصحة، وهي الناقة التي يسى عليها - اي يستقى عليها من البئر، ومنه حديث الزكاة . فما

ثم تجب في الزائد مطلقاً وإن قل

بالدوالي ثم يزيد الماء فتسقى سيحاً، فقال: إن ذا ليكون عندكم كذلك؟ قلت: نعم، قال: النصف والنصف، نصف بنصف العشر، ونصف بالعشر، فقلت: الأرض تسقى بالدوالي ثم يزيد الماء فتسقى السقية والسقيتين سيحاً قال: وكم تسقى السقية والسقيتين سيحاً.

قلت: في ثلاثين ليلة أو أربعين ليلة وقد مكثت (مضت - كآ) قبل ذلك في الأرض ستة أشهر، سبعة أشهر، قال: نصف العشر (١).

وأما دليل العمل بالأغلب فهو عمل الأصحاب، وعدم ظهور المخالف إلا الشامي فإنه يقسط فهو بالاعتبار أنسب مع التأيد بالرواية المتقدمة حيث أوجب نصف العشر مع وجود السقية والسقيتين بالسيح.

ويؤيده أيضاً أن أكثر الأحكام مبنية على الغالب ولا ينظر إلى النادر هذا واضح فيما إذا كان المفلوب قليلاً جداً، وأما مع التفاوت القليل فهو محل التأمل ولا يستفاد من الرواية أيضاً.

ثم إن الظاهر من الرواية وكلام أكثر الأصحاب أن الاعتبار بالزمان وعدد السقي لا نفع السقية كما اعتبره البعض نظراً إلى أن الاعتبار في السقي بالنفع للزرع فكأن ما كان نفعه أغلب فهو المعتبر وفيه تأمل يهم من سبق، ومن أن ذلك إرفاق من الشارع باعتباره كثرة التعب والموتة وقتلها، وذلك إنما يظهر في العدد والزمان لا النفع، وهو واضح.

قوله: «ثم تجب في الزائد مطلقاً وإن قل» لعله يريد به بعد كمال النصاب تجب الزكاة في الزائد، بلغ النصاب أولاً أو في أي غلة كانت من هيرفرق بين الزرع وغيره كما هو موجود في بعض الروايات (٢).

سقت السواني نصف العشر (مجمع البحرين)

(١) الوسائل باب ٦ حديث ١ من أبواب زكاة الغلات

(٢) لاحظ الوسائل باب ٢ من أبواب زكاة الغلات

و يتعلق الوجوب عند بدو الصلاح وهو انعقاد الحصرم، واشتداد الحب، واحمرار الثمرة واصفرارها، والاخراج عند التصفية، والجذاذ، والصرام ولا يجب بعد ذلك زكاة وان بقي احوالاً بخلاف باقي النصب .
وتضم الثمار في البلاد المتباعدة وان اختلفت في الادراك والطلع الثاني الى الاول فيما يطلع مرتين في السنة.
ولو اشترى ثمرة قبل البدو فالزكاة عليه، وبعده على البايع.

ومثل هذه العبارة موجودة في اكثر الكتب اظن انها لو لم تكن لكان اولي، فان مضمونه فهم مما سبق (١).
مع ان قوله: (في الزائد) يشعر بعدم الوجوب في النصاب، بل في الزائد على ذلك.

وظاهر انه ليس كذلك، فانه بعد بلوغ النصاب تجب فيه، وفي الزائد - ولو قليلاً - الزكاة كما هو ظاهر الأدلة واشتراط النصاب، فان النصاب داخل في غيره من الزكوية فافهم.

وقد عرفت شرح قوله: «و يتعلق الوجوب (الى قوله): بخلاف باقي النصب» قوله: «وتضم الثمار» قال المصنف في المنتهى: لو كان له نخل يتفاوت ادراكه بالسرعة والبطء (الى قوله): فانه يضم الثمرتان اذا كان العام واحداً وان كان بينهما شهر أو شهران او أكثر (الى قوله): ولا نعرف في هذا خلافاً (انتهى).

مكأن دليله الاجماع، وما قر من الجمع بين المتجانسين، وصدق وجود النصاب عند مالك (المالك خ) فيجوز الأدلة بمجموعها وخصوصها.

وكذا الكلام في ضم ما يطلع من الثمرة أولاً الى ما يطلع ثانياً فيما اذا كان مما يشمر مرتين في السنة الواحدة، فانها بمنزلة ما يختلف ادراكها، بمنزلة بستانين.
قوله: «ولو اشترى ثمرة الخ» قد مر تحقيقه، وانه مبني على مذهبه.

(١) وهو وجوب الزكاة بشرط النصاب فيعلم للوجوب مما تجاوره أي شئ كان

ويجزى الرطب والعنب عن مثله، لا عن التمر والزبيب، ولا يجزى المعيب - كالمسوس - عن الصحيح.

ولومات المديون بعد بدو الصلاح أخرجت الزكاة وإن ضاقت التركة عن الدين، ولومات قبله صرفت في الدين إن استوعب التركة، والأوجب على الوارث إن فضل النصاب بعد تقسيط الدين على جميع التركة.

قوله: «ويجزى الرطب ولعنب الخ» ذلك ظاهر للمأثورة، وعدم التفاوت، ولظهور التماوت عند الجفاف، فإذا أخرج الرطب عن الجاف، لم يُجز إلا إن يتحقق الفريضة فيه، فلا بد من التخمين حتى يصل إلى النصاب زيباً أو تمراً ومعلوم عدم أجزاء المسوس (١) - أي الذي وقع فيه الدود - عن صحيح لأنه خبيث (٢)، مع وجوب الزكاة في العين، ومنه يعلم صحته عن مثله، وهو ظاهر.

قوله: «ولومات المديون الخ» وجوب الإخراج مقدماً على الدين لو كان الموت بعد بدو الصلاح سواء ضاقت التركة عن الدين أم لا طاهر، بناءً على مذهبه من استقرار وجوب الزكاة قبل تعلق الدين بالمال، فإنه حين حياة المالك كان الدين متعلقاً بالذمة، والزكاة بالعين، وبعد الموت مابق للدين محل في مال ليعتق به.

وأما لومات قبل البدو فتصرف الغلة في الدين، فإن استوعب الدين التركة فلا زكاة لتعلق الدين بالعين واستقراره، وعدم انتقال المال إلى الوارث ملكاً تاماً قبل البدو بإجماع.

وإن لم يستوعب وبقي مقدار النصاب عند وارث واحد، قال المصنف هنا:

(١) السوسة والمسوس (يضع في الصوف والطعام، ومنه قوله حنظلة سُوسمه بكسر الواو والمشددة -

وساس الطعام من ناب قال، وساس يأس من باب تصب) (جمع المعربين) ج ٤ ص ٧٨.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: وَلَا يَتَّبِعُوا الْحَيِّثُ بِهِ تَتَّبِعُونَ وَلَسْتُمْ بِأَحْيَاءَ إِلَّا أَنْ تَمُوتُوا فِيهِ - البقرة: ٢٦٧.

ولو بلغت حصّة عامل المزارعة والمساقاة نصيباً وجبت عليه .
ويجوز الخرص بشرط السلامة

وجبت الركاة بعد تقسيط الدين على جميع التركة فيسقط مقدار الدين من حصّة العلة
مها، فان كان الباقي نصيباً يخرج الزكاة.

فكأنّ دليله أنّ الدين ما يتعلق بالأموال الآ بالحصص فما لم يتعلق به الدين من
الغلة ملكه الوارث قبل البُذْو مستقلاً، فيجب عليه فيه الزكاة، وفيه تأمل.

وقد مرّ ما يدلّ على عدم وجوبها على الوارث من المنتهى (١).

و يؤيده ان المال كلّهُ على حكم مال الميت حتى يقضى الدين وان لم يكن
مستغرقاً، اختاره المصنف تارة - كما مر - وانتقل اليه (٢) ولكن لا يجوز له التصرف حتى
يتحقق الحال - كما هو مذهب له ايضاً - فلا يكون الملك تاماً.

نعم هذا متوجّه لوقيل بالانتقال اليه وجواز التصرف له مستقلاً مطلقاً او في
فصل - كما هو مذهب ايضاً - ومع ذلك تأمل فيه .

وبالجملة هذه فرع تحقيق تلك المسئلة، و قد ذكره المصنف هذه في القواعد
في ثلاث مواضع، واختار في كل موضع غير ما اختاره في آخره ويمكن ان يجيئ تحقيقه
ان شاء الله في كتاب الحجر وغيره، ولا ريب ان الاخراج احوط.

قوله «ولو بلغت حصّة عامل المزارعة الخ» دليل وجوبها على المزارع
والمساقى بعد وجود الشرائط هو عموم الادّة التي مرت من غير تقييد ببعض دون
بعض، فمع ابن زهرة كما نقله في الدروس بعيد.

قوله: «ويجوز الخرص بشرط السلامة» يعني يجوز الخرص و تحميم الغلة
فيضمن المالك الزكاة فيتصرف فيها كيف يريد.

و ينبغي كونه مع وكيل الحاكم مثل الساعى، و لو لم يكن فاعداً او
العدل . ولا يعد جوازه من عند نفسه لو تعذر للحاجة و قبول قوله في الاعطاء والنصاب

(١) في اول بحث الفلات

(٢) اي الى الوارث

والتلف، فكأنَّ الأمر مبنى على السهولة له وقد جعله الله وكيلاً عليه فيمكن كفايته بنفسه مطلقاً إلا أنه مع العدول (١) أحوط وأبعد من التهمة، ومن اضرار الشيطان له وكذا يمكن حوازه للساعي فيضمن للمالك حصته، ولا بعد في ذلك إذا رضى المالك.

ولامانع من جهة الحاكم لان السلامة والموافقة شرط في الزوم، فلا يحصل الضرر على الفقراء بوجه.

ولو كان بالتخمين لهم (٢) لالنفسه فيضمن الحصتين.
ومعنى (بشرط السلامة) أنه يلزم الحرص بشرط السلامة فاستقرار ضمان ماضمن مشروط بالسلامة، فلو تلف بأفة سماوية، بل ولو بظلم فلا يحصل الضمان و يؤخذ بحساب الباقي بعلمه.

قال في الدروس وَ يُصَدَّقُ الْمَالِكُ فِي تَلْفِهَا بِطَالَمٍ وَغَيْرِهِ يَمِينُهُ.
وفي اليمين تأمل، لان قوله - في الاخراج بعد تحقق ثبوتها عليه، وكذا في عدم بلوغ النصاب - ولو كان الظاهر ذلك (٣) لاحتمال حصول آفة، مقبول بغيرها (٤).

فكذا هنا، فان الامر موكل اليه لكون الله تعالى شاهداً عليه، تسهلاً على الناس كما مر في الانصار (٥) مايدل عليه.
وقال فيه ايضاً: يجوز التجفيف للحاجة وتسقط بالحساب، ويجوز دفع الثمرة

(١) يعنى العدلين او العدل الواحد كما تقدم آنفاً

(٢) يعنى لارباب الغلة قال في المنهى ص ٥٠٠: ويجوز الحرص على رباب نحل والكرم ويصممهم خارص حصه الفقراء وبه قال اكثر الفقهاء (وقال ابو حنيفة لايجوز الحرص انتهى)

(٣) معنى عدم بلوغ النصاب

(٤) يعنى قوله فيما ذكر من الامرين مقبول بغير يمين

(٥) راجع الوسائل باب ١٤ من ابواب زكاة الاتعام

على الشجرة، والعنب الذي لا تصير زيباً، والرطب الذي لا يصير تمراً بخرص على الجفاف، وعلى الامام بعث خارص، ويكفي الواحد العدل، والعدلان افضل، والحطة والشعير جنسان هنا (١)، ولو اختلف الثمار والزرع في الجودة قسماً، ولو اختلف العنب عن الزبيب او الرطب عن التمر جمع بالتقيصة عند الجفاف ولا يكفي الخراج عن الزكاة (انتهى).

والظاهر (٢) ان البعث مع الطلب والحاجة.

واشترط العدالة لا بأس به.

وكونها جنسين هنا مفهوم من الاختيار من عدهما اثنين كسائر الاجناس، وسيجئ كونها واحداً في الربا ولا شك في أن التقسيط احوط، ولكن وجوبه غير ظاهر لاحتمال كفاية الاعطاء من الجنس ولو من الأدنى، وقد مر مثله فتذكر. وعدم كفاية الخراج عن الزكاة اشارة الى رد قول البعض بذلك وقد مر تفصيله.

(١) وبما قيده بقوله: (ها) احرازاً له عن الرما فليها هناك حسن واحد بالنصوص الصحيحة

و صريحه

(٢) شروع في توضيح مبررات جلات الدروس المتقولة هنا

«خاتمة»

الزكاة تجب في العين لافي الذمة

قوله: «الزكاة تجب في العين لافي الذمة» هذا هو المفهوم من الاخبار حيث اوجبت بظاهرها الانخراج من العين، وايضاً لعلّه لاخلاف فيه عند اصحابنا .

قال في المنهى: الزكاة تجب في العين لافي الذمة ذهب اليه علمائنا اجمع سواء كان حيواناً او غلة او اثماً الخ.

ولكن قد يخالف مقتضى وجوبها في العين مثل جواز اخراج لقيمة مطلقاً على ما هو المشهور وقد فرق الشيخ المفيد، فحوز في غير الأنعام، وقال: ولا يجوز اخراج القيمة في زكاة الأنعام الا ان يعدم الأسان المخصوصة في الزكاة (انتهى). لعلّ عدم الجواز للتعلق بالعين، ولظاهر مثل قوله عليه السلام: (يجرح بت مخاض والشاة) فان القيمة (١) ليست بذلك.

واما دليل الجواز- فيما جوزه (٢) من غير الانعام- فهو صحيحة احمد بن محمد، عن

(١) يعنى ان القيمة بطلت (بت المخاض والشاة) لا يصدق عليها انها بت مخاض او شاة

(٢) يعنى ما حوز به الشيخ المفيد من اخراج القيمة عند عدم الأسان المخصوصة

البرق - كذا في التهذيب - وكأنه محمد بن خالد البرق الثقة - وقال في الكافي: عن محمد بن خالد البرق - عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال كتبت إليه (١): هل يجوز - جعلت فداك - ان يخرج عما يجب في الحرث من الحنطة، والشعير، وما يجب على الذهب دراهم بقيمة مايسوى ام لا يجوز الا ان يخرج عن (من - كا) كل شيء ما فيه؟ فاجاب عليه السلام: ايما تيسر يخرج (٢).

وصحيحة علي بن جعفر، عن اخيه موسى بن جعفر عليها السلام قال: سألت عن الرجل يعطي من زكاته عن الدراهم دنائير، وعن الدنانير دراهم بالقيمة أمحل ذلك له؟ قال: لا بأس (٣).

وهاتان الصحيحتان لا تدلان على تمام مقصود الشيخ المفيد ايضاً لعدم ذكر العنب والزبيب وكأنه اكتفى، بانه لا قائل بالفرق.

والظاهر كون حكم الغلات واحداً (٤). و أن لا عموم في الاولى ، إذ الظاهر من قوله عليه السلام: (ايما تيسر يخرج) فيما تقدم من الجنس او القيمة. ويدل على عدم جواز غير الدراهم عنها، ما رواه في الكافي مسنداً، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت: أيشترى الرجل من الزكاة الثياب، والسويق، والدقيق، والبطيخ، والعنب، فيقسمه؟ قال: لا يعطيهم الا الدراهم كما أمر الله تبارك وتعالى (٥) الا ان السند ضعيف (٦)، مخالف للصحيح، ويمكن الحمل على

(١) في الكافي (محمد بن خالد البرق قال كتبت الى أبي جعفر الثاني عليه السلام)

(٢) الوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب زكاة الغلات و باب ١٤ حديث ١ من ابواب زكاة الذهب

والفضة

(٣) الوسائل باب ١٤ حديث ٢ من ابواب زكاة الذهب والفضة

(٤) وكأنه إشارة الى ان المذكور في خبر البرق وان كان هو الحنطة والشعير الا ان الظاهر وحدة حكمها

مع التمر والزبيب

(٥) وسائل باب ١٤ حديث ٣ من ابواب زكاة الذهب والفضة

(٦) والسد كما في الكافي هكذا: محمد بن عبد الله، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر،

فلو تمكن من ايصالها الى المستحق ، او الساعى ، او الامام ولم يدفع صمن ، ولو لم يتمكن سقطت
ولو حال على النصاب احوال وكان يُخرج من غيره تعددت الزكاة
ولو لم يخرج اخرج عن سنة لا غير، ولو كان ازيد من نصاب
تعددت الزكاة
ويخرج من الزائد في كل سنة حتى ينقص النصاب

الاستحباب والكراهية مع انه يمكن تخصيص جواز اخراج القيمة بالدرهم
لابالامتعة، وكذلك هو المتبادر من القيمة لا غير، ولهذا لا يجوز للوكيل البيع الا بها
وبالجملة الخروح عن ظاهر النصوص بكلام بعض الاصحاب مشكل، فلا ينبغي
التعدي عن النص الأمثل.

قوله: «فلو تمكن من ايصالها الخ» وجوب الضمان على تقدير التفريط
وامكان الاداء ظاهر، ولكن ليس بمنفرد على التعلق بالعين، بل في الذمة
أولى (١)، نعم، العكس متفرع عليه وهو ظاهر.

قوله: «ولو حال على النصاب الخ» وجوب تعدد الزكاة في النصاب
الواحد اذا بقى على حاله سنين متعددة مع الإخراج عن غيره ظاهر، وهو صدق
الأدلة الا انه فرع جواز الإخراج عن غير العين.

وكذا عدم الوجوب الا لسنة واحدة لو بقى عليه سنين متعددة، نصاب
كامل فقط، وهو فرع تعلق الزكاة بالعين، فانه اذا تعلق الزكاة بالعين، فنقص
المال الذى هو للمالك عن النصاب، فلا يجب عليه الا لعام واحد، لعدم وجود
الشرط الا فيه.

عن سعيد بن عمرو، عن ابي عبد الله عليه السلام

(١) وجه الاول به انه على تقدير سقوطها بالعين يمكن دعوى كون التلف من مال نفعراء وان كان المالك

عاصياً برب الاداء مع التمسك، بخلاف التعلق بالذمة فانه لا سالها بد التخصيص والتفريط كما لا يخفى

فلو حال على ستة وعشرين ثلاثة أحوال وجبت بنت مخاض وتسع

شياة

والبقر والجاموس جنس، وكذا الضأن والمعز والبخاقى والعرب،

ويخرج من أيهما شاء

قوله: «فلو حال على ست وعشرين الخ» وجوب بنت مخاض لسنة

الأولى لحصول شرطه، فإذا تعلقت هي (١) أو قيمتها بالست والعشرين، نقص ذلك النصاب فبقي خمساً وعشرين، فيجب فيه للسنة الثانية خمس شياة، لو حود نصابه، ثم إذا تعلق به مقدار خمس شياة نقص ذلك، فما بقي للثالثة الآ النصاب الرابع، فيجب أربع شياة، فجمع بلفقراء بنت مخاض وتسع شياة متعلقة باليمين مضمونة مع التفريط، وعدمه (٢) مع العدم.

وفيه تأمل، إذ قد يكون الجمال (٣) يسوى اضعاف بنت مخاض والشياة، فإذا تعلق قيمة بنت مخاض - مثلاً - بواحدة تكون صالحة لتعلق قيمة خمس شياة أخر في السنة الثانية، وكذا الخمسة الأخر في الثالثة، فيبقى خمس وعشرون سنتين فيجب عشر شياة.

وكذا قد يكون لا يسوى الكل الأبنت مخاض واحدة، فما بقي عنده في الثانية

نصاب، بل شيء أصلاً فلا يجب إلا بنت مخاض واحدة.

فتأمل فكأنه مبني على الغالب من عدم التفاوت بهذا المقدار، فلو فرض ذلك لا يمكن القول بما مر فتأمل.

قوله: «والبقر والجاموس» (إلى قوله) ويخرج من أيهما شاء دليل اتحاد

الجنس صدق الاسم، وظاهر الأخبار، وقد مر دليل إخراج أيهما شاء، وأنه الحسن لا التقسيط كما اختاره البعض وإن كان ذلك أحوط، وأولى منه، الإخراج من الأعلى.

(١) يعني بنت مخاض

(٢) أي عدم النصاب مع عدم التفريط

(٣) جمع الختل

و يصدق المالك في عدم الحول ونقصان الخرص المحتمل ، وابدال
النصاب والاخراج من غيريين .
ولو شهد عليه اثنان حكم عليه .

قوله: «وَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ الْخ» لظاهر حال المسلم من عدم الكذب،
وظاهر الخبر، مثل ما في حسنة بريد بن معاوية، عن ابي عبد الله عليه السلام قال
بعث أمير المؤمنين عليه السلام مُصَدِّقاً من الكوفة الى باديتها، فقال له: يا عبد الله
انطلق (الى قوله عليه السلام) فتسلم عليهم، ثم قل لهم: يا عباد الله أرسلني اليكم
ولي الله لأخذ منكم حق الله في اموالكم فهل لله في اموالكم من حق فتؤدوه الى
وليّه؟ فان قال لك قائل: لا، فلا تراجعوه وان اتعم لك منهم منعم فانطلق معه من
غير ان تحبفه أو تعده الاخيراً، الخبر (١).
وما في صحيحه أخرى له (٢).

وهي تدل بظاهرها على عدم اليقين ايضاً، ولهذا قال المصنف: (من غير
يمين) والاصل ايضاً مؤيد له، فقول الدروس (٣) باليمين غير واضح.
قوله: «ولو شهد عليه اثنان الخ» لو فرض شهادتها بحيث يؤل الى
اثبات، مثل أن يقول: ادبت في الوقت الفلاني الى فلان، وشهدا بموته قبله او بعده
في ذلك الزمان عن ذلك المكان، أو بغية المالك في ذلك الزمان عن ذلك الشخص
وعن ذلك المكان والزمان، أو باقراره زماناً لا يمكن الاعطاء ولا يجتمع مع قوله
بالاعطاء، وامثال ذلك.

(١) الوسائل باب ١٤ حديث ١ من أبواب زكاة الانعام

(٢) اي لمحمد بن مسلم - عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل: ايجمع الناس المصدق ام يأتيهم عن
مهلكهم قال: لا، بل يأتيهم على مناكلهم فيصدقهم - الوسائل باب ١٤ حديث ٢ من أبواب زكاة الانعام

(٣) واعلم ان الدروس قد صوّتت للمسئلة في موضعين (لحدّهما) في شروط زكاة الانعام فأفتى بعدم اليمين
وقال: ويسقط باختلاف بعض الشروط فيه كاللحاحية ولو كان بالجنس، ويصدق المالك بغير يمين (انتهى)
ثانيها في شروط الغلات وقال: يميز الخرص (الى ان قال) ويصدق المالك في تلفها نظام، وبغيره بيمينه (انتهى)

ولو طلقها بعد حول المهر قبل الدخول، فالزكاة عليها أجمع .
ولا زكاة لو نقصت الاجناس وان زادته مع الانضمام .

قوله: «ولو طلقها بعد حول الشهر الخ» المراد انه تزوج شخص امرأة وأمهرها المصাব المعين وبقي في ملكها حول الركاة ثم طلقها قبل الدخول فرجع نصف المهر الذي هو نصف النصاب الى المالك كاملاً، ويجب عليها زكاة الكل لحصول الشرائط عندها.

وهو مبني على القول بحصول الملك التام بمجرد العقد، وانما الطلاق مصف حادث، فاجمعة واضحة.

قوله: «ولا زكاة لو نقصت الاجناس الخ» قد مر مثله، والدليل، الاصل، ودليل وجوب النصاب في كل جنس وعدم وجوب ضم الاجناس والاخبار في ذلك كثيرة وقد ذكرنا البعض، مثل صحيفة زرارة، قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل كنّ عنده اربع ايتق (١)، وتسعة وثلاثون شاة، وتسع وعشرون بقرة ايزكيهن؟ قال: لا يزكي شيئاً منهن، لانه ليس في شيء منهن، فليس يجب فيه الزكاة، قال: قلت لابي حمير ولابنه (عليهما السلام): الرجل يكون له الغلة الكثيرة من اصناف شتى او مال ليس فيه صنف ما يجب فيه الزكاة هل يجب عليه في جميعه زكاة واحدة؟ فقال: لا، انما يجب عليه اذا تم فكان يجب (في كل صنف منه الزكاة يجب عليه في جميعه في كل صنف منه الزكاة) فقيه فان اخرجت ارضه شيئاً قدر ما لا تجب فيه الصدقة اصفاً شتى لم تجب فيه زكاة واحدة (٢) الخ.

وفي المتن غلاق والمقصود واضح وليس ههنا شيء صحيح صريح يدل على

(١) قوله تعالى ناقة الله وسقياً والاصل سقاة على فقلة بالتعريك لأنها حمت على سوق مثل بدة وبدن، وقد جمعت في نقه على أثوق، ثم استندوا الصفة على الواو فقدموها فقالوا أثوق، ثم عوضوا الواو ياء فقالوا: أثوق، ثم جمعوها على اثنتي (جمع البحرين).

(٢) الوسائل ج ١ حديث ٢ من ابواب ركاة الأتعام و باب ٢ حديث ١ من ابواب ركاة الغلات، ولا يخفى ان الشارح قد جمع بين هذين الحديثين لاشتراكهما في مطلوبه لانها اودعا في كتب الحديث حديثاً واحداً مراعياً الكافي والتهذيب والمفقه

خلاف ذلك .

و مع ذلك يمكن الحمل على الاستحباب، كما حمل ما ورد في نقصان النصاب عما ذكر، على استحباب الإخراج مثل رواية بن بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا تجب الصدقة إلا في وسقين، والوسق ستون صاعاً (١).

وحمله الشيخ على الاستحباب للجمع مع عدم صحة السند (٢). وكذا قوله عليه السلام في رواية أخرى: (لا يكون في الحب، ولا في النخل، ولا في العنب زكاة حتى يبلغ وسقين، والوسق ستون صاعاً) (٣).

وفي أخرى: (في كم تجب في الحنطة والشعير فقل: في وسق) (٤)، وغير ذلك وكذا ما يدل على عدم الفرق في التمر والزبيب في المخرج بين ماسق بالسيح وبغيره، وتخصيص الفرق بالطعام.

وهي رواية عثمان بن عيسى، عن سماعة مع وجودها (٥) فيها، والاضمار في أحدهما للأخبار (٦) الصحيحة الكثيرة في عدم الوجوب إلا في حصة وسق وعدم الفرق بين الطعام وغيره في اعتبار العشر فيها سقت سيحاً، و لدوالي - مثلاً - وإنما اشربنا (٧) إلى خلاف الروايات ليعمل بها احتياطاً.

(١) الوسائل باب ٣ حديث ١ من أبواب زكاة الغلات

(٢) والسند كما في التهذيب هكذا: محمد بن علي بن محبوب، عن علي بن السندي، عن حماد بن عيسى،

عن شعيب بن يعقوب، عن أبي بصير

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ٤ من أبواب زكاة الغلات

(٤) الوسائل باب ٣ حديث ٤ من أبواب زكاة الغلات

(٥) يعني التمر والنخيل، والحديث سنداً ومثقلاً هكذا كما في الكافي أبو علي الأشعري عن أحمد بن محمد،

عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، قال: سألت عن الزكاة في التمر والنخيل قال: في كل حصة (أوسق)

ح (١) وسق، والوسق ستون صاعاً، والزكاة فيها سواء فاما الطعام فالعشر فيها سقت السباء، وما عايشق يا عروب

والدوالي عتقا عليه نصف للعشر

(٦) نميل لقوله: أنه يمكن الحمل على الاستحباب وأما الأخبار فراجع باب ١ من أبواب زكاة الغلات وغيره

(٧) قوله: قد أنعماً كما حمل ماورد في نقصان النصاب عما ذكر، على استحباب الإخراج الح

«المطلب الرابع فيما يستحب فيه الزكاة»

وهي اصناف (الأول) مال التجارة، وهو ماملك بعقد معاوضة
ولومن الأدنى للاكتساب عند التملك

قوله: «وهو ماملك بعقد معاوضة للاكتساب عند التملك» هذا هو
التعريف لمال التجارة باعتبار الزكاة، وحاصله ان التجارة هنا هي الاكتساب بعقد
يكون طرفاه مالاً قصد الاكتساب عند التملك.
فالظاهر عدم شموله للمتفعة، اذ الظاهر أن المراد بما هو المال، والظاهر
عدم صدق المال عيه فتكون زكاة العقار المتحفة للنساء قسماً آخر او من الفروع.
ويخرج بعقد المعاوضة ما يملك بمثل الهبة ولو كانت معاوضة لعدم اعتبار
لمعاوضة في جنسها، وما يملك بغير العقد مقل الارث، ويدخل نحو الصلح.
ويخرج «قصد الاكتساب» (١) ما يكون الغرض هو التبديل،
ولتعميصة لا الاسترباح وهو المراد من الكسب وبقيد (عند التملك) يخرج ما يملك
باعتقد مع عدم ذلك القصد ثم نشاء كذا قيل.

(١) التهم من قول المصنف (للاكتساب)

والظاهر انه لم يصدق عليه قصد الاكتساب، لانه ما يملكه بالعقد للاكتساب - اى الاسترباح - الا ان يقصد به معنى آخر.
ويدخل ما يملك للاكتساب عند التملك وحين العقد ثم نشأ عنه والحال انه لا زكاة فيه كما سيصرح به في المتن الا انه يقصد من الحين دائماً، ويشكل بما يحصل له مصلحة فتأمل.

والجملة، الظاهر عدم (لزوم) هذا القيد (١) كما قيل، ولكن لا ينفع، اذ ما يفهم منه يفهم من قوله: - للاكتساب - ايضاً وهو ظاهر فلا ينفع حذفه كما فعله الشهيدان فافهم.

والذى يظهر من بعض الروايات كما مستمع انه اذا قصد بما اشتراه الاسترباح يركبى سواء كان ذلك عند المعاوضة ام لا، بل وان تحدد حفظه لذلك بشرط عدم زواله.

بل يظهر من بعضها انه اذا أمسك متاعاً وان لم يكن مشترى (٢) وقصد بحفظه وبيعه الاسترباح، يركبى.

ثم اعلم ان الظاهر استحباب زكاة التجارة كما هو مذهب الاكثر، للشهرة، ولأصل عدم الوجوب، ولما دل من الأخبار على عدمها مع التبدل والتغير، وعدم البقاء طول الحول (٣).

ولصحيحة سليمان بن خالد، قال: سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل كان له مال كثير فاشترى به متاعاً ثم وضعه، فقال: هذا متاع موصوع، فاذا احببت بيعته فيرجع الى رأس مالى وافضل منه، هل على فيه صدقة وهو متاع قال: لا حتى

(١) يعنى قول المصنف قد (عند التملك)

(٢) مبيعاً للمفعول

(٣) في هامش بعض النسخ المخطوطة هكذا: اى يزيد عدم وجوب الزكاة في مال التجارة، تهديده ومعييره وعدم بقاءه طول الحول - بحسب ماهية التجارة - فان عدم المذكورين شرط في وجوب الزكاة

تسبعه (١).

وصحيحة زرارة، في محاضرة عثمان وإبي ذر في زكاة التجارة الى رسول الله صلى الله عليه وآله حيث قال ابوذر: لا يجب الا ان يكون كسراً (٢)، وقال عثمان: يجب مطلقاً - فقال صلى الله عليه وآله: القول ما قال ابوذر الخير (٣).

واما ما يدل على الرجحان وحمل على الاستحباب للجمع - فهو مثل رواية علي بن الحكم، عن اسماعيل بن عبد الخالق، قال سأله سعيد الاعرج وانا اسمع فقال: انا نكس الزيت والسمن نطلب به التجارة، فرعا مكث عندنا السنة والسنتين هل عليه زكاة؟ قال: فقال: ان كنت تبيع فيه شيئاً او تجد رأس مالك فعليك زكاة (٤)، وان كنت انما ترخص به لانك لا تجد الأوضيعة فليس عليك زكاة حتى يصير ذهباً او فضة، فاذا صار ذهباً او فضة فزكه للسنة التي يتجر فيها (٥) (انجرت فيها - كا) كنها صحيحة، وانها عن الامام عليه السلام، لان الظاهر ان علي بن الحكم هو الثقة، لنقل احمد بن محمد عنه هنا (٦)، والظاهر عدم نقل مثلها الا عن الامام عليه السلام.

وحسنة محمد بن مسلم - لابراهيم - قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام، عن رجل اشترى متاعاً فكسد عليه وقد زكى ماله قبل ان يشتري المتاع متى

(١) الوسائل باب ١٤ حديث ٢ من ابواب ما يجب فيه الزكاة، وتماثل: فهل يؤدي عنه ان ياعه لما مضى اذا كان متاعاً؟ قاله: لا

(٢) نقل بالمرى ولفظ الحديث هكذا: قال ابوذر: اما ما يتجر به او دير وصل به فليس فيه زكاة انما الزكاة فيه اذا كان ركازاً او كسراً موصوعاً، فاذا حل عليه الحول صبه الزكاة للحديث

(٣) الوسائل باب ١٤ حديث ١ من ابواب ما يجب فيه الزكاة

(٤) حديث ركاته - كا

(٥) الوسائل باب ١٣ حديث ١ و٢ من ابواب ما يجب فيه الزكاة

(٦) وسندها كما في الكافي هكذا. عدة من اصحابنا، عن احمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن

اسماعيل بن عبد الخالق، قال: سأله سعيد الاعرج.

وانما يستحب اذا بلغت قيمته باحد النقيدين نصاباً، وطلب برأس المال او الربح طول الحول، فلو نقص رأس ماله في الأثناء أو طلب بنقيصته ولو حبة سقط الاستحباب، وكذا لو نوى القنية

يزكّيه؟ فقال: ان كان امسك متاعه يبتغي به رأس ماله، فليس عليه زكاة، وان كان حبسه بعد ما يجد رأس ماله فعليه الزكاة بعدما امسكه بعد رأس المال، قال: وسألته عن الرجل توضع عنده الأموال يعمل بها، فقال: اذ حال عليها الحول فليزكّها (١).

هذه التي تدل على عدم الشراء فتأمل لعلها تدل على العمل في الجملة. فالتظاهر باعتبار العقد على ما قالوه، والاحوط عدمه للإشعار بأنه اذا حبس ما يريد به الربح يزكّي، نعم لا يجب ولا يستحب الأبعد البيع أو التحمين في القيمة كما يظهر منها (٢)، وقاله الاصحاب، فتأمل.

فان قولهم - كما هو الظاهر من الأكثر - الاستحباب فيما ملك بالمعاوضة ولم ينقص من رأس المال في طول السنة شيء بمعنى انه كلما اراد بيعه بيع به أو به والزيادة.

قوله «وانما يستحب الح» دليل اشتراط النصاب في زكاة التجارة هو الاجماع. قال في المنتهى ص ٥٠٧ ويشترط في ثبوت الزكاة، بلوغ النصاب، وهو قول علماء الاسلام، فلو ملك دون النصاب وحال عليه الحول لم يثبت الزكاة اجماعاً، وهو يشترط وجود النصاب في جميع الحول ام لا؟ فالذي عليه علمائنا اشتراط وجود النصاب في جميع الحول (انتهى).

وكذا دليل اشتراط بقاء رأس المال بمعنى انه اذا اراد بيعه في كل من أجزاء السنة يكون ممكناً برأس المال من غير نقص، هو الاجماع، قال في المنتهى ص ٥٠٨: ويشترط في وجوب الزكاة او استحبابها على الخلاف، وجود

(١) الوسائل باب ١٣ حقيقت ٣ من ابواب ما يجب فيه الزكاة

رأس المال طول الحول، فلو نقص رأس ماله ولو حبة في الحول أو بعضه سقطت الزكاة وإن كان ثمنه اضعاف النصاب، وإذا بلغ رأس المال استأنف الحول ذهب إلى ذلك عسماثنا اجمع (انتهى).

وفي الأحبار المتقدمة ما يدل على الحول مثل قوله عليه السلام: إذا حال عليه الحول فليزكها (١)، وعلى اعتبار بقاء رأس المال، مثل قوله عليه السلام: (فإن كنت تربح) إلى آخره (٢).

ثم الظاهر أن وصول القيمة بأي نصاب كان من التقدين، يكفي في الاستحباب لصديق النصاب وهو المعتبر، ولكن الظاهر أنه النصاب الأول منها، وقال في شرح الشرايع: (ثم الثاني) (٣)، لأن الظاهر من اعتبار النصاب في قيمة الشيء أولاً يكون ذلك، لأنه جعلت المروض بمنزلة القيمة وهي أحد التقدين (٤). ويحتمل الاكتفاء بالنصاب الأول، فيزكي ذلك ومازاد قليلاً كان أو كثيراً، وذلك هو المفهوم من أكثر العبارات حيث سكتوا عن الثاني.

قال في المنتهى (٥): احتج الشيخ على رجحان زكاة العين على التجارة إذا

(١) الوسائل باب ١٣ ذيل حديث ٣ من أبواب ما يجب فيه الزكاة

(٢) الوسائل باب ١٣ قطعة من حديث ٢٥١ من أبواب ما يجب فيه الزكاة

(٣) الأولى نقل عبارة المسالك بمبها قال: المعتبر من النصاب هنا هو نصاب أحد التقدين دون غيرها وإن كان باب التجارة من حسن آخر، ولو اشترى أربعين من العم للتجارة، اعتبر في جريان زكاة التجارة بنوع قيمتها النصاب الأول من أحد التقدين، ويعتبر في الزائد عن النصاب الأول طوع النصاب الثاني كذلك (انتهى)

(٤) يعني بعد التقدين بأحد النصابين كما هو مطلوب الشارح قد

(٥) هذا كلام مستأنف ومسئلة مستقاة عنها في المنتهى ما هذه عبارة. ولا يجمع زكاة العين والتجارة

في مال واحد اجماعاً لقوله عليه السلام لا شيء في الصدقة

إذا ثبت هذا، فلو ملك أربعين شاة مائة للتجارة وحال الحول وقيمتها نصاب سقطت زكاة التجارة على هويا باستحباب، ويثبت زكاة العين، لأن الواجب يهضم على المستحب، أما على قول من قال بالوجوب، فيه خلاف بينهم، قال الشيخ تحب زكاة العين دون التجارة، وبه قال مالك والشافعي في الجديد، وقان في القديم: يركبها زكاة لتجارة، وبه قال أبو حنيفة والثوري وأحمد، احتج الشيخ، على رجحان دفع ما نقله الشارح قدس سره

جتمعا على تقدير وجوبها بان زكاة العين اقوى للاجماع على وجوبها ووقوع الخلاف هنا، ولانها تتعلق بالعين فتكون اولى، واحتج ابو حنيفة على عكسه بان زكاة التجارة أحظ للمساكين لانها تحب فيما زاد بالحساب.

ولقائل ان يقول (على الاولى) (١): لان تسليم وقوع لاجماعها وفي غير هذه الصورة لا يفيد القوة (وعلى الثانية) باحتمال اولوية ما ثبت في القيمة (وعلى الثالثة) بالمنع من مراعاة الأحظ للفقراء، فان الزكاة مواساة وعفو المال فلا يكون سبباً لاضرار ذلك، ولا موجبا للحكم في ماله (انتهى).

وهذه تدل على تسليم عدم النصاب ثانياً فتأمل (٢).

ولو بلغ باحدهما (٣) دون الآخر ثبت الا ان المصنف قال في المنتهى: يعتبر في التقويم بما اشتراه لا بقدر البلد (٤) واستدل عليه بان نصاب السلعة يبنى على ما شترت وهو يقتضى ذلك، وبرواية اسماعيل المتقدمة، ونقل الخلاف عن ابي حنيفة فتأمل.

ويحتمل اعتبار نصاب الذهب فيما اذا كان ما ل التجارة ذهباً، وكذا في لفظة كما قال به الشيخ غلى، وقولهم يقتضى الاكتفاء بالمغاير ولو لم يكن نصاباً بمثله.

ويمكن اعتبار القيمة التي بيعت بها، واعتبار ما اشترى به، ونقد البلد، وبأقل الامرين مطلقاً نقداً كان او غيره كما هو ظاهر العبارات ولا اعتبار، لان المعتبر هو صدق النصاب قيمة فتأمل.

(١) انى ردأ على الحق الاول لابي حنيفة، وكذا قوله على الثانية، وقوله وصل شكه

(٢) يسمى هذه الإيرادات الثلاثة ردأ على ادلة الثلاثة تدل على عدم اعتبار النصاب الثاني

(٣) معنى ياخذ النصفين

(٤) عبارة المنتهى هكذا بغير السلعة بعد التحول بالشيء الذى اشترى به سواء كان نصاباً او اقل

ولا عموم بقدر البلد (الى ان قال) وقال ابو حنيفة واحد يعتبر الاحظ للفقراء (انتهى)

ولو اشترى بالنصاب للتجارة استأنف حولها من حين الشراء، ولو كان رأس المال اقل من نصاب استأنف عند بلوغه وتعلق بالقيمة لا بالمتاع

ولما اعتبر قصد الاسترباح فلا زكاة بدونه، سواء لم يكن القصد ذلك اصلاً او كان أولاً ولكن قصد به القنية ثانياً ورفع ذلك القصد وان كان ظاهر التعريف يقتضى وجودها الا أن يحمل على الدوام على مامر. واما لو لم يكن القصد ذلك ثم تجدد فظاهر البعض عدمها كما هو مقتضى التعريف والظاهر ثبوتها كما هو مقتضى الاحبار واختاره في الدروس، قال: ولا في القنية، ولو تجدد قصد الاكتساب كفى على الاقوى (انتهى) فكأنه ما اعتبر نقل الاجماع في المنتهى فتأمل.

اشار المصنف الى الأول (١) بقوله: (وكذا لو نوى القنية) وسكت عن الثاني (٢) لعنه لظهور العدم من التعريف، ولانه يفهم من المنتهى عدم الزكاة في الثاني بالاجماع، قال: نية الاكتساب بها عند التملك شرط لثبوت الزكاة وجوباً أو استحباباً، وهو قول العلماء كافة، فلو نوى القنية وقت الشراء لم يثبت قولاً واحداً (انتهى).

قوله: «ولو اشترى بالنصاب للتجارة الخ» يعنى لو اشترى بالنصاب الزكوى شيئاً للتجارة بطل حول الزكوى للتغير والتبديل، ويستأنف حول التجارة فيجب زكاتها مع الشرائط تمام الحول من حين الشراء لوجود المقتضى وعدم المانع واستيناف الحول عند بلوغ رأس المال نصاً بظاهراً.

قوله: «وتعلق بالقيمة لا بالمتاع» قال في المنتهى: قال الشيخ رحمه الله زكاة التجارة تتعلق بالقيمة وتجب فيها (انتهى) ونقل الخلاف عن بعض العامة.

(١) يعنى ما ذكره في الدروس أولاً بقوله ر: (ولا في القنية)

(٢) يعنى ما ذكره في الدروس بقوله: ولو تجدد فلح

ولو بلغت النصاب باحد النقيدين خاصة استحتت
ولو ملك الزكوى للتجارة وجبت المالية
ولو عاوض الزكوى بمثله للتجارة استأنف الحول للمالية

وهو مشعر بعدم الخلاف عندنا، والذي يدل عليه اعتبار نصاب النقيدين،
والشريعة السهلة، واصل جواز التصرف بالبيع وغيره في اموال التجارة، والتعلق
بالعين يمنع عن ذلك الآمع التخمين والضمان كما في الزكاة.
قال في المنتهى ٥٠٨: يجوز بيع عروض التجارة قبل اداء الزكاة، لانها
يجب في القيمة، بخلاف زكاة العين (انتهى).

والظاهر ان مراده على تقدير وجوب مال التجارة، وقد نقضنا منه الاجماع
على تعلق الزكاة في غير مال التجارة بالعين، وحينئذ، لا يجوز الشراء بالعين التي هي
قيمة مال العروض، وعلى تقدير تعلق وجوب زكاة التجارة بالعين لا يجوز بيعها يضاعف
حينئذ - اي حين وجوب الزكاة -

والظاهر ان المخرج هو ربع العشر عيماً او قيمة وان كان الوجوب في
لقيمة كالعكس في الزكاة - ارفاقاً للمالك، وان كان طاهر الروايات لتعلق
بالعين، فهو مؤيد لجواز الاخراج عنها أيضاً فتأمل.
قوله: «ولو بلغت النصاب الخ» قد مر شرحه.

قوله: «ولو ملك الزكوى للتجارة وجبت المالية» يعني اذا ملك اربعين
غنماً مائة مثلاً للتجارة وحال الحسول وكمل شرائطها وجبت المالية وسقطت
زكاة التجارة.

وكأنه هو مجمع عليه على تقدير استحباب زكاة التجارة، قال المصنف في
المنتهى: ولا تجمع زكاة العين والتجارة في مال واحد اجماعاً لقوله صلى الله عليه وآله:
لا ثنى في الصدقة (الى قوله) لان الواجب يقدم على المستحب (انتهى).

اما على قول من قال بالوجوب ففيه الخلاف بينهم كما مر.
وتظهر الفائدة في جواز التصرف قبل الاخراج والتخمين ولصمان وعدمه.
قوله: «ولو عاوض الزكوى الخ» وهو متفرع على ماسبق، فالغناء أولى،

ولو ظهر الربح في المضاربة ضم المالك الاصل الى حصته، واخرج عنها، ويخرج العامل عن نصيبه ان بلغ نصاباً وان لم يُنْتَصَر

والحكم على تقدير الاستحباب واضح كما مر، فتجب المالية ويسقط الغير. وعلى تقدير وجوب زكاة التجارة ايضاً، فيه اشكال من جهة الاجماع على عدم تعدد الزكاة المالية.

واما قيدناه بالمالية، لان المصنف قال (في المنتهى): زكاة التجارة لا تمنع زكاة المطرة، فدواشترى رقيقاً للتجارة وجب على المالك زكاة الفطرة وزكاة التجارة ايضاً (انتهى).

ودليله وجود محلها، مع عدم المنافاة، والاجماع، والخبر (١) في المالية ويحتمل (٢) تقديم المالية، لانها الاصل، والثابت في الآيات، والاحبار والاجماع، وتعلقها بالعين، بخلاف التجارة.

ويحتمل الأخيرة (٣) لانها قد تكون اسبق بمضى بعض الحول فتثبت قبل وجود شرائط الأولى.

وعلى هذا الفرض (٤) ينبغى عدم النزاع في تقديمها لما مر، واما على تقدير التساوى فيمكن تقديم الأولى لما مر، وتأمل في الفائدة.

قوله: «ولو ظهر الربح» يعنى اذا حصل الربح في مال المضاربة بالحساب والتخمين (ضم المالك الاصل) اى رأس ماله (الى حصته) من الربح، فان بلغ النصاب يستحب زكاة التجارة، ويكون الحول واحداً. وابتدائه من حين الزيادة المتتمة للنصاب، وابتدائه ما زاد (٥) عليها من

(١) راجع الوسائل باب ١٧ من ابواب ما تجب فيه الزكاة

(٢) عطف على قوله: فتجب المالية

(٣) يعنى يحتمل، ما هو مؤخر من المالية والتجارة

(٤) يعنى على فرض احتمال تقديم الاخير لاسبقيتها بمضى بعض الحول

(٥) يعنى الزيادة المتتمة للنصاب يعنى لو زاد على النصاب الاول بعد ذلك شئ فابتدئه حو به من

حين الزيادة - من هاهنا بعض النسخ المخطوطة

حينه لو كان.

وكذا لو كان رأس المال نصيباً، فابتداء حوله من حين التجارة ما لم يطلب بالنقصان، وحول الربح من حين ظهوره.
وكذا العامل يُخرج زكاة التجارة لو كان ما ظهر له من الربح نصيباً وإن لم ينقد المال ولم يُبَّع المتاع، بل كان عروضاً.
وقوله: (ان بلغ) يحتمل ان يكون قيداً لـ(يخرج) وحذف مثله لـ(اخرج) وكأنه من باب التنازع.

وقيل: يحتاج الى الانصاض (١)، بل لا يستحب الأبعد قبض الحصّة مع النصاب، لان الربح وقاية لرأس المال، اذ قد ينقص رأس المال، ويلزم العامل الغرامة، لعدم امكان الاسترجاع من المستحق.
بل يمكن عدم الاستحباب على العامل اصلاً، اذ الظاهر من زكاة التجارة كون التاجر مالكاً لرأس المال كما هو الظاهر من الاخبار على ما نفهم.
وما قيل كأنه مختار المحقق الثاني، وليس ببعيد، للأصل، وعدم ظهور شمول الاجماع والاحبار له فتأمل.

قال في المنتهى: فرع، اذا اشترى سلعة بدراهم فحال عليها الحول وباعها بالدنانير قومت السلعة دراهم واخرجت منها الزكاة، لان الزكاة تجب في ثمنها وقد كانت دراهم، ولو باعها قبل الحول بدنانير وحال الحول قومت الدنانير دراهم، لانها ثمن الدراهم التي حال عليها الحول (انتهى).

وفيه تأمل لان الزكاة تتعلق بالقيمة حين وجوبها، ولا دخل لقيمة السابقة فينبغي، (إما) اعتبار قيمة الوقت بالتداول في ذلك الوقت والمكان كما هو المعيار في القيمة، فانها نقد البلد (او) ما يبيع به، لان القيمة كانت كلفة تعينت فيه، فتأمل.

(١) من استحباب اخراج الزكاة على العامل من جهة اذا بلغت نصيباً بعد الانصاض وقبل الحصّة

كذا في الهامش المذكور

(الثاني) كل ما ينبت من الارض مما يدخل (فيه خ ل) المكيال، والميزان غير الاربعة ، يستحب فيه الزكاة اذا حصلت الشروط (المذكورة خ) في الاربعة

قوله: « الثاني كل ما ينبت الخ » يعني الثاني مما يستحب فيه الزكاة هو كل ما ينبت من الارض وكان مكيلا او موزونا غير الغلات الاربع التي تجب فيها الزكاة مع الشروط المعتبرة في الواجبة - لوجوبها - بعينها الا أنها معتبرة هناك للوجوب، وهنا للاستحباب ، والمخرج ، المخرج مع التفصيل .
وكان ينبغي استثناء الخضراوات مثل البطيخ، والقثاء وغيرهما، فكانه احاله على الظاهر.

قال المصنف في المنتهى: لا يستحب الزكاة في الخضر كالبقول، والبطيخ ونفواكه، واشباهه الا ان يباع ويحول على ثمنه الخول اذا كان الثمن من اموال الزكاة بلا خلاف (انتهى) .
و يدل عليه الخبر كما سيأتي .

وما دليل الاستحباب فيما يستحب ، فهو الاخبار ، مثل حسنة محمد بن مسلم - لابراهيم - قال سألته عليه السلام عن الحث (٢١ و٢) (الحب خ ل يب) ما يزكى منه فقال: البئر، والشعير، والذرة، والدخن، والارز ، والسلت (٣) ، والعدس، والسمسسم كل هذا (ذلك خ ل يب) يزكى واشباهه .

وصحيفة زرارة، عن ابي عبد الله عليه السلام مثله، وقال: كل ما كيل بالصاع قبل ان يباع فعليه الزكاة، وقال: جعل رسول الله صلى الله عليه وآله الصدقة في كل شي أثبتت الارض الا ما كان في الخضر والبقول، وكل شي يفسد من يومه (٤) .

(١) في الوسائل (عن الحريز) بدل (عن الحث) سم في صحيفة ابي مريم كما هنا

(٢) الوسائل باب ٩ حديث ٤ من ابواب ما تجب فيه الزكاة

(٣) السلت بالصم، الشعير او ضرب منه او الخامس منه (القاموس)

(٤) الوسائل باب ٩ حديث ٦ من ابواب ما تجب فيه الزكاة

قال في الكافي (بعد صحيحة علي بن مهزيار): وروى أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال: كلما دخل الفقير، فهو يجري مجرى الخنطة، والشعر، والتمر، والربيب، قال: فاخبرني - جعلت - فذاك هل على هذا الأرزوما اشبهه من الحبوب - التّمص والعس - زكاة؟ فوقع عليه السلام: (صدقوا، الزكاة) (١) في كل شيء كيل (٢).

ويحتمل كونه، عن علي بن مهزيار كما هو الطاهر، فتكون صحيحة أيضاً وصحيحة محمد بن اسماعيل قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: ان لنا رطبة وارزاً، فما الذي علينا فيها؟ فقال: عليه السلام: اما الرطبة فليس عليك فيها شيء، واما الأرز فما سقت السماء، العشر، وما سقى بالدلو، فنصف العشر من كل ما (كلت) بالصاع (او قال): وكيل، بالمكيال (٣).

وغير ذلك من الأخبار، وحلت في غير الأربع في غير الخضراوات على الاستحباب جمعاً بين الاخبار كما مر.

ويحتمل التعميم في غير الأربع كما في عبارة المتن، ولكن نقل الاجماع المتقدم ينفيه.

وكذا الاصل والاخبار المعتبرة في عدم الزكاة في الخضراوات والمواكه، ونقل في التهذيب الاجماع على ذلك عن الشيخ المفيد.

وايضاً روى في الصحيح، عن عبد العزيز بن المهتدي (الثقة) قال: سئلت ابا الحسن عليه السلام، عن القطن، والزعفران أعليهما زكاة؟ قال: لا (٤).

(١) كذلك هو - يبد.

(٢) الوسائل باب ٩ ذيل حديث ١ (صحيحة علي بن مهزيار) والظاهر ان هذه القطعة من نسخة السؤال في المكتبة التي صدرها. وكتب عبد الله: وروى الشيخ فلاحظ الكافي - باب ما يركى من الحبوب من كتاب الزكاة

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ٢ من ابواب ما تجب فيه الزكاة

(٤) الوسائل باب ١١ حديث ٦ من ابواب ما تجب فيه الزكاة

و يؤيده عدم كونها مكياً وجوباً مع وجودها في الروايات، وإن شملها بعض الروايات الأخرى مثل صحيحة زرارة المتقدمة ولكن يخص بها لاعتبار سندها، ولقول المصنف في المنتهى: ولا شيء في الإزهار كالصفر، والزعفران، ولا فيما ليس يجب كالقطن والكثان وعليه علمائنا اجمع خلافاً لبعض الجمهور. وفي رواية أخرى عند عليه السلام: مثل عن الاثنان فيه زكاة؟ فقال: لا (١)، والظاهر أن السلت والعلس (٢)، مما يستحب لشمول الأخبار لها وخروجها بأخبار الحصر في التسعة، لالعدم تحقق كونها حنطة وشعيراً كما قيل، قال المصنف في المنتهى (بعد النقل عن الشيخ الحاقهما بالحنطة والشعير ووجوب الضم): وعندي في هذين اشكال وإن قال بعده (في باب زكاة الغلة) بالحاق العلس والسلت بها في الوجوب.

و يؤيد عدم الإلحاق عدم ظهور الإطلاق لأن مع عطف السلت على البُرّ والشعير في الروايات، مثل ما تقدم من حسنة محمد بن مسلم (٣) وفي خبر آخر، والسلت والحبوب فيها مثل ما في الحنطة (٤).

و ادعى بعض الأصحاب أنها نوع منها كما نقله أهل اللغة، والأصل عدم النقل.

وبالحملة الاحتياط يقتضى ذلك، ويؤيده الأخبار الدالة على وجوب الإخراج عن الحبوب كلها (٥).

(١) الوسائل باب ١٦ حديث ٨ من أبواب ما تجب فيه الزكاة

(٢) العلس محرقة ضرب من البُرّ يكون الحبثاء في قشر وهو طعام الصنماء (القاموس)

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ٤ من أبواب ما تجب فيه الزكاة

(٤) الوسائل باب ٩ حديث ١٠ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ونقل الحديث هكذا: قلت لابي عبد الله

عليه السلام في اندرة شيء فقال: لا. اندرة والعلس والسلت والحبوب فيها مثل ما في الحنطة والشعير الخبر

(٥) لاحظ الوسائل باب ٩ من أبواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب

(الثالث) الخيل الاناث السائمة مع الحول ، يستحب عن كل فرس عتيق ديناران ، وبرذون دينار

وللتصريح بالوجوب فيه في بعض الروايات كالحسنة المتقدمة.
وكذا الانخراج عن كل الجبوب والمكيل هذا الخصرلوات لما سمعت من
الاخبار.

قوله: «الثالث الخيل الاناث الخ» الظاهر ان تمامية الملك، والحول،
والسوم شرط عند الجميع.

قال المصنف في المنتهى: انها يجمع عليها عند القائل بالزكاة فيها استحباباً
او وجوباً واما الانوثة فقال: انها باجماع اصحابنا.

ويدل عليها، وعلى السوم حسنة زرارة، قال: قلت لابي عبد الله عليه
السلام: هل في البغال شي؟ فقال: لا، فقلت: فكيف صار على الخيل ولم يصر
على البغال؟ فقال: لأن البغال لا تلقح، والخيل الاناث يتجن، وليس على الخيل
الذكور شي، قال: قلت: فما في الحمير؟ فقال: ليس فيها شي، قال قلت: هل على
الفرس او البعير يكون للرجل يركبها شي؟ فقال: لا ليس على ما يعنف شي، انما
الصدقة على السائمة المرسلة في مرجها (١) عامها الذي يقتنيها فيه لرجل، واما ما
سوى ذلك فليس فيه شي (٢).

ويمكن فهم اشتراط السوم في الكل، لان العبرة بعموم اللفظ، واشتراط
الحول ايضاً.

واما كون المخرج ذلك وعدم النصاب فهو يجمع عليه ذكره في المنتهى ،
ومفهوم من حسنة محمد و زرارة عنها عليها السلام جميعاً قالوا: وضع امير المؤمنين
عليه السلام على الخيل العتاق الراعية، في كل عرس في كل عام دينارين، وجعل

(١) والمرج الارض الواسعة ذات سائر كثيرة تخرج فيه الدواب ان غن سرح مختلفة كيف شاء.

ومنه لطيفك انما الصدقة الخ (مجمع البحرين)

(٢) الوسائل باب ١٦ حديث ٣ من ابواب ما تجب فيه الزكاة

(الرابع) الحُلَى المحرم

على البراذين ديناراً (١) وهي تدل على الحول والسوم ايضاً (قيل): المراد بالعقيق هو العربي، وهو كرم الابوين، والبرذون خلافه.

واما اشتراط عدم العمل، فالاعتبار يقتضيه، والاصل ينفيه، وعموم الادلة ايضاً كما مر.

وانما حمت على الاستحباب لما تقدم من دليل الحصر في التسعة وخروجها عنها.

قوله: «الرابع الحُلَى المحرم (٢) الخ» قد مر ما يفهم ذلك منه، وكذا اشتراط ما يشترط في النقدين غير السكة.

والظاهر عدم اشتراط كون الحُلَى محرماً - للاستحباب - وانه فيما قرّبه من الزكاة أكد لقوله عليه السلام: - في خبر ان كان قرّبه فعليه الزكاة - (٣).

وفي آخر: - الآن قرّبه - (٤).

وحملنا على الاستحباب لعدم الصحة، وللجمع بينها وبين غيرها مما يدل على عدم مثل ما في حسنة هرون بن حارثة عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ليس على الحُلَى زكاة .. وما أدخل على نفسه من التقصان في وضعه ومنعه نفسه،

(١) الوسائل باب ١٦ حديث ١ من ابواب ما يجب فيه الزكاة

(٢) كالخلخال للرجل يستحب فيه الزكاة عند جماعة من الاصحاب، وعند جماعة منهم لشيخ انه

لا زكاة فيه (فخيرة العباد للمحقق السبزواري رحمه الله)

وقان شيخه في الخلاف: مسألة ١٠١ الحلى على صريين مباح وغير مباح، غير البياح أن يتخذ الرجل لنفسه حل النساء كالسور والخلخال والطوق، وإن تتخذ المرأة لنفسها حُلَى الرجال كالمنطقة وحلية السيف وصبره، فهذا صدد لا زكاة فيه لانه مصاغ لأم حيث كان حلياً، وقد بينا ان السياك ليس فيها زكاة، وحالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا: فيه زكاة (الى ان قال) دليلنا اجماع الفرقة فانهم لا يحتفظون فيه وايضاً الاصل برأية اللغة انتهى موضع الحاجة من كلامه زيد في طو مقامه

(٣) الوسائل باب ١٦ حديث ٦ من ابواب زكاة الذهب والنقصة

(٤) الوسائل باب ١٦ حديث ٧ من ابواب زكاة الذهب والنقصة - وفيه: - الا ما قرّبه

والمال الغائب والمدفون اذا مضت عليه احوال ثم عاد
(الخامس) العقار المتخذة للنماء تخرج الزكاة من حاصله استحباباً،
ولو بلغ نصاباً وحال عليه حول وجبت،
ولا تستحب في المساكن والثياب، ولا الآلات وامتنعة القنية

فضله اكثر مما يخاف من الزكاة (١) وغيرها كما مر.
وقد مر الاستحباب في المال الغائب بسنة واحدة.
و يدل عليه حسنة رفاة قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يغيب عنه ماله خمس سنين، ثم يأتيه فلا يرذ (يزدخ ليب) رأس المال كم يزكيه
قال: سنة واحدة (٢).

و المال المدفون بعد الاطلاع عليه، مال غائب ايضاً فيشملة دليله - فافهم -
و فيه بخصوصه ايضاً حديث سدير الصيرفي - في الكافي - قال: قلت لابي جعفر
عليه السلام: ما تقول في رجل كان له مال فانطلق به فدفنته في موضع، فما حال
عليه الحول ذهب (اليه - خ) ليخرجه من موضعه فاحترق الموضع لذي ظن ان المال
فيه مدفون فلم يصبه فكث بعد ذلك ثلاث سنين، ثم انه احترق الموضع انذى من
جوانبه كله (كلها خ) موقع على المال بعينه كيف يزكيه؟ قال: يزكيه لسنة واحدة،
لانه كان غائباً عنه وان كان احتسبه (٣)، ويفيد العموم فتأمل.

قوله: «الخامس العقار الخ» كالدكاكين والحمامات، والخانات،
والمساكن وامثالها مما اخذت للنماء والأجرة والفائدة.

وما رأيت له دليلاً بخصوصه، كأنه نوع من التجارة، ولهذا قيل: يحق
بها، وفي الصديق تأمل، ولهذا ما اعتبر في فوائدها الحول والنصاب عند الاكثر، وقد
صرح به في التذكرة على ما نقل واعتبرهما الشهيد في البيان.

(١) الوسائل باب ١١ حديث ٤ من ابواب زكاة المذهب والفضة

(٢) الوسائل باب ٥ حديث ٤ من ابواب من يجب عليه الزكاة

(٣) الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب من يجب عليه الزكاة

قال : والظاهر انه يشترط فيه الحول والنصاب عملاً بالعموم، ويحتمل عدم اشتراط الحول اجراءً له مجرى الغلات، فعلى هذا لو حال الحول على نصاب منه وجبت ، ولا يجمعها اخراج الأول، وحينئذ لو آجره بالنقد لم يتحقق الاستحباب على قولنا، ولو آجره بالعوض وكان غير زكوى تحقق، وفي التذكرة: لا يشترط النصاب ولا الحول، بل يخرج ربع العشر مطلقاً ولم يذكر عليه دليلاً (انتهى).

وفي شمول ادلة الاشتراط له تأمل، لانه إما في النقد أو الغلات أو الانعام، فلا عام بحيث يشمل نماء العقار مع الاستحباب، نعم يشمله لو كان تجارة، ولكن فيه تأمل خصوصاً مع قوله: اشتراط الحول والنصاب على الوجه المعتبر، وكان دليل التذكرة، الاصل.

ولعل دليل الاستحباب، الاجماع وعدم ظهور الخلاف، والعبارات عاقة، والاصل عدم الشرط وانقيد، والترك في العبارات التي فهمت منها المسئلة مؤيد للعدم واصل عدم الاستحباب واللعوق، والاحماع على ذلك التقدير، وعدمه على تقدير العدم مؤيد للشرط.

واخذ هذه المسئلة من عبارات القوم مع ترك الشرط فيها يرجع العدم .

قال في المنتهى : ويستحب الزكاة في المساكن، والعقارات، والدكاكين اذا كانت للعة يخرج من علتها (غلاتها خ ل) الزكاة، اما اذا لم يكن دار غلة ولا عقاراً متخذاً للاجرة لم يستحب الزكاة اجماعاً، ولا يستحب ايضاً في الاقشة والاثاث والمرش والأواني والرقيق وما اشبهها (الماشية خ ل) عدا ما تقدم (انتهى).

وظاهر هذه العبارة دالة على الاستحباب في مجرد العلة والنماء ، فلا يشترط

غيرها فتأمل .

والمرح في العقار ربع العشر كالنقدين والتجارة صرح في الدروس وغيره، وهو لظاهر لانه يخرج من نماء العقارات ، والغالب فيها التقدان، ولانها ملحقة بالتجارة .

«المقصد الثالث في المستحق»

يستحق الزكاة ثمانية (اصناف خ) الفقراء، ولماكين

قوله: «يستحق الزكاة ثمانية اصناف الخ» قال المصنف في المنتهى: المستحق للزكاة ثمانية اصناف بالنص والاجماع، الاول ولثنى الفقير والمساكين . وقال ايضاً: لا تميز بينهما مع الانفراد، بل العرب ستعملت كل واحد من الفقيرين في معنى الآخر، واما مع الاجتماع فلا بد من مايزكما في الآية، وقد اختلف العلماء في أن اتيهما اسوة حالاً من الآخر، وذكر اذلة الطرفين . ثم قال: وقد روى هذا القول عن اهل البيت عليهم السلام، روى ابو بصير، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: الفقير، الذي لايشل النسي، والمساكين أحهد منه، والبائس أجهدهم (١) (انتهى). وفي اشتراط عدم السؤال في الفقير تأمل، ولعله لاقتل به مع عدم صحة السد (٢) فالخجوة محل التأمل الآن تحمل على الاول وتأمل.

(١) الوسائل باب ١ حديث ٣ من ابواب المستحقين وصدر الخبر هكذا عن ابي بصير قدس - قلت لابي عبد الله عليه السلام قول الله عز وجل: إنما الصدقات للفقراء والمساكين قال الفقير نوح (٢) فان سده كما في الكافي هكذا: علي بن ابراهيم، عن احمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن عبد

ثم قال: لافائدة في تحقيق الحق من هذين القولين في هذا الباب لان كل واحد منهما له استحقاق وتدفع الزكاة الى كل واحد منهما، بل الاصل في هذا عدم الغناء الشامل للمعنيين اذا تحقق تحقق استحقاق صاحبه للزكاة بلاخلاف (انتهى).

ولعل قوله ره: (في هذا الباب) اشارة الى ان له فائدة في باب آخر، ويمكن ذلك بان ينذر أو يوقف أو يوصي ونحو ذلك للمسكين، فهل يعطى من لم يكن عنده شيء أصلاً أو يعطى ولو كان عنده شيء أيضاً؟ قد يقال حينئذ: لافرق ولا تميز كما مر، ولو ضم اليه الفقراء وعين لكل شيئاً غير ماعين للآخر، فتظهر الفائدة في التحقيق.

والقول بمضمون الرواية غير بعيد لاعتبار سندها في الجملة، مع نقله في المنتهى عن اهل اللغة أيضاً.

قال: ولان اهل اللغة نصوا على ذلك، قال يعقوب: رجل فقير، له بقة، ومسكين اى لاشي له، وبه قال يونس وابوزيد، وابوعبيدة، وابن دريد، وقول هؤلاء حجة، قال يونس: قلت لاعرابي: أفقر أنت؟ قال لا والله بل مسكين (انتهى).

قال الشهيد الثاني في شرح الشرايع: وانما تظهر الفائدة نادراً فيها لو نذر أو وقف أو اوصى لاسوءهما حالاً، فان الآخر لا يدخل فيه، بخلاف العكس (انتهى). وفي المحصر تأمل، بل في كون ما ذكره فائدة أيضاً، للتصريح بالاسوء، فيعطى كل من كان متصفاً بانه اسوء، سواء سمي بالفقير أو بالمسكين، بل في العكس أيضاً تأمل.

واعلم انه نقل الفرق بينهما أيضاً في الآية في التهذيب، عن علي بن ابراهيم بن هاشم صاحب كتاب التفسير تفصيل هذه الاصناف الثمانية فقال: فسر العالم عليه السلام فقال: الفقراء هم الذين لا يسألون، لقول الله عزوجل في سورة البقرة:

للفُقراء الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْباً فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ
الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْثَاءً (١)،
والمساكين هم أهل الزمانات (٢) (الديانات خ يب) قد دخل فيهم الرحال،
والسء والصبيان (٣).

وقال الصدوق: الفقراء، وهم أهل الزمانة والحاجة والمساكين أهل
الحاجة من غير الزمانة فتأمل .

والذى لابد من تحقيقه هو تحقيق المراد بها في استحقاق لزكاة، ولا شك في
أن الغنى مانع والفقر موجب .

ونقل المصنف في المنهى عن الشيخ في الخلاف أن المراد به ملك نصاب
يجب فيه الزكاة أوقيمة، والفقر عنده (٤) .

ولعل دليل الخلاف حسنة زرارة وابن مسلم - لبراهيم - قال زرارة: قلت
لابن عبد الله عليه السلام: فإن كان بالمصر غير واحد قال: اعطهم أن قدرت جميعاً،
قال: ثم قال: لا تحمل لمن كان عنده أربعون درهماً يحول عليها الحول عنده أن يأخذها
وأن أخذها حراماً، وما ظهر هنا نقل ابن مسلم (٥) .

ويمكن أن يقال: كون هذا المقدار مانعاً مطلقاً وعنده موجباً كذلك بعيد،
وقد يكون هذا المقدار عنده ولم يكفه للسنة، بل للشهر أو أقل، فيلزم جعله محروماً

(١) البقرة - الآية ٢٧٣

(٢) الزمانات آفة في الحيوات ورحل زمن أي مبتلى بين الزمانة (المصباح)

(٣) الوسائل باب ١ حديث ٧ من أبواب المستحقين للزكاة

(٤) الذي عثرنا عليه في الخلاف هو أن الشيخ ره نقل في الخلاف هذا المعنى بمعنى - من بي حبيبه لانه
قوله - فعلى - مسألة ١١ (من كتاب الصدقات من الخلاف) الاستغناء بالكسب يقوم مقام الاستعانة بدل في
حرامك الصدقة (الذي قال): وقال أبو حنيفة: الصدقة لا تحرم على المكتسب، ولما حرم على من يملك نصاباً من
مال الذي يجب فيه الزكاة لو قدر النصاب من المال الذي لا يجب فيه الزكاة انتهى موضع الحاجة

(٥) محل في الوسائل صدوره في باب ١٢ حديث ٥ من أبواب المستحقين وفيه ٧٧ ٢٨ حديث ٤ منها

وجواز الاعطاء لمن عنده اقل منه ولو بجهة مع كفايته بها سنين فيعطى مع غناه عنه ولا يعطى الأول مع شدة حاجته اليه وهو مناف للحكمة .

والرواية يمكن حملها على من كان عنده المؤنة كما يدل عليه بقائه طول الحول ، مع ان فيه اشتراط السقاء طول الحول، ولعله لا قائل به، ويمكن كون حرمة أخذ الزكاة له عقوبة، لعدم صرفه مع الحاجة فتأمل، على ان اربعين درهماً ليس بنصاب.

والمشهور الذي عليه اكثر العلماء هو ان الغنى المانع من اخذ الزكاة هو القدرة على كفاية ما يحتاج اليه في السنة من قوته وكسوته ومسكنه وكفاية من يزمه نفقته وكسوته ومسكنه، وهم الوالدان، والولد، والمملوك، والمرأة - للاجماع والخبر، مثل صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج، عن ابي عبد الله عليه السلام قال خمسة لا يُعْطَوْنَ من الزكاة شيئاً، الاب، والام، والولد، والمملوك، والمرأة - وذلك انهم عياله لازمون له (١).

وفي حصة حريز عنه عليه السلام: الذين يلزم نفقتهم، الوالد، والولد، والزوجة (٢).

ولفقر الموجب له عدمه، والدليل عليه هو التبادر من الفقير والمسكين مع الشهرة وبطلان القول لأوّل مع حصره فيها .

ومناقله على بن ابراهيم بن هاشم في تفسيره، فقال: فسر العالم عليه السلام، الفقراء، هم الذين لا يسألون لقوله تعالى - في سورة البقرة - : لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ (الى قوله): لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً (٣).

(١) الوسائل باب ١٣ حديث ١ من أبواب المستحقين للزكاة وباب ١١ حديث ١ من أبواب النفقات من كتاب الطلاق

(٢) لفظ الحديث هكذا - حرير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلب له - من الذي احبر عليه ونرمى بفضله؟ قال: الوالدان والولد والروحة - الوسائل باب ١١ حديث ٣ من أبواب النفقات

(٣) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٧ من أبواب المستحقين والآية في سورة البقرة - ٢٧٣

يدل على كون المراد بهم المحتاجون مع عدم السؤال، وذلك ليس معتبر، بل وصف زائد حسن بالاجماع .

وصحيحة على بن بلال ، قال : كتبت اليه اسئله هل يجوز أن ادفع زكاة المال والصدقة الى محتاج غير اصحابي فكتب عليه السلام : لا تعط الصدقة وانزكاة الا لاصحابك (١) .

والظاهر انه عن الامام عليه السلام، ويفهم ان الشرط الموجب، هو الاحتياج، وهو ما قلناه .

وحسنه ابى بصير - لبراهيم - قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : يأخذ الزكاة صاحب السبعمة اذا لم يجد غيره ، قلت : فان صاحب السبعمة تحب عليه الزكاة ؟ فقال : زكاته صدقة على عياله ، ولا يأخذها الا ان يكون اذا اعتمد على السبعمة انفسها في اقل من سنة ، فهذا يأخذها ، ولا تحمل الزكاة لمن كان محترفاً وعنده ما تحب به الزكاة ان يأخذ الزكاة (٢) .

وهذه مع اعتبار سندها ظاهرة في نفي الفنى بالنصاب، وصريحة ايضاً في شرائط الكفاية سنة وانه لا يجوز لصاحب السبعمة الا مع عدم كفايتها له سنة، وانه لو كفته لم يأخذ وان لم يقدر على ان يعيش برحمه، فتأمل .

وايضاً في حصة زراة - كذلك (٣) عن ابى جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول : ان الصدقة لا تحمل لمحترف، ولا لذى مرة (٤) سوى قوى ، فتزوها عنها (٥) ، شارة الى ان الاحتياج هو عدم القدرة على تحصيل القوت .

ورواية سماعة ، عن ابى عبد الله عليه السلام : قل قد تحمل الزكاة

(١) الوسائل باب ٥ حديث ٤ من ابواب المستحقين

(٢) الوسائل باب ٨ حديث ٦ من ابواب المستحقين

(٣) يعنى لبراهيم

(٤) قوله تعالى : ذو مرة فاستوى - اى قوى في عمله ورأه ومثاله في دمه وصحة حسبه (مجمع البحرين)

(٥) الوسائل باب ٨ حديث ٢ من ابواب المستحقين للزكاة

لصاحب السبعمأة وتحرم على صاحب الخمسين درهماً، فقلت له: وكيف يكون هذا؟ فقال: ان كان صاحب السبعمأة له عيال كثير، فلو قسمها بينهم لم تكفه وليعت عنها نفسه، وليأخذها لعياله، واما صاحب الخمسين فانه يحرم عليه اذا كان وحده وهو محترف يعمل بها وهو يصيب منها ما يكفيه ان شاء الله تعالى (١).

وفي قوله عليه السلام: - فلو قسمها الخ - دلالة على انه لو كفى لم يأخذ ولو لم يبق منها شيء ولم يربح ما يكفي، فتأمل.

وفي موثقة سماعة، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الزكاة هل تصلح لصاحب الدار والخادم فقال: نعم الآن تكون داره دار غلة فخرجت له من غلتها دراهم ما يكفيه لنفسه وعباله، فان لم تكن الغلة تكفيه لنفسه وعباله في طعامهم وكسوتهم وحاجتهم في غير اسراف فقد حلت له الزكاة، وان كانت غلتها تكفيهم فلا (٢).

ورواية هارون بن حمزة، قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: يروي (روي خ) عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال: لا تحمل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى فقال لا تصلح لغني قال: قلت: الرجل يكون له ثلاثمأة درهم في بضاعة (عته خ) وله عيال، فان اقبل عليها أكلها عياله ولم يكتفوا بربحها؟ قال: فليظر ما يستفضل (يفضل خ ل) منها فليأكله هو ومن يسعه ذلك و ليأخذ لمن يسعه من عياله (٣) وظاهر هذه انه يأخذها وان كان رأس المال يكفيه، وقد صرح الاصحاب بذلك.

وفيه تأمل لعدم صراحة الحديث فيه، وعدم الصحة (٤) ايضاً مع مخالفته

(١) الوسائل باب ١٢ حديث ٢ من ابواب المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل باب ٩ حديث ١ من ابواب المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل باب ١٢ حديث ٤ من ابواب المستحقين للزكاة

(٤) وسنده كما في التهذيب هكذا: علي بن الحسن بن فضال، عن يزيد بن اسحاق عن هرون بن حمزة

و يشملها من يقصر ماله عن مؤنة السنة له، ولعياله

للقوانين، ولما مر من الاخبايا فتأمل، فان القول بما قالوه مشكل.

وصحيفة معاوية بن وهب، قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: يروون عن النبي صلى الله عليه وآله: ان الصدقة لا تحل لغني: ولالذي مرة سوى، فقال ابو عبد الله عليه السلام: لا تصلح لغني (١).

والظاهر أنَّ صاحب التصاب لو كان لا يكفيه سنة أو شهراً أو اقل، لا يقال له: غني.

وبالجملة، الظاهر هو القول المشهور كما اختاره في المتن.

كأنه يريد بالمؤنة جميع ما يحتاج اليه في المعيشة فيدخل المسكن أو أجرته وغيره، و يريد بالعيال من يجب عليه نفقته دون من يتبرع بنفقته أيضاً لما مرّ نعم لو عا لهم ونقص ما يكفي لهم ولمن يجب نفقته أولاً عليه بان يصرف بعض الاشياء فيها، يجوز له الاخذ حينئذ، مع احتمال جوار الاخذ قبله للضيف ولمن يدخل عليه عرفاً.

والأحوط أن يقتصر على قنته وان حاز له اخذ الزائد أيضاً لوجود الاستحقاق كما فيمن لم يكن عنده شيء أصلاً يأخذ أكثر من قوت السنة. وقد علم أيضاً مما سبق أنه يجوز الاعطاء لصاحب الدار والخدام والفرس على تقدير الحاجة.

و يدل عليه أيضاً ما روى - في الحسن - عن عمر بن ذينة، عن غير واحد، عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام انها مسئلة عن الرجل له دار وخدام او عبد أيقبل لزكاة؟ قالوا: نعم، إن الدار والخدام ليسا بمال (٢).

ورواية سعيد بن يسار قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: تحل الزكاة لصاحب الدار والخدام (٣).

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٣ من ابواب المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل باب ٩ حديث ٤ من ابواب المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ٤ من ابواب المستحقين للزكاة

ورواية سماعيل بن عبد العزيز، عن أبيه قال: دخلت أنا وأبو بصير على أبي عبد الله عليه السلام فقال أبو بصير: إن لنا صديقاً، وهو رجل صدوق يدين الله بما ندين به، فقال: من هذا يا أبا محمد الذي تزكّيه؟ فقال: العباس بن الوليد بن صبيح، فقال: رحم الله الوليد بن صبيح ما له يا أبا محمد؟ قال: جعلت فداك له دار تسوي أربعة آلاف درهم، وله جارية، وله غلام يستقي على الجمل كل يوم ما بين الدرهمين إلى الأربعة سوى علف الجمل، وله عيال، أله أن يأخذ من الركاة؟ قال: نعم، قل: وله هذه العروس، قال يا أبا محمد فتأمرني أن أمره ببيع داره - وهي عزه ومسقط رأسه؟ أو يبيع خادمه، الذي يقبه الخمر والبرد ويصون وجهه ووجه عياله؟ أو أمره أن يبيع غلامه وجمله، وهو معيشته وقوته؟ بل يأخذ الركاة وهي له حلال، ولا يبيع داره ولا غلامه، ولا جملته (١).

ولا يضر عدم صحة السند (٢)، لعملهم، والتأييد بما يعتبر مسدوداً، مما مر، مما يدل على جواز الأخذ مع الحاجة وعدم مؤنة السنة. وهي شملة لجميع ما يحتاج، ولا شك في الاحتياج إلى الدار، والفرض ذلك وكذا الاحتياج إلى الجارية والخادم والجمل. ويفهم منها جواز الأخذ للدار والخادم أيضاً مع الحاجة، وهو ظاهر، ولأنه من المؤن.

وأنه لا يجوز بيع البيت وإن كان يسوى ثمناً يمكن المعيشة ببعض مع شراء بيت آخر، لأن الظاهر من رواية اسماعيل ذلك حيث يسوى داره أربعة آلاف درهم، والتعيين الذي يدل على أنه لا يكلف بيع مسقط الرأس لتعلق الصاحب به ويسر خاطره بذلك، فهو يفيد العموم، هكذا يفهم من كلامهم.

(١) الوسائل باب ٩ حديث ٣ من أبواب المستحقين لركاة

(٢) مسدود كما في نكاحي هكذا. علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن اسماعيل بن عبد العزيز عن أبيه قال

والأولى والاحوط الاقتصاد (الاقتصار على) والبيع والقناعة بما يمكن لمعيشة على اتى وجه، اذ قد يكون أحوج منه الى الزكاة، فلا يليق ان يحس في بيت حسن ذى قيمة كثيرة وياخذ من يحتاج الى قوت يوم ومسكن يسع بدنه فقط. والرواية مع عدم صحة السند ليست بواضحة، اذ قد لا يكون هناك بيت اقل من ذلك حتى يبيع ويشترى آخر، ويكفيه الباقي بمائة السنة أو يكون جنوسه في غير ذلك البيت بضر بحاله، فتأمل.

وايضاً قد علم عدم الاستحقاق لمن عنده ضيعة أو حرفة يقدر معها على تحصيل المؤنة، بل من له قوة وقدرة على تحصيلها بضيعة او بمال يربح به أو عقار يأخذ أجرته أو غير ذلك، واقرى ما يدل عليه صحيحة معوية بن وهب المتقدمة (١) فتأمل.

وايضاً انه من كان عنده مال يكفيه للسنة لا يجوز له الاخذ، ولو لم يبق له بعد ذلك شيء يصير محتاجاً مأكلياً، بل ولو لم يكن قادراً على تحصيل الرزق بوجه، خلافاً لما يفهم من كلام بعض الاصحاب (٢) كما مر. اما لو كان قادراً على تحصيل المؤنة بكتابة ونحوها ومنعه ذلك عن التفقه في الدين، فقال المصنف في المنتهى: فالوجه عندي جواز اخذه، لانه مأمور بالتفقه في الدين اذا كان من اهله، وهذا حسن.

والظاهر انه لو فرض اخذ الواجبة (٣) عليه بالتقليد، فكذلك.

والظاهر ان الامر في العلم كذلك.

ولا يبعد تجويز الاخذ لمن اشتغل عن الكسب القادر معه على تحصيل المؤن بالعموم المندوبة، مثل علم القرآن قراءة وتفسيراً، أو الحديث والفقه، مع فرص

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٣ من ابواب المستحقين للزكاة

(٢) كالشهيد وغيره في كتبهم قدس الله ارواحهم - من خطه رحمه الله.

(٣) أى الاحكام الواجبة بان يكون أحد الاحكام الواجبة بالتقليد مؤثراً على ترك التكسب

الاستحباب .

بل مطلق العبادة ، مثل الحج ، والزيارة ، والصيام ، والصلاة - لأنه مستترم لوقوع العبادة ونشر العلوم الدينية فلا يبعد ادخال اعطاء - المشتغلين بذلك وإن كانوا قادرين على تحصيل المعيشة ، ولكنهم تركوا تلك العبادة في سبيل الله تعالى ، اذ لاشك في كونها قرينة ، والتصريح به في الحج (١) مؤيد فتأمل ، والاجتناب احوط لكثرة المحتاجين ، بل الاحوج منهم .

ولا يبعد جواز الاخذ اذا لم يكن قادراً في بلد الزكاة مع قدرته على تحصيل المؤنة في غيره ، فلا يجب عليه السفر ، وتحصيلها هناك ، بل يجوز الجلوس هنا وأخذ الزكاة لصدق الفقر وعدم القدرة ، واصل عدم تكليف السفر ، وأنه ضرر وحرر وحرر منى خصوصاً اذا كان في الجلوس هنا غرض صحيح .

وايضاً ، الظاهر أن الذي يجب نفقته لا يجوز له اخذ الزكاة من الذي يجب عليه نفقته على تقدير يساره ، ولا يجوز له ان يعطيه الا من غير الزكاة ، وذلك واجب عليه .

ولو لم ينفق عليه أو يكون معسراً يجوز له الأخذ من غيره ، بل منه ايضاً لسقوط النفقة حينئذ كما في الولد والوالدين .

واما في المملوك والزوجة فلا يبعد ذلك مع عجزه عن تحصيل نفقتها خصوصاً في الزوجة وفي المملوك تأمل ، لاحتمال تكليفه ببيعه ووجوب ذلك حينئذ ، ولو فرض العجز عن ذلك فلا يبعد حينئذ فتأمل .

ويجوز اعطائهم من غير وجه الفقر كعزم ، وغزو ، وعمل ، وكل وجه لا يجب عليه الاعطاء في ذلك الوجه ، مثل مؤنة الحج .

وورد في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج ، عن ابي الحسن الأول عليه السلام ، قال : سئلته عن الرجل يكون ابوه أو عمه أو اخوه يكفيه مؤنته ، يأخذ من

(١) راجع الوسائل باب ٤٢ من ابواب المستحقين للزكاة

والعاملون عليها، وهم السعاة لتحصيلها.
والمؤلفة قلوبهم، وهم الكفار الذين يستمالون للجهاد .

الزكاة فيتوسع (فيوسع خ ل) به ان كانوا لا يوسعون عليه في كل ما يحتاج اليه؟
فقال: لا بأس (١).

وقد استدل المصنف في المنتهى (٢) بها على أقربية حواز نخذ الزكاة لمن
تجب نفقته كالولد والوالد مع كفايته بالمنفق من غيره، ثم قال: فيه شكال، فتأمل
وفي رواية (٣) جواز الاعطاء - للتوسعة - من غير المنفق لو لم يوسع .
- الثالث - العاملون عليها، وهم السعاة في تحصيلها وجمعها وحمطها،
وكتابتها، وقيل: الامام مختير بين ان يقر لهم الاجرة المعينة من الزكاة لمدة معينة
للمس، وان يجعل لهم جعلاً، مثل من حاء بزكاة البلد الفلاني فله عشر، ولو جاء
بالف رطل مثلاً، فله كذا.

- الرابع - المؤلفة قلوبهم، قال المصنف في المنتهى: اجمع علمائنا على أن من
المشركين قوم مؤلفة يستمالون بالزكاة لمعاونة المسلمين، ونقل في التهذيب من تفسير
علي بن ابراهيم، عن العالم عليه السلام انه قال: (والمؤلفة قلوبهم قال: هم قوم
وتحدوا الله وخلعوا عبادة من دون الله ولم تدخل المعرفة قلوبهم أن محمداً رسول الله
صلى الله عليه وآله فكان رسول الله صلى الله عليه وآله يتألفهم ويعلمهم ويعرفهم
كيا (كماخ) يعرفوا، فجعل لهم نصيباً في الصدقات لكي يعرفوا ويرغبوا) (٤).

(١) الوسائل باب ١١ حديث ١ من ابواب المستحقين للزكاة

(٢) في المنتهى ص ٥١٩: الحادى عشر الولد اذا كان مكاتباً يتفقه ايده هل يجوز له اخذ الزكاة أم لا منه
فلا اجمعاً لا بآنى، ولأنه يدفع بذلك وجوب الاتحاق عليه وأما من عبره فالاقرب عندى الجواز لانه فقير ويؤيده
ما رواه الشيخ، عن عبد الرحمن بن الحجاج، وذكر الحديث ثم قال وجه اشكال (انتهى)

(٣) راجع الوسائل باب ١٤ من ابواب المستحقين للزكاة

(٤) من قوله: والمؤلفة قلوبهم (الى قوله: ويرغبوا) كساء من نسخة التهذيب والأقوى المنهى هكذا
ان المؤلفة قلوبهم قوم كفار (انتهى) ولعله نقله بالمسئ والله العالم، وأورد في الوسائل في نفس حديث ٧ من باب
١ من ابواب المستحقين ملاحظ

وفي الرقاب، وهم المكاتبون ، والعبيد تحت الشدة او في غير شدة مع
عدم المستحق

قال الشيخ في البسوط : ولا يعرف اصحاباً مؤلفة اهل الاسلام، وقال: (١)
المؤلفة قسمان ، مسلمون ، ومشركون .

وظاهر اللغة عام، قال في المنتهى: قال الشيخ: سهم المؤلفة الآن ساقط،
لان الذي يتألفهم انما يتألفهم للجهاد، وامره موكول الى الامام عليه السلام، وهو
عائب، ثم قال: ونحن نقول: قد يجب الجهاد حال العيبة على المسلمين اذا هجمهم
المشركون لدفع اذاهم عن المسلمين، لا للدعاء الى الاسلام، فان احتيج الى
التأليف حينئذٍ جاز صرف السهم الى اربابه من المؤلفة.

- الخامس - الرقاب ، قال في المنتهى: الذي ذهب اليه علمائنا منهم
المكاتبون والعبيد اذا كانوا في صر وشدة يشترون ابتداءً ويعتقون، ويعطى
المكاتبون ما يصرفونه في كتابتهم.

ولانزع في المكاتب، واما اشتراط الضر والشدة - التي يعد في العرف
كذلك - في العبيد فنصحيحة عمرو بن ابي نصر، عن ابي عبد الله عليه السلام قال:
سئته عن الرجل يجتمع عنده من الزكاة الخمسة والستمائة يشتري بها نسمة
ويعتقها؟ فقال: اذا يظلم قوماً آخرين حقوقهم ، ثم مكث ملياً ثم قال: الا ان
يكون عبداً مسلماً في ضرورة فيشتريه ويعتقه (٢).

والدلالة صريحة، والسند معتبر مع الشهرة، فيمكن القول به وان كان

(١) هكذا في نسخة مخطوطة، لكن في النسخة المطبوعة هكذا وقال الفيد الوثقة الح ونكن في البسوط
هكذا - والمؤلفة قلوبهم عندما هم انكفار الذين يسمون بشي من مال الصدقات الى الاسلام، ويتألفون
ليستعبد بهم عن ذل اهل الشرك ، ولا يعرف اصحاباً مؤلفة اهل الاسلام الى ان قال: وقال الشافعي: المؤلفة
قلوبهم صريحا مسلمون، ومشركون (انتهى)

(٢) بومائل باب ٤٣ حديث ٦ من ابواب التحقيق للزكاة لكن فيه عمرو عن (ابي بصير) بنك
(بن ابي نصر) ولعل ما هنا اصح فلاحظ الرجال

ظاهر الآية عاماً فيخصص، بل ليس بعام، فانه مجمل.

ونقل عن تفسير علي ابن ابراهيم - في التهذيب - عن العالم عليه السلام انه قال: انهم قوم لزمته الكفارات في قتل الخطأ، وفي الظهار، وفي الأيدين، وفي قتل الصيد في الحرم، وليس عندهم ما يكفرون وهم مؤمنون فعمل الله لهم سهماً في الصدقات ليكفر عنهم (١).

وعمم البعض في كل مملوك يُشترى ويعتق، قيد البعض كما في المتن، بالشدة أو بعدم وجود المستحق كأن دُبل العموم ظاهر الآية.

واما دليل اشتراط الشدة فهو الصحيحة المتقدمة.

واما الاعتناق مطلقاً مع عدم المستحق، فلأنه لما لم يكن له محل فالاولى ذلك لرعاية ظاهر اللفظ في الجملة، وحل ما يفيد التخصيص على حال الوجود.

ويؤيده قوله عليه السلام في الدليل المخصص: (فاذا يظلم قوماً آخرين) (٢).

وايضاً لاشك أن العتق من القربات، فمع عدم لمستحق ينبغي اختياره، لما مر، ولكونه سبيل الله.

ولوثقة عبيد بن زرارة قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل أخرج زكاة ماله الف درهم ولم يجد له موضعاً يدفع ذلك فيه فنظر الى مملوك يباع فيمن يزيده، فاشتراه بتلك الالف درهم التي أخرجها من زكاته فأعتقه، هل يجوز ذلك؟ قال: نعم لا بأس بذلك، قلت (له خ) فانه لما أن اعتق وصار حراً اتجر واحترف فأصاب مالا كثيراً ثم مات وليس له وارث، هل يرثه اذا لم يكن له ورث؟ فقال: يرثه الفقراء المؤمنون الذين يستحقون الزكاة لانه انما اشترى بها لهم (٣).

(١) الوسائل باب ١ طعه من حديث ٧ من ابواب المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل باب ٢٣ حديث ١ من ابواب المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل باب ٤٣ حديث ٢ من ابواب المستحقين للزكاة

وفي الطريق (١) ابراهيم بن هاشم، وابن فضال، وابن بكير. كماها الحسن بن علي وعبد الله، وانها ثقتان، ولا بأس بها وان قيل ان مذهبيها فاسد مع انها مقبولا لأصحاب.

ولا يوجد المخالف الأعلى طريق الاحتمال من كون الزكاة حينئذ تسلم الى الامام عليه السلام .

ثم الظاهر كون الارث للمستحقين مطلقاً، وتكون الفقراء كناية عنهم او مثلاً.

ثم اعلم ان الاعطاء للمكاتب جائز، ولا يحتاج الى اذن السيد، ثم يدفعه هو الى السيد في مال الكتابة، ولا يشترط اذن المكاتب كما في المديون والديان، وقال في المنتهى: باذن المكاتب، والوجه غير ظاهر، لعدم اشتراط ذلك في الديان، فتأمل.

واما لا شراء، فان ارتكبه الحاكم بنفسه او وكيله فهو أولى كغيره من اقسامها، واما على تقدير اخراج المالك بنفسه فالظاهر انه يشترطه بنفسه بعين مال الركاة بقصد العتق بعده، فيمكن العتق بمحردة .

وظاهر الرواية وعبارة الاصحاب (يعتقه) و (اعتقه) يدل على الاحتياج الى العتق بعده فيأتي بصيغته بعد الشراء، وينوي بالعتق اخراج الزكاة مقارنة للعتق.

لعمري بتقديم لنية على الصيغة مقارنة لها، ويحتمل العكس (مثل انت حر من زكاة مالي لله) وهو احوط .

ويمكن فعل ذلك لو كيله ايضاً، ولا يشكل بقوله عليه السلام: (ولاعتق الا في ملك) (٢) اذ قد يقال: صار ملكاً لاهل الزكاة وقد جعله الشارع وكيلهم، فان

(١) طريقه كما في الكافي هكذا علي بن ابراهيم، عن فقيه، عن ابن فضال، عن مروان بن مسلم،

عن ابن بكير، عن عبيد بن رزاه

(٢) الوسائل باب ٥ حديث ١ من كتاب العتق وفيه: لاعتق قبل ملك وحديث ٢ وفيه لاعتق الا بعد

ملك وحديث ٣ وفيه لاعتاق ولاطلاق الا بعد ما يملك الرجل وحديث ٥ وفيه لاعتق الا لا يملك وحديث ٦ وفيه

والفارمون، وهم الذين عليهم (غلبتهم خ ل) الديون في غير معصية.

له الولاية واولي بهم من انفسهم .

وبالجملة لا اشكال بعد وجود النص ، غاية الأمر يدرم تخصيص تدك القاعدة او التاويل فتأمل .

- السادس - الفارمون ، وهم المدينون ، فان كان الدين في غير معصية وجماع المسلمين على جواز الاعطاء من الزكاة وان كان في معصية فاجماع اصحابنا على عدمه على ما نقله في المنتهى .

وبدل عليه الرواية عن الرضا عليه السلام (في حديث) قال: فيقصى عنه ما عليه من سهم الفارمين اذا كان انفق في طاعة الله عزوجل، فان كان انفق في معصية الله فلا شيء له على الامام (١).

ونقل في التهذيب، عن تفسير علي بن ابراهيم، عن العالم عليه سلام قال: والفارمون قوم قد وقعت عليهم ديون انفقوها في طاعة الله من غير اسراف فيحب على الامام عليه السلام - ان يقضى عنهم ويفكهم - من مال الصدقات (٢) .

وهو ظاهر، وانما الخلاف في المجهول الذي لم يعلم انه صرف في المعصية و الطاعة فنقل عن الشيخ عدم الجواز لان الطاعة شرط لمفهوم الرواية السابقة (٣) ، ولما رواه الشيخ، عن محمد بن سليمان، عن ابي محمد رجل من الجزيرة عن الرضا عليه السلام، قلت: فما لهذا الرجل الذي ائتمه وهو لا يعلم بما انفق؟ في طاعة الله او معصيته؟ قال: يسعى له في ماله فيرده عليه وهو صاغر (٤) .

والمفهوم (٥) معارض بمثله، والرواية ضعيفة، ومخالفة لظاهر القرآن وساء

ولا حتى الأمن بعد ملك - وليس في واحد منها ما نقله الشارح قد

(١) الوسائل باب ٩ قطعة حديث ٣ من ابواب الدين

(٢) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٧ من ابواب المستحقين للزكاة

(٣) يعني بها - الرواية عن الرضا عليه السلام

(٤) الوسائل باب ٩ قطعة من حديث ٣ من ابواب الدين

(٥) شروع في الجواب عن استدلالات الشيخ قد

أعدل مسلمين على الجوز، والصحة تدل على جواز الإخراج مع الجهل، فتأمل.
ثم الظاهر أنه يجوز القضاء عن الخطي بإذنه وبغير إذنه وإن كان ممن يجب
بففته لعموم لفظ الدليل وعدم المانع.

دل الظاهر حوز إعطائه للتزويج ونحوه لانه جائز له، ولا يجب عليه ذلك.
ويدل على الجواز ما في صحيحة أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام :
بلى فليعطه ما يأكل ويشرب ويكتسى ويتزوج، ويتصدق ويتج (١).
وقد مر فيما تقدم في صحيحة أخرى: ولو لم يتوسع، الأب، والعم، والاخ
عليهم فيأخذون عن الغير للتوسعة (٢).
فكانه إشارة الى مثله.

وكذا يجوز المقاصة ايضاً.

وجوز ذلك في الميت والقضاء عنه، والظاهر عدم الخلاف في ذلك، لان
الغرض خلوص الذمة من الدين لا تمليك المديون فالحقيقة ذلك هو المصروف وقد
وصلت اليه.

ويؤيده صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن
عليه السلام عن رجل عارف فاضل توفي وترك ديناً قد ابتلى به لم يكن مفسد،
ولا مجسوف، ولا معروف بالمسئلة، هل يقضى عنه من الزكاة الالف والالفان؟
قال: نعم (٣). ونقل في المنتهى خلاف المخالف وأحاط به.

ثم اعلم انه هل يشترط في الغارم عدم قدرته، عن أداء الدين ام لا يمكن
اشتراط عجز الغارم بمعنى عدم امكان الوفاء وعدم شيء عنده الأمسيات لدين او
عدم ما يوفى ديه فضلاً عن قوت السنة، والاحير اقرب الى عموم لفظ الغارم

(١) الوسائل باب ٤١ ديل حديث ٢ من ابواب المستحى للزكاة

(٢) الوسائل باب ١١ حديث ١ من ابواب المستحى للزكاة. وقد نقله الشارح عنه بالمعنى فلاحظ

(٣) الوسائل باب ٤٦ حديث ١ من ابواب المستحى للزكاة

وفي سبيل الله، وهو الجهاد وكل مصلحة يتقرب بها الى الله تعالى
كبناء القناطر وعمارة المساجد وغيرها .

والاول الى الاعتبار لبعد اعطاء القادر المكثف شرعاً على الاداء مع وجود
لحاجتين، ولان سوق الآية والاخبار يدل على ان الغرض دفع الحاجة والصرر
ورفاهة حال المسلمين، فتأمل.

هذا ان كان الدين لمصلحته لا لمصالح المسلمين، مثل اصلاح ذات
النبس، فانه (١) حينئذ لا يشترط، اذ في الحقيقة انه في سبيل الله.

ويدل على قضاء الدين مع العجز باحتساب الزكاة على الغارم صحيحة
عبد الرحمن بن الحجاج قال: سئلت ابا الحسن الاول عليه السلام عن دين لى على
قوم قد طال حبسه عندهم لا يقدرّون على قضائه، وهم مستوجبون لزكاة، هل لى
ان أدعه فاحتسب به عليهم من الزكاة قال: نعم (٢).

والظاهر اشتراط عدم وفاء التركة للدين في الميت فيجوز اعطاء تمام دينه
ان لم يكن له مال أصلاً، والا فالفاصل من تركته لما يهمل من سوق الآية والاخبار
(فانقول) بعدم الاشتراط لان المال ينتقل الى الورثة فهو عاجز دائماً (بقيد) لان
الارث بعد الدين، والدين متعلق بالتركة، فتأمل.

- السابع - وفي سبيل الله، المتبادر منه لغة وعرفاً هو مطلق سبيل خير،
و يؤيده قول الأكثر، وما ورد في تفسير على بن ابراهيم رواه عن العالم عليه السلام
قال: وفي سبيل الله قوم يخرجون في الجهاد، وليس عندهم ما يتقوون به أو قوم من
المؤمنين ليس عندهم ما يتخون به أو في جمع سبل (سبيل خ ل يب) الخير، فعلى
الامام عليه السلام ان يعطيهم من مال الصدقات حتى يقووا على الحج والجهاد (٣)
و يؤيده الصحيح من الاخبار الدالة على جواز ارسال كناس الى الحج من

(١) اى عجز الغارم بالاحتمالات المذكورة

(٢) الوسائل باب ٤٩ حديث ٢ من ابواب المستحق للزكاة

(٣) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٧ من ابواب المستحق للزكاة

وابن السبيل ، وهو المنقطع به وان كان غنياً في بلده ، والضيف بشرط اباحة سفرهما

الركاة، وهو في صحيحة على بن يقطين - في الفقيه - قال على بن يقطين لابي الحسن الاول عبيها السلام تكون عدى المال من الزكاة فأخرج به موالى وأقاربى؟ قال: نعم: لا بأس (١).

ومعلوم عدم دخوله في صنف الا في سبيل الله، فتأمل.

- الثامن - ابن السبيل، وهو المنقطع بالسفر، اى عاجز عن السفر لعدم الزدو الراحلة، ونقل في المنتهى عن الشيخ: انه المجتاز لغير بلده وان كان غنياً في بلده خاصة، ويدخل فيه الضيف.

ويدل على التفسير (٢) ما نقل عن تفسير على بن ابراهيم، عن العالم عليه السلام قال: ابن السبيل ابناء الطريق الذين يكونون في الاسفار في طاعة الله فيقطع (فينقطع ح ل يب) عليهم و يذهب ما لهم فعلى الامام عليه السلام أن يردهم الى اوطانهم من مال الصدقات (٣)

والظاهر انه يكتفى كون سفره في عدم معصية، وما ذكره في التفسير (٤) تمثيل أو يراد باطاعة غير المعصية وانه يعطى مقدار ما يوصله الى مقصده وأهله. ثم الظاهر انه يملك الفاضل ولا يرده لظاهر الدليل مع احتمال الرد نظراً الى العلة. ويحتمل كون منشئ السفر منه، والظاهر انه خارج عنه ودخل في سبيل الله، ويشترط على التقديرين اباحة سفره ثم اعلم انه يظهر لاكثر هذه الخلافات أثر على القول بالسط والتسوية واعطاء جميع الاصناف فتأمل، والظاهر عدمه (٥) فتأمل.

(١) الوسائل باب ٤٢ حديث ١ من ابواب المستحقين للزكاة

(٢) اى التفسير الذى ذكره الشرح رحمه الله

(٣) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٧ من ابواب المستحقين للزكاة

(٤) من التعيد لله به عبيه السلام في طاعة الله

(٥) اى عدم وجوب السط والتسوية

و يشترط في المستحقين ، الايمان الآ المؤلفة،

وأن تفسير المصنف هنا لابن السيل لأناس به وإن لضمير في - المنقطع به - راجع الى السيل، وهو كناية عن السفرو (الصيف) عطف على المنقطع .
والظاهر اشتراط فقره ايضاً لأنه الاحوط، ولما مر في المسافر، ولدخوله في ابن السيل او سبيل الله او الفقراء .

والظاهر عدم دخول المشي للسفر كما صرح به في المنتهى وذلك غير بعيد .
قوله: «و يشترط في المستحقين الايمان الآ المؤلفة لا العدالة على رأي»
اما اشتراط الايمان يعني اعتقاد الاثنى عشرية، فهو اجماع الاصحاب، قال في المنتهى:
ذهب اليه علمائنا اجمع (لنا) أن الامامة من اركان الدين واصوله، وقد علم ثبوتها من النبي صلى الله عليه وآله ضرورة فالجاحد لها لا يكون مصدقاً للرسول صلى الله عليه وآله في جميع ما جاء به فيكون كافراً فلا يستحق الزكاة .
وفيه تأمل، لأنه يدل على كفر غيرهم (١)، والظاهر انه لا يقول به في غير هذا الموضع، والمنع - من كونه معلوماً من الدين عبدهم - قد يتوجه، ولو أخذ كليته والكبرى ممنوعة .

وقال ايضاً ولأن غير المؤمن محاذ لله ورسوله، وعطاء الزكاة مودة له وذلك - غير جائز - لقوله تعالى: لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلِيَوْمٍ آخِرٍ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ (٢) .

والمنع قد يتوجه هنا على صدق المحادة والمودة (٣) .
و يدل على المطلوب بعد الاجماع احبار معتبرة كثيرة، منها حسنة زرارة،

(١) يعني لازم هذا الاستدلال الحكم بكفر غير الاثنى عشر من أي فرقة كانوا والعلامة لا يقول بذلك (انتهى)

(٢) للمحادة - ٢٢

(٣) يعني ان المحادة غير صادقة على من لم يات الله وطلب الاخر وانكر الولاية، وإن مجرد إعطاء الزكاة لا يصدق عليه أنه مودة

ورواية عبد الله بن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك ما تقول في الزكاة لمن هي؟ قال: هي لأصحابك، قال قلت: فإن فضل عنهم؟ فقال: فأعد عليهم، قال قلت: فإن فضل عنهم؟ قال: فأعد عليهم، قال قلت: فإن فضل عنهم؟ قال: فأعد عليهم، قال قلت: فماذا أفعل؟ فقال لا والله إلا التبر بالآن ترحه، فإن رحته فأعطه كسرة، فاومي بيده فوضع إبهامه على أصول

(٥) الوسائل باب ٣ حديث ٢ من أبواب المستضيءة بالزكاة

اصابعه (١).

وفي الطريق (٢) ، محمد بن عيسى ، عن ابراهيم بن عبد الحميد، وفيها كلام.

ولعل النهي عن الزكاة فقط او مخصوص بالوصب لثبوت اخبار كثيرة (٣) معتبرة في جواز اعطاء كل من وقع في قلس الرحمة، وكذا سقى الماء، بل يفهم من الاخبار جواز الاعطاء للكفار، وكون دعائهم مستجاباً في حقنا وان لم يُستجب في حقهم.

يذل عليه صحيحة الحسن بن الجهم (الثقة) في الكافي، عن ابي الحسن عليه السلام قال: لا تحقروا دعوة احد، فانه يستجاب لليهودي والنصراني فيكم، ولا يستجاب لهم في انفسهم (٤).

ورواية عمر بن يزيد قال: سألته عن الصدقة على النصاب، وعلى الزيدية؟ فقال: لا تصدق عليهم بشئ ولا تسقهم من الماء ولا تستطعم، وقال: الزيدية هم النصاب (٥).

وفي الطريق (٦)، محمد بن عمر، المشترك، مع الاصمارة، ولعل المراد به نصاب من الزيدية لا الكل أو اريد به معنى آخر.

(١) الوسائل باب ٥ حديث ٦ من ابواب المستحقين للزكاة

(٢) طريقه - كما في التهذيب - هكذا محمد بن الحسن الصدوق عن محمد بن عيسى، عن ابراهيم بن عبد الحميد عن عبد الله بن ابي بصير.

(٣) كما تأتى جملة منها من الخارج منه عن عريب وكثيرها في الوسائل باب ٢١ من ابواب الصدقة

ملاحظ

(٤) الوسائل باب ٥٢ حديث ٤ من ابواب الدعاء من كتاب الصلاة

(٥) الوسائل باب ٥ حديث ٥ من ابواب المستحقين للزكاة

(٦) طريقه - كما في التهذيب - محمد بن الحسن الصدوق عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن عمر، عن

محمد بن عمار، عن عمر بن يزيد

وصحيحة سماعيل بن سعد الأشعري (الثقة) عن الرضا عليه السلام قال: سئلت عن الزكاة هل توصع فيمن لا يعرف قال: لا ولا زكاة الفطرة (١). وما في حسنة لوليد بن صبيح (الثقة) قال: قال لي شهاب بن عبد ربه إقرأ أبا عبد الله عليه السلام عنى السلام وأعلمه أنه يصيبني فرع في منامي قال: فقلت له: إن شهاباً يقرئك السلام ويقول لك: أنه يصيبني فرع في منامي، قال قل له: فليزك ماله، قال: فأبغمت شهاباً ذلك، فقال لي: فتبلغه؟ عنى فقلت نعم، فقال: قل له إن الصبيان فضلاً عن الرجال ليعلمون أني أركى مالى قال: فأبلغته، فقال أبو عبد الله عليه السلام: قل له: أنك تخرجها ولا تضعها في مواضعها (٢) وكان فيها إشارة إلى عدم توثيق - شهاب - لكن المصنف وثقه في ذكر اسماعيل بن عبد الخالق.

ويدل على الجواز بقية ما في رواية أبي بصير: فتعطيه مالم تعرفه بالنصب فإذا عرفته بالنصب فلا تعطه إلا أن تخاف لسانه فتشتري ديك وعرضك منه (٣) وما في رواية ابن أبي نصر قال: سئلت الرضا عليه السلام عن الرجل له قرابة وموالى وتابع يحبون أمير المؤمنين عليه السلام، وليس يعرفون صاحب هذا الأمر أيعطون من الزكاة قال: لا (٤).

ورواية أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يكون عليه (له خ) الزكاة وله قرابة محتاجون غير عارفين أيعطهم من الزكاة؟ فقال: لا ولا كرامة، لا يجعل لركاة وقاية لماله يعطهم من غير الزكاة إن أراد (٥).

(١) الوسائل باب ٥ حديث ١ من أبواب المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل باب ٤ حديث ١ من أبواب المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل باب ١٦ ديل حديث ١ من أبواب المستحقين للزكاة

(٤) الوسائل باب ١٦ حديث ٣ من أبواب المستحقين للزكاة

(٥) الوسائل باب ١٦ حديث ٢ من أبواب المستحقين للزكاة

وهذه ايضاً تدل على جواز اعطائهم من غير الزكاة، ففتح العطر - من اعطاء غير المؤمن مطلقاً - بعيد ، ويمكن الحمل على الاعطائين من تلك الجهة .
وايضاً حسنة سدير الصيري (الذي فيه تأمل) قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : اطعم سائلاً لا اعرفه مسلماً؟ فقال : نعم اعط من لا تعرفه بولاية ، ولا عداوة للحق ان الله عز وجل يقول : وقولوا للناس حسناً (١) ، ولا تطعم من نصب لشيء من الحق اودعاً الى شيء من الباطل (٢) .
تحمل (٣) على العالم بذلك أو على تلك الجهة او مخصوص بالرؤساء الذين يتقرون بالاعطاء فيكثرون .

و يدل على العموم ما روى ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن السائل يسئل ولا يدري ما هو؟ فقال : اعط من وقعت له الرحمة في قلبك ، وقال : اعط دون الدرهم ، قلت : اكثر ما يعطى ؟ قال : اربعة دنانيق (٤) وتدل على جواز اعطاء الكتابي رواية عمرو بن ابي نصر ، قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : اهل السواد (البوادي - ثل) يقتحمون علينا وفيهم اليهود والنصارى ، والمحوس فنصدق عليهم قال : نعم (٥) .

و يدل عليه عموم كراهية رد السائل ، وفيه اخبار كثيرة ، مثل (فلولا ان المساكين يكذبون ما افلح من ردهم) (٦) .
وصحيحة محمد بن مسلم قال : قال ابو جعفر عليه السلام : اعط السائل ولو

(١) النقرة - ٨٣

(٢) الوسائل باب ٢١ حديث ٣ من ابواب الصدقة من كتاب الزكاة

(٣) يعنى يحمل قوله عليه السلام : ولا تطعم من نصب لشيء من الحق انج على حد هذه الحمل الثلاثة

(٤) الوسائل باب ٢١ حديث ٤ من ابواب الصدقة

(٥) الوسائل باب ٢١ حديث ٧ من ابواب الصدقة

(٦) انوسائل باب ٢٢ دليل حديث ٣ من ابواب الصدقة ، وصدره عن ابي عبد الله عليه السلام قال

قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا تقطعوا على السائل مسكة فلولا الح

كان على ظهر عرس (١). وفي رواية أخرى: يا موسى أكرم السائل ببذل يسير أو برّد جميل
وفي أخرى قول علي بن الحسين أعطوا السائل ولا تردوا سائلاً (٢).
وفي أخرى: ما سمع رسول الله صلى الله عليه وآله سائلاً قط إن كان عنده
أعطى والإقار: يأتي الله به (٣).
وبيضاً يدل عليه عموم اطعام الطعام، مثل - من موجبات مغفرة الرب
اطعام الطعام - (٤).
وحسنة حماد بن عثمان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: من الإيمان حسن خلق
واطعام الطعام فتأمل (٥).
وعنه صلى الله عليه وآله: خيركم من أطعم الطعام وافشى السلام وصلى
والناس نيام (٦).
وفي خبر آخر منع صلى الله عليه وآله من قتل أسير كافر لا طعامه
الطعام (٧).
وفي آخر قال صلى الله عليه وآله الرزق أسرع إلى من يطعم الطعام من
التكين في السنام (٨).

(١) الوسائل باب ٢٢ حديث ٢٥٦ من أبواب الصدقة.

(٢) الوسائل باب ٢٢ حديث ٧ و ٩ من أبواب الصدقة وصدر الأول عن أبي جعفر عليه السلام قال فيها
ناجى الله عز وجل موسى عليه السلام قال: يا موسى أكرم الحج.

(٣) الوسائل باب ٢٢ حديث ٤ من أبواب الصدقة.

(٤) الوسائل باب ٢٦ حديث ١٦ من أبواب آداب المائدة من كتاب الاطعمة والاشربة وباب ١٦ -

حديث ٩ - ١ من أبواب فعل المعروف من كتاب الامر بالمعروف

(٥) الوسائل باب ٢٦ حديث ٢ من أبواب آداب المائدة

(٦) الوسائل باب ٢٦ حديث ٦ من أبواب آداب المائدة وباب ٢٩ حديث ٧ منها

(٧) الوسائل باب ٤٧ حديث ٤ من أبواب الصدقة والحديث طويل فراجع

(٨) الوسائل باب ١٧ حديث ٥ من أبواب الصدقة وباب ١٦ حديث ٨ من أبواب فعل المعروف

نعم لاشك أنه إلى المؤمن أفضل ، ويدل عليه مثل صحيحة هشام بن الحكم (الثقة) ، عن أبي عبد الله السلام قال: من أحب الأعمال إلى الله عز وجل أشباع جوعة لمؤمن أو تنفيس كربته أو قضاء دينه (١) .

وكذا ما يدل على ثواب سقي الماء، مثل صحيحة معوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من سقى الماء في موضع يوجد فيه الماء كان كمن اعتق رقبة، ومن سقى الماء في موضع لا يوجد فيه الماء كان كمن أحى نفساً، ومن أحى نفساً فكأنها أحى الناس جميعاً (٢) وعن أمير المؤمنين عليه السلام: أول ما يبده به في الآخرة صدقة الماء يعني في الأجر (٣) .

ورواية أخرى، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن الله تبارك وتعالى يحب إيراد الكبد الحرة، ومن سقى كبداً حرّاً من بهيمة أو غيرها أظله الله يوم لا ظل إلا ظله (٤) .

وكذا ما يدل على حسن الجود والسحاء وقبح صدهما، مثل ما في الفقيه: قال الصادق نهاركم سمحائكم، وشراركم بحلائكم (٥) . وقال عليه السلام شاتب سخي مرهق في الذنوب أحب إلى الله عز وجل من شيخ عابد بخيل (٦) .

وروى: إن الله تعالى أوحى إلى موسى عليه السلام أن لا تقتل السامري فإنه سخي (٧) وقال النبي صلى الله عليه وآله: من أدى ما اقترض الله عليه فهو

(١) الوسائل باب ٤٧ حديث ٣ من أبواب الصدقة

(٢) الوسائل باب ٤٩ حديث ٣ من أبواب الصدقة

(٣) الوسائل باب ٤٩ حديث ٦ من أبواب الصدقة

(٤) الوسائل باب ٤٩ حديث ٥ من أبواب الصدقة

(٥) الوسائل باب ٥٠ حديث ٢ من أبواب الصدقة

(٦) الوسائل باب ٢ حديث ٥ من أبواب ما يجب فيه الزكاة

(٧) الوسائل باب ٢ حديث ٦ من أبواب ما يجب فيه الزكاة

لا العدالة على رأى .

أسخى الناس (١).

وكذا عموم ما يدل عليه الصدقة.

وبالجملة ، الاخبار الدالة على ذلك كثيرة.

واما عدم اشتراط الايمان بل الاسلام في المؤلفة ، فقد مر انهم الكفار .

واما عدم اشتراط العدالة فللاصل وعموم الآية والاخبار المتقدمة واحتاره المصنف في المنتهى قال: وقد اختلف علمائنا في اشتراطها فاشتراط الشيخ والسيد المرتضى الا في المؤلفة واقتصر المفيد وابنا بابويه وسائر رحمهم الله على الايمان، ولم يشترطوا العدالة، وبه قال ابو حنيفة والشافعي ومالك واحد وهو الاقرب، واعتبر آخرون من علمائنا بمجانبة الكبائر، احتج السيد المرتضى رحمه الله بالاجماع والاحتياط، وماورد في القرآن والاخبار من المنع من معاونة الفاسق، ولما (٢) رواه داود الصرمي قال: سألت عن شارب الخمر يعطى من الزكاة شيئاً؟ فقال: لا (٣) ولا قائل بالفرق، وهذه حجة على من عول على اشتراط مجانبية الكبائر، والجواب أن الاجماع لا يتحقق مع وجود الخلاف - من عظماء العلماء - والاحتياط لا يعمل به خصوصاً اذا عارض عمومات لقرآن، والاخبار والمنع من معاونة الفاسق محمول على معاونته على فسقه (٤) ويحتمل الحمل على حيثية الفسق كما هو مقتضى اعتبار الحيثيات والحكم

(١) الوسائل باب ٢ حديث ٧ من ابواب ما يجب فيه الزكاة

(٢) ظهروا ان السيد ره احتج بهذا الحديث ، وليس كذلك فان كلام السيد كما في الانتصار هكذا: مسألة، وما اوردت به الامامية القول بان الزكاة لا تخرج الى الفاسق وان كانوا معتقدين الحق، واحاز باق الفقهاء ان تخرج الى الفاسق واصحاب الكبائر (دليلنا) على صحة مذهنا الاجماع المتردد وطريقة الاحتياط واليقين ببرائة الذمة ايضاً لان اضرارها الى من ليس بها سق يجرى لا خلافاً واذا اخرجها الى الفاسق فلا يقين ببرائة الذمة منها، ويمكن ان يستدل على ذلك بكل ظاهر من قرآن لو سق مقطوع بها يقتضي اليقين عن معونة الفاسق وانصاة وتقويتهم، وذلك كثر (قضى كلامه رفع مقامه

(٣) وسائل باب ١٧ حديث ١ من ابواب المستحقين للزكاة

(٤) الى هنا كلام المصنف في المنتهى مع اختلاف يسيراً

على المشتقات فتأمل.

وحديث (١) داود ضعيف لعدم صحة السند اليه، وطريقه الى محمد بن عيسى غير ظاهر (٢) مع ان فيه شيئاً، وداود غير موثق ايضاً، نعم الطريق اليه صحيح - في الكافي (٣) - ولا يضر محمد بن عيسى كما عرفت الا ان داود غير موثق.

وانما ما تدل على مذهب السيد، بل الآخرون القائلون بالفرق الا ان يريد بالعدانة هنا اجتناب الكبائر فقط، كما نقل عن الشهيد انها هيئة راسخة في النفس تبعث على ملازمة التقوى بحيث لا يقع منه كبيرة ولا يصغر على صغيرة، ولم يعتبر فيها المروءة كما اعتبروها في غير هذا المحل ويؤيده ان دليله لا يدل على اكثر من ذلك بل لا يدل الا على عدم اعطاء فاعل الكبيرة بل لا تدل الرواية الا على مذهب مانع مشارب الخمر القائل بالفرق فقط، وبضم الآيات والاخبار التي اشار اليها السيد (٤)، والقياس، يدل على منع فاعل الكبيرة.

ومع ذلك لا تدل على اشتراط الملكية والهيئة الراسخة التي اعتبروها في العدة الا بدعوى عدم القائل بالفرق، فتأمل.

نعم لا شك ان اعطاء المدل اولى، قال في المنتهى: نعم ما قاله السيد المرتضى اولى للتخلص من الخلاف، ولان غير العاصق اشرف منه وأولى بالمعاونة

(١) يعنى الحديث الذي استدل به المصنف في المنتهى من طرف السيد المرتضى رحمه الله كما هو دأبه كثيراً عن ما صرح هو رحمه الله به في اول المقتطف - صحيح فلا يخل وقد صرح هو به، التصحيح في المسبى حيث قال وحديث داود ضعيف لعدم السند اليه (انتهى)

(٢) ولكن في آخر رجال المامقاني ره خلا من رجال الخراج محمد الاردبيل رحمه الله أن طريق الشيخ ره الى محمد بن عيسى الطلعى مجهول في التهرست والى محمد بن عيسى البجلي صحيح في التهرست (انتهى) وانظروا هنا هو الثاني والله اعلم

(٣) طريقه في الكافي هكذا: على بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى، عن داود الصرمي

(٤) قد قلنا ابعاً عن كلام السيد رحمه الله ملاحظ

و يعطى أطفال المؤمنين دون غيرهم .

(انتهى) .

ولعل دليل جواز اعطاء اطفال المؤمنين ، الاجماع والعمومات ، وظهور دفع الحاجات فلاشك في دحوهم في السبيل (١) .

وحسنة ابي بصير قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: الرجل يموت ويترك العيال أيعطون من الزكاة؟ قال: نعم حتى ينشأوا و يبلغوا و يُسئلوا من اين كانوا يعيشون اذا قطع (٢) ذلك عنهم، فقلت: انهم لا يعرفون، قال: يحفظ فيهم مبيتهم ويحبب اليهم دين ابيهم (٣) فلا يلبثون أن يهتموا بدين آبائهم، فاذا بلغوا وعدلوا الى غيركم فلا تعطوهم (٤) .

ورواية ابي خديجة، عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: ذرية الرجل المسلم اذا مات يعطون من الزكاة والفطرة كما كان يعطى ابوهم حتى يبلغوا، فاذا بلغوا وعرفوا ما كان ابوهم يعرف اعطوا، وان نصبوا لم يعطوا (لا يعطوا خ ل) (٥) . وفيها دلالة على جواز الفطرة ايضاً وعدم الاعطاء الى غير المؤمن .

وانه يريد المسلم المؤمن ، وبالناسب المخالف ، قال في المنتهى: يجوز ان يعطى اطفال المؤمنين وان كان آبائهم فاسقاً ، اختاره السيد المرتضى في الطبريات والشيخ ابو جعفر الطوسي في التبيان، وهو حسن . وقال فيه: ولا يشترط عدالة الاب (انتهى) .

(١) يعنى (في سبيل الله) بناء على كون المراد مطلق سبيل الخير كما اختاره الشارح قدس

(٢) متعلق بالسؤال، فان ذلك يوجب محبة منهم للشئعة ولذهبهم لا كان تميشهم من مالهم ثم يجب اليهم و يعرض عليهم دين ابيهم اعنى التشيع، فان كانوا اختاروا، والابطع عنهم فتأمل - محمد باقر (المجس) - هكذا في حاشية نهديب المطبوع

(٣) اى يعطى الاطفال حفظاً لشأن ابيهم المؤمن، فان حفظ حرمة الاب كحفظ حرمة الخى وقوله عليه السلام فلا يلبثوا ان ينتموا - اى لا يوقوا في الاهتمام بدين ابيهم، بل يتلمذون مايقول اذا انشأوا به (حبل المتين) كذا في حاشية الكافي المطبوع

(٤) الوسائل باب ٦ حديث ١ من ابواب المستحقين للزكاة

(٥) الوسائل باب ٦ حديث ٢ من ابواب المستحقين للزكاة

و يعيد المخالف لو أعطى مثله .

وان لا يكونوا واجبي النفقة - كالأبوين و ان علوا، والأولاد وان نزلوا، والزوجة ، والمملوك - من سهم الفقراء، ويجوز من سهم غيرهم .

الظاهر عدم اشتراطها ايضاً للمعوم، فتأمل .

وقال ايضاً: يدفع الى وليّ الطفل لانه المتولى لامره سواء كان رضيعاً أولاً اكل الطعام أولاً، لان الرضيع ايضاً محتاج الى الكسوة وحق الرضاع والحضانة .

قال : ويجوز ان يدفع اليه وان كان مراهماً (انتهى) .

وليس ببعيد مع رشده وعدم الولي، ومع عدم الولي ينبغي القبض لهم لأحد العدول، ومن يوثق به خصوصاً من يعا به مع الوثوق، فيكون النية عند قبضهم وعند الانخراج ايضاً، وكأنهم وكيلهم ووليهم في ذلك باذن الحاكم لما اذن بالقبض، ومع وجود الحاكم تعين الولي، ومع التعمد يعمل ما مر (١) .

وظاهر الاصحاب عدم اعطاء اطفال المخالفين كأبائهم، وكذا الروايات . ولعله، لان حكمهم حكم الآباء كما في المؤمن والمشرک، ولا يبعد الاعطاء على تقدير تعذر الغير من سهم سبيل الله .

والظاهر انه لو اطعمهم (٢) من الزكاة لا يحتاج الى القبض والولي كما في الكفارة، بل يحسب ما اكلوه من الزكاة، ويمكن كون النية عند الوضع عندهم، أو الوضع في الفم، وعند الأخذ، وعند المضغ، وعند البلع، والظاهر ان قصد الزكاة عند ذلك يكفي فتأمل .

قوله: « ويعيد المخالف الخ » قد مر دليله وهو ظاهر .

قوله: « وان لا يكونوا واجبي النفقة الخ » قد مر دليله، وهو اجماعي

ايضاً، قال في المنتهى: وهو قول كل من يحفظ عنه العلم (انتهى) وان الذين يجب

(١) بمعنى اذا عرص وجود الحاكم يكون الحاكم ولياً لهم ومع عدم الوصول اليه يكون لأحد العدول الخ

(٢) بمعنى لو اطعم اطفال المؤمنين

نفقتهم، هم الممبوك، والروجة، والاولاد، وان تزلوا، والاباء وان علوا.
ولرواية (١) زيد الشحام، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: في الزكاة يعصى من الاخ، والاخت، والعم، والعمة، والخال، والخالة، ولا يعطى الجد ولا الجدة (٢)، وليس (٣) له سبب الاوجوب النعمة ويدل عليه ما في صحيحة عبد الرحمن المتقدمة (٤) - في التهذيب - الدالة على عدم اعطاء الولد وغيره، وذلك لانهم عياله، لازمون له.

ويدل عليه ايضاً رواية اسحاق بن عمار عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال: قلت له: لى قرابة اتفق على بعضهم وافضل بعضهم على بعض فيأتيني اثنان (٥) الزكاة (الى قوله) فمن ذا الذى يلزمى من ذوى قرابتي حق لا احتسب الزكاة عليه؟ قال: ابوك وامك قلت: ابي وامى؟ قال: الوالدان والولد (٦). ومعلوم ان المرد هو من سهم الفقراء كما قاله في المتن، فقوله: من سهم الفقراء قيد للكل، ويحتاج الى التقدير، اى اذا كان المعطى من سهم الفقراء ونحوه.

و يفهم منه حواز الاعطاء لسائر الاقارب وعدم وجوب نفقتهم في الجملة . ويجوز اعطائهم لو لم يجب عليه - ما يكتفيهم لقلة ماله، واشترط الغنى . ويمكن ان يحمل عليه رواية عمران بن اسماعيل بن عمران القمي، قال: كتبت الى ابي الحسن الثالث عليه السلام: إن لى ولداً رجلاً ونساءً أفيجوز لى أن

(١) عطف على قوله وه اجماعى

(٢) الوسائل باب ١٣ حديث ٣ من ابواب المستحقين للزكاة

(٣) يعنى يسى لى حوار الاعطاء للحد والجدلة الاكوبها واحبى النعمة في الجملة

(٤) الوسائل باب ١٣ حديث ١ من ابواب المستحقين للزكاة

(٥) اناك شئى بالكسر والتشديد، ومنه يقال: كُلى المواكه في اثناء ومنه فيأتينى اباك الزكاة (مجمع

البحرين)

(٦) اورد صدره في الوسائل باب ١٥ حديث ٢ وخيله باب ١٣ حديث ٢ من ابواب المستحقين للزكاة

اعطيهم من الزكاة شيئاً؟ فكتب عليه السلام: ان ذلك جائز لك (١).

قال المصنف: انه مخالف للاجماع، فلا بُد من التأويل، وحدها عليه - تارة - وعلى المدونة - اخرى - وعلى غير الولد الحقيقي بل الاقارب - اخرى - . . .

ويؤيد الاول (٢) رواية ابن خديجة، عن ابن عبد الله عليه السلام قال: لا تعط من الزكاة احداً ممن يعمل، وقال: اذا كان لرجل خمسمائة درهم، وكان عياله كثيراً، قال: ليس عليه زكاة بنفقها على عياله يزيد لها في نفقتهم، وفي كسوتهم، وفي طعام لم يكونوا يطعمونه، وان لم يكن له عيال وكان وحده فليقسمها في قوم ليس بهم باس، اعفاء عن المسألة لا يستلون احداً شيئاً، وقال: لا تعطين قرابتك الزكاة كلها، ولكن اعطهم بعضها واقسم بعضها في سائر المسلمين وقال: الزكاة تحمل لصاحب الدار والخادم، ومن كان له خمسمائة درهم بعد ان يكون له عيال وتجعل زكاة الخمسمائة زيادة في نفقة عياله يوسع عليهم (٣).

وبعض الاحكام فيها محمول على الاستحباب .

وايضاً معلوم انه يجوز اعطائهم من غير سهم الفقراء، واليه اشار بقوله قدّه: (ويجوز من سهم غيرهم) اي من سهم غير الفقراء .

وانه لا يجوز لغير من وجب نفقتهم عليه ايضاً اعطائهم من سهم الفقراء مع كون المنفق غنياً باذلاً، اذ ليس ذلك بأقل من الكاسب القادر على القوت، نعم يمكن الاعطاء من غير حصة الفقراء كالمنفق، وكذا ان كان المنفق فقيراً.

ولو كان المنفق مالكاً او زوجاً مع عجزها، ولا يكلف بالطلاق والبيع، لو امكن الزكاة من حصة الفقراء او من المصالح .

وكذا لو كان غنياً غير ياذل مع عدم امكان التحصيل منه للضرورة، اذ

(١) الوسائل باب ١٤ حديث ٣ من أبواب المستحقين

(٢) يعني الحمل الاول

(٣) الوسائل باب ١٤ حديث ٦ من أبواب المستحقين للزكاة

وان لا يكون (لا يكونون خ) هاشمياً اذا لم يكن المعطى منهم.

لا يمكن اضرار جماعة لوجوب نفقتهم على غيرهم ومواخذتهم بذنب من يجب عليه، وهو ظاهر نعم لو تمكن الحاكم ياخذ منه قهراً أو يبيع مملوكه أو يامر بالبيع أو الطلاق أو الانفاق.

وعلى تقدير عدم فعله، فالظاهر أنه يأخذ من ماله، فان لم يمكن فيبيع، ويمكن الطلاق ايضاً، وفيه تأمل، فتأمل.

ولاشك في جوار الاعطاء لغير من تجب نفقته عليه من الاقارب للخبر (١) واجماعنا، بل افضل من غيره، قال في المنتهى : انه قول اكثر اهل العلم، ونقل عن احمد في احدي روايته.

وكذا كل من كان في عائلته ممن لا تجب نفقته، يجوز اعطائه له كيتم اجنبى او قريب، ونقل هنا الخلاف ايضاً عن احمد في احلي الروايتين عنه .

قوله: « وان لا يكون هاشمياً الح » الطاهر أن هذا الشرط عام الا أنه قد جوز البعض كون العامل منهم، لأن ما اخذه اجر العمل لا الزكاة او الصدقة واوساخ الناس.

وفيه أن العمل لا يخرج المأخوذ عن كونه تلك، والعام الدال على عدم الاعطاء يدل على الجميع، وليس اخذهم لها من المستحقين تبرعاً او عوضاً عن مال او عمل لهم كذلك لانها غير مأخوذة على وجه الزكاة، وليسوا حينئذ داخلين في مستحقها واصنافها، اذ المراد منعها من حيث هي زكاة وهو ظاهر، بخلاف الاول، ومع ذلك لا يعد اولوية الاجتناب حينئذ.

واما الدليل عليه فالظاهر انه الاجماع من المسلمين في الجملة، قال في المنتهى: وقد اجمع علماء الاسلام على ان الصدقة المعروضة من غير الهاشمى محرمة على الهاشمى، ثم استدل بالروايات من طرقهم ومن طرقنا مثل صحيحة عيسى بن القاسم، عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: ان أناساً من بني هاشم أتوا رسول الله

صلى الله عليه وآله، فسأله ان يستعملهم على صدقات المواشي وقالوا: يكون لنا هذا السهم الذى جعله الله عز وجل للعاملين عليها، فنحن أولى به فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا بنى عبد المطلب (هاشم خ ل ثل) إن الصدقة لا تحل لى ولا لكم ولكى قد وعدت الشفاعة، ثم قال ابو عبد الله عليه السلام: (والله خ) أشهد (أشهدوا خ ل) لقد وعدها، فما ظنكم يا بنى عبد المطلب؟ اذا أخذت بحلقه باب الجنة أترونى مؤثراً عليكم غيركم (١).

وحسة محمد بن مسلم و ابى بصير و زرارة، عن ابى جعفر و ابى عبد الله عبيهما السلام قالوا: قال: رسول الله صلى الله عليه وآله: ان الصدقة أوساخ ايدى اساس، و ان الله قد حرم عليّ منها و من غيرها ما قد حرمه، و ان الصدقة لا تحل لى عبد المطلب، ثم قال: اما والله لو قد قت على باب الجنة، ثم أخذت بحلقته لقد علمت أنى لا أؤثر عليكم فارضوا لانفسكم بما رضى الله و رسوله لكم، قالوا: رضينا (٢).

وصحيحة ابن مسان، عن ابى عبد الله عليه السلام قال: لا تحل الصدقة لولد (لبنى خ ل يب) العباس، ولا لظرائهم من بنى هاشم (٣).
والظاهر عدم تحريم الزكاة الواجبة لبعضهم على بعض، قال فى المنتهى: ولا تحرم صدقة بعضهم على بعض، وعليه فتوى علمائنا خلافاً للجمهور (انتهى).
والظاهر ان دليله اجماعنا مع عموم آية الزكاة واخبارها، وتخصيص اخبار المنع بزكاة غيرهم كما يشعر به لفظة (اوساخ ايدى الناس) بالاحماع.
ولصحيحة الحلبي - فى العقبة عنه -: اى ابى عبد الله عليه السلام - إن فاطمة جعلت صدقتها لى هاشم و بنى المطلب فتأمل (٤).

(١) الوسائل باب ٢٩ حديث ١ من ابواب المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل باب ٢٩ حديث ٢ من ابواب المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل باب ٢٩ حديث ٣ من ابواب المستحقين للزكاة

(٤) الوسائل باب ٣٢ حديث ١ من ابواب المستحقين للزكاة

مؤيداً بالاختار الآخر وإن لم تكن صحيحة ، مثل رواية زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : صدقات بني هاشم بعضهم على بعض تحل لهم ؟ فقال : نعم إن صدقة الرسول صلى الله عليه وآله تحل لجميع الناس من بني هاشم وغيرهم ، وصدقات بعضهم على بعض تحل لهم ولا تحل لهم صدقات انسان غريب (١) .

والطريق (٢) الى علي بن الحسن بن فضال غير صحيح مع الكلام فيه . وغيرها من الروايات ، (٣) ، ولكن الظاهر انها اوضحها سنداً ودلالة فاقصرنا عليها مع الاجماع .

وايضاً الظاهر اختصاص التحريم بالواجبة ، قال في المنتهى : ولا تحرم عليهم الصدقة المندوبة ذهب اليه علمائنا ، وهو قول اكثر اهل العلم .

و يدل عليه الأصل وعموم أدلة الصدقات ، وقد مر اكثرها .

واستدل في المنتهى بعموم . وتعاونوا (٤) . ، وبوقف علي وفاطمة عليها السلام على بني هاشم (٥) ، والوقف صدقة ، وبأنه لا خلاف في جواز معاونتهم والعفو عنهم وغير ذلك من وجوه المعروف وقد قال عليه السلام كل معروف صدقة (٦) روى في الفقيه بغير إسناد بقوله : قال عليه السلام . مثل المذكور .

(١) الوسائل باب ٣٢ حديث ٦ من ابواب المستحقين للزكاة

(٢) طريق الشيخ الى علي بن الحسن بن فضال كما في مشيخة التهذيب هكذا وما ذكرته في هذا الكتاب ، عن علي بن الحسن بن فضال فقد اخبرني به احمد بن عبدون المعروف بابن الخاشر صاعداً واحازة عن علي بن محمد بن الزبير ، عن علي بن الحسن بن فضال ، وطريقه الى زرارة كما في التهذيب هكذا . علي بن الحسن بن فضال ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة

(٣) لاحظ الوسائل باب ٣٢ من ابواب المستحقين للزكاة

(٤) لمائة - ٢

(٥) راجع لكافي كتاب الوصايا باب ٣٥ صدقات النبي صلى الله عليه وآله وفاطمة والائمة عليها السلام

وصاياهم

(٦) الوسائل باب ١ حديث ٢ من ابواب صل المعروف من كتاب الامر بالمعروف وباب ٤١ حديث

ومن ذلك ما روى - مسنداً في الكافي - عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: من لم يستطع أن يصلنا فليصل فقراء شيعتنا، ومن لم يستطع أن يزور قبرنا فليزر قبر صلحاء اخواننا (١) .

وقال في الفقيه: سئل الصادق عليه السلام ، عن قول الله عز وجل : من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً (٢) ، قال: نزلت في صلة الإمام عليه السلام (٣) وقال عليه السلام: درهم يوصل به الإمام عليه لسلام افضل من الف الف درهم في غيره في سبيل الله (٤) .

وقال الصادق عليه السلام: من لم يقدر على صلتنا فليصل صالحى شيعتنا (موالينا خ ل) يكتب له ثواب صلتنا، ومن لم يقدر على زيارتنا فليزر صالحى موالينا يكتب له ثواب زيارتنا (٥) .

وكذا قال في الكافي مسنداً، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله من صنع الى أحد من اهل بيتى يداً كافيته به يوم القيمة (٦) وكذا فيه وفي التهذيب بالاسناد وفي الفقيه بغيره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله : انا شافع يوم القيمة لاربعة اصناف ولو جاءوا بذنوب أهل الدنيا، رجل نصر دريتى، ورجل بدل ماله لذرئتى عبد الصديق، ورجل أحب ذريتى باللسان والقلب، ورجل سعى في حوائج ذريتى ، طردوا

من ابواب الصدقة

(١) الوسائل باب ٩٧ حديث ٥ من ابواب الخزان من كتاب الحج و باب ٥٠ حديث ١ من ابواب

الصدقة

(٢) الحديد - ٢١

(٣) كتاب من لا يحضره الفقيه باب ٢٠ . ثواب صلة الإمام عليه السلام - حديث ١ من كتاب الزكاة

(٤) الفقيه باب ٢٠ - ثواب صلة الإمام عليه السلام - حر ٢ من كتاب الزكاة

(٥) الوسائل باب ٥٠ حديث ٣ من ابواب الصدقة

(٦) الوسائل باب ٩٧ حديث ١ من ابواب فعل المعروف من كتاب الامر بالمعروف

أوشردوا (١) .

وايضاً قال في الفقيه: قال الصادق عليه السلام : اذا كان يوم القيمة نادى مناد : يامعشر الخلائق انصتوا ، فان محمداً صلى الله عليه وآله يكلمكم فتتصت الخلائق فيقوم النبي صلى الله عليه وآله فيقول: يامعشر الخلائق ، من كانت له عندي يد أومنة أو معروف فليقم حتى أكافيه، فيقولون: يَا بَاشَا وَاُمَهَاتِنَا وَأَيُّ يَدٍ، وَأَيُّ مَنَةٍ ، وَأَيُّ مَعْرُوفٍ لَنَا؟ بَلِ الْيَدُ وَالْمَنَةُ وَالْمَعْرُوفُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ عَلَى جَمِيعِ الْخَلَائِقِ فيقول لهم : بَلِ ، مَنْ آوَى أَحَدًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي أَوْ بَرَّهْمُ أَوْ كَسَاهُمْ مِنْ عُرَّتِي أَوْ أَشْبَعَ جَائِعَهُمْ ، فليقم حتى أكافيه فيقوم أناس قد فعلوا ذلك ، فيأتى النداء من عند الله تعالى : يَا مُحَمَّدُ حَبِيبِي قَدْ جَمَلْتَ مَكَافَاتِهِمْ إِلَيْكَ فَاسْكُنْهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شِئْتَ ، قَالَ: فَيَسْكُنُهُمْ فِي الْوَسِيَّةِ حَيْثُ لَا يَحْجُبُونَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ (٢) .

ولا يبعد دخول كل شيعة فيه، لما مر في الخبر السابق أن فعل المعروف اليهم مثله الى الامام عليه السلام، وهو اعظم اهل بيته صلوات الله عليه وعليهم .
وايضاً قال في لفقيه - مع ضمان الصدوق صحة ما فيه (٣) - : ايما مؤمن اوصل الى أخيه المؤمن معروفاً فقد اوصل ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وآله (١) ولا يضر عدم صحة الاسناد، لما سمعت من اجماع المسلمين والاختبار (٥) على وصول ثواب لعمل منقول وان لم يكن في الواقع كذلك لكرمه .
هذ ، ولكن قال في المنتهى : - في جواب احتجاج مجوز الصدقة المندوبة له

(١) الوسائل باب ١٧ حديث ٢ من أبواب فعل المعروف من كتاب الامر بالمعروف

(٢) الوسائل باب ١٧ حديث ٣ من أبواب فعل المعروف

(٣) حيث قال فيه في مقدمة الكتاب: ولم أقصد فيه قصد المصنف في إيراد جميع ما روي، بل قصدت

أن أيراد ما اتفق به وحكم بصحته واعتقده فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربي تعالى وذكره وتعالى قدرته (انتهى)

(٤) الوسائل باب ٤ حديث ١ من أبواب فعل المعروف

(٥) راجع الوسائل باب ١٨ من أبواب مقدمات العبادات

عليه السلام ايضاً - بانه كان يفترض ، و يقبل الهدية ، وكل ذلك صدقة لقوله عليه السلام : كل معروف صدقة (١) .

وفيه نظر ، لأن المراد بالصدقة المحرمة ما يدفع من المال الى المحاييع على سبيل سد الخلة ، ومساعدة الضعيف طلباً للأجر، لا ما جرت العادة بفعله على سبيل التودد كأهدية والقرصن ، ولهذا لا يقال للسلطان - اذا قبل هدية بعض رعيته انه تصدق منه ، وحينئذ يصر في الاستدلال ببعض ما قرء ، تأمل .

ويمكن ان يقال : الخبر - المنقول في الفقيه المضمون - مع اشهره ، يفيد العموم ويخرج ما علم كونه غير الصدقة ويبقى الباقي ، فتأمل .

ويمكن الاستدلال ايضاً ، بما تقدم في صحيحة الحلبي (٢) لانها أقم من المندوبة والنواحة ، وفيها وفيما تقدم أن الكلام في المندوب عن غير الهاشمي ، فلا حجة في صدقة أمير المؤمنين عليه السلام ، ولا في صدقتها عليها السلام ، ولأن الفعل المثبت للعموم له كما ثبت في الأصول .

و يدل عليه ايضاً من الروايات مثل رواية جعفر بن ابراهيم الهاشمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : أتحل الصدقة لبني هاشم ؟ فقال : إنما تلك الصدقة الوحية على الناس لا تحل لنا ، فأما غير ذلك فليس به بأس ، ولو كان كذلك ما استطاعوا أن يخرجوا الى مكة هذه المياه عامتها صدقة (٣) .

فان كان جعفر ، هو الواصل الى جعفر بن أبي طالب ، والخبر صحيح ، وان كان غيره فغير مذكور .

وايضاً صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج - الثقة - عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال : لو حرمت علينا الصدقة لم يحل لنا أن نخرج مكة ، لأن كل ماء

(١) الوسائل باب ١ حديث ٢ من أبواب صل للعروف وباب ٤١ حديث ١ من أبواب الصدقة

(٢) الوسائل باب ٣٢ حديث ١ من أبواب المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل باب ٣٦ حديث ٣ من أبواب المستحقين للزكاة

وهم أولاد أبي طالب ، والعباس ، والحارث ، وأبي لهب .

بين مكة والمدينة فهو صدقة (١)

ومعلوم تحريم الواجبة فتحمل على المندوبة ، ويؤيده قوله عليه السلام : -
لأن الح - وفيها دلالة على عموم معنى الصدقة .

وفي رواية زيد الشحام ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئلت عن
الصدقة التي تحرم (حرمت خ ل) عليهم ، فقال : هي الصدقة (الزكاة خ ل)
المفروضة ، ولم يحرم علينا صدقة بعضنا على بعض (٢) وينبغي الاجتناب خصوصاً
عن الزكاة المندوبة ، وما سمي صدقة ويصدق عليه ما عرف به من كلام المصنف في
المنتهى من تعريفها ، وكذا عن الواجبة بنذر ونحوه بالطريق الأولى لعموم بعض
الاخبار وإن لم يصدق عليها الصدقة المفروضة عرفاً ، فتأمل .

وبالجملة ، الظاهر انه لا خلاف في تحريم الزكاة الواجبة - بأصل الشرع -
عليهم ، ولا في جواز الصدقة المندوبة ، قال في المنتهى : قد اجمع علماء الاسلام على
تحريم الزكاة على من ولده عبد المطلب الخ ، وقال ايضاً : لا تحرم عليهم الصدقة
المندوبة ، ذهب اليه عباسا ، وهو قول اهل العلم انما الخلاف في الواجبة بالنذر
ونحوه ، وسيحكي تحقيقه في باب الصدقة انشاء الله (انتهى) .

ويضاً قال في المنتهى : وقد اجمع علماء الاسلام على تحريم الزكاة على من
ولده عبد المطلب ، وهم الآن بنو أبي طالب من العلويين ، والجعفرين ، والعقيلين ،
وبنو العباس ، وبو الحارث ، وبنو أبي لهب ، لقوله عليه السلام : لا يحل لي ، ولا لكم
يا بني عبد المطلب (٣) ، وقوله عليه السلام : لا تحل لي عبد المطلب (٤) ، وقول الصادق
عليه السلام : ولا تحل لولد العباس ونظرانهم من بني هاشم (٥) ، ثم قال : ولا نعرف
خلافاً في تحريم الزكاة على هؤلاء واستحقاقهم الخمس .

(١) الوسائل باب ٣٦ حديث ١ من ابواب المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل باب ٣٢ حديث ٤ من ابواب المستحقين للزكاة

(٣- ٤- ٥) قد مر نقل مواضع هذه الاحاديث آتياً مراجع

وقد وقع الخلاف في بني المطلب - وهو عم عبد المطلب - وقال المفيد في رسالته القرية: انهم يدخلون في حكم بني عبد المطلب، فلا تحل لهم الزكاة، ولهم الأخذ من الخمس، وبه قال: الشافعي وقال اكثر علمائنا: لا يدخلون، ويجوز لبني المطلب الأخذ من الزكاة ولا يستحقون الخمس (انتهى) ودليل الاكثر عموم الأدلة من الآيات والاخبار الدالة على استحقاق الكل للزكاة وخرج منها بنو عبد المطلب بالاجماع والاخبار فبقى الباقي تحته.

وايضاً تخصيص بني عبد المطلب وبني هاشم بالذكر في الاخبار مشعر به سيما ما مر من قوله عليه السلام - لولد العباس ولنظرانهم من بني هاشم - .
والشهرة وزيادة اختصاص بني هاشم به صلى الله عليه وآله، وعدم الفرق (١) بين بني المطلب وبني عبد الشمس وغيرهم، مؤيد.

ودليل الشيخ المفيد كآله القرابة المشتركة، ورواية زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام (في حديث) ثم قال عليه السلام: انه لو كان العدل ما احتاج هاشمي، ولا مطلبي الى صدقة، ان الله عز وجل جعل لهم في كتابه ما كان فيه سعتهم، ثم قال: ان الرجل اذا لم يجد شيئاً حلت له الميتة، والصدقة لا تحل لاحدهم الا ان لا يجد شيئاً ويكون ممن تحل له الميتة (٢) .

وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله : انه قال: انا وبنو المطلب لم يفرق في الجاهلية، ولا الاسلام، ونحن وهم شيء واحد، وشبك بين اصابعه (٣) .
وبها تخصص تلك العمومات، ولا يضر تركهم في بعض الروايات بعد وجودهم في هذه الروايتين.

(١) يعنى لو كان بنو المطلب يحكم بنو عبد المطلب للزم عدم الفرق بين بنو المطلب وبنو عبد الشمس لاشتراك الطائفتين في القرابة مع ان بنو عبد الشمس لا يدخلون في حكم بنو عبد المطلب عند الاصحاب
(٢) لقائل باب ٣٣ حديث ١ من ابواب المستحقين للزكاة
(٣) كرا المال ج ٧ ص ١٤٠ - الرقم ١٢٣٧

والخواب عن القرابة ظاهرة للمنع من استلزامها ذلك (١)، ولو صحّ لزوم ذلك في نطائهم من بني عبد الشمس وغيرهم، ولزيادة الاختصاص ببني هاشم (٢).

وعن الخبر الأول يمنع صحة السند، فإن الطريق إلى علي بن الحسن بن الفضال (٣) غير واضح مع القول فيه بأنه فطحي، ويمكن حمله على التقيّة أيضاً مع اجمال ما في المتن.

وعن الثاني بذلك، فإن الطريق غير معلوم، بل الإسناد أيضاً (٤)، ومنع الدلالة أيضاً، إذ المشابهة والاتحاد قد يكون المراد بها في غير ذلك فتأمل.

فبقى عمومات الكتاب والسنة مثل - إنما الصدقات للفقراء والمساكين (٥) - لعدم صلاحية الخبرين لتحصيلها مع ما ثبت من تخصيص آية الخمس واختياره ببني عبد المطلب و يرجحه الأصل والشهرة، فتأمل فيه. فإنه من المشكلات. وما اشترط كونهم منسباً إلى الهاشم بالآب لا الأم فقط ففيه نظر.

(و كثرة) (٦). والشهرة، وعموم آية الركاة واختيارها، (ودعوى) أن نسبة بالآب حقيقة وبالإمام مجاز، (والتباد) من ابن فلان وبني فلان إلى الفهم، المنسوب إليهم بالآب، (وكذا) قول الشاعر: بنونا بنوا ابنائنا، (وكذا) قوله تعالى: أدعُوهم لآبائهم (٧)، مع ورود ما دل على منع بني عبد المطلب وبني هاشم من

(١) إشارة إلى أن مطلق القرابة غير كاف لعدم استحقاق بني نوفل وبني عبد الشمس مع مساواتهم ببني المطلب في القرابة كما كان في المسي - كما في هامش بعض النسخ المخطوطة.

(٢) لمن المراد أن زيادة الاحتصاص ببني هاشم يذكرهم بالخصوص قرينة عدم كفاية مطلق القرابة في حرمة الصدقة على القرابة المطلقة.

(٣) بعدم آناً نقل طريق الشيخ إلى علي بن الحسن بن فضال مراح.

(٤) يعني كون الخبر مستنداً أيضاً غير معلوم لاحتمال الإرسال.

(٥) تنويع - ٦٠.

(٦) مبتداء وخبره قوله هذه. دليل الذهب الشهير.

(٧) الإحزاب - الآية *

الزكاة واحتصاصهم بالخمس وأمثاله، (وما) في الرواية الطويلة - في باب -
الخمس، عن العبد الصالح أبي الحسن عليه السلام : ومن كان أمه من بني هاشم
وأبوه من سائر قريش فإن الصدقة تحل له وليس له من الخمس شيء لأن الله يقول :
أُدْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ (١).

(دليل) المذهب المشهور بين الأصحاب ، ونقل ذلك في المنتهى عن الجمهور
أيضاً .

وفيه تاقل لأن المشهور عنهم ان الحسين عليهما السلام السيدان لأنها عليهما
السلام ولداه صلى الله عليه وآله .

ودليل السيد على عدم الإشتراط أن النسبة بالأم تكفي كما في آية
المباهلة (٢) : (وأبنائنا)، قال في مجمع البيان : أجمع المفسرون على ان المراد بـ
(أبنائنا)، الحسن والحسين عليهما السلام، قال أبو بكر الرازي : هذا يدل على أن
الحسن والحسين ابنا رسول الله صلى الله عليه وآله ، وأن ولد الابنة ولد حقيقة،
(وكذا) الآيات والاحبار الدالة على احكام الارث والنكاح، بل ظاهر آية الخمس
واكثر اخباره، (وكذا) كلامهم في احكام الارث والنكاح وغيره تدل على
الاطلاق، (وقوله) صلى الله عليه وآله للحسين عليهما السلام : هذان ولدائي (٣)
(وقوله) صلى الله عليه وآله : ابني هذا امام (٤) - وغير ذلك من الاخبار والآثار
الدالة على اطلاق ولد رسول الله صلى الله عليه وآله عليهما، وعلى بني فاطمة عليهم
السلام حتى انه لا ينعهم من ابن رسول الله صلى الله عليه وآله الا ذلك وهو ظاهر.
وكذا في القرآن العزيز من قوله تعالى : يا بني آدم، وبني اسرائيل، مع
وجود من ليس بمنسوب (منسوباً) الابالام مثل عيسى، وهو ظاهر.

(١) الوسائل باب ٣٠ حديث ١ وباب ٣٤ حديث ٢ من أبواب المستحقين للزكاة

(٢) آله عمرائد ٦٠

(٣) المناقب لابن شهر آشوب ج ٣ ص ٣٦٧ طبع المطبعة العلمية بقم وفيه بدن (وندى) (اباى)

(٤) لم يشر عليه هذا اللفظ عليك بالتبعية

وكذا في تحريم نكاح البنات ، فانه معلوم ارادة تحريم بنت البنت، وكذا بنت الزوجة .

وكذا تحريم حلائل الاماء، فانه لاشك في تحريم حلائل الحسين عليها السلام على رسول الله صلى الله عليه وآله، وكذا في الغير.

وقد عتّم عليه السلام الاستدلال بهذا في الرواية على منكرى كونها عليها السلام ابني رسول الله صلى الله عليه وآله، (والاصل الحقيقة)، ولا يلزم الاشتراك اللفظي حتى يقال: المجاز خير من الاشتراك ، لاحتمال كون الولد والابن مثلاً موضوعاً لمن يحصل من ماء الشخص مطلقاً، مذكراً كان او مؤثراً بواسطة او بلا واسطة، ذكراً كان او انثى، من الذكر او الانثى كما هو الظاهر .

ولان الظاهر انه لو وقف احد على اولاده او بنوهم مثلاً يدعون مطلقاً ، ولعدم الفرق بين ولد الابن والبنت .

وعموم أدلة الزكاة معارض بعموم أدلة الخمس .

وكذا الاخبار مخصصة بما مر من التخصصات بغير بني هاشم .

والاحتياط معارض بمثله .

والكثرة ليست بحجة .

والتبادر غير مسلم، وان سلم فهو في الولد بلا واسطة، وعارض لكثرة التداول والاطلاق فلا يدل على كونه حقيقة فيه فقط، وبالجمله لا فرق بين اولاد الابن واولاد البنت في ذلك فتأمل .

وكذا حجية الشعر، ومع التسليم محمول على الكثرة والاولى والمبالغة، بل فيه اشعار بمقصود السيد، فتأمل .

والرواية غير صحيحة بل ضعيفة من وجوه (١).

(١) لعل نظره في ضعف السند من وجوه ما هو طريق التشجّر في التهديب والأنطريقها في الكافي

ليس كذلك، فان سدها في الكافي هكذا: علي بن ابراهيم عن ابيه، عن حماد بن عيسى عن بعض اصحابنا،

ولو قصر الخمس عن كفايتهم أو كان العطاء من المندوبة أو كان المعطى منهم

وقد يقال في الآية (١): الآباء اعم ومع ذلك ما تدل على المنع، ومعلوم عدم المنع والتحريم، بل يمكن - أنه أولى في الذكر (٢) حتى يعلم كونه ابن من؟ أو غير ذلك مثل عدم تضييع نسبه.

ويؤيده في الخمس عموم اليتامى والمساكين وخرج غير بني هاشم مطلقاً بالاجماع وبقي الباقي تحته ووجود القرابة والنسبة الى رسول الله صلى الله عليه وآله يقتضي تنزههم عن الاوساخ فالمسئلة لا تخلو عن اشكال للرواية المشتملة على احكام كثيرة مقبولة عندهم، ولما مرّ فتأمل والاحتياط معها امكن مطلوب.

ثم الظاهر اختصاص تحريمها عليهم بشرط التمكن من غيرها، فلولا يتمكنوا منه فيحل، مثل ما تحل الميتة حال الضرورة، لما مر في رواية زرارة: (ولا يحل لاحدهم الا ان لا يجد شيئاً ويكون ممن تحل له الميتة) (٣).

وعليه حلت رواية ابي خديجة - مع عدم الصحة - عن ابي عبد الله عليه السلام قال: (اعطوا الزكاة من ارادها من بني هاشم) (٤) فانها تحل لهم، وانما تحرم على النبي والامام الذي من بعده وعلى الائمة (٥) - فذلك مخصوص بغير الامام عليه السلام كما قال في التهذيب.

عن نعيم الصالح عليه السلام، فان السند ليس فيه نقص الا كونه مرسلًا وهو غير قدح لكونه من حماد بن عيسى من اصحاب الاجماع

(١) يعنى قوله تعالى: ادعوههم لابلانهم

(٢) يعنى ان الدعاء باسم الآماء أولى والفصل يعلم انه ابن من ولحقه نسبه ووجوب الدعاء لا يبي

حوار إعطاء الخمس لمن تقتضى بالام الى هاشم

(٣) الوسائل باب ٣٣ حديث ٦ من ابواب المستحقين للزكاة

(٤) (اعطوا من الزكاة بني هاشم - بب)

(٥) الوسائل باب ٢٩ حديث ٥ من ابواب المستحقين للزكاة

أو أعطى مواليتهم جاز.
ويشترط العدالة في العامل، وعلمه بفقته الزكاة، ويتخير الإمام
بين الجمالة والأجرة
والقادر على تكسب المؤنة بصنعة أو غيرها ليس بفقير ولو كان معه
خمسون درهماً،

قال في الفقيه: هو أي الإمام عليه السلام. مستغنى عن أموال الناس
بكفاية الله إياه متى ناداه لباه، ومتى سئل إعطاه، ومتى تاجاه أجابه.
وقال في المنتهى: إذا منعوا من الخمس جاز لهم تناول الزكاة، وعليه
فتوى علمائنا اجمع.

قوله: «أو أعطى مواليتهم جاز» قال في المنتهى: ويجوز أن يعطى مواليتهم،
وعليه علمائنا الطاهر أن المراد بالموالي من اعتقوهم، ودليل جواز الإعطاء، الإجماع
والأصل وشمول الأدلة مع عدم المانع، وقد ورد في الأخبار أيضاً.
مثل صحيحة سعيد بن عبد الله الأعرج قال: قلت لأبي عبد الله
عليه السلام: أتحل الصدقة لموالي بني هاشم؟ قال: نعم (١).
وغيرها، وما يدل على المنع محمول على عبيدهم غير المعتوقين لوجوب نفقتهم
على ساداتهم فكان إعطائهم إعطائهم وهو ممنوع.

قوله: «ويشترط العدالة في العامل الخ» ينبغي ذلك لكونه أمين مال
الفقر، وكذا علمه بالفقرة مما يحتاج إليه من مسائل الزكاة، ومعلوم تخيير الإمام بين
الحس والأجرة، ولكن لو قصر الزكاة عن الأجرة يكمل له من المصالح وبيت مال
المسلمين.

قوله: «والقادر على تكسب المؤنة الخ» قد مر ما يدل على عدم
استحقاق القادر على تحصيل المؤنة للزكاة مطلقاً وإن لم يكن عنده شيء أصلاً، فني

ولو قصر تكسبه جاز وان كان معه ثلثا ثمانية
و يعطى صاحب دار السكنى وعبد الخدمة وفرس الركوب
و يصدق في ادعاء الفقروان كان قويا .
وفي ادعاء تلف ماله .

الوصل (١) تأمل ، ولعله اوردته لوجوده في الرواية (٢) .

وقد مر ايضاً التأمل في جواز الاعطاء لصاحب ثلثا ثمانية او اكثر على تقدير
كفايته بها وعدم كفاية ربحها فتذكر، ولعل المراد عدم كفاية الاصل اومع الربح
ايضاً .

وقد مر ايضاً جواز اعطاء صاحب الدار والخدام والفرس مع الحاجة اليها
بل لا يبعد جواز اعطاء ثمنها مع الحاجة اليها وان كان عنده قوت السنة بكونها من
المؤنة المحتاج اليها، المجورة للاعطاء وللحاجة التي لا يمكن المعيشة بدونها عادة، ولعدم الفرق
بين وجودها والاخذ بها وقد صرح به بعض الأصحاب، ولكن ينبغي ملاحظة
الاحتياج، واختيار الأحوج عليه (اليه ظ) مثل من ليس عنده ما يقوت به من الماء
والخبز.

قوله: «ويصدق في ادعاء الفقر الخ» لحمل أفعال المسلمين على
الصحة ، قال في المنتهى: لان الاصل في المسلم العدالة، كأنه يريد المؤمن وعدم
الفسق (٣) فتأمل، وعموم الأدلة، وتكليف البيئة واليمين تكليف منفي بالاصل
وقد يؤل الى ضرره خصوصاً مع الاحتياج والتثرة (السترة خ ل) ومع اشتراط إلحاحكم
فيها وتعذره .

وكذا لو كان صاحب مال وادعى تلفه ، والشهرة ايضاً مؤيد .

(١) اراد بالوصل قول المصنف ره. ولو كان معه حمون درهما فانه يوهم ان من ليس عنده حمون درهما

فليس بمعسر

(٢) الوسائل باب ١٢ حديث ٢ من أبواب المستحقين للزكاة

(٣) يعنى اراد في المنتهى من لفظ (المسلم) المؤمن، ومن لفظة (العدالة) عدم الفسق

وفي ادعاء الكتابة اذا لم يكذبه المولى ، وفي ادعاء الغرم اذا لم يكن يكذبه الغريم
ولا يجب اعلامه انها زكاة

وايجاب الشيخ (ره) البيّنة حينئذ لاصل البقاء بعيد، نعم ينبغي الاحتياط والتحقيق وتحصيل القرينة (القربة ح) .

وكذا الكلام في قبول الكتابة والغرم مع التصديق ، بل مع الجهل ايضاً سواء كان الغرم لمصلحة نفسه او لمصالح المسلمين ، لما قر من صحة فعل المسلم .

وكذا ابن السبيل يقبل قوله: في ذلك والفقير وان كان في يده مال ادعى تلفه لما مر، ونقل عن الشيخ لزوم البيّنة حينئذ، ومع تكذيب المولى والغريم لا يعطى .

واما دليل عدم وجوب الاعلام بان المعطى زكاة ، فهو الاصل مع عموم الادلة الخالية عنه ، بل قيل يستحب التوصل الى اعطائها - لمن يستحي من اخذ الزكاة - بصرفها اليه هدية، وصلة ، وتحفة ونحوها .
ويدل عليه اعزاز المؤمن مع رفع حاجته وصدق الإخراج المطلق، المفهوم من الادلة .

ويؤيده، رواية ابي بصير قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: الرجل من اصحابنا يستحي أن يأخذ من الزكاة، فاعطيه من الزكاة ولا يسمى له أنها من الزكاة؟ فقال: أعطه ولا تسم له ولا تذلل المؤمن (١) .
ولا يضر ضعف سندها في التهذيب (٢) ، مع أنها حسنة في الفقيه (٣)

(١) الوسائل ٥٨٥ حديث ١ من أبواب المستحقين للزكاة

(٢) مسند كها في التهذيب هكذا: محمد بن يعقوب، عن عدة من اصحابنا، عن سهل بن زياد، عن

احمد بن محمد، عن احمد بن محمد بن ابي نصر، عن عاصم بن حديد، عن ابي بصير

(٣) وطريق الصدوق ره - في الفقيه - لى عاصم بن حيد هكذا: وما كان فيه، عن عاصم بن حيد، فقد

و یؤتہ ایضاً روایۃ عبد اللہ بن سنان، قال: قال ابو عبد اللہ علیہ السلام: ان صدقۃ الخف والظلف تدفع الی المتحملین من المسلمین، واما صدقۃ الذهب والفضۃ، وما کیل بالقفیز فما اخرجت الارض للفقراء المدقین (۱)، قال ابن سنان: قلت: وكيف صار هذا هكذا؟ فقال: لان هؤلاء متجملون يستحبون من الناس فيدفع اليهم اجمل الامرین عند الناس وكل صدقۃ (۲) - ولا یضر ضعف السند .

ولکن ینافیہا حسنة محمد بن مسلم، قال: قلت: لابی جعفر علیہ السلام الرجل یكون محتاجاً فیبحث الیہ بالصدقۃ فلا یقبلہا علی وجہ الصدقۃ یاخذہ من ذلك ذمام واستحیاء وانقباض افنعطیہا ایاہ علی غیر ذلك الوجہ وھی منا صدقۃ؟ فقال: لا، اذا كانت زکاة فله ان یقبلہا، وذل لم یقبلہا علی وجہ الزکاة فلا تعطہا ایاہ، وما ینبغی لہ ان یستحیی ممّا فرض اللہ عز وجل انما هی فریضۃ اللہ فلا یستحیی منها (۳) .

وہی روایۃ عبد اللہ بن ہلال بن خاقان والحسین بن علی (۴)، عن بعض اصحابنا عن ابی عبد اللہ علیہ السلام قال قال: تارك الزکاة وقد وجبت لہ مثل مانعہا وقد وجبت علیہ (۵) .

رویتہ عن ابی محمد بن الحسن رحمہما اللہ، عن سعد بن عبد اللہ، عن ابرہیم بن ہاشم عن عبد الرحمن بن ابی بجران - عن عاصم بن حمید

(۱) فی الحديث: لا تحل الصدقة الا في دين موجب او فقر مدقع، ومثله في بدعاء: وعودك من فقر مدقع اي شديد يفضي بصاحبه الى الدعاء وراي حراً اعنى التراب (مجمع البحرين)

(۲) الوسائل باب ۲۶ حديث ۱ من ابواب المستحقين للزکاة

(۳) اورد صدرہ فی الوسائل باب ۵۸ حديث ۲ ونبطہ باب ۵۷ حديث ۱ من ابواب المستحقين للزکاة

(۴) هكذا في السسخ التي عثقتا من المخطوطة والمطبوعة، لكن السدي الكافي هكذا محمد بن يحيى،

عن احمد بن محمد بن عيسى، عن الميثم بن ابی مسروق، عن الحسن بن علي، عن هرون بن مسلم، عن عبد اللہ بن ہلال بن خاقان قال: سمعت ابا عبد اللہ علیہ السلام يقول: تارك الزکاة

(۵) الوسائل باب ۵۷ حديث ۲ من ابواب المستحقين للزکاة

ولو ظهر عدم الاستحقاق ارتفعت مع المكنة .
والأجزاء، ولا يملكها الأخذ

ويمكن حمل الحسنة على كراهة ردها من المستحق والمبالغة في زجره من المنع وتحريمه نفسها متى عتبه الله له ، وعلى احتمال وجود ما يخرج به عن الاستحقاق ، فلا يجوز إعطائها آتاه أو على الإظهار بأنه ليس بزكاة فلا يبعد منع مثله عن الذي لا يقبلها ، لاحتمال عدم الاستحقاق وغيره .
ويحمل الأول على الإعطاء بغير المانع الذي فيه الاحتمال المذكور وعلى وجه لا تعرف الزكاة ، لا على وجه أنه يعلم أنه ليست زكاة مع المنع فتأمل (أو) على الجواز والكراهية .

وأما روايتنا عبد الله ، والحسين (١) فلا يدلان على عدم جواز الإعطاء ، بل على المنع من الأخذ .
قوله: « ولو ظهر عدم الاستحقاق الخ » وجه الارتجاع مع المكنة ظاهر، وهو تحقق عدم الاستحقاق مع الإمكان .

وأما الأجزاء مع عدمه فكذلك لو لم يقصر في تحقيق الاستحقاق لكون الأمر للأجزاء ، ولعدم زيادة التكليف ، ولزوم الحرج والضيق .

ويؤيدهما حسنة عبيد بن زرارة - لإبراهيم - قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : ما من رجل يمنع درهماً في حق (حقه خ ل) إلا انفق اثنين في غير حقه ، وما من رجل يمنع حقاً من ماله إلا طوقه الله به حبة من نار يوم القيمة . قال : قلت له : رجل عارف أدى زكاته إلى غير أهلها زماناً هل عليه أن يؤديها ثانية إلى أهلها إذا علمهم ؟ قال : نعم ، قال : قلت : فإن لم يعرف لها أهلاً فلم يؤديها أو لم يعلم أنها عليه فعلم بعد ذلك ؟ .

قال : يؤديها إلى أهلها لما مضى ، قال : قلت : فإنه لم يعلم أهلها

(١) قد عرفت أن سبب ذلك الخبر واحد هو قوله قد رويته عبد الله والحسين - وليس بجيد

فدفعها الى من ليس هو لها بأهل وقد كان طلب واجتهد ثم علم بعد ذلك سوء ماصنع؟ قال: ليس عليه أن يؤذيها مرة اخرى (١) .

قال في التهذيب : وعن زرارة مثله، غير انه قال: ان اجتهد فقد برئ، وان قصر في الاجتهاد والطلب فلا .

فالتاخر ان مراده، بقوله قدم: (والاجزأت) اي وان لم يتمكن من الارتجاع وظهر عدم الاستحقاق مع الضحى والاجتهاد (أو) مع كون لدافع اماماً او نائبه، فانه قال في المنتهى : ولو دفع الامام او نائبه الى من يضمنه فقيراً فبان غنياً لم يضمن الدافع ولا المالك بلا خلاف، ثم قال: ولانه مأمور بالاحراج ومسوخ له التعرقة بنفسه والتكليف بمعرفة الباطن تكليف بما لا يطاق فكان مكلفاً بالبناء على الطاهر مع الاجتهاد، وقد امتثل فيخرج عن العهدة، ولانه دفعها الى من ظاهره الاستحقاق فيجزيه كالامام عليه السلام .

ورواية حسين بن عثمان ، عن ذكره، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: رجل يعطى زكاة ماله رجلاً، وهو يرى انه معسر فوجده، موسراً؟ قال: لا يجزى عنه (٢) (محمولة) على عدم الاجتهاد .

ثم ان الطاهر انه لابتة من صدق الاجتهاد والطلب عرفاً، ففي كفاية مجرد السؤال ، عن استحقاق الزكاة، وقوله : نعم انا فقير، وانا مستحق - في سقوط الاعادة بعد ظهور الخلاف - تأمل - وان كان كافياً للاعطاء - فيكون حينئذ مأموراً بالاعطاء كانه بالاجماع، وهو يدل على الاجزاء ، لان الامر مفيد للإجزاء .

فوحوب الاعادة لوجود الأمر الجديد في الرواية (٣) الا ان يصدق عليه

(١) اورد صدره في الوسائل باب ٦ حديث ١ من ابواب ما يجب فيه الزكاة وديله في باب ٢ حديث ١

من ابواب المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٥ من ابواب المستحقين للزكاة

(٣) يعنى للرواية المتقدمة اعنى حصة زرارة ومرسله حسين بن عثمان وغيرهما

ولو صرفها المكاتب في غير الكتابة ، والغازی في غير الغزو، والغارم في غير الدين استعیدت الآن يدفع اليه من سهم الفقراء

الاجتهاد و لطلب ، ولثبوت اشتغال الذمة ، ولانه احوط ، ولانه قصر فيضمن ، ولانه مثل دين أعطى غير مالكة فتأمل .

وفي كلام بعض الأصحاب يكفي السؤال (١) فتأمل ولكن يبقى ما أعطاه ملكاً لمعطى في دقة المعطى له و يكون عاصياً ظالماً فلا يفوت على المعطى شيء بالحقيقة .

والى هذا اشار المصنف - قدس الله سره - بقوله : ولا يملكها الاخذ اى لا يملك ماأخذه الاخذ الغير المستحق للزكاة هذا مع علمه بكونه زكاة ظاهر .
واما مع عدمه وعدم اعلام المالك آياه، فمع بقاء العين فظاهر عدم الملك ووجوب الرد، وام مع تلفها فالظاهر عدم ذلك، والمصنف حكم بعدمه مطلقاً فتأمل لعل مراده غير ذلك.

وقل بصاً : لو كان المدفوع اليه عبده فالوجه عدم الاجراء، لانه في الحقيقة دفع الى المالك وفيه تأمل لعدم الدليل وظهور مع الدفع الى المالك ، وعدم فرق بين كونه عبده او من وجبت نفقته ، للعموم .

قوله « ولو صرفها المكاتب الخ » لعل دليل الاستعادة انه اى اعطيت على وجه يصرف في مصلحة معينة لكونها مصرفاً لها فكانها اعطيت ليصرفها في السيد والديان، وفي مصالح الغرة والسفر ولم يفعل فيستعد، بصرف مال الغير في غير محله .

والظاهر انه ان تبرع أحد وأمرأه، السيد والديان او فضل عنها شيء فكذلك.

كأنه هؤلاء (٢) لا يملكونها، بل يأخذونها للصرف في جهة معينة، ولهذا

(١) يعنى يكفي مجرد السؤال عن استحقاق الزكاة وجواب السؤال غزوه . نعم انما فقير

(٢) يعنى لسيد والديان والعمرة والمسافرين

جني ب (في) في الآية .

نعم الفقراء ، والمساكين ، والمعتال ، والمؤثفون يملكوها بالأخذ فيصرفون
 منها شاءوا بما شاءوا ، ونقل عليه الاجماع في المنهي .
 ويحتمل عدم الاعادة فيهم (١) ايضاً لو أراه، الديان او تبرع به أحد،
 أو فضل من مؤنة السبل او الغزو أو لم يصرف فيها أو فضل من مال الكتابة شيء
 أو لم يصرف فيها خصوصاً في العازي، لان الظاهر أنَّ الغازي يأخذ لاجل ان
 يروح الى الغزو، فلو قتر أو فضل عنده شيء لا يستعاد ، بل كأنه اجرة له للغزو،
 فتأمل .

ويؤيد عدم الاعادة (٢) رواية سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال: إذا أخذ الرجل الزكاة فهي كماله، يصنع بها ما يشاء، قال: وقال: ان الله
 عز وجل فرس للفقراء في اموال الأغنياء فريضة لا يحمدون بادائها، وهي
 الزكاة، فإدا هي وصلت الى الفقير فهي بمنزلة ماله يصنع بها ما يشاء ، فقلت :
 يتزوج بها ويتعج منها؟ قال: نعم هي ماله، قلت: فهل يوحى الفقير اذا حَجَّج من
 الزكاة كما يوحى الغني صاحب المال؟ قال: نعم (٣) .
 وفي صحيحة أبي بصير (في حديث): بلى فليعطه ما يأكل ، ويشرب،
 ويكتسى، ويتزوج ، ويتصدق، ويتعج (٤) .

وصحيحة محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل
 رجل انا عبد الله عليه السلام وانا جالس فقال: انى اعطى من الزكاة فاجبه
 حتى أحج به؟ قال: نعم يا جرد الله من يعطيك (٥) .

(١) يعنى السيد والديان والعمراء والسافريين كما لا يجب الاعادة في الفقراء والمساكين والمؤثفون

(٢) يعنى في الفقراء والمساكين ويحتمل

(٣) الوسائل باب ٤١ حديث ١ من ابواب المتعطين للزكاة

(٤) الوسائل باب ٤١ دليل حديث ٢ من ابواب المسحقين للزكاة

(٥) الوسائل باب ٤٢ حديث ٣ من ابواب المسحقين للزكاة

والتخصيص بالفقير (١) ممكن لانه المتبادر والموجود في بعضها فتأمل.
مع عدم صراحة ما لم يصرح فيه بالفقير وهو الصحيحة الأخيرة في ان
تصرف شاء وعدم الاعادة.

وان كان عدم الاعادة في الكل (٢) غير بعيد على تقدير حصول البرائة
مما اعطيت له من الجهة مثل وقوع الامراء من الديان والسيد اذا تبرع متبرع
بالخلاص اوفضل شيء بعد ذلك لحصول الغرض.

مع ان الظاهر تملكهم او تسلطهم على ذلك ، وانتزاعه يحتاج الى دليل
وليس وجود (في) (٣) دليلاً على عدم الملك، لاحتمال كون النكته في
التغيير، والتعيين والتملك وجوب الصرف في تلك الجهة في الجملة، ومع الوجود
وعندها، فلا يضر الترك حين البرائة، وملك الفاضل، وكذا التملك بعد ذلك وان
قلنا بعدمه قبله، فتأمل.

ولو كان دليلاً على وجوب الصرف في تلك الجهة فالظاهر انه مقيد
بالوجود وان الغرض خلاصه من ذلك ، وقد حصل .

وايضاً يلزم الحرج في الحملة، اذ قد لا يجد المالك وقد خرج عن ملك
المالك، فالظاهر ان ليس لها مالك غير صاحب اليد ، فتكليفه يحتاج الى دليل .
وايضاً إن له أن يؤدي الدين من غيرها بان يستدين او يتعامل بوجه
فيتملك ، وظاهر الرواية .

ومذهب الشيخ عدم ارتجاع ابن السيل، والغازي ، وهو دليل عدم
دلالة (في) فافهم .

(١) يعني تخصيص حصول الملك بالفقير فقط دون سائر الاصناف ممكن بضرورة التبادر ووجوده في بعض

الاختبار

(٢) يعني في كل الاصناف

(٣) بمعنى في قوله تعالى ' وفي الرقاب وهو له تعالى : (وفي سبل الله)

ويجوز ان يعطى الغارم ما أنفق في المعصية، من سهم الفقراء .
 وأن يعطى من سهم الغرم من جهل حاله
 ويجوز مقاصة الفقير بما عليه، وان يقضى عنه حياً وميتاً، ولو كان
 واجب النفقة

«فرع»

قالوا: يجوز اعطاء من يجب نفقته من غير جهة الوجوب للتوسعة، وللحج،
 وللزيارة، والتزويج كما مر، وللغرم، وللغزو وموثة السفر- لابن السبيل - ، وموثة
 الزوجة ، ومكاتبه، بل قيل: بوجوب الاعطاء لمكاتبه للآية.
 قوله: «ويجوز ان يعطى الغارم ما أنفق في المعصية» الجواز ظاهر على تقدير
 فقره، وكونه غير فاسق بها، لعدم كون ما فعل كبيرة أوللتوبة.
 وكذا مع القول بعدم اشتراط العدالة واجتناب الكبيرة.
 وكذا عدمه مع القول بالاشتراط وكونه فاسقاً، والاولى عدم الاعطاء
 الأبعد التوبة، فانه يفهم الجواز حيث لا خلاف، وصيرورته عادلاً أو غير فاسق، فتأمل.
 وقد مر دليل جواز الاعطاء مع جهل صرفه في الطاعة او المعصية، وان
 الاعطاء اظهر خصوصاً مع ظهور صلاح ما وعدم ظهور فسق.
 وقد مر ايضاً جواز احتساب ما في ذمة الفقير زكاة حياً او ميتاً، وهو المراد
 بالمقاصة، وقد دلت عليه صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت ابا الحسن
 الاول عن دين لى على قوم قد طال حبسه عندهم لا يقدرّون على قضائه وهم
 مستوجبون للزكاة ، هل لى أن ادعه فاحتسب به عليهم من الزكاة قل: نعم (١) .
 وكذا، ما في رواية سماعة: (فلا بأس ان يقاصه بما أراد ان يعطيه من الزكاة

ولا يشترط الفقر في الغازي، والعامل، والمؤلفة (قلوبهم خ)
و يسقط في الغيبة سهم الغازي إلا أن يجب، والعامل، والمؤلفة

او يحتسب بها (١) .

وكذا ما يدل على جواز تقديم الزكاة قرضاً على ما مر، وإن القرض نعم
الشيء وقاية للمال عن الزكاة ولو لم يؤخذ (٢) - فتأمل وغير ذلك.
وقد مر في الميت أيضاً، ويشعر به ما يدل على ثواب تحليل الميت، عن أبي
عبد الله عليه السلام إن له بكل درهم عشرة دراهم إذا حلّله، فإن لم يحلّله فما له
درهم بدل درهم (٣) والظاهر أن القضاء عن الحي والميت كذلك مطلقاً بأذنه
وبغير أذنه، وقد مرّت الإشارة إليه.

وتدل عليه، العمومات وما يدل على قضاء دين أخيه المؤمن (٤)، وقد مرّ
ثوبه العظيم، وأنه عام في الحي والميت، وبالزكاة وغيرها، وبالأذن وبدونه، وأنه تفريح
كربة المؤمن، وهي أعظم كربة فيدرك ثواب ذلك أيضاً، ولا شك في شمول في
سبيل الله له.

قوله: « ولا يشترط الفقر الخ » للأصل، ومقابلتها للفقراء، ولأنه معاون
للغزو والزكاة، وصرف مال فيها، وأجرة للعمل، وهو في العامل أظهر.
وقد مر سقوط سهم الغازي مع الاستثناء، وكذا المؤلفة.
فما وجه سقوط العامل فهو أنه وكيل الأمام عليه السلام وأن ممّيه هو
عليه السلام، فمع عييته عليه السلام لا يمكن.
ولكن في المؤلفة وفي العامل تأمل، إذ قد يحتاج اليها فيعينها لحاكم
فيسبغ الاستثناء فيها أيضاً كالأول ولا يخرج عن الاحتياج منها أمكن.

(١) الوسائل باب ٤٦ حديث ٣ من أبواب المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل باب ٤٩ حديث ١٦ - ١٧ من أبواب المستحقين للزكاة

(٣) لاحظ الوسائل باب ٢٣ من أبواب النين والقرض وباب ١٣ من أبواب صل المعروف من كتاب

الأمر بالمعروف

(٤) لاحظ الوسائل باب ٢٥ إلى ٣٢ من أبواب صل المعروف من كتاب الأمر بالمعروف

«المقصد الرابع في كيفية الإخراج»

يجوز أن يتولاه المالك بنفسه أو وكيله،

قوله: «يجوز أن يتولاه المالك بنفسه أو وكيله الخ» جواز تولية الإخراج بنفسه ظاهر لتوجه التكليف بالإخراج إليه.

ولعلّ دليل جواز إخراج الوكيل هو الإجماع المفهوم من المنتهى حيث قال: ولو دفع المالك الزكاة إلى وكيله لفرقه ونوى حال الدفع إليه، ونوى لو وكيل حال الدفع إلى الفقير إحزاً إجماعاً لوقوع العبادة على وجهها، ولو نوى لو وكيل حال الدفع ولم ينو المالك قال: الشيخ لم يحز عنه، لأن الوكيل ليس بمالك، والعرض (الفرض خ) يتعلق بالمالك، والأجزاء يقع عنه، وعدي فيه توقف (انتهى).

وفي دليله تأمل، لأنه إذا كان الفرض (الفرض خ) متعلقاً به فلا ينبغي التوكيل، ولا يصح إلا بدفعها بنفسه إلى الفقراء ولا يؤثر نيته وقت الدفع إلى الوكيل أصلاً، لأنه وكيله ويده مثل يده، فلو صح معها ينبغي الصحة بدونها أيضاً.

بل ما يحذر معني لنيته حينئذ لعدم المقارنة المشروطة عندهم، وإن كانت للعزل فهو أمر آخر، ولأنه (١) يفهم من هذا الكلام أنه لو وكن في الإخراج فأخرج

(١) الظاهر أنه عطف على قوله. لأنه إذا كان الفرض الخ

والامام .

والساعي ان اذن له الامام عليه السلام والآ فلا .

و يستحب حملها الى الامام عليه السلام .

الوكيل ونوى عند الدفع الى المستحق لا يكون صحيحاً عند الشيخ، وهو خلاف اكثر العبارات من قولهم: (ويجوز الاخراج بوكيله) الا ان يقيد مع نيته بنفسه، وما اجد لها معنى ظاهراً الا ان يكون تعبداً عضواً اولاً تكون المقارنة شرطاً أو يكون بنية الغزل فلا يحتاج كونها (١) عند الدفع الى الوكيل، فتأمل ، ولم يظهر شرطيتها لصحة دفع الوكيل .

وبالجملة ، اظاهر عدم الاحتياج الى نيته، وكفاية نية الوكيل عند الدفع، ونيتها أحوط .

والظاهر ان الغرض وصول الحق الى أهله وهو يحصل بدون نية المالك كما في اداء الديون فتأمل فانها عبادة والتوكيل خلاف الاصل، ولادليل ظاهراً الا ان يكون اجماعاً، وليس بواضح حتى يعلم ان الغرض ذلك فتصح الوكالة فالاولى الاخراج مع الامكان .

ويسمى كونه على تقدير الجواز بمن يوثق بقوله وفعله حتى يحصل البرائة بقوله: (فعلت) او بمجرد توكيله ، فتأمل .

ومعلوم عدم النزاع في جواز اخراج الامام عليه السلام ، فانه اولى بالمؤمنين من انفسهم خصوصاً من جهة علمه بكيفية الاخراج والمستحقين وحصول البرائة - بتسليمه وثبوت صرفها اليه صلى الله عليه وآله اولى الامام عليه السلام، ولهذا لانزع في اولوية الدفع اليه واستحبابه، بل يجمع عليه كما يفهم من المتن .

وكذا الساعي لو علم اذن الامام عليه السلام له بذلك، فالظاهر من هذا الكلام كون المراد بالاخراج ايصاله الى المستحق .

(١) هكذا في النسخ المصحفة والمطبوعة ولعل حق العبارة: فلا يحتاج الى كونها الح

ولو طلبها وجب، ولو فرقها حينئذ أثم واجزأه على رأى.

قوله: «ولو طلبها وجب الخ» قال المصنف: لان الامر بالأحد، للوجوب وهو يستلزم الامر بالاعطاء وفيه بحث (انتهى).
والظاهر ان مراده بالبحث ان أخذه صلى الله عليه وآله على تقدير اعطاء جماعة خاصة (١) كان واجباً، وهو لا يستلزم وجوب الاعطاء على كل أحد لو طلب كل امام.

ويمكن ان يقال: لو طلبها بما يفيد الوجوب مثل صيغة الامر الدالة على الوجوب يجب لذلك والآ فلا وهو ظاهر.

وحينئذ لا شك في الاثم لو خالف، لان ترك الوجوب موجب لذلك وهو ظاهر، واقام لواعظاها حينئذ نفسه أو بوكيله هل يجري م لا؟ حزم في المتن والتذكرة به، وفي المختلف احتار عدم الاجزاء لعدم اتيانه بالمأمورية على وجهه.
وفيه تأمل، فتأمل، وقال في المنتهى: وعندى فيه توقف، وقال المحقق الثاني والشهيدان: لا يجزى.

ولعل دليلهم كون الأمر بالشئ مستلزماً للنهى عنه، وانه في لعبادة مفسد وصرح به ثاني الثاني (٢) فلا يجزى لفساده، فيرجع مع بقاء العين، ومع التلف فلا، ويمكن معه ايضاً مع علم الآخذ بالحال.

والمعجب أن المصنف مع قوله: بأن الأمر مستلزم للنهى مطلقاً وانه مفسد قال بالاجزاء وتوقف، وقال الجماعة (٣) بالعدم مع عدم قولهم به في الضد الخاص مع شبهة ثانی الثاني بعدم الفساد ايضاً كما مر، ومعلوم أن هذا الاحراج ضد خاص لو كان بالنسبة الى الأمر بالدفع الى الامام عليه السلام، لان الضد هو عدم الدفع، وهو اقم من الدفع الى أحد وعدمه اصلاً وهو ظاهر.

بل يمكن ان يقال: ليس الدفع الى الفقير فرداً له وضداً للدفع الى الامام

(١) يعنى لو لمضى جماعة زكواتهم باختيارهم، فليس صلى الله عليه وآله يجب عليه لأحد حينئذ وهو لا يستلزم وجوب الاعطاء على كل أحد مع الطائفة

(٢) يعنى الشهيد الثاني عليه الرحمة

(٣) أى المحقق والشهيدان

وحال الغيبة يستحب دفعها الى الفقيه ليفرقها.

عليه السلام، لعدم المنافاة (١) بين الدفع الى الفقير ثم الدفع اليه عليه السلام، وفيه تأتمن،
ولعل الى هذا نظر المصنف .

أو لى أنه ما علم الوجوب من طلبه عليه السلام معيناً ومنعه من الاعطاء
بنفسه، لاحتمال كون غرضه من الطلب ايصال الحق الى أهله كما هو الظاهر .

ولهذا قال في دليل الوجوب - وفيه بحث - وتوقف في الاجزاء لذلك
الاحتمال في المنتهى وجزم في المتن به لرجحان كون الغرض ذلك وظهور صدق
امتثال الأوامر المطلقة ، ولكن يلزم حينئذ عدم الاثم ايضاً .

ويمكن ان يقال: لا ينال الاجزاء، الاثم ايضاً على تقدير التفريق بنفسه،
لاحتمال كون الاثم على عدم الدفع اليه عليه السلام والعزم على ذلك، والبقاء ،
والثاخير ، لاعلى التفريق كما اشرنا اليه .

وبالحيلة لا يتحقق الفساد بالنهي الأمع تحقق المنافاة بين المأمور به
والعبادة التي ادعيت تحقق النهي فيها بسبب امر ذلك المأمور وعدم امكان الجمع ،
لان دليل الفساد كون شيء واحد بشخصه مأموراً به ومنهياً عنه، وهو باطل ، فيحتاج
الى العلم بالنهي اللازم ايضاً ، وقد اشرنا اليه مراراً ، فتذكر .

ويحتمل حل كلامه هنا على عدم العلم بذلك ايضاً ، والامر واضح، فانه
ان تحقق ما قلناه لم تجز ولا يجزى .

ويؤيد ما قلناه ما قال في المنتهى في عدم نقل الركاة قال: ولو قلنا بتحريم
النقل مقدماً اجزائه اذا وصلت الى الفقراء ذهب اليه علمائنا اجمع، فاعلم ويمكن
ان يقال: المتبادر من طلب الأمر والدفع اليه، عدم الرضا من دفعه الى غيره وعدم
اجزاء ذلك، فتأمل .

قوله: «وحال الغيبة يستحب دفعها اليه» دليله مثل ما مر انه اعلم

(١) والظاهر ان المراد ان الصديق اصطلاحاً امر ان وجوديان لا يجمعان في محل واحد ولازم ذلك عدم
امكان وجود الآخر مع وجود احدهما وليس هنا كذلك لامكان الدفع الى الامام عليه السلام، مع كونه قد دفع الى فقير أولاً

و يستحب بسطها على الاصناف، ويجوز تخصيص واحد بها، وان يعطى غناه دفعة

مواقفه وحصول الاصناف عنده فيعرف الأصل والأولى، وانه حليلة الامام عليه السلام، فكأن الواصل اليه واصل اليه عليه السلام، وان الايصال اليه افضل كالاصل.

والظاهر أنه يريد بالفقيه، الجامع لشرائط الفتوى، وهو المتعارف عندهم كما اطلق وقيد في بعض العبارات بالمأمون، ويراد به الموثوق بانه لا يستعمل الخيل الشرعية.

قوله: «ويستحب بسطها على الاصناف الخ» قال في المنهى: لان لكل واحد منهم قسطاً، ولانه يخرج عن الخلاف، كانه يريد بحسب ظاهر الآية لكن قسط على سبيل التغيير لا اللزوم والا يجب البسط، ويريد الخروج عن خلاف العامة حيث ما نقل الخلاف الامن بعضهم.

والمشهور بين الاصحاب ان اللام لبيان المصرف، فلا يدل على وجوب البسط فلا يجب البسط عندهم.

ويدل عليه بعض الاحار مثل رواية عبدالكريم بن عتبة الهاشمي، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقسم صدقة اهل البوادي في اهل البوادي وصدقة اهل الحضر في اهل الحضر ولا يقسمها بينهم بالسوية، وانما يقسمها، على قدر ما تحضره منهم وما يرى وليس في ذلك شيء موقت موظف (١).

وايضاً قد يكون شيئاً قليلاً فالبسط خصوصاً على جماعة من كل صنف لم يصل الى أحد منهم ما ينتفع به، فوجوده وعدمه سواء.

ولعلك فهمت منه عدم استحباب البسط مطلقاً، وينبغي تخصيص ما قالوه. ويدل عليه ايضاً ما يجب أن أقل ما يعطى الفقير هو خمسة دراهم،

وما يدل على الترغيب في إعطاء ما يغني، وكذا قيل .
 ويستحب إعطاء جماعة من كل صنف لظاهر الجمع المذكور في الآية
 وللخروج عن الخلاف .
 والظاهر أيضاً أنه لا تجب التسوية ، بل يمكن استحباب المعاضل بعلم ،
 وعقل ، وصلاح ، وقربة ، وشدة حاجة ، وعدم سؤال ، وقد دلّ مثل خبر إسحاق (١)
 في الزكاة على أن القريب الفضل .
 وقد مر أيضاً في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج: نعم يفضل الذي
 لا يسأل على الذي يسأل (٢) .
 وفي رواية لسكوني عنه عليه السلام: أعطهم على الهجرة في الدين والفقير
 والعقل (٣) .
 ويجوز أن يعطى الفقير ما يغنيه ، قال في المنتهى: وهو قول علمائنا أجمع ،
 وتدل عليه أيضاً لعمومات ، مثل خير الصدقة ما اعت (٤) .
 ومثل موثقة عمار بن موسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل كم
 يعطى الرجل من الزكاة؟ قال: قال: أبو جعفر عليه السلام: إذا أعطيته فأغنه (٥) .
 وم في رواية إسحاق بن عمار عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال:
 قلت له أعطى الرجل من الزكاة ثمانين درهماً؟ قال: نعم وزده ، قلت: أعطيه مائة
 درهم؟ قال: نعم وأغنه إن قدرت على أن تغنيه (٦) .
 وفي أخرى لإسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام: قلت خمساً

(١) الوسائل باب ١٥ حديث ٢ من أبواب المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل باب ٢٥ حديث ١ من أبواب المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل باب ٢٥ حديث ٢ من أبواب المستحقين للزكاة

(٤) انتهى للعلامة ج ١ ص ٥٢٨ بقلا من الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله

(٥) الوسائل باب ٢٤ حديث ٤ من أبواب المستحقين للزكاة

(٦) الوسائل باب ٢٤ حديث ٣ من أبواب المستحقين للزكاة

قال: نعم تغنيه (١) .

ورواية زياد بن مروان، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال: اعطه
الف درهم (٢) .

ولعل فيها دلالة على عدم وجوب البسط، بل عدم استحبابه سيما
استحباب الايصال الى جمع من كل صنف فافهم ، خصوصاً مع القلة، ومعلوم ان
ليس مراده بجواز اعطاء غناه دفعة ، عدم ذلك بالدفعات، بل مجرد البيان، ودفع
الوهم، والاشارة الى جواز اعطاء ما يغنيه وما فوقه دفعة وعدم ذلك بالدفعات لعدم
حوازه بعد تحقق الغنى والعارة قاصرة عنه .

وايضاً يدل على عدم وجوب البسط، الروايات الدالة على الاستحباب
اعطاء الفقير من زكاة النقد ما يجب في النصاب الأول ، وهو قيراطان في الذهب
 وخمسة دراهم في المضة، والرواية صريحة في الثاني فقط .

مثل ما رواه ابو ولاد الحنظل الثقة في الصحيح، عن أبي عبد الله عليه
لسلام قال: سمعته يقول لا يعطى احد من الزكاة أقل من خمسة دراهم ، وهو أقل
ما فرض الله عز وجل من الزكاة في اموال المسلمين فلا تعطوا أحداً من الزكاة أقل
من خمسة دراهم فصاعداً (٣) .

ورواية معوية بن عمار وعبد الله بن بكير جميعاً ، عن أبي عبد الله عليه
السلام قال: لا يجوز أن يدفع من الزكاة أقل من خمسة دراهم ، فانما أقل الزكاة
(٤) .

وقيل بوجوب ذلك في أول نصاب النقيدين مثل الشيخ في الكتايب ، لا مر .

(١) الوسائل باب ٢٤ حديث ٧ من ابواب المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل باب ٢٤ حديث ٦ من ابواب المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل باب ٢٣ حديث ٢ من ابواب المستحقين للزكاة

(٤) الوسائل باب ٢٣ حديث ٤ من ابواب المستحقين للزكاة

ويحرم حملها عن بلدها مع وجود المستحق فيه .

ويحمل على الاستحباب لعموم الآيات ، والاخبار ، والاصل ، وما قرر من الاخبار (١) .

وصحيفة محمد بن ابي الصهبان قال : كتبت الى الصادق عليه السلام : هل يجوز لي ياسيدي ان اعطى الرجل من اخواني من الزكاة الدرهمين والثلاثة دراهم فقد اشتبه ذلك على ؟ فكتب : ذلك جائز (٢) .

و يدل عليه ايضاً ما يدل على البسط والشهرة العظيمة في ذلك وفي اصل المدعى . قوله : « ويحرم حملها عن بلدها مع وجود المستحق فيه » الظاهر عدم الخلاف في الجواز مع عدم امكان صرفها في البلد ، وعدم الضمان لو تلفت بنير تفريط كما لو تلفت بعد العزل كذلك .

وانما الخلاف في حملها مع وجود المستحق فيه ، فنقل في المنتهى عدم جواز النقل حينئذ عن بعض علمائنا واختار الكراهة فيه وفي المختلف ايضاً بعد نقل ، الاقوال ، واختار هنا التحريم .

وظاهر الأدلة هو الجواز مع الكراهة كما قال في المنتهى : اذا قلنا بالجواز كان مكروهاً ، فالاولى صرفها الى فقراء بلدها دعماً للخلاف واحتمال الفتوى فيحرم عن الثواب ولزوم التأخير في الجملة المتأني للمسارعة الى المعفرة وحمل بعض الاخبار عليها .

وأما دليل الجواز فهو الاصل ، وصحيفة هشام بن الحكم وحسته ، عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يعطى الزكاة يقسمها له أن يخرج الشيء منها من البلدة التي هو فيها الى غيرها ؟ فقال : لا بأس به (٣) .

وصحيفة بكير بن اعين ، قال : سألت ابا جعفر عليه السلام ، عن الرجل يبعث بركاته فتسرق او تضيع قال : ليس عليه شيء (٤) .

(١) مثل رواية عبد الكريم بن عتبة قال : سئلت في ذلك شيء موهب

(٢) الوسائل باب ٢٣ حديث ٥ من ابواب المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل باب ٣٧ حديث ١ من ابواب المستحقين للزكاة

(٤) وسائل باب ٣٩ ح ٥ من ابواب المستحقين للزكاة

ونبي الشئ اعم من الاثم ، ولأنه لو لم يجز لوحب الاعادة ، فدلّت على الجوار ومثله حسنة أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا أخرج الرجل الزكاة من ماله ثم سَمّاها لقوم فضاعت أو أرسل بها اليهم فضاعت فلا شيء عليه (١) ورواية درست بن أبي منصور ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : في الزكاة يبعث بها الرجل إلى بلد غير بلده ؟ قال : لا بأس أن يبعث بالثلث ، والرّبع - شك أبو أحمد (٢) - (وهو ابن أبي عمير) (٣) وكأنه لا قائل بالفرق . وما في رواية عمرو بن الياس ، فقلت لأبي جعفر عليه السلام : جعلت فداك الرجل يبعث بزكاة ماله من أرض إلى أرض فيقطع عنه الطريق ؟ فقال : قد اجزأت عنه ولو كنت أنا لأعدتها (٤) ، وفيها دلالة على استحباب الاعادة . ورواية أحمد بن حمزة قال : سألت أبا الحسن الثالث عليه السلام عن الرجل يخرج زكاته من بلد إلى بلد آخر ويصرفها في أخوانه فهل يجوز ذلك ؟ قال : نعم (٥) - **أظن أنها صحيحة** . ويدل عليه أيضاً الأخبار الصحيحة الدالة على جواز التأخير (٦) وقد مرّت فتأمل .

وما نرى شيئاً يدل على عدم الجواز الاحتمال التلف ، فيندفع بظن

(١) وسائل باب ٣٩ ح ٦ من أبواب المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل باب ٣٧ حديث ٢ من أبواب المستحقين للزكاة

(٣) الواقع في طريق الكليني والشيخ

(٤) الوسائل باب ٣٩ حديث ٦ من أبواب المستحقين للزكاة - وصدر الحديث في الكليني هكذا - عن

وهيب بن حفص قال : كنا مع أبي بصير فأتاه عمرو بن الياس فقال له : يا أبا محمد إنني حتى يطلب يدي من الزكاة أصيب بالكمه فقطع عليه الطريق فهل منك فيه رواية ؟ فقال : نعم سألت أبا جعفر عليه السلام عن هذه المسئلة ولم أظن أن أحداً سألني عنها أبداً فقلت لأبي جعفر عليه السلام الع

(٥) الوسائل باب ٣٧ حديث ٤ من أبواب المستحقين للزكاة

(٦) راجع الوسائل باب ٥٣ من أبواب المستحقين للزكاة

السلامة والضمان، والافيجرم التأخير.

ووجوب الفورية، وليس بواضح على ما مر.

على ان العلامة قال: والاخراج عن البلد للاعطاء ليس بتأخير، بل شروع في الاخراج، ومع التسليم قد يخرج هذا التأخير من ذلك بالدليل المتقدم، مع كونه وسيلة الى الاخراج خصوصاً اذا انضم اليه غرض صحيح مثل الاعطاء الى الافضل، والاصلاح، والاقرب، ومن لايشل والأحوج.

نعم يدل على الضمان لو اخرج مع وجود المستحق، حسنة محمد بن مسلم قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: رجل بعث زكاة ماله لتقسم فضاعته، هل عليه ضمانها حتى تقسم؟ فقال: اذا وجد لها موضعاً ولم يدفعها اليه فهو لها ضامن حتى يدفعها، وان لم يجد لها من يدفعها اليه فبعث بها الى أهلها فليس عليه ضمان لانها قد خرجت من يده، وكذلك الوصي الذي يوصى اليه يكون ضامناً لما دفع اليه اذا وجد ربه الذي أمر بدفعه اليه، فان لم يجد فليس عليه ضمان (١).

وايضاً حسنة زرارة، قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل بعث اليه اخ له زكاته ليقتسمها فضاعت فقال: ليس على الرسول ولا على المؤذي ضمان، قلت: فانه لم يجد لها أهلاً ففسدت وتغيرت أبيضها؟ قال: لا، ولكن اذا عرف لها أهلاً فعطبت او فسدت فهو لها ضامن حتى يخرجها (٢).

وهو لا يدلان على تحريم النقل، بل على الضمان فقط مع التلف ووجود المستحق، وهو لا يستلزم التحريم، اذ قد يكون فعلاً جائزاً مستعقياً للضمان، وهو كثير، على ان في اول الثانية ما يدل على جواز النقل، فتأمل.

ويدل عليه أنه لو أخر في البلد ايضاً مع وجود المستحق بصمن، كما يدل عليه الخبران، وليس بظاهر تحريمه على ما مر من جواز التأخير في الجملة.

(١) الوسائل باب ٣٩ حديث ١ من ابواب المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل باب ٣٩ حديث ٢ من ابواب المستحقين للزكاة

وكذا لو عرّفا من ماله، فيخرج عن الصمان لو تلف بغير تعريض، وكأنه لأحلاف فيه.

و يدل عليه حصة عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إذا أخرجها من ماله فذهبت ولم يسمها لأحد فقد برئ منها (١).

وقال في المنتهى ولو قلنا بتحريم النقل فنقلها أحرأه إذا وصلت إلى الفقراء ذهب إليه علمائنا أجمع، وهو قول أكثر أهل العلم (انتهى).

ووجهه ظاهر، وهو وصول الحق إلى أهله وإن قصر في الإيصال في بعض الأوقات كالغاصب إذا رد المال إلى صاحبه بعد الميع مدة، وكذا الدين وهو ظاهر.

ولا يفهم كونها مختصة بأهل تلك البلدة، فاعطائها لغيرهم إعطاء إلى غير الأهل لأنها ليست حقاً لهم، بل هم من جملة المستحقين، نعم لحضورهم ووجودهم كانوا أحق، وهو ظاهر.

وهذا يدل على ما قلناه سابقاً من عدم نحرمان إعطائها للفقراء، وعدم كونه ضدّاً للأمر بإعطائه للإمام عليه السلام، وهنا كذلك ليس الإعطاء حراماً وإن كان الإخراج عن البلد حراماً فتأمل.

و يفهم من الإخبار بجواز الإرسال مع الغير، ولا يبعد اختيار كونه ممن يوثق به وإن كانت الروايات حالية عنه، وكأنه موكل إلى الظهور فتأمل، فإن الأولى عدم النقل وعدم التأخير كما مرّ أنه مكروه.

وعلى تقدير النقل ينبغي اختيار الأقرب والأداء من، قال في المنتهى: لو نقلها مع وجود المستحق ضمن أجمعاً، وقال أيضاً: لو لم يوجد المستحق في بلدها جار بقها مع طن السلامة، ولا يصح مع التلف حينئذٍ بلا خلاف (انتهى).

فالظاهر جواز النقل مطلقاً ويلزمه الصمان مع وجود المستحق مطلقاً، فلا

يقيد لجواز بشرط الضمان على أنه ليس له معنى محض، فتأمل.

و ينبغي مراعات ما ذكرناه من الأقرب والأمن والارسال مع من يوثق به، قال في المنتهى: رعاية الأقرب مستحبة عندنا وواجبة عند القائلين بالتحريم وعدم النقل دائماً من بلد إلى آخر، وهكذا بحيث يؤل إلى تعطيل الاعطاء أو تأخيرها كثيراً وإيضاً يستحب إعطاءها في بلد المال لو كانت مالية وإن كان هو غائباً عن بلده وإخراج مال كل بلد فيه، والمطرفة في بلد هو فيه وإن كان ماله غائباً عنه.

ولظاهر أن النقل من البيادر إلى القرية والبلد لا يسمى نقلاً، إذ المتعارف نقلها إليها وإن فرض وجود المستحق هناك يمكن إجراء الخلاف فيه، وهو غير بعيد وقال فيه أيضاً: لو لم يوجد المستحق استحب له عزها لأنه مال لغيره فلا يتصرف فيه - انتهى -.

ولأن لظاهر أن له ولاية التعيين في ماله من أي قسم أراد، واستخلاص نفسه من الاشتراك والضمان مطلقاً مرغوب فينبغي العزل له، ولأنه يلزم الحرج والضيق في الجملة لو منع عن ذلك، والظاهر عدم الخلاف في ذلك.

و يدل على الحوز والتعيين بالعزل عباراتهم: - أنه يضمن لو فرط - و - أنه لو نقل وفات ضمن - فانه ظاهر في تعيينها (١)، وكذا تحريم (٢) النقل.

نعم، هل يتحقق بمجرد التعيين والقصد والعزل؟ ولو كان ممّا يؤكل أو يؤذن يكفیان؟ أو لابد مع ذلك، النية.

والأصل وخلو عبارات والروايات عنها، يدل على العدم، واختار الشهيد الثاني اعتبارها وتردد مع وجود المستحق في البلد في التعيين معها أيضاً، وهو بعيد. ويدل على العدم أيضاً أن الظاهر أنها عبادة واجبة فيكفيها نية واحدة. ويدل عليه من الروايات حسنة عبيد بن زرارة المتقدمة (٣)، ورواية

(٢) يعني ظاهري تحريم النقل

(١) أي تعيين الركعة بالحرز

(٣) الوسائل باب ٣٩ حديث ٤ من أبواب المستحقين للركاة

وتأخير الدفع مع المكنة، فيضمن لا بدونها .

يونس بن يعقوب قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: ركأتى نحل عتي في شهر أيصح لي ان احبس منها شيئاً مخافة ان يجئني من يسلي يكون عدي عذة؟ فقال: اذا حال الحول فاخرجها من مالك ولا تخطها بشئ ثم اعطها كيف شئت، قال: قلت: فان انا كتبتها واثبتتها يستقيم لي؟ قال: نعم لا يضرك (١) .

وليس في السند (٢) من فيه الا الحسن بن علي بن فضال وهو لا بأس به، وان قيل فيه وفي يونس ما قيل .

ثم قال في المنتهى ايضاً: ويستحب الايصاء لانه ربما اشتبهت على الورثة لوفجته الموت، واما لو ادركته الوفاة ولم يوص بها وحبث عليه لوصية.

قوله: « وتأخير الدفع مع المكنة الخ » اي يحرم ذلك، وقد مر الكلام فيه، وان الاخبار الصحيحة دلت على جواز التأخير مثل صحيحة معوية بن عثمان لا بأس بالتأخير من شهر رمضان الى المحرم (٣) .

وصحيحة حماد بن عثمان، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بتعجيل الزكاة شهرين وتأخيرها شهرين (٤) .

قال الشهيد الثاني في شرح الشرايع: بل الاصح حوز التأخير شهراً وشهرين لا يزيد لصحيحة معوية بن عثمان.

وقد عرفت أنها مشتملة على الجواز من شهر رمضان الى المحرم.

وان ليس فيها (شهرأ وشهرين)، بل ذلك موقوف في صحيحة حماد مع عدم النفي

(١) الوسائل باب ٥٢ حديث ٢ من ابواب المستحقين للزكاة

(٢) وسنده كما في الكافي: محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن الحسن بن علي، عن يونس بن

يعقوب

(٣) الوسائل باب ٤٩ حديث ٩ من ابواب المستحقين للزكاة - ولقد الحديث هكذا . عن معوية بن

عمر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يحل عليه الزكاة في شهر رمضان فيؤخرها الى المحرم قال

لا بأس قال قلت: فاب لا يحل عليه الا في المحرم فيمطها في شهر رمضان؟ قال لا بأس

(٤) الوسائل باب ٤٩ حديث ١١ من ابواب المستحقين

ويجوز النقل مع عدم المستحق ، ولا ضمان ، ولو حفظها حينئذ في البلد حتى يحضر المستحق فلا ضمان .
و يستحب صرفها في بلد المال ولو كان غير بلده ،
ويجوز دفع العوض في بلده ،

عن الزيادة بقوله قده : (لا ازيد لصحيحة معوية بن عمار) محل التأمل ، ولعل في العبارة غلطاً .

والظاهر أنه لو أخر الدفع مع المكنة ضمن ، سواء قلنا بجوازه ام لا ، وأنه لا ضمان بالتأخير مع عدم المكنة وعدم التفريط في الحفظ ، وعليه يحمل قوله : (فيضمن) .

قوله : « ويجوز النقل مع عدم المستحق » قد مر أنه اجماعى ، والظاهر أنه يشترط ما ذكرناه من الامن في السفر ، وهو ظن السلامة ، وأنه لا ضمان حينئذ مع عدم التفريط وعدم صدور ما يوجب ذلك في الامانات ، وكذا لو حفظها حينئذ في البلد مع تلك الشرط وان كان السفر ممكناً ، بل ائمن من الحفظ في البلد ، لعدم وجوب السفر لحفظ مال الناس .

قوله : « ويستحب الخ » يعنى يستحب صرف الزكاة الى المستحقين في بلده في المال ون كان هذا البلد غير بلد المالك ، وانما ذكره بطريق الشرط ، لوضوحه حين اتحاد البلد .

ووجهه انها على المال ، فالاعطاء انما يكون حيث يكون ، ولانها متعلقة بالعين والاعطاء منها افضل فيكون في البلد والاعطاء منها في غير البلد مستلزم للنقل ، وقد مر البحث فيه .

نعم يجوز الاعطاء من غيرها في غيره بناء على حوازه من غير العين .

واليه اشار اليه بقوله : - ويجوز دفع العوض في بلده - .

والظاهر انه لو أخذ وكيل المستحق من بلد المال ونقلها الى ائى مكان كان ، ليس نقلاً حراماً ولا مكروهاً ، فانه نقل ماله لا الزكاة كنقل المستحق نفسه ذلك

وفي الفطرة ، الأفضل صرفها في بلدها .
و يدعو الإمام أو الساعي اذا قبضها وجوباً على رأى

ون كان ملده بعيداً عن بلد الزكاة، وهو ظاهر، وانه كمثل سائر امواله.

واما افضلية الفطرة في بلده، فلتعلقها بذمته لشخصه، فيخرجها ايها كان والظاهر ان الاعتبار بمن يجب لهم ممن يعوله لا بمن يجب عليه، مع الاحتمال فتأمل.
قوله: « ويُدْعُو الْإِمَامَ الْخ » دليل الوجوب قوله تعالى وَصَلَّ عَلَيْهِمْ (١)
فانه أمر، والأصل فيه الوجوب، والتاسي يدل على الوجوب على من يقوم مقامه صلى الله عليه وآله من الامام والساعي ، ولانه شكر وجزاء لنعمته.
ويمكن ان يقال: وجوب الدعاء عليه صلى الله عليه وآله لجماعة خاصة ليس بموجب لغيرهم عليه صلى الله عليه وآله فكيف على غيره صلى الله عليه وآله لغيرهم وهو ظاهر.

وليس (٢) من باب التخصيص بخصوص السبب، بل من عدم عموم اللفظ لرجوع الضمير الى جماعة خاصة، وكونه شكراً لنعمتهم غير ظاهر، بل النعمة من الله تعالى، فالاستحباب غير بعيد، للخروج عن الخلاف في الجملة والجزاء في الجملة واختاره في المنتهى.

ويمكن الاجتزاء بما يصدق عليه الدعاء، وبلغت الصلاة اولى.

وفي الآية وفعله (٣) صلى الله عليه وآله دلالة واضحة على جواز الصلاة على غيره خلافاً للعامة، وقد سلمه في الكشاف (٤) ورده بالاتهام بالرفض.

(١) التوبة - ١٠٣

(٢) قوله وليس من باب التخصيص الخ لمشارة الى رد من قال كما في كثير العرفاء ان خصوص السبب

لا يخص

(٣) في سنن ابى داود ج ٢ ص ١٠٦ باب دعاء المصدق: عن عبد الله بن ابي ابي قحافة كان ابى من

اصحاب الشجرة وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اتاه قوم صدقهم قال اللهم صلى على آل فلان قال فأتاه ابى بصفته فقال: اللهم صلى على آل ابى أوفى.

(٤) الكشاف ج ٢ ص ٣٠٧

وتبرء ذمة المالك لو تلفت في يد احدهما .
 و يعطى ذو الأسباب بكل سبب شيئاً .
 واقل ما يعطى الفقير ما يجب في النصاب الأول استحباباً .
 ولو فقد المستحق وجبت الوصية بها عند الوفاة .
 و يستحب عزلها قبله .

قوله: «وتبرء ذمة المالك الخ» معلوم حصول برأة ذمته اذا تلفت في يد
 الامام عليه السلام او الساعى لعدم تفريطه، ولأنه لو كان في يده وتلف بغير
 تفريط لم يضمن، وفي يدهما مع الاعطاء بحكمه عليه السلام بطريق أول، ولأن
 الامام عليه لسلام والساعى بمنزلة المستحقين، فانها يأخذان لهم، فكانها وكيلان
 لهم، فكانها وصلت الى المستحقين وتلفت.

وابيضاً نقل الاجماع بيقين البرائة اذا دعت الى الامام عليه السلام او وكيله
 في نفس الأمر بحلاف الاعطاء بنفسه الى الفقير فانه قد لا يبرء لاحتمال عدم
 الاستحقاق فلا يبرء الا ظاهراً وهو ظاهر.

قوله: «ويعطى ذو الاسباب بكل سبب شيئاً» وذلك طاهر لوجود
 المقتضى وعدم المانع فيعطى الفقير الفارم العازى وابن السبيل والعامل من السهم
 الخمس.

قوله: «واقل ما يعطى الفقير الخ» قد مر مفصلاً.

قوله: «ولو فقد المستحق الخ» قد مر ذلك ايضاً، ولو كانت معزولة،
 اشار اليها، ولا اوصى مطلقاً، ولو قدر على الاخراج يخرج، وكذا العزل، والا
 يوصى مطلقاً، ولهذا قال: (ولو فقد الخ).

قوله: «ويستحب عزلها قبله» اى يستحب للمالك عزلها مالية عند
 البعض ومطلقاً على ما فهمنا فظاهر عبارة المتن ايضاً ذلك قبل الاخراج، وطاهره
 ايضاً عام مع وجود المستحق وعدمه اذ قد يفوت قبل الوصول اليه خصوصاً مع جواز
 التأخير.

قال الشهد الثانى: ولا يتحقق العزل مع وجود المستحق، ونقل عن

وتجب النية عند الدفع المشتملة على الوجه، وكونه عن زكاة مال او فطرة متقرباً

الدروس صحة العزل مع وجودهم وبالجمله هو اعتبار في العزل النية وعدم المستحق وكلاهما غير ظاهر كما ظهر، فتأمل.

قوله: « وتجب النية الخ » لعل دليله الاجماع، قال: في المنتهى: ذهب العلماء كافة الا الأوزاعي الى أن النية شرط في اداء الزكاة، ويدل عليه ايضاً بعض لمجملات الدالة على النية مثل انما الاعمال (١).

والظاهر انه يكفي فيها، ما تقدم في نية العبادات، بل هنا أولى، لان الزكاة ليست عبادة محضة، بل توهم الاوزاعي انها قضاء دين.

وقال في المنتهى النية ارادة تُفعل بالقلب، متعلقة بالفعل المنوي على ما سلف بيانه، فاذا اعتقد عند الدفع انها زكاة واعتقد التقرب الى الله كعاه ذلك (انتهى) وهذا بعينه ما اشرنا اليه في العبادات بأنه يكفي في النية هذا المقدار

واما اشتراطه (٢) (رحمه الله) ما زاد عليه من قصد الوجوب او الندب، وزكاة المال او الفطرة ليمتيز فهو أحوط وأولى، وعلى تقدير عدم تعيينها عنده لا بد من التعيين، والمعرفة، والعلم بذلك كاف والاعطاء بذلك الاعتقاد بحيث لا يكون غافلاً بالكلية، ولا يحتمل عنده غير ذلك، وهذا معنى المقارنة فتأمل.

وقال فيه ايضاً: ولا يفتر الى تعيين المال بأن يقول: زكاة مالي الفلاني اجماعاً (انتهى)، وهذا مؤيد لعدم وجوب الزوائد واشتراطها للامتنياز لوجود الاشتراك هنا مع كفايته بالاجماع.

والظاهر عدم اشتراط وجوب نية الاداء لعدم التوقيت.

واشار المصنف ههنا الى المقارنة بقوله: - عند الدفع - والى الوجوب بقوله: -

(١) الوسائل باب ٥ حديث من ابواب مقدمات العبادات وباب ٢ حديث ١٠-١١ من ابواب وجوب

الصوم وبه وصحيح البخاري باب كيف كان بدو الوحي حديث ١

(٢) يعنى العلامة به في المنتهى في عبارته المذكورة بقوله به: المشتملة على الوجه

من الدافع اماماً كان أو ساعياً أو مالكاً أو وكيلأً، ولو كان الدافع غير المالك جاز ان ينوي احدهما .

على الوجه - ويمكن دراج النذب ايضاً فيه بأن يريد من الوحوب في قوله: - وتجب - الاشتراط كما صرح به في المستهى كما مرفيكون الغرض بيان نية الركاة مطلقاً واجبة او مندوبة فطرية ومالية

قوله «من الدافع الخ» يعنى بشرط (١) كون النية عند الدفع الخ صادرة من الدافع الذى عينه الشارع لذلك، و هو المالك، و كونه دافعاً ظاهراً لكونه مكلفاً باخراجها و ايصالها الى المستحقين فينوى عند الدفع فيبرء ذمته بها ظاهراً بلا اشكال.

وكذا عند الدفع الى وكلائهم بعد ثبوت التوكيل على ما اعتبر في الشرع، مثل وقوع التوكيل بحضوره او سماعه اقرارهم به او البينة، ولكن ان اعتبر حينئذ (٢) حكم الحاكم فلا يخضع عن صعوبة.

ولا يبعد جواز لاعطاء بدونه (٣)، وتكون البرائة الطاهرية ايضاً مراعاة حتى يتحقق بسماع ونحوه.

هذا مع ثبوت جريان الوكالة (٤) في أحدها، ولا بدله من دليل شرعى، ولكن يوحد في كلامهم بحيث يفهم عدم الخلاف والشك في ذلك، وان الطاهر ن الغرض بصال الحق الى اهله فلا يعتبر القبض والاخذ منه بعينه، وكأنه مثل ايصال سائر حقوق الناس اليهم او الى وكلائهم وكذا البحث لو كان الدافع وكيل المالك الا ان الطاهر انه لا يحتاج الى اثباته لو كان المال في تصرفه كما في بيعه ذلك

(١) أى عنوان الاشتراط المفهوم من قوله (وتجب) كما قدم من الشارح قد

(٢) حين قدم بيته

(٣) أى بدون ثبوت التوكيل باحد الأمور الثلاثة في التوكيل او السماع او البينة

(٤) يعنى ان توكيل العقيق عسره في أحد الركاة من المالك لا بد له من دليل شرعى لكن الطاهر تحقق

وغیره.

واما اجزاء دفعهما (١) مع البية الى الامام او الساعي الذي هو وكيله محل التأمل، لانهما ليسا من المستحقين ولا وكيلاً لهم ولهذا يتوین (٢) ايضاً عند الدفع اليهم، ولكن يظهر عدم الشبهة وعدم الخلاف فيها ايضاً، بل إن البراء هنا يقع في نفس الأمر لا طاهراً فقط بالاجماع كما مر.

وكأن دليله الاجماع وانه اولى بالمؤمنين من انفسهم، فانه أن يقبض عن المستحقين ويصب وكيلاً له، فكأنه وكيلهم مطلقاً منصوب من الله، ولعل نيتهما حينئذ غير واجبة ولا شرط وانه تكفي تلك النية.

قال في المنتهى: ولو دفعها الى الامام عليه السلام ونوى وقت انفع الى الامام، اجزأه ذلك ايضاً لان الامام عليه السلام كالوكيل للفقراء، وكذا لو دفعها الى الساعي سواء نوى الامام او الساعي لو لم يتوينا (انتهى).

فيعلم من هذا جريان الوكالة في القبض، ومن (٣) كونها دافعين، جوازها في الدفع ايضاً وقد صرح بها في الكتب من غير نقل خلاف.

واما اجزاء نيتهما فقط عند الدفع اذا كانا دافعين، فقال المصنف في المنتهى ص ٥١٦:

ولو احدى الامام عليه السلام او الساعي الزكاة ولم يتو المالك، (فإن اخذها كرهاً) اجزأه ذلك، لان النية تعذرت منه فصار بحكم الطفل والمجنون في سقوط النية في حقه، ولان الامام عليه السلام له ولاية على الممتنع، فقامت نيته مقام نيته كولي الطفل والمجنون، وقال بعض الجمهور: لا يجزى وان جاز اخذها لانها عادة كالصلاة، فانه لو جبر عليها لم يجزها بينه وبين الله اذا لم ينو في نفسه وهو ضعيف

(١) اي المالك او وكيله

(٢) يعنى الامام او الساعي يتوین الزكاة عند الدفع الى الفقراء

(٣) يعلم من كون الامام او الساعي دافعين حوز النية في الدفع ايضاً

واسترداد المعصوب كرها أو مع عدم النية، نعم ذلك بعيد في العبادة المحضة.
فحينئذ، الظاهر أنها يتعين زكاة بمجرد الاحد وترد زكاة المالك لذلك ولا يحتاج الى
نية (١) ايضاً، بل صار حقهم فيوصل اليهم.
ولو اخذت طوعاً فالظاهر أن اعطائه بقصد الزكاة واعتقاد انها الزكاة
الواجبة لله، كاف في النية كما مر.

ولو فرض - على بعد - خلوه من ذلك بالكلية مع اعطائه الزكاة الواجبة
طوعاً ورغبة - والظاهر انه غير ممكن الا باعتبار المقارنة التي يفرضونها ويعتبرونها -
فان علم (٢) الامام او الساعي ذلك مع وجوب المقارنة المذكورة وعدم كفاية ذلك في
التوكيل فلا يجوز الأخذ حينئذ بدون ذلك، بل يسفى اعلامه وتعليمه ثم الأخذ على
وجه مير للذمة.

فلو لم يعلم (٣) بل اخذها زكاة بالنية فاعطاها بغير النية - لو امكن -
يكون ميراً لذمته ظاهراً مع جهله ايضاً بذلك.

فان علم بعد ذلك بالحال يحتمل وجوب الدفع ثانياً .

واما لو قصد بجعل ذلك الاعطاء - توكيلاً أو يكون مجرد ذلك الاعطاء
توكيلاً، يكون مجزياً ومبرراً ظاهراً وباطناً، والذي اظن انه على تقدير اخذ الامام
عليه السلام لم يوقعه الا على وجه يكون مجزياً مبرراً واما الساعي فيمكن فيه
الاشتباه.

والذي اظن أن اعطائه طوعاً (له خ) لا يخلو عن نية، ولو فرض عدمها
لفصل بين الاذن بالأخذ زكاة وبين الأخذ وجوب المقارنة، فالظاهر حينئذ انه يوى

(١) اي بية الامام او الساعي

(٢) جواب قوله قد: ولو فرض على بعد

(٣) محتمل ارادة التحييف بمعنى لو لم يعلم الامام لو الساعي خلوه عنه وباتسويل او لا فمعنى يعنى لو لم

ينحقق الاعلام او التعليم من الامام او الساعي

ولونوى بعد الدفع احتمال الاجزاء.

الساعى او الامام عليه السلام لمعرفتهم بالمسئلة الآ مع النسيان او الجهل للساعى، فلا استعداد الاجزاء حينئذ ايضاً لمعرفة الله بكون الإعطاء زكاة، والله يعلم. وقد مر الاجماع على الاجزاء مع وقوع النية من المالك حين الدفع الى الوكيل مع نيته حين الدفع الى الفقير، والخلاف في الاخير فقط. وان الظاهر انه على تقدير صحة الوكالة - كما يظهر - أجزاء نيته، وقد مر تحقيقه ايضاً.

وان ظاهر المتن إجزاء نية الدافع عن الدفع سواء كان الى الامام عليه السلام او المستحق او وكيلهما، وسواء كان الدافع مالكا او وكيله او الامام عليه السلام او وكيله، بل ظاهره، وجوبها واشتراطها عند الدفع من الدافع. وانه يفهم منه اجزاء نية المالك مطلقاً و ان لم يكن عند الدفع ولم ينو الدافع (و فيه) بحث تقدم و منافع لما قبله (١) (قوله خ ل) ايضاً، الا ان يجعل قوله: ولو كان الدفع عبر المالك الخ) بمنزلة الاستثناء عما قبله، ويكون ذلك مذهبه كما هو مذهب البعض مع ما فيه على ما تقدم فتذكر.

قوله: «ولونوى بعد الدفع الخ» لو كانت العين باقية في يد المستحق ينفى الاجزاء لانه مال له موقوف عند المستحق ومقبوض له فينوى كونه زكاة فتصير وجود المقارنة ظاهراً، وانه مقبوض كما قيل في الهبة للمال المقبوض، لتحقق القبض فيها.

وكذا مع التنف وكونه مضموناً على المستحق وبقاء استحقاقه فيكون مثل المقاصة، وحساب الدين، زكاتاً ولا مانع من ذلك وقد مر مراراً. ويحتمل عدم الاجزاء لاشتراط الية عند الدفع، ولا يستوى الية بعد القبض انه عند الدفع.

والجواب ان سلم ذلك فنيا اذا لم يكن مدفوعاً، وان المراد منه عند التملك

(١) وهو قوله قدس سره "ونجب النية عند الدفع الخ"

ولو قال: ان كان مالى الغائب سالماً فهذه زكاته، وان كان تالفاً
فنافلة صح ولو قال او نافلة بطل. ولو اخرج عن احد ماله من غير تعيين صح.

وهو موجود (او) أن العرض عدم تقدم النية على الدفع والقبض، وذلك حاصل في
المقبوض بالطريق الاولى كما قلناه في الهبة، والظاهر أن مراده، مع بقاء العين،
وتنظر في الاجزاء في المنتهى.

قوله: «ولو قال: ان كان مالى الغائب الخ» وجه الصحة نه نوى
وجزم - على تقدير البقاء - بانها فرضه وزكاته، ولا يضره ذكر الشرط انذى لو لم
يذاكره لكان الاجزاء على ذلك التقدير ايضاً، فانه لو قال: هذه زكاته، فمعلوم انه
لا يضر ذلك (الآخ) مع تقدير البقاء

وايضاً لا يضر، حمله نافلة على تقدير عدمه فانه على ذلك التقدير يكون ماله
فيصح كونها نافلة لعينها ذكر.

وكذا الكلام في التردد في غيرها، مثل نية صوم الشك وقضاء (صوم خ)
يوم وجوباً على تقدير كونه في الذمة، والنافلة، ومعض، الاحتياط (١)، فتأمل.
اما لو قال: (اونافلة) من غير تقدير شرط لها، فالظاهر البطلان، لان كون
الترديد بين فريضة او نافلة على تقدير كون المال موجوداً، موجب لعدم الجزم بانه
زكاة واجبة، مع وجوب الجزم في النية مع الامكان.

وكذا لو قيل: هذه إما فريضة أو نافلة، إلا أن يريد كل واحد على التقدير
الذى مر وهذا واضح على تقدير وجوب الوجه، وأما على تقدير عدم الوجوب
فيحتمل البطلان ايضاً لانه وان لم يجب الوجه، ولكن الظاهر أنه يجب عدم قصد ما
لم يكن عليه وعدم ما يضر بالجزم على ما عليه، وهنا يلزم عدم الجزم عما عليه للترديد،
وكذا الحكم في امثالها، فتأمل.

قوله: «ولو اخرج عن احد ماله الخ» لو كان عنده اربعون شاة

(١) هكذا في النسخ التي عندنا في المخطوطة والطبعة، لكن الصواب ان تكون العبارة هكذا: وقال بعض
بالاحتياط، والله العالم

ولو اخرج عن الغائب ان كان سالماً فبان تالفاً جاز النقل .
ولو نوى عمّا يصل لم يجز، وان وصل .
ولو نوى الدافع لالمالك صبح طوعاً كان الاخذ او كرهاً .

وخسن ابل مثلاً واخرجت شاة تصلح زكاة لها ولم يعين كونها من الابل او العن
صبح ذلك، وينبى كونه اجماعياً لعدم شرطية التحين اجماعاً على ما قاله في المنتهى
كما مر .

قوله: «ولو اخرج عن الغائب الخ» اى لو دفع الزكاة الى المستحق،
وقصد في النية: ان كان سالماً، فبان تالفاً - اى عدم بقاءه على صفة يجب زكاته
حين الدفع - يجوز للمالك نقل ما اعطاه زكاة الى غيره من اربابها، او نقلها الى زكاة
مال آخر عند ذلك المستحق او نقله الى ملكه .

وذلك كله ظاهر على تقدير بقاء العين مطلقاً، وعلى تقدير عدمها ايضاً على
تقدير علم المستحق بالحال، واما مع الجهل والتلف فالظاهر انه لا يمكن الاخذ عنه
ظاهراً شرعاً .

وهل يجوز الاخذ منه خفية او قهراً على تقدير القدرة، والظاهر العدم، لانه
سلطه عليه على وجه لا يكون عليه الضمان فتضمنه ظلم، نعم يمكن جواز احتسابه
عليه بينه وبين الله بزكاة مال آخر او خمس او كفارة او واجب آخر، وفيه ايضاً تأمل .
قوله: «ولو نوى عمّا يصل الخ» يعنى لا يجزى اخراج الزكاة عن مال
لم يكن واصلاً به سواء كان مملوكاً غير متمكن من التصرف او لم يكن مملوكاً اصلاً
حتى يصير مملوكاً ومتمكناً منه كما هو شرط في الزكاة، سواء وصل وحصل الشرائط
ام لا، وسواء قيد بقوله: - ان وصل فهذا زكاته - ام لا، لان الزكاة قبل الوجوب لم
تصح كسائر العبادات الموقته، ويدل عليه اخبار معتبرة، وقد مر ذكرها في بيان
الحول (١) .

قوله: «ولو نوى الدافع لالمالك» يعنى لو نوى دافع الزكاة الى المستحق

ولومات من اعتق من الزكاة ولا وارث له فيراثه للامام على رأى
واجرة الكيل والوزن على المالك
ويكره تملكه لما يتصدق به اختياراً ولا كراهية في الميراث وشبهه

فقط وما نوى مالك المال الذى يجب زكاته وكان الدافع مأذوناً شرعاً بدفعها
كوكيله او الامام او وكيله تجزى تلك الزكاة وتبرأ ذمة المالك، سواء كان المالك
مكرهاً في اخراجها - اى اخذها الامام عنه قهراً - او مطاعاً - اى اعطاها باختياره
اليهم - وقد مر تحقيق البحث وتفصيله.

قوله: « ولومات من اعتق من الزكاة » قد مر ان المشهور ان الميراث
لمستحق الزكاة، بل يطهرانه بجمع عليه.

قال في المنتهى: ذهب اليه علمائنا، ويدل عليه ايضاً حسنة عبيد بن زرارة
المتقدمة التى هى دليل جواز العتق من الزكاة مع التمليل بانه اشترى بما لهم (١) -
فتذكر.

فقوله: هنا محل التأمل الا ان يحمل على عدم مستحق الزكاة ايضاً فتأمل.
قوله: « واجرة الكيل الخ » الظاهر أن دليله أن اخراج الزكاة واجب
عليه مطلقاً من غير اشتراط كيل و وزن وما يتوقف عليه الواجب المصنق الذى هو
واجب كذلك بالنسبة اليه واجب، وتحقيقه في الاصول.

ويمكن الاجزاء لو اعطى ما اشتمل على الزكاة يقيناً وقصد زكوة المقدار
المعين فيه كما في كيل بيع معين من صبرة مشتملة عليه ثم تسامح الفقير في قباض
الكل و يقبض الكل يقبض الزكاة ثم يقسم او يصالح وغير ذلك فتأمل.

قوله: « ويكره الخ » يعنى يكره لمالك الزكاة ان يملك ما أخرجه الى
المستحق زكاة، اختياراً ببيع و صلح واجرة عمل وقبول هبة وغير ذلك.

ولا يكره تملكه والتصرف فيه لو دخل في ملكه بغير اختيار بان اعطى
زكاته الى اخيه مثلاً ثم توفى وانتقل اليه بالميراث ونحوه.

و ينبغي وسم النعم في المنكشف الصلب

وكذا لو اشتراه وكبله أو هو من غير علمه على الظاهر.
ودليل الكراهة كآنه الإجماع، قال في المنتهى: ذهب إليه علمائنا أجمع
وأكثر أهل العلم، وعن أحمد ومالك عدم الجواز.
ودليل الجواز مع الإجماع عموم الآيات والأخبار الدالة على جواز بيع الشيء
بالتراضي مثلاً، والغرض تحقيقه.

وخصوص ما في حصة محمد بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام (في
حديث) قال: فإذا أخرجها - يعني الشاة - فليقسمها فيمن يريد، فإذا قامت على
ثمن، فإن أرادها صاحبها فهو أحق بها، وإن لم يردّها فليعطاها (١).

ودليل المرجوحية الإجماع، ورواية (٢) عن العامة، محمولة على الكراهية
لعدم الصحة، والإجماع والظاهر أن الكراهية في الصدقة فقط، قال في المنتهى: ولو
اشترى ما وهبه لم يكن مكروهاً، وأنه لو عاد بميراث لا كراهة بلا خلاف إلا من
الحسن، وأنه لو احتاج إلى شرائها - بأن يكون الفرض جزء من حيوان لا يتمكن
المقير من الانتفاع به، ولا يشتري غير المالك أو يحصل للمالك ضرر بشراء غيره جاز
شرائها وزالت الكراهية إجماعاً.

قوله: «وينبغي وسم النعم في المنكشف الصلب» يعني يستحب أن
يكون وسم ما أخذ من الحيوان للزكاة والجزية في موضع ظاهر صلب لئلا يضر
بالحيوان، ففي الإبل والبقر على أخذها، وفي النعم في أصول آذانها.

وينبغي أن يكون ميسمها أصغر من ميسمها لأنها أضعف، وإن يكتب
على الميسم ما أخذت له، ففي إبل الصدقة - صدقة - أو - زكاة - وفي الجزية - جزية -

(١) الوسائل باب ١٤ قسمه من دليل حديث ٣ من أبواب زكاة الانعام

(٢) عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب حمل على فارس في سبيل الله فوجده يبيع فأراد أن يشتريه

فأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال لا تبعه ولا تعد في صدقتك حتى أتي دلوذ ج ٢ ص ١٠٨

باب الرجل يبتاع صدقته

او- صغار (١) - وينبغي ان يكتب فيه اسم الله تعالى تبركاً، قال: كل ذلك في المنتهى (٢)، واحتج على الاستحباب برواية دالة على اسمه صلى الله عليه وآله في آذان الغنم (٣)، وفي اخرى انه صلى الله عليه وآله كان يسم بل في اخذها، وباجماع الصحابة على ذلك، وبفائدة تميزها عن غيرها فتعرف لو شردت، فترد الى موضعها، وبامتناع المالك من شرائها.

« فرعان »

(الاول) قال في المنتهى: يكره لمستحق الزكاة مع الحاجة معها وعدم قبولها للضرورة، ولما مر من رواية عبد الله بن هلال بن خاقان (٤) .
وظاهرها التحريم الا انها حملت على الكراهية لعدم الصحة (٥)، وكأنه للاجماع على عدم الوضوب وعدم القائل به.
وبدل على الكراهية ايضاً الاخبار المتقدمة فيمن يستحي من اخذ الزكاة فانهم (٦).

(١) إشارة الى قوله تعالى في سورة التوبة - ٢٩ فَإِنِزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَلْيُكَلِّمِ الَّذِينَ يُبَيِّنُونَ لَكَ (اي قوله تعالى): وَلَا يَذَّبُونَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا الْكُنَازَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ مُسَاهِرُونَ
(٢) راسع المنتهى ص ١٥٥

(٣) قال ص ١٥٥ لما مارواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله انه كان يسم الابل في اخذها، وعن من دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يسم لهم في آذانها

(٤) هائل: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: تارك الزكاة وقد وجبت له مثل ما نفعها وقد وجبت عليه الوسائل باب ٥٧ حديث ٢ من ابواب المستحقين للزكاة

(٥) وسند الحديث كما في الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد بن عيسى عن الهيثم بن ابي مسروق، عن علي بن الحسن بن علي، عن مروان بن مسلم، عن عبد الله بن هلال بن خاقان قال: سمعت

ج

(٦) لاحظ الوسائل باب ٥٧ ويا ب ٥٨ من ابواب المستحقين للزكاة

(الثاني) لو أعطى آخذ الزكاة او غيرها من الاموال ليفرقها على الفقراء او غيرهم من الاصناف - وكان هر متصفاً بالصفة التي اتصفت من امر باعطائهم ولم يمتن جماعة باعيانهم - جاز له ان يأخذ مثل ما يعطى غيره، لانه مال متعلق بالمستحقين مثلاً وهو من جلتهم فرضاً، فكان داخل تحتهم، فيكون من جملة من حوز لهم.

ويدل عليه صحيحة سعيد بن يسار - الثقة - قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: الرجل يعطى الزكاة فيقسمها في اصحابه يأخذ منها شيئاً قال: نعم (١). وفي الطريق (٢) ابان بن عثمان، ولا يصر، وكذا اشتراك علي بن الحكم، لظهور كونها ثقتين وحسنة الحسين بن عثمان - الثقة - (ابراهيم) عن ابي ابراهيم عليه السلام في رجل اعطى مالا يفرقه فيمن يحل له، انه ان يأخذ منه شيئاً لنفسه وان لم يسم له؟ قال: يأخذ منها لنفسه مثل ما يعطى غيره (٣).

وصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال: سئلت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يعطى الرجل الدراهم يقسمها ويضعها في مواضعها وهو ممن تحمل له الصدقة، قال: لا بأس ان يأخذ لنفسه كما يعطى غيره، قال: ولا يجوز له ان يأخذ اذا أمره ان يضعها في مواضع مستاة الاباذنه (٤).

ولا يضر وجود (محمد بن عيسى، عن يونس) في الطريق (٥) لان الظاهر انها

(١) نوسائل باب ٤٠ حديث ١ من ابواب المستحقين للزكاة وباب ٨٤ حديث ٦ من ابواب ما يكتب به من كتاب التجارة

(٢) وطريقه كما في الكافي هكذا. محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن ابي بن عثمان، عن سعيد بن يسار

(٣) نوسائل باب ٤٠ حديث ٢ من ابواب المستحقين للزكاة

(٤) الوسائل باب ٤٠ حديث ٣ من ابواب المستحقين وباب ٨٤ حديث ٣ من ابواب ما يكتب به

(٥) طريقه كما في الكافي هكذا: علي بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن عبد الرحمن بن

ثقتان ، مع أنه ليس مما ينفرد بنقله حتى يضر عدم قبول أبي جعفرين بأبويه (١) ، ذلك .

(وما يتخيل) من عدم الجواز لان الظاهر من امره بصرفه الصرف الى غيره لا الى نفسه، ولصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال: سئلته، عن رجل اعطاه رجل مالا ليقسمه في محاويج او في مساكين وهو محتاج أياخذ منه لنفسه ولا يعلمه ؟ قال: لا يأخذ منه شيئاً حتى يأذن له صاحبه (٢) .

(بعيد) لان الظهور ممنوع، لأن الإعطاء لنفسه هو أيضاً صرف في المحاويج، فالآتي به آت بالأمور به، وعلى تقدير التسليم يخرج عنه للاخبار المقبولة، والرواية مضمرة، مع ان ابن الحجاج نقل خلافها كما مر.

ويحتمل حلها على تعيين المواضع ولو كان باعتبار القرائن التي فهم منها ابن الحجاج (أو) على العلم بعدم ارادته ولو كان بمثل تعيين حصّة له (أو) على اخذ الزيادة عما يعطى لغيره لوجوب حل المطلق على المقيد (أو) على الكراهية كما حمها عليها الشيخ في الكتابين .

ثم اعلم ان الظاهر عدم جواز اخذ الزيادة، مع انه لا يجب التسوية الآن تكون مفهومة من امر المالك، على ان الاخبار ليست بصريحة في عدم جواز اخذ الزيادة لاطلاق الاولى والتقييد بـ (مثل ما يعطى) في الثانية و (كما يعطى غيره) في الثالثة لا يفيد ذلك صريحاً لجواز كون المماثلة والتشبيه في نفس الإعطاء ، لافي المقدار، وهو في الثالثة اظهر .

و يفهم كون عدم الجواز مذهب الاصحاب كلهم، قال في المنتهى : وهل

(١) قال في المهرست (يعني الشيخ ره): محمد بن عيسى بن عبيد يعطى صعيق استثناء ابو جعفر من بابويه من رجال موار الحكمة وقال: لا اروي ما يختص بروايته - تنقيح المقال للعلامة الرجال المعقاني -

ج ٣ ص ١٦٧

(٢) الوسائل باب ٨٤ حديث ٣ من ابواب ما يكتسب به

له أن يأخذ أكثر مما يعطي غيره أو يأخذه بامرره ومنع؟ غيره منع الاصحاب منه لدلالة الحديث عليه (اشار الى الثانية) (١).

وأن الظاهر (٢) جواز اخذه مثل الأكثر نصيباً على تقدير التفاصيل، والإحتياط معلوم هذا كله على تقدير عدم فهم اختصاص الغير وفهم دخول الأمور فيهم وإن هذا البحث عام لاختصاصية له بالزكاة ونحوها، فيمكن اجراء هذا الحكم في تفريق جميع ما امر بالتفريق ولو كان وصياً في التفريق، وهو ظاهر ومفهوم من بعض ما تقدم (٣)

بل يمكن ذلك في جميع الاحكام من امثاله، مثل أن يأمر باجارة شخص لعمل (أو) يوصى الى شخص باخراج حج وعبادات وكان الوصى ممن يجوز له ذلك ولا يفهم أن مقصوده كون الفاعل غيره.

وكذا اذا وكله في بيع شيء او شرائه فيبيع لنفسه عليه ويشترى له من نفسه وكذا اذا وكلت في تزويجها من أناس بحيث يشمل الوكيل (١) ، وامثال ذلك كثيرة جداً .

وقد منع بعض الأصحاب في الشراء والبيع الآن يأذن له بالتصريح، وكذا في التزويج وفيه تأمل، لعدم الفرق وظهور جريان الدليل، فيمكن حل ما يدل على المنع على الوجوه المتقدمة (٥) ، والاحتياط واضح.

(١) هذا كلام الشارح فده يسمي اشار العلامة ره في المنهى بقوله: لدلالة الحديث الى الرواية الثانية المتقدمة في كلام الشارح آخراً وهي حسنة الحسين بن عثمان

(٢) عطف على قوله فده - الظاهر عدم حواز الخ وكذا قوله: وإن هذا البحث الخ

(٣) والعرف هو ان مراده فده من بعض ما تقدم حسنة الحسين بن عثمان المتقدمة آخراً، وكذا قوله فده:

وانه اذا كان الامر الذي الخ

(٤) لكس رجع الوسائل باب ٥ حديث ١ من كتاب الوكالة فانه يدل على خلاف ما استظهره فده في

مسئلة التزويج

(٥) وهي الاربعه المتقدمة من الخمس على تعيين الموضع او على العلم بعدم ارادته لو على احد الرياده أو

وأنه (إذا كان) الأمر الذي أمر به ممّا يحتاج الى البيّنة والقبض فقط
 مثل الزكاة فينوى عن المالك ويقبضها لنفسه، الظاهر لا اشكال فيه .
 (وان كان) يحتاج الى عقد وطريقين، فان يجوز كونها (١) من شخص
 واحد ، فالامر واضح ، والآ وكلّ نفسه شخصاً ليكون طرفاً آخراً ويكون هو
 الطرف الأمر .
 ولو كان التوكيل عنه ايضاً جائزاً يجوز أن يوكل له ويكون هو طرفاً
 لنفسه، بل لو عمل في الصورة الأولى ايضاً مثل ما هنا يكون أحوط ولا يخرج عنه
 بوجه .

«النظر الثاني في زكاة الفطرة»

يجب عند هلال شوال اخراج • صاع من القوت الغالب كالحنطة،
والشعير، والتمر، والزبيب، والارز، واللبن، والأقط الى مستحق زكاة
المال

قوله: « يجب عند هلال شوال الخ » فيه مباحث (الأول) في وجوب
زكاة الفطرة .

ودليله، الاجماع المذعى في المنتهى، والآية، مثل قوله تعالى: قَدْ أَفْلَحَ مَنْ
تَزَكَّى (١).

قال فيه : قال علماء أهل البيت عليهم السلام : المراد زكاة الفطرة ، فيدل
بالمفهوم على عدم فلاح من لم يؤد زكاة الفطرة، فتكون واجبة، ويدل عليه
الاخبار ايضاً كما ستسمع .

• • •

• يأتي شرح هذا الكلام (الى قوله) زكاة المال عند قول المصنف قد: الرابع في تعيين الخ

(١) الاعلى - ١٤

على كل مكلف حر متمكن من قوت السنة له ولعِياله عنه

الثاني فيمن تجب عليه

ويشترط فيه أمور (الأول) البلوغ ، فلا يجب على الطفل لافي دمه ، ولا في ماله (الثاني) العقل فلا تجب على المجنون كذلك ، ودليلها ، الاجماع المدعى في المنتهى ، والعقل والتنقل الدالين على رفع القلم (١) .
وقد استدلت بما مر من الاخبار الدالة على عدم وجوب الزكاة في مالها ، وفيه تأمل .

نعم ، رواية محمد بن القاسم بن الفضيل البصري انه كتب الى ابي الحسن الرضا عليه السلام قال : كتبت اليه : الوصي يزكي عن اليتامى زكاة الفطرة اذا كان لهم مال فكتب : لا زكاة على يتيم (٢) - تدل على عدمها على يتيم أصلاً .
(الثالث) الحرية فلا يجب على المملوك ، ودليله أيضاً الاجماع المدعى فيه .
وقد استدلت أيضاً بفقره ، لعدم تملكه ملكاً تاماً مع اشتراط الغنى والملك التام .

نعم يجب الانخراج عنهم على من يعولهم ، وعلى السيد على تقدير عدم عيولته (٣) أيضاً بشرط عدم عيولته عند الغير أيضاً وحملت الروايات - الدالة على وجوبها على العبد والصغير (٤) - على وجوبها عنهم على من يعولهم ، وعلى المولى .
وفي مكاتبة القاسم المتقدمة - وعن المملوك يموت مولاه وهو عنه غائب في بدد آخر وفي يده مال لمولاه ويحضر الفطر يزكي عن نفسه من مال مولاه وقد صار

(١) الوسائل باب ٤ حديث ١٢ من ابواب مقدمات العبادات

(٢) الوسائل باب ٤ حديث ٢ من ابواب زكاة الفطرة

(٣) في بعض النسخ المخطوطة التي عندنا : وعلى السيد على تقدير عيولته بحدف لفظة (عدم)

(٤) لاحظ الوسائل باب ٥ من ابواب زكاة الفطرة

لليتامى ؟ فقال : نعم (١) .

وفيها دلالة على جواز اخراج من يجب عنه اذا لم يكن من يجب عليه حاضراً ،
ووجوبها في مال اليتيم ممن يعول فتأمل للتأويل .

(الرائع) الغنى وهو القدرة على مؤنة السنة لنفسه ولعاليه الواجبة نفقتهم ،
قال في المنتهى : وهو اجماع علمائنا الا ابن الجنيدي ، فانه قال : يجب على من فضل
مؤنته ومؤنة عياله ليوم وليلة صاع (انتهى) .

والظاهر انه يجب عليه حينئذ اخراج ما عنده من الزائد ، فلو كان الزائد
صاعاً فقط فلا يجب عليه الا ذلك عن نفسه - لا يزيد - بعدد من يعوله فيستدين
ويخرج عنهم .

ثم نقل (٢) عن الشيخ في الخلاف أن الذي يوجب الفطرة - هو تملك
نصاب زكاتي او قيمته ، وقال في المبسوط أن يملك ما يجب فيه زكاة المال ، وقال
ابن ادريس : من ملك نصيباً تجب فيه الزكاة لاقيمته وادعى عليه الاجماع (انتهى) .
دليله (٣) الشهرة القرية من الاجماع ، والاصل عدم الوجوب ، خرج ذلك
بالاجماع ، لعدم الخلاف في الوجوب عليه وبقى الباقي تحته ، وعدم دليل واضح على
غير ذلك .

وصحيحة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن رجل يأخذ
من الزكاة عليه صدقة الفطرة ؟ قال : لا (٤) .

لعل المراد ، من الفقراء (٥) كما هو المتبادر ، ومعلوم ان الذي يجب صاعاً

(١) الوسائل باب ٤ حديث ٣ من ابواب زكاة الفطرة

(٢) من نقل في المنتهى عن الشيخ

(٣) يعني دليل اشتراط المعنى بالمعنى المشهور

(٤) الوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب زكاة الفطرة

(٥) يعني ان المراد من قوله : من رجل يأخذ الح رجل من الفقراء بأحد الح

فاضلاً عن قوت يوم وليلة يأخذ الزكاة، وكذا من يملك نصاباً او قيمته على تقدير عدم كفاية ذلك لسنته على ما قر.

فدللت الصحيحة على نفي المذاهب وثبوت المذهب المشهور المطلوب .

ولو فرض كفاية ذلك لقوت السنة يخرج عن الفقر ويدخل تحت النفي فيقال بالوجوب عليه وايضاً ما في صحيحة عبد الله بن ميمون (الثقة) (في حديث): وليس على من لا يجد ما يتصدق به حرج (١) وفي دلالتها تأقل.

ورواية اسحاق بن عمار قال: قلت لابي ابراهيم عليه السلام: على الرجل المحتاج صدقة الفطرة؟ قال: ليس عليه فطرة (٢)، ومثلها في الصحيح، عن اسحاق بن المبارك (٣) (المجهول) ومثلها رواية يزيد بن فرق (٤). قال في المنتهى إنها صحيحة اسحاق بن عمار لعله يريد الى اسحاق (٥)، وهو كثير فيه، مع ان اسحاق بن عمار لا بأس به على ما ظن.

ولكن دلالتها لا تخلو عن اجمال، اذ قد يانزع في تسمية من كان عنده نصاب وما يكفي لسنته - انه محتاج لكن الطاهر انه مرادف للفقر كما ادّعاء المصنف في بحث الفقير.

ورواية يزيد بن فرق (المجهول) عن ابي عبد الله عليه السلام انه سمعه يقول: من أخذ الزكاة فليس عليه الفطرة، قال: وقال ابن عمار: إن ابا عبد الله

(١) الوسائل باب ٢ حديث ٢ من أبواب زكاة الفطرة

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٦ من أبواب زكاة الفطرة

(٣) الوسائل باب ٢ حديث ٣ من أبواب زكاة الفطرة

(٤) الوسائل باب ٢ حديث ٤ من أبواب زكاة الفطرة

(٥) لكن في المنتهى ايضاً عبرة هذا التعبير فانه قال من ٥٣٢: وفي الصحيح، عن اسحاق بن عمار الح

وم نقل: صحيحة اسحاق بالاصافة - كي يرد عليه الاشكال ويحتاج الى الجواب

عليه السلام قال: لافطرة على من أخذ الزكاة (١) وفي الطريق اسماعيل بن سهل (٢) المجهول ايضاً ، قال في الفهرست : له كتاب .

ورواية اخرى ليزيد بن فرق قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يقبل الزكاة هل عليه صدقة الفطرة؟ قال: لا (٣) .

ورواية الفضيل ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت له : لمن تحل الفطرة؟ قال: لمن لا يجد، ومن حلت له لم تحل عليه، ومن حلت عليه لم تحل له (٤) . وفي السند اسماعيل (٥) المتقدم، وفي الدلالة اجمال، ومع ذلك استدل بها في المنتهى وقال: أنها صحيحة ثم قال: والأخبار في ذلك كثيرة، ولأن الزكاة معونة للمحتاجين وارفاق للفقراء، فاحذها من العقير مضاة للحكمة ومناف للفرص (انتهى) .

ولقد اشار الى ما ذكرناه من الأخبار التي مذكروها .

والمنع على قوله: (ولان الزكاة الخ) قد يرد بل البعض (٦) ، فان الزكاة قد تجب على الفقير بالمعنى المذكور .

ولعل الغرض التأييد في الجملة، والاعتماد على الأصل، وصحبة الحلبي (٧) ، والشهرة، وعدم دليل على غيره من المذاهب بخصوصه كما سيجيئ .

(١) الوسائل باب ٢ حديث ٨ من ابواب زكاة الفطرة

(٢) وسنده كما في التهذيب هكذا على بن مهزيار، عن اسماعيل بن سهل، عن حماد، عن حرير عن

يزيد بن فرق

(٣) الوسائل باب ٢ حديث ٥ من ابواب الفطرة

(٤) الوسائل باب ٢ حديث ١٠ من ابواب الفطرة

(٥) تقدم ذكر السند آنفاً

(٦) هكذا في السج كلها، ولعل المراد (واقف العالم) ان تعليل انتهى صحيح في بعض الموارد لا مطلقاً

فان الزكاة قد تجب على الفقير الخ - ويحتمل ان يكون لفظة (المنع) بدل (المنع)

(٧) الوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب الفطرة

وأما ما يدل على غيره (١) فهو عموم الكتاب (٢) والسنة الدالة على وجوبها على كل أحد .

مثل صحيحة الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : صدقة الفطرة على كل رأس من أهلك ، الصغير ، والكبير ، والتحر ، والمملوك ، والغني ، والعقير ، عن كل إنسان نصف صاع من حنطة أو شعير أو صاع من تمر أو ربيب لفقراء المسلمين ، وقال : التمر أحب ذلك إلى (٣) .

وما يدل على وجوبها على من يأخذ زكاة المال ، مثل رواية الفضيل بن يسار ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أعلی من قبل زكاة المال زكاة ؟ قال : أما من قبل زكاة المال فإن عليه زكاة الفطرة ، وليس عليه لما قبله زكاة ، وليس على من يقبل الفطرة فطرة (٤) . وفي السند اسماعيل المتقدم (٥) .

وقريب منها رواية زرارة (٦) مع الاضمار ، ووجود علي بن الحسن بن فضال (٧) ، وعدم صحة الطريق إليه (٨) وحسن زرارة لابراهيم - (٩) ، قال : قال

(١) يعنى غير المذهب للشهور من سائر المذاهب

(٢) الظاهر ان المراد من الكتاب قوله تعالى : قد افصح من توكى انصر في الروايات بركة الفطرة

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ١ وباب ٥ حديث ١٠ وباب ٦ حديث ١١ وباب ١٠ حديث ١ من

ابواب زكاة الفطرة

(٤) الوسائل باب ٢ حديث ١٠ من ابواب زكاة الفطرة

(٥) وقد تقدم قبل السند قول الشارح آنفاً : ورواية يزيد بن هرقد (المجهول) عن أبي عبد الله عليه السلام

(٦) الوسائل باب ٢ نحو حديث ١٠ من ابواب الفطرة

(٧) طريقه كما في التهذيب هكذا : علي بن الحسن بن همام ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن حماد ، عن

خبر عن زرارة

(٨) طريق الشيخ الى علي بن الحسن بن همام كما في مشيخة التهذيب الى علي بن الحسن هكذا .

وما ذكرته في هذا الكتاب ، عن علي بن الحسن بن همام هذا أحيرني به أحد من عبدة المعروف بابن الحاشم

سداً منه وإجازة ، عن علي بن محمد بن الزبير ، عن علي بن الحسن بن همام

(٩) سند هذه الرواية - كما في الكافي والتهذيب هكذا . علي بن ابراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن

قلت: الفقير الذي يتصدق عليه هل عليه صدقة الفطرة؟ فقال: نعم يعطى مما يتصدق به عليه (١) .

وهذه مقطوعة .

ورواية اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: الرجل لا يكون عنده شيء من الفطرة الا ما يؤدي عن نفسه وحدها أيعطيه غريباً (عنها خ) لو ياكل هو وعياله؟ قال: يعطى بعض عياله ثم يعطى الآخر عن نفسه يترددونها (يرددونها خ) فتكون عنهم جميعاً فطرة واحدة (٢) .
فيه عبد الله بن محمد المشترك ، عن علي بن الحكم كذلك (٣) ، مع القول في اسحاق .

ويمكن الجواب، عن عموم الكتاب ان كان (٤) - لأن الآية المنقولة ليست بصريحة ولا ظاهرة فيها - بانها تخص بالاخبار المتقدمة .
وكذا عن عموم الستة :

وعن مثل خبر الحلبي : أن الظاهر منه أن المراد الوجوب عليه ، من جميع من يعوله من غني او فقير وهو ظاهر ومصريح في الاخبار الأخر كما مر وسيحتمل ايضاً، والا يلزم الوجوب على الصغير والمملوك والفقير الذي ليس عنده شيء أصلاً، والظاهر أنه لم يذهب اليه أحد وليس بمذهب للمستدلين من الأصحاب الذين ذكروا ، مع شتماله على نصف صاع من حنطة وهو خلاف المشهور.

يونس، من عمر بن ادينة، عن زرارة - ولا يخفى عدم وجود ابراهيم - في سند هذا الحديث

(١) الوسائل باب ٣ حديث ٢ من ابواب الفطرة

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ٣ من ابواب زكاة الفطرة

(٣) ومسند كما في باب الفطرة من الكافي - هكذا - محمد بن يحيى ، عن عبد الله بن محمد ، عن علي بن

الحكم عن داود بن النعمان وسيف بن عميرة، عن اسحاق بن عمار .

(٤) كذبة عن عدم كون القرآن دالاً على حكم الفطرة كما ذهب عليه سابقاً

و عن كل من يعوله وجوباً او تبرعاً، مسلماً كان المعال
أو كافراً، حرّاً أو عبداً صغيراً أو كبيراً عند الهلال .

وعن مثل خبر الفضيل ، مع مامر (١) ، انه غير صحيح في المطلوب ،
لاحتمال أن المراد وجوبها على من قبل زكاة المال مقدار القوت الذي هو الشرط
قبل الهلال ، فيحب عليه الفطرة لوجود الشرط دون زكاة المال ، مع انها مشتملة
على ما ينافيه ، وهو قوله عليه السلام : وليس على من يقبل الفطرة فتأمل .
وكذا عفا في حسنة زرارة المتقدمة : (يعطى مما يتصدق به عليه) .

وعن خبر اسحاق ايضاً مع ما مر ، الحمل على الاستحباب كما فعله الشيخ
لنجمع بين الاخبار ، مع عدم صراحته في مذهب من المذاهب المتقدمة لعدم ظهور
كون الصاع فاضلاً عن قوت يوم وليلة كما شرطه ابن الجنيّد ، وعدم انطباقه على
مذهب مثل ابن ادريس واضح وكذا غيرها من الاخبار المتقدمة فانها غير ظاهرة
الانطلاق وحملها ايضاً الشيخ على الاستحباب والعجب ان الشيخ جعل رواية الفضيل بن
يسار ومقطوعة زرارة خلاف الأول وأولها ، بل نقلها في سياق الاخبار الاول .

واما الاجماع الذي ادعى ابن ادريس على مذهبه ، فقال : المصنف في
المنتهى : ما نحققه ، ويؤيده انه لو كان ، ما كان يفتي على غيره من الجماعة
الكثيرين مع الطلب والاجتهاد .

الثالث فيمن يجب الإخراج عنه

الظاهر وجوبها عن جميع من يعوله - اي يمونه ، قال في المنتهى : ذهب اليه
عسائنا اجمع ، وهو قول اكثر اهل العلم ، ويدل عليه بعض الاخبار المتقدمة
ومسيجي ايضاً .

ومثل صحيحة عبد الله بن سنان ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، (قل) :

كل من ضمنت الى عيالك من حر او مملوك ، فعليك أن تؤدى الفطرة عنه (١) .
وقال ايضاً لافرق في المنفق عليه بين المسلم والكافر، ذهب اليه علمائنا
الجميع .

و يدل عليه ايضاً عموم الادلة ، ومرفوعة محمد بن احمد بن يحيى ، عن ابي
عبد الله عليه السلام قال: يؤدى الرجل زكاة الفطرة عن مكاتبه ورقيق امرأته وعبدته
النصراني والمجوسي وما اغلق عليه بابه (٢) .

ولاريب في دخول الزوجة مطلقاً ، فقيرة او غنية ، دائمة أو منقطعة - الأ مع
عدم العيولة ، قال في المنتهى : يجب على الزوج اخراج الفطرة عن زوجته ذهب
اليه علمائنا (انتهى) .

وللعمومات (٣) مثل ما في رواية حماد ، وبريد ، ومحمد، عن ابي جعفر
وابي عبد الله عليهما السلام (في حديث) قالوا: صاع من تمر او زبيب (الى قوله
عليه السلام) عن الصغير والكبير، والذكر، والأنثى والبالغ ومن يعمل في ذلك سواء
(٤) .

واما الناشئة وغير الممكنة من نفسها ان قلنا باشتراط النفقة بالتمكين
والصغيرة ، وبالجملة ، التي من لم تجب نفقتها ، فقال المصنف بعدم وجوبها عنها ،
ونقل عن ابن ادريس الوجوب ، وادعائه اجماع اصحابنا في الناشئة ، وقال: انه
ضعيف، اذ لم يفت به أحد من علمائنا ، ولا من الجمهور الا من شذ .

وأستدل (٥) على عدم الوجوب ، بتقييده بالعيولة في الاخبار ومن لم تجب
نفقتها لم تكن عائلة .

(١) الوسائل باب ٥ حديث ٨ وديل حديث ١٢ من ابواب زكاة الفطرة

(٢) الوسائل باب ٥ حديث ٩ من ابواب زكاة الفطرة

(٣) يعني ان العمومات ايضاً تدل على دخول الزوجة مطلقاً

(٤) الوسائل باب ٦ ديل حديث ١٧ من ابواب زكاة الفطرة

(٥) يعني المصنف في المنتهى

والظاهر أنه لا ينبغي النزاع مع العيولة، للصدق، وأما لو لم يعملها، فالظاهر عدم الوجوب، إذ الظاهر أنها منوطة بالعيولة، والأصل يؤيده، ويناسبه مواضعها بما فعلت من التشويز المحرم، وكذا غير الدائمة.

وظاهر كلامهم أن المطلقة الرجعية كغير المطلقة.

والظاهر أن قدرة الزوج على الإخراج شرط، فلو كان معسراً لم يجب، وكذا لو كان عبداً ويمكن (١) الإيجاب على سيده على تقدير العيولة، وبدونها على تقدير وجوب نفقتها عليه، محل التأمل، والظاهر عدم، للأصل وعدم صدق الإخبار للتقييد بالعيولة وهي ظاهرة في فعلية العيولة.

وأما الزوجة القادرة تحت المعسر فينبى وجوبها عليها حينئذ، لعموم الإخبار وعدم وجوبها على غيرها لعدم الشرط.

أما لو كانت تحت غنى وأخرجت عن نفسها فهل يجزى؟ اختار في المنتهى الاجزاء ونقله عن الشيخ أيضاً مع الاذن، واستدل عليه بأنه مع الاذن بمنزلة الزوج المخرج كما لو أمرها بأداء الدين، ونقل عن الشافعي قولاً بعدم.

وفيه تأمل لتعلق الوجوب بثقة الزوج مع كونها عبادة في الجملة، فالسقوط بأداء الغير ولو كان باذنه، محل التأمل، والدين ليس بعبادة أصلاً، ولهذا يسقط (٢) بغير الاذن أيضاً، ولو كانت مثله وكان العرض يصلح النفع إلى الفقير، لأجزاء من غير الاذن، ومن الاجنبي أيضاً، فمقتضى الأدلة المتقدمة عدمه.

إلا أن يقال إن الوجوب أصالة عليها، وأما وجوبها عليه بالتبعية وأرفاقاً بحالها كالنمقة.

(١) حاصل هذا الكلام بيان صورتين الأولى وجوب فطرة زوجة بعد عن سيده أن عاها السيد مطلقاً (الثانية) وجوب بعضها عليه أيضاً من قبل بوجوب اتفاقها عليه بدون العيونة عملاً (الثالثة) عدم وجوب بعضها عليه على القول بعدم وجوب اتفاقها وعدم العيولة

(٢) يعني دين المدين بأداء الاحتي عنه غير لدن المدين

وكذا يخرج عن الضيف اذا كان عنده قبل الهلال .

ولكنه غير ظاهر، والاحتياط معلوم، فالاولى اخراجه بنفسه ، فلوارادت ان تُملكه ويخرج الزوج بنفسه عنها ، جاز .

والظاهر ان فطرة خادمها على تقدير لزوم نفقتها على الزوج وعدمه، تجب عليه على تقدير العيولة .

وبيضاً ، الظاهر أنّ الكلام في سائر المنقي عليهم كذلك مثل الاء والأولاد ، فيجب فطرتهم على تقدير العيولة فقط ، وسائر الاقارب بالطريق الاولى .

والظاهر أنّ الضابط هو العيولة الا انه نقل الاجماع في المنتهى على وجوب الفطرة عن العبد الآبق ، والمرهون، والمفصوب ، وجميع الغناب مع علم الحياة فكتفى باصل وجوب النفقة والعيولة من دون اشتراط العملية .

فتأمل ، فانه يشكل الخروج عنه، اذ هو محل التأمل، والتعدي الى الزوجة . التي تجب نفقتها ، وكذا خادمها ، والاء ، والأولاد مع عدم العيولة بالفعل . مشكل ، والاصل وعدم شمول الادلة يقتضي عدم فتأمل واحتط .

وبالجملة لاشت في الوجوب مع العيولة بالفعل وباهلال الهلال مع الكون في العيولة، سواء كان ممن تجب نفقتها اولاً ، فقيراً أم غنياً ، كافراً أم مسلماً مقيماً أم لا، مثل الضيف لعموم ، الاخبار ، ولنقل الاجماع في المنتهى، وعدم ظهور الخلاف .

ويكن احتفتوا في الضيف الذي تجب فطرته ، فاشترط البعض ضيافة الشهر كله وتخرجون ضيافة العشر الآخر ، واختاره المصنف في المنتهى، وآخرون آخر ليلة من الشهر بحيث يهل الهلال وهو في ضيافته لعموم الاخبار بالوجوب عن كل من يعول .

وحمل (يعول) على الحال أولى من الماضي والاستقبال ، فانه اذا علق الحكم على وصف ، ثبت مع ثبوته، لاقبله ، ولا بعده .

ولرواية عمر بن يزيد ، قال: سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عنده الضيف من اخوانه ، فيحضر يوم الفطرة يؤدى عنه الفطرة؟ فقال: نعم

المطرة واجبة على كل من يعول، من ذكر أو أنثى، صغير أو كبير، حر أو مملوك (١) وهي صحيحة في الفقيه، وإن لم تكن صحيحة في غيره.

ولاشك في صدق الضيف على المذكور، وعدم التفصيل في الخبر، يدل على الوجوب وعلى كونه عيالاً أيضاً فيدخل في سائر الاخبار.

والظاهر عدم الفرق بين الغنى والفقر، والعبد والحر، والصغير والكبير، بل الكافر والمسلم، لعموم الاخبار في اكرام الضيف وعموم ما تقدم وان قال في خبر الضيف (٢) (الرجل من اخوانه) فانه في كلام السائل مع ظهور العموم من الجواب بل الظاهر أنه لا يشترط اطلاق الضيف ايضاً، بل يكفي صدق العيلة، وأنها تصدق على الذي اطعم عنده وكان وقت الوجوب في عائلته فيظهر الوجوب من كل من كان عائلاً وقت الوجوب.

والظاهر اشتراط القبيلة كما سيظهر في المولود والمملوك بعد الهلال، فلو كان عائلاً في الليلة الأخيرة، بل في اليوم الآخر تجب عنه.

ثم ان الظاهر وجوب الأكل عنده ليصدق العيلة بالفعل لما يظهر من اعتبار الليلة الأخيرة - أي آخر ليلة شهر رمضان، ليلية العيد كما يظهر من كلام المصنف، وكذا عن دليله المتقدم ايضاً.

ونكن الظاهر انه لو حصل ذلك قبل خروج الشهر يكفي بان يأكل في نهاره بسبب مشروع كسفر ومرض.

ويؤيده أصل البرائة وعدم ظهور صدق الضيف العائل بدونه وظهور اعتبار الاكثر ذلك، وفي الضيف على ما هو الظاهر من اعتبار لشهر كله، والنصف الاخير والليلتين من آخر الشهر كما اختاره في المختلف، واللييلة لاخيرة كما هنا، وعدم قول ظاهر من المتقدمين بأقل من ذلك، وان الظاهر اعتبار العيلة في الضيف ايضاً

(١) الوسائل باب ٥ حديث ٢ من ابواب ركاة المطرة

(٢) المتقدم آتياً

و فسر في الخبر على ما يأتي بالاتفاق فهو معتبر في الجميع ، والظاهر وجوده بالعمل لما مر.

ولا يكفي النزول عند الشخص قبل دخول شوال مع كونه عنده حتى يدخل وإن لم يأكل عنده شيئاً كما اعتبره الثانيان (١) ، لوجود الضيف في الرواية المتقدمة ، وهو نزول الشخص كما هو المفهوم منه لغة وعرفاً .
لعدم (٢) فهم ذلك من الرواية ،

اذ الظاهر منها ان الوجوب عنده مقيد بالعلولة لقوله عليه السلام: (نعم الفطرة واجبة على كل من يعول) فإن الظاهر منها انه تعليل لوجوبها عن الضيف بذلك .
و يؤيده الاخبار الأخر ، والحصر فيها على العلولة ، وما مر (٣) .
وأنه لو نظر الى نفس المفهوم من اول الرواية (٤) مع قطع النظر عن غيره ، انه يفيد الوجوب عن الضيف الذي يكون من بعض الاخوان ، و يكون ضيفاً حتى يحضر يوم العيد ، فيشترط كونه مسلماً ، بل مؤمناً وكونه عنده الى ان يحضر اليوم مع الاشعار بعملية كونه عنده ضيفاً .

والظاهر (٥) عدم اعتبار ذلك وان اسقط بعدم القائل ، فيقال : ان القائل بما قاله ايضاً غير ظاهر ، بل استخراج من الدليل الا ان يدعى الاجماع على نفي ذلك (٦) دون ما ذكرناه .

(١) يعنى الحق والشهيد الثانيين

(٢) تعليل لقوله فده ولا يكفي النزول الخ

(٣) يعنى يؤيده ما مر- اى اصل البرائة - وعدم ظهور صدق الضيف القائل على من لم يأكل

(٤) يعنى صدر رواية الضيف المتقدمة من قول السائل- الرجل يكون عنده ضيف من اخوانه فيحضر يوم العيد يؤذى عنه لفطرة؟

(٥) يعنى ان الظاهر عدم اعتبار القيود المفهومة المذكورة في كلام السائل وان قيل في مقام رد اعتبار تلك القيود بانه لا قائل باعتبارها قيل في حوله ان القول بما قاله الثانيان ايضاً لم يثبت فائقه

(٦) يعنى يصرف فيها بدعوى الاجماع على عدم القيود المفهومة من اول رواية الضيف بخلاف ما قاله

لعدم الاجماع على ما قاله

وبالحملة الايجاب على ما ذكرناه بمحض هذه الرواية مع ما تقدم وعدم الشريك، لا يخلو عن اشكال الا أنه لا شك أنه أحوط .
ثم البحث في اخراج الضيف عن نفسه ، مثل الزوجة .

الرابع في تعيين جنس ما يخرج وقدرها

واعلم ان ظاهر الادلة وحوب الفطرة على القادر على قوت سنة له ولعياله الواحد نفقتهم ، لا ان يملك زائداً عليه مقدار الفطرة، كما اعتبره في المنتهى واشترط في الدروس ملكية صاع في المكتسب (١) ، وذلك في الكل محتمل نظراً الى الاعتبار .

اما الجنس فهو ما كان قوتاً غالباً كالحنطة، والشعير، والتمر، ولزبيب، ولارز، والاقط (٢) ، واللبن ، قال في المنتهى : ذهب اليه عمائنا جمع ونقل عن الشافعي قولاً بغالب قوت البلد، وآخر قوت المخرج، واستدل على جواز اخراج الأقط الزاماً للشافعي بالرواية من طرقهم (٣) .

ومن طرقنا، عن ابراهيم بن محمد الحمداي، عن ابي الحسن عليه السلام قال: ومن سكن البوادي من الأعراب فعليهم الأقط (٤) .
وبانه مقتات (٥) .

وعلى اللبن (٦) بانه أولى بالقوت من الأقط ، وهو قوت اهل البادية عالياً

(١) يعنى في ماله المكتسب لامن المأخوذ صدقة

(٢) الاقط مثلثة، ويحرك ، وككتف شئ يتخذ من الخيض المسمى (٣)

(٣) راجع من أين مآجه كتاب الزكاة باب ٢١ صدقة الفطرة تحت رقم ١٨٢٩-١٨٣٠

(٤) الوسائل باب ٨ عطية من حديث ٢ من ابواب الفطرة

(٥) عبارة المنتهى هكذا: ولانه معتاد صغار اخراجه كالبر (انتهى)

(٦) يعنى استدل في المنتهى على حواز اللب

بخلاف الاقط فان اقتياتهم به نادر (انتهى) .

و بصحيفة زرارة ، عن ابى عبد الله عليه السلام قال : الفطرة على كل قوم
متما يفتنون عيالاتهم (عياهم خ) من لبن او زبيب او غيره (١) .

ومرسلة يونس ضمن ذكره ، عن ابى عبد الله عليه السلام قال : قلت له :
جعلت فداك ، هل على اهل البوادي الفطرة ؟ قال : فقال : الفطرة على كل من
اقتت قوتاً فعليها أن يؤذى من ذلك القوت (٢) .

وعلى جواز الارز برواية ابراهيم بن محمد الحمداى عنه عليه السلام ، قال :
وعلى اهل طبرستان الارز (٣) .

ثم قال في المنتهى : ولو أخرج أحد هذه الاجناس وكان غالب قوت اهل
البلد غيرها جاز بلاخلاف بين علمائنا في ذلك (انتهى) .

فهذه تدل على الاجزاء بهذه الاجناس اجماعاً سواء كان قوتاً ام لا ، وانه لو
كان غالب قوت المُخرج غير هذا السبع (٤) فالظاهر اجراء القوت لما مر من
الاخبار خصوصاً صحيفة زرارة ، والاصل ، وكون ايجاب غير قوته ضيق وحرَج
منى بالعقل والنقل ، وهو مختار المصنف في المختلف .

وتحمل هذه الاجناس او الاربعة الأول على كونها غالب القوت او
الافضلية والاستحباب فتأمل ، والروايات في الاربعة كثيرة ، وقد مر ما يدل على
الثلاثة الآخر ، فانقول بالكل غير بعيد .

ثم إن الظاهر أن الافصل في هذه الاجناس ، هو التمر لما في صحيفة هشام بن
الحكم ، عن ابى عبد الله عليه السلام قال : التمر في الفطرة افضل من غيره ، لانه

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٦ من ابواب ركاة الفطرة

(٢) الوسائل باب ٨ حديث ٤ من ابواب ركاة الفطرة

(٣) الوسائل باب ٨ قطعة من حديث ٢ من ابواب ركاة الفطرة

(٤) وهي الخنطة والشعير والتمر والزبيب والارز والاقط واللب

اسرع منفعة وذلك انه اذا وقع في يد صاحبه أكل منه (١) .

وفي رواية اسحاق بن عمار قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن صدقة الفطرة قال: التمر أفضل (٢) .

وما مر في الصحيح: التمر أحب ذلك الى (٣) .

ومثله في رواية منصور بن خازم (خ) عنه عليه السلام (٤) .

ورواية زيد الشحام قال: قال ابو عبد الله عليه السلام : لان اعطى صاعاً من تمر أحب الى من ان اعطى صاعاً من ذهب (تبرخ ل) في الفطرة (٥) .

وما في رواية عبد الله بن سنان ، عن ابي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال: التمر أحب الى ، فان لك بكل ثمرة نخلة في الجنة (٦) .

والظاهر ان بعده (٧) ، الزبيب لمشاركته التمر في العلة المذكورة، قاله في

المنتهى .

ثم قال: وقال آخرون : الأفضل ما يطلب على قوت البلد، وهو قريب، لحديث ابراهيم بن محمد الهمداني عن العسكري عليه السلام في فطرة أهل البلاد ، قال كتب عليه السلام : ان الفطرة صاع من قوت بلدك على أهل مكة ، واليمن ، والطائف ، واطراف الشام ، واليمامة (٨) ، والبحرين ، والعراقين ، وفارس ،

(١) الوسائل باب ١٠ حديث ٨ من ابواب زكاة الفطرة

(٢) الوسائل باب ١٠ حديث ٤ من ابواب زكاة الفطرة

(٣) الوسائل باب ١٠ حديث ٦ من ابواب زكاة الفطرة

(٤) الوسائل باب ١٠ حديث ٣ من ابواب زكاة الفطرة

(٥) الوسائل باب ١٠ حديث ٦ من ابواب زكاة الفطرة

(٦) الوسائل باب ١٠ حديث ٥ من ابواب زكاة الفطرة

(٧) يعني بعد التمر في الفصيلة الزبيب

(٨) اليمامة اسم جارية (الى من قال) واليمامة بلاد سميت باسم هذه الخارية وهي على ما في القاموس دون الخديبة في وسط الشرف عن مكة على ستة عشر مرحلة من البصرة وعن الكوفة نحو - وفي غيره يمامة مدينة

والاهواز، وكرمان، تمر، وعلى اواسط (اوساط خ ل) اهل الشام، زبيب- وعلى اهل الجزيرة، والموصل، والجبال كلها، بر او شعير- وعلى اهل طبرستان، الارز- وعلى اهل خراسان البر الا اهل مرو، والري فعليهم الزبيب، وعلى اهل مصر، البر - ومن سوى ذلك فعليهم ما غلب قوتهم - ومن سكن البوادي من الاعراب فعليهم الاقط، والفطرة عليك، وعلى الناس كلهم ومن يعول ذكراً كان او انثى، صغيراً او كبيراً، حراً او عبداً، فطيماً او رضيعاً تدفعه وزناً ستة ارطال برطل المدينة، والرطل مائة وخمسة وتسعون درهماً يكون الفطرة الفأ ومائة وسبعين درهماً (١) :

وهذا التفصيل منه عليه السلام على جهة الاستحباب .

وفيه تأمل لعدم صحة السند، ومخالفته للاخبار المتقدمة، وبعد غالبية قوت التمر لأطراف الشام، وفارس، والاهواز بالسبة الى البر والشعير، وكذا الزبيب لاهل الري ومرو، وكذا كون الاقط غالب قوت الاعراب، فان غالب قوتهم اللبن والحليب .

ويحتمل افضلية الاكثر قيمة كما قيل، والنظر الى حال المستحق، وما هو انفع له يكون افضل كما يفهم من العلة فتأمل .

واما القدر فالظاهر انه صاع من الكل وهو ظاهر الاكثر، ويدل عليه صحيحة سعد بن سعد الاشعري، عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال: سئلته عن الفطرة كم تدفع عن كل رأس من الحنطة والشعير والتمر والزبيب؟ قال: صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله (٢) .

وصحيحة صفوان الجمال قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الفطرة فقال: على الصغير والكبير، والحر والعبد عن كل انسان منهم، صاع من بر او صاع

من ابن علي مرحلتين من الطائف وصاحبها مسيلة الكذاب والنجبة يامى (مجمع البحرين)

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٢ وباب ٧ حديث ٤ من ابواب زكاة الفطرة

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ١ من ابواب زكاة الفطرة

من تمر اوصاع من زبيب (١) .

ورواية عبد الله بن المغيرة ، عن ابي الحسن الرضا عليه السلام في الفطرة
قال : يعطى من الخنطة صاع ومن الشعير، ومن الاقط صاع (٢) .
قال في المنتهى : انها صحيحة وفي الطريق جعفر بن محمد بن يحيى (٣)-
وهو غير ظاهر .

وصحيحة معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : يُعطى
اصحاب الابل والبقر، والغنم في الفطرة من الاقط صاعاً (٤) .

وما في رواية جعفر بن معروف قال : كتبت الى ابي بكر الرازي في زكاة
الفطرة وسألناه ان يكتب في ذلك الى مولانا يعنى علي بن محمد عليها السلام فكتب :
ان ذلك قد خرج لعل بن مهزيار انه يُخرَج من كل شيء ، التمر والبر وغيره صاع
وليس عندنا بعد جوابه عليه السلام علياً (علينا خ ل) في ذلك اختلاف (٥) .

وقد مرّ بعض الاخبار ايضاً مثل صحيحة عبد الله بن ميمون (٦)
واما ما يدل على انه نصف صاع في البر والشعير ، وصاع في غيرها فكثيرة ، منها
(مثل - خ) صحيحة زرارة وبكير ابني اعين ، والفضيل بن يسار ، ومحمد بن مسلم ،
وبريد بن معوية ، عن ابي جعفر وابي عبد الله عليها السلام انها قالوا : على الرجل
أن يعطى عن كل من يعول من حر وعبد ، وصغير وكبير يعطى يوم الفطر (قبل
الصلاة - ثل) فهو اخص ، وهو في سعة ان يعطيها من أول يوم يدخل في شهر رمضان

(١) الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب زكاة الفطرة

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ٣ من ابواب زكاة الفطرة

(٣) مسنده كما في التهذيب هكذا: سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى عن

جعفر بن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن المغيرة

(٤) الوسائل باب ٦ حديث ٢ من ابواب زكاة الفطرة

(٥) الوسائل باب ٦ حديث ٤ من ابواب زكاة الفطرة

(٦) الوسائل باب ٥ حديث ١١ من ابواب زكاة الفطرة

الى آخره، فان اعطى تمرأ فصاع لكل رأس ، وان لم يعط تمرأ فنصف صاع لكل رأس من حنطة او شعير، والحنطة والشعير سواء ما اجزه عنه الحنطة فالشعير يحزى عنه (١) .

وفي المتن شيء ، والاعطاء في شهر رمضان محمول على القرض، وصحيحة الحلبي المتقدمة (٢) .

ورواية علي بن مسكان، عن علي الحلبي - قال في المنتهى : انها صحيحة، والظاهر انها كذلك ، لان الظاهر أنه عبد الله لنقله عن الحلبي - قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام، عن صدقة الفطرة ، فقال : على كل من يعول الرجل ، على الحر والعبد ، والصغير والكبير، صاع من تمر او نصف صاع من بُرّ، والصاع اربعة امداد (٣) .

وصحيحة عبد الله بن سنان ، عن ابي عبد الله عليه السلام في صدقة الفطرة فقال : تصدق عن جميع من تعول من صغير او كبير او حر او مملوك على كل انسان نصف صاع من حنطة او صاع من تمر او صاع من شعير، والصاع اربعة امداد (٤) . وفيها الفرق بين الشعير والحنطة ، مع الاتفاق في غيرها (٥) .

وصحيحة محمد بن مسلم قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : الصدقة لمن لا يجد الحنطة والشعير يحزى عنه القمح (٦) ، والميسر، والسُّلت ،

(١) الوسائل باب ١٢ حديث ٤ وباب ٦ حديث ١٤ من ابواب زكاة الفطرة

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ١١ من ابواب زكاة الفطرة

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ١٢ من ابواب زكاة الفطرة

(٤) الوسائل باب ٦ نحو حديث ١٢ من ابواب زكاة الفطرة

(٥) وكأنه يريد على مضمون هذا الخبر الفارق بين الحنطة والشعير في القدر

(٦) في حديث الفطرة : صدقاً من بُرّ او صاعاً من قمح - التمتع بالضح والسكون، قيل - حنطة ردية يقال

لها سبطية، ولقمحه الحبه، وقال بعض الاعلام لم يرم من اهل اللغة من فرق بين الحنطة والبر والقمح - (بجمع

البحرين) والخبر في الوسائل باب ٦ حديث ١٣ من ابواب زكاة الفطرة

والذرة، نصف صاع من ذلك كله أوصاع من تمر اوزبيب.

وما نعرف القمح غير الحنطة ، مع انها مقيدة بعدم امكان الحنطة .

وغير ذلك من الأخبار ، وقد حملها الاصحاب على التقية من جهة نصف الصاع في الحنطة وكانت باقية في غيره على حالها بقرينة ، مانقل من العامة والخاصة ان الواجب كان صاعاً ، وانما غيره عثمان ومعوية الى نصف صاع في الحنطة .

مثل ما رواه سلمة بن أبي حفص ، عن أبي عبد الله عن أبيه عبيد الله السلام قال : صدقة الفطرة على كل صغير وكبير ، حر أو عبد عن كل من يعول - يعني من ينفق عليه - صاع من تمر أو صاع من شعير أو صاع من زبيب ، فما كان زمن عثمان حوَّله مدين من قبح (١) .

ورواية الحذاء، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه ذكر صدقة الفطرة أنها كانت على كل صغير وكبير من حر أو عبد، ذكراً وأنثى صاع من تمر أو صاع من زبيب أو صاع من شعير أو صاع من ذرة، قال : فلما كان زمن معاوية وخصب الناس عدل الناس عن ذلك إلى نصف صاع من حنطة (٢) .

ولا يضر الجهل في السند للشهرة، وللمطابقة لصحيفة معوية بن وهب
قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: في الفطرة: جرت السنة بصاع من تمر
أو صاع من زبيب أو صاع من شعير، فلما كان زمن عثمان وكثرت الخنطة قومه
الناس فقال: نصف صاع من بُزْ صاع من شعير (٣) .

وصحيحة يامر القمي، عن ابى الحسن الرضا عليه السلام قال: الفطرة
صاع من حنطة اوصاع من شعير اوصاع من تمر اوصاع من زبيب، واما حَقَف

(١) التوسل باب ٦ حديث ١٣ من أبواب زكاة الفطرة

(٢) الوسائل باب ٦ - حديث ١٠ من أبواب زكاة العطرة

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ٨ عن جواب وكالة العطرة

الحنطة معوية (١) الا ان يأسر غير موثق .

ورواية ابراهيم بن ابي يحيى، عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال: انّ اول من جعل مدين من الزكاة عدل صاع من تمر، عثمان (٢) .
ويؤيده الشهرة العظيمة بحيث لا يعلم القائل بغيره، واختلاف الاخبار الدالة على نصف الصاع ، وكون الزبيب، بل التمر ايضاً اعلى منها في غالب البلدان مع وجوب الصاع فيها .
ومع ذلك لو وجد القائل لكان القول باستحياب صاع من الحنطة والشعير جمعاً بين الاخبار جيّداً .

واعلم ان القول بوجوب اربعة ارطال من اللبن والاقط - كما نقل عن الشيخ - لمرفوعة ضعيفة عن الصادق عليه السلام : عن الرجل اذا لم يمكنه الفطرة؟ قال: يتصدق بأربعة ارطال من اللبن (٣) .
بعيد للرفع والضعف ، والتقييد بعدم الامكان مع عدم ذكر الاقط، ولما مر من عدم الفرق في الاخبار الصحيحة والشهرة .

واما بيان كمية الصاع فالذي يظهر من الأدلة، هو أربعة أمداد بالمدني، وستة أمداد بالعراقي، وستة أرطال بالمدني، تسعة بالعراقي - وقد مر ما يدل عليه .
ويدل عليه ايضاً رواية علي بن بلال، قال: كتبت الى الرجل عليه السلام اسأله عن الفطرة كم تدفع؟ قال: فكتب ستة أرطال من تمر بالمدني وذلك تسعة أرطال بالبغدادي (٤) .

وما في رواية جعفر بن ابراهيم بن محمد الهمداني وكان معنا حاجباً قال:

(١) الوسائل باب ٦ حديث ٥ من ابواب زكاة الفطرة

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ٧ من ابواب زكاة الفطرة

(٣) الوسائل باب ٧ حديث ٣ من ابواب زكاة الفطرة

(٤) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من ابواب زكاة الفطرة

كتبت الى ابي الحسن عليه السلام على يدى أبى: جعلت فداك إن أصحابنا اختلفوا في الصاع بعضهم يقول: الفطرة بصاع المدنى، وبعضهم يقول: بصاع العراقي، قال: فكتبت الى: الصاع ستة ارطال بالمدنى وتسعة ارطال بالعراقى، قال: واخبرنى أنه يكون بالوزن ألماً ومائة وسبعين وزنة (١).

و يدل عليه الشهرة ايضاً مع عدم ظهور دليل على خلافه .
و يؤيده ايضاً ما رواه الشيخ - في كتاب طهارة التهذيب في تعيين مقد رماء الوضوء والغسل - في الصحيح - عن زرارة، عن أبى جعفر عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ بمدة و يغتسل بصاع، والمدة رطل ونصف، والصاع ستة ارطال.

قال الشيخ: يعنى ارطال المدينة فيكون تسعة بالعراقى (٢) .
فيكون اربعة امداد بالمدنى وستة بالعراقى، وهو ظاهر.
ولكن الكلام في تعيين الرطل، قال المصنف - في بحث زكاة المنتهى -:
الرطل العراقى مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً، واربعة اسباع درهم، وتسعون مثقالاً، والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم.
ثم نقل رواية سليمان بن حفص المروزى - التى ذكرها الشيخ في كتاب طهارة التهذيب في تعيين مقدار ماء الوضوء والغسل - قال: قال ابو الحسن عليه السلام: الغسل بصاع من ماء، والوضوء بمدة من ماء، وصاع النبى صلى الله عليه وآله خمسة امداد، والمدة وزن مائتين وثمانين درهماً، والدرهم وزن ستة دوانيق، والدانق وزن ستة حبات، والحبة وزن حبتى شعير من اوساط الحب، لامن صغاره ولا من كباره (٣) .

(١) الوسائل باب ٧ حديث ١ من ابواب زكاة الفطرة

(٢) الوسائل باب ٥٠ حديث ١ من ابواب الوضوء

(٣) الوسائل باب ٥٠ حديث ٣ من ابواب الوضوء

وهذه غير صحيحة ومخالفة للمشهور ولما اُفتي به ايضاً من حيث اشتغالها على كون الصاع خمسة امداد، وكون الدائق ستة حبات الخ، اذ المشهور انه ثمانية حبات من اوسط حت الشعير، والصاع اربعة امداد.

وقال في المنتهى - في بحث الفطرة - والصاع اربعة امداد، والمذ رطلان وربيع بالعراق وهو ايضاً ما ناك واثنان وتسعون درهما ونصف، والدرهم ستة دوايق، والدائق ثمان حبات من اوسط حبات الشعير يكون مقدار الصاع تسعة ارطال بالعراق وستة ارطال بالمندى ذهب اليه علمائنا (انتهى).

ثم نقل خلاف العامة.

واستدل بما في رواية الشيخ، عن ابراهيم بن محمد الهمداني: الصاع ستة ارطال برطل لمدينة - والرطل مائة وخمسة وتسعون - يكون الفطرة ألفاً ومائة وسبعين درهماً (١).

وهذه مذكورة في آخر رواية ابراهيم (٢) الفصل المتقدمة في اخراج ما يجب على كل اهل كل بلد.

ثم بروايته (٣) على بن هلال وجعفر المتقدمين.

وقد في البيان: الرطل أحد وتسعون مثقالاً، وقد روى تسعون (٤)، واختاره الفاضل.

وبالجملة ما عرفت كمية الرطل والمذ والدرهم والمثقال، عن الدليل مع وجود الاضطراب في كلام الاصحاب في الجملة، والاختلافات في الروايات، نرجو

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٤ من ابواب زكاة الفطرة

(٢) الوسائل باب ٨ حديث ٢ من ابواب زكاة الفطرة

(٣) عصف ص ٢٠٦ رحمه الله: ثم نقل خلاف العامة، والروايتين في الوسائل باب ٧ حديث ١ و ٢ من

ابواب زكاة الفطرة

(٤) نقله الشيخ الطريحي رحمه الله في مجمع البحرين عن المصباح للبيهقي التوفى. كما في الكنى

والالفاظ ص ٣٦ ح ٢ في ينف وسيمين وسيمانة ولم يشر عليه في روايات الامامية فتبع

من الله التوفيق بمعرفتها وسائر المجهولات والمشتبهات.

« فروع »

(الاول) قال في المنتهى: الأصل في الإخراج الكيل وقدره العلماء بالوزن.
(الثاني) يجزيه الصاع من سائر الأجناس اذا اعتبر الكيل، سواء كان أحق أو أثقل (الى قوله): الاحوط عدى أنه إن أخرج من الأخف كالشعير تسعة رطال فقد أجزأه، وإن أخرج من الأثقل أن يخرج ما يزيد على المقدر بالوزن ليكون بالغادر الصاع (انتهى).

وفيه تأمل اذ قد يفسر ذلك، بل لا يتمكّن ضبط الكيل - مثل الصاع - الأ بالوزن كما قاله العلماء ونقل عن الاثمة عليهم السلام بعدم بقاء لصاع بالمعهود (في زمانه صلى الله عليه وآله وصحبه) تقدير مثله من غير وزن، مع أنه قد يكون لأخف في الكيل يكون أقل مما يوزن بعد قراره حتى يعلو، وبالعكس.
و يفهم من كلامه رحمه الله أنه لا يضّر إعطاء الزائد مع نية كونه زكاة واجبة فتأمل.

(الثالث) الطاهر عدم اجزاء صاع مركب من جنسين الأبحسب القيمة على تقدير جوازها كما سيجيئ، وإن يكونا قوتين لما مر من اجزاء القوت مطلقاً، لأن المفهوم من الاخبار الصاع من كل واحد مثل قوله عليه السلام: (صاع من بر أو شعير).

(الرابع) يجوز اخراج الاصواع من اجناس متعددة، لكل رأس جنساً، لدلالة الاخبار ونقل الاجماع في المنتهى.
(الخامس) الظاهر اجزاء غير قوته مما جوز اخراجه، ويمكن افضلية القوت والأعلى قيمة، والتمر على ما تقدم.

(السادس) الظاهر عدم جواز المعيب كالسوس (١) للخبائة (٢) .

(السابع) قال في المنتهى ص ٥٣٨: يجوز اخراج القيمة، وهو قول علمائنا أجمع، ثم استدك بالرواية من العاقبة.

ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح - عن اسحاق بن عمار الصيرفي قال: قلت: لا إني عبد الله عليه السلام: جعلت فداك ما تقول في الفطرة؟ يجوز أن تؤذيها فضة بقيمة هذه الاشياء التي سميتها قال: نعم ان ذلك انفع له يشتري ما يريد (٣).

وعن اسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بالقيمة في الفطرة (٤).

ورواية اسحاق بن عمار مثله، وقال: لا بأس أن تعطيه قيمتها درهماً (٥).
والرواية الاولى فيها محمد بن عيسى، عن يونس (٦)، مع القول في اسحاق، ومع ذلك سماها بالصحيحة.
والثانية ضعيفة، وكذا الثالثة - لاهد بن هلال وغيره (٧).

(١) السوسة والسوس دود، يقع في الحبوب والاطعام، ومنه قولهم حنطة سُوسة بكسر الواو للشدّة وساس الطعام من باب قد وساس يساس من باب تجب وأساس بالالف - اذا وقع فيه السوس كلها النعال لازمة (بمعن البحرين)

(٢) اشارة الى قوله تعالى: وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْبَةَ بِمَنْ تَقِفُونَ وَلَسْتُمْ بِأَحْدِيهِ إِلَّا أَنْ تُقْبَلُوا بِهِ - البقرة -

٢٦٧

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ٦ من ابواب زكاة الفطرة

(٤) الوسائل باب ٩ حديث ٩ من ابواب الفطرة

(٥) الوسائل باب ٩ حديث ١٦ من ابواب زكاة الفطرة

(٦) مسندها. هكذا كما في التهذيب: جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبيه، عن محمد بن عبد الله، عن

محمد بن عيسى، عن يونس، عن اسحاق بن عمار الصيرفي

(٧) مسندها. هكذا كما في التهذيب هكذا: محمد بن عبد الله، عن موسى بن الحسن، عن اهد بن هلال، عن ابن

أبي عمير، عن محمد بن إبي حمزة، عن اسحاق بن عمار

وعموم الروايات يدل على العدم، كأنه خصص بما تقدم، وبالإجماع، ويمكن تخصيصه بصحيفة محمد بن اسماعيل بن بزيع - أيضاً - قال: بعثت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام بدراهم لي ولغيري وكتبت إليه أخبره أنها من فطرة العمال فكتب بخطه: قبضت وقبلت (١).

وهذه تدل على جواز النقل أيضاً في الجملة.

ورواية أيوب بن نوح، قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام: إن قوماً سألوني عن الفطرة ويسألوني أن يحملوا قيمتها إليك، وقد بعثت إليك هذا الرجل عام أول وسألني أن أسألك فأنسيت ذلك، وقد بعثت إليك العام عن كل رأس من عياله (عياي خ) بدرهم على قيمة تسعة أرطال، فأريك جملي الله فداك في ذلك فكتب عليه السلام: الفطرة قد كثرت السؤال عنها، وأنا أكره كل ما أدى إلى الشهرة فاقطعوا ذكر ذلك، واقبض متين دفع لها وأمسك عمن لم يدفع (٢). ودلالاتها ظاهرة فافهم، ومندها أيضاً صحيح.

ثم إن الظاهر أن القيمة ليست بمتعينة، بل المدار على سعر الوقت كما هو مقتضى القيمة ويدل عليه وعلى المطلوب رواية سليمان بن حفص (جعفر - ثل) المروزي قال: سمعته يقول: إن لم تجد من تضع الفطرة فيه فأعزله تلك الساعة قبل الصلاة والصدقة بصاع من تمر أو قيمته في تلك البلاد دراهم (٣). والظاهر أنه عن الإمام عليه السلام.

ورواية اسحاق المتقدمة لا تدل على تعيين درهم واحد، بل الدرهم كناية عن القيمة نقلاً كما في صحيفة أيوب، وعلى تقدير التسليم ضعيفة بأحد بن

(١) الوسائل باب ٩ حديث ١ من أبواب زكاة الفطرة وباب ٣٥ دليل حديث ٦ من أبواب المستحقين

لزكاة نقلاً عن التهذيب والفتاوى لكن مع عدم وجود لفظة (وقبلت)

(٢) الوسائل باب ٩ حديث ٣ من أبواب زكاة الفطرة

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ٧ من أبواب زكاة الفطرة

هلال الضعيف جداً وغيره (١).

ثم الظاهر الاختصار في القيمة على النقد لظهوره وتبادره الى الفهم من القيمة، ولهذا ينصرف اليه ما يباع ويشترى، وفي التوكيل وغيره، ووجود الدرهم في الروايات المجوزة لافيه، ولوجود التعليل الدال على ذلك (٢)، بل الاولى الاختصار على الدرهم لئلا يلزم الخروج عن النص بغير نص، وعدم القائل بالفرق غير ظاهر، وما اعتمدته دليلاً في امثال هذه، والاحتياط مع ابن ادريس (٣)، وكذا ظاهر الروايات الكثيرة الصحيحة.

فعلى هذا لم يظهر جواز الخبز والدقيق والسويق من الحنطة والشعير لاعلى الأصل. وهو ظاهر اذ لا يصدق عليها الحنطة والشعير الا ان تكون قوتاً للمخرج، ولا على انها قيمة لما مر وقد جوزها بعض الاصحاب، مثل ابن دريس.

واختار في لقواعد كون الخبز والدقيق أصلاً، لعله لكونها قوتاً أولكون اصلها منها والبعض (٤) قيمة، واختاره في المنتهى.

هذا على تقدير القول بانحصارها في الاجناس السبعة المذكورة التي هي غالب قوت الناس، ولا يعتبر قوت البلد، ولا قوت المخرج كما هو الظاهر، وقد مر دليله أو لم يكن قوت المخرج ولا قوت البلد.

واما على ذلك التقدير فلا، لانه لو كان هذه المذكورات بل غيرها ايضاً قوت المخرج او البلد فينبغي جواز الانخراج من غير نزع، لما مر.

و يؤيده رواية حماد وبريد، ومحمد بن مسلم، عن ابي جعفر وابي عبد الله

(١) تقدم آتياً نقل سند الحديث والظاهر ان المراد من غير احد بن هلال هو محمد بن ابي حنزة

(٢) وهو قوله عليه السلام ان ذلك نفع له يشترى ما يريد

(٣) في السيراشري باب ما يجوز اخراجه في الفطرة الخ ما عدا لطفه والاحوط الذي يقتضيه الاصول ان

يخرج قيمة الصاع يوم الاداء (انتهى)

(٤) يعني احتراصاً على اعطاء جواز اعطاء الخبر والدقيق بعنوان القيمة لا بعنوان الأصل

عليهما السلام قالوا: سئلناهما عن زكاة الفطرة قالوا: صاع من تمر أو زبيب أو شعير أو نصف ذلك كله حنطة أودقيق أو سويق أو ذرة أو سلت، عن الصغير والكبير والذكر والأنثى والبالغ ومن تعول في ذلك سواء (١) ولا يصح عدم صحة السد (٢)، لانه مؤيد ولا شتمالها على نصف صاع، لان النصفية تحمل على التقية كما مروى بقى الباقي حجة فتأمل.

وقال في المنتهى (٣): (ورواية) عمر بن يزيد، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سئلته: تعطى الفطرة دقيقاً مكان الحنطة قال: لا بأس بكون أحر طعنه ما بين الحنطة والدقيق (محمولة) على القيمة.

والاولى (٤) تقدير العجز عن الاجناس بقريئة صحيحة محمد المتقدمة . وهو غير واضح وبعيد، ولا ضرورة اذ لا حصر، ومعلوم حواز مطلق قوت المخرج وقد جوزوه فيما سبق (٥)، وعلمه بالاخبار، وبلزوم المخرج المنفى . ولعل النزاع فيما اذا لم يكن قوتاً، فينبغي حمل ما في الروايتين على تقدير كونه قوت المخرج وهو ظاهر، وكذا الكلام في الخبر من غير فرق. قال في المنتهى: لا يجوز اخراج الخلل والدبس وما اشبهها لانها غير منصوصين ولا مشاركين في معنى الاقتيات (انتهى).

(١) الوسائل باب ٦ حديث ١٧ من أبواب الفطرة

(٢) فان سئلته كما في التهذيب هكذا: ابراهيم بن اسحاق الاخر، عن عبد الله بن حماد، عن اسماعيل بن سهل عن حماد ويريده محمد بن مسلم. وقد تقدم مراراً من الشارح انه اسماعيل بن سهل مجهول (٣) لا يعني عدم وجود هذه العبارة في المنتهى، نعم استدل في المنتهى بروايات على صحته، منها رواية عمر بن يزيد

(٤) هذا ايضاً مضمون كلام المنتهى ص ٥٣٨ فانه احاط به رواية عمر بن يزيد الدالة على كفايته تدقيق بحملها على صورة العجز عن الاجناس خريئة صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة . وقد مر من الشارح انه ايضاً والصحيحة في الوسائل باب ٦ حديث ١٣ من أبواب زكاة الفطرة

(٥) يعني المصنف في المنتهى فيما سبق في ذلك الكتاب لانها لا محل

و ينبغي جواز الإخراج على تقدير جواز القيمة والتعميم فيها.
 (الثامن) السلت (١) والعلس (٢) ان كان حنطة او شعيراً كما نقل عن
 اهل اللغة انها نوعان منها فينبغي جواز اخراجها أصلاً، ولكن ذلك غير ظاهر عرفاً
 وشرعاً وان نقده اهل اللغة، و يؤيد عدم عطف العلس على الحنطة في روايات
 التهذيب وعطف السلت والعلس على القمح (٣) خصوصاً في صحيحة محمد بن
 مسلم (٤) في الاستبصار فعلى هذا ان لم يكونا قوتين لاينبغي الجواز لا أصلاً
 ولا فرعاً لما مر.

(التاسع) قال في المنتهى: الطعام الممتزج بالتراب يجوز اخراجه اذا لم
 يخرج بالامتزاج الى حد العيب لأن تكليف إزالته مشقة، والزيادة على الصاع
 منفية بالأصل (انتهى).

ولا بأس، و يؤيده صدق الحنطة مثلاً مع عدم العيب وكون التراب معها
 في اكثر الأوقات، بل دائماً الآن ينق.

نعم لو انتهى التراب في الكثرة الى حد العيب وجب ازالته او الزيادة
 المقاومة قاله في المنتهى ص ٥٣٩.

ولابد من كون الزيادة بحيث يتقن براءة النعمة، وهذه (٥) أيضاً مشعرة
 بجواز قصد الوجوب والاخراج ركاة مع الزيادة، والأولى الإخراج عن غيره و

(١) السلت بانهم قالوا ضرب من الشعير لا شرفه كأنه الحنطة تكون في الخجان ومن الأهرى
 أنه قد. هو كحنطة في ملأته، وكالشعير في طبعه و مرودته (مجمع البحرين)

(٢) هو بالشعيرك نوع من الحنطة يكون حبتان في فشر، وهو طعام اهل صنعاء قاله الجوهري، وقال
 غيره هو ضرب من الحنطة يكون في الفشر منه حبتان (ال ان قال): وقيل: هو أكثر (الى ان قال) وقيل: هو
 العلس قاله في انصباح (مجمع البحرين)

(٣) بانصباح والسكون، قيل: هو حنطة ونية يقال لها النبط والقمحة الحية (مجمع البحرين)

(٤) الوسائل باب ٦ حديث ١٣ من ابواب ركاة الفطرة

(٥) يفي هذه العبارة في المنتهى من قوله لو انتهى التراب الخ.

الإزالة فتأمل.

الخامس في الوقت

وهو غروب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان عند بعض الأصحاب، وعند البعض طلوع فجر يوم العيد، وقيل من أول الشهر.

وأكثر المتأخرين على الأول لصحيفة معوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولود ولد ليلة الفطر؟ عليه فطرة قال: لا قد خرج الشهر، وسألته عن يهودى أسلم ليلة الفطر عليه فطرة؟ قال: لا (١).

وقد حمل الشيخ ماروى (٢) أن من ولد قبل الروال أو أسلم كذلك أخرج الفطرة، وبعده فلا - على الاستحباب مع عدم معرفة السند.

ولكن في دلالة الأولى خفاء، لاحتمال كون عدم الوجوب لعدم ادراك الشهر الذى هو الشرط فلا يدل على الوجوب بعد دخول الشهر بلا فصل كما قد يشعر به (قد خرج).

ويؤيده أن في الفقيه في هذه الصحيحة (وليس الفطرة الأعلى من أدرك الشهر) (٣).

الآن أنه يبعد عدم الوجوب مع الوجود وخروج الشهر مع اكمال انشراط، وكذا الوجوب قبل خروجه، ولذا يسقط الوجوب باخلال شرط قبل خروجه فتأمل.

نعم دلالتها على عدم الوجوب - على المعنيين والحمل في الشهر - ظاهرة. ويؤيد دلالتها على الوجوب - قبل طلوع العجر - ما يدل على الجواز من

(١) الوسائل باب ١١ حديث ٢ من أبواب ركاه الفطرة.

(٢) الوسائل باب ١١ حديث ٣ من أبواب زكاة الفطرة.

(٣) الوسائل باب ١١ قطعة من حديث ١ من أبواب زكاة الفطرة.

أول الشهر وتسميته الفطرة، اذ الظاهر انها ملازمة للإفطار الذي لا صوم بعده.
ويؤيده أيضاً صحيحة أبي بصير وزرارة قالاً: قال أبو عبد الله عليه
السلام: إنّ من تمام الصوم اعطاء الزكاة يعني الفطرة كما ان الصلاة على النبي
(صلى الله عليه وآله) من تمام الصلاة الخبر (١).
وهي مذكورة في أكثر الكتب، ومن تمام التشبيه ان يكون في آخر الصوم
متصلاً به كالصلاة، كذا في المختلف (٢) - وفي الكل تأمل.

والذي يدل على الثاني (٣) فهو صحيحة العيص بن القاسم قال: سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن الفطرة متى هي؟ فقال: قبل الصلاة يوم الفطر، قلت:
فان بقي منه شيء بعد الصلاة؟ فقال لا بأس، فانا (نحن - ثل) نعطى عيالنا منه ثم يبق
فنقسمه (٤).

وفيها دلالة على جواز اعطائها للعيال، ولعل المراد غير من عاله في الشهر
من يحب نفقته.

ويدل عليه أيضاً رواية أبي بكر الحصرمى، عن أبي عبد الله عليه السلام
في قوله تعالى: قَدْ أَفْتَحَ مَنْ تَرَكْنِي.

قال: من اخرج الفطرة، وذكر اسم ربه فصلى؟ قال: يروح الى الجنة
فيعلى (٥) ورواية ابراهيم بن ميمون قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: الفطرة

(١) الوسائل باب ١ من حديث ٥ من ابواب ركاء الفطرة وثمناه: لانه من صام ولم يؤد الزكاة فلا صوم
له اذا تركها متعمداً، ولا صلاة له اذا ترك الصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله) ان الله قد بدء بها قبل الصلاة
فقال: قد افتح من تركي وذكر اسم ربه صلى.

(٢) قال في المختلف: ما هذا لعظه. ولا بها مشبهة بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله مع الصلاة
حيث كانت تماماً فتكون مشابة لها في التعقيب (انتهى).

(٣) وهو وجوباً بعد طلوع الصبح من يوم العيد.

(٤) الوسائل باب ١٢ من حديث ٥ من ابواب ركاء الفطرة.

(٥) الوسائل باب ١٢ من حديث ٦ من ابواب ركاء الفطرة.

إذا أعطيت قبل أن يخرج إلى العيد فهي فطرة، وإن كان بعدا يخرج إلى العيد فهي صدقة (١).

و إبراهيم مجهول، وفي دلالتها خفاء.

وفي رواية (٢) الضيف أيضاً دلالة ما على الثاني فافهم .

وأما دليل الثالث (٣)، فهو ما في صحيحة زرارة (٤) - المتقدمة في تعيين مقدار ما يعطى يوم الفطر - (فهو أفضل وهو في سعة أن يعطى في أول يوم يدخل شهر رمضان الخ).

وذلك غير بعيد، لكن الخبر بمعنى جعل ذلك وقت تعلق الوجوب موسعاً، لا بمعنى استقرار وجوب الدفع مضيئاً، إذ الظاهر عدم القول باستقرار الوجوب قبل خروج الشهر، فلو تلف شخص - في الشهر، وكذا لو خرج عن العيولة قبل الهلال - لم يجب الفطرة عنه والثاني (٥) غير بعيد لأنه أحوط، ولذا يجزى فيه بالاجماع، بخلاف الليل وما قبله، مع عدم صراحة دليل الليل، ولتنصريح بالنهار في صحيحة العيص بعد السؤال عن الوقت، وحمل دليل الثالث على الجواز قرضاً كما في زكاة المال أو على الزكاة مقدمة كما يشعر به: (يوم الفطر أفضل) (٦) إذ يبعد كون تأخير الواجب المالي إلى شهر مع احتياج أهله إليه أفضل، فكأن تجويز التقديم لمصلحة الأهل .

(١) الوسائل باب ١٢ حديث ٢ من أبواب زكاة الفطرة.

(٢) الوسائل باب ٥ حديث ٢ من أبواب زكاة الفطرة.

(٣) وهو أن وقت من أول شهر رمضان.

(٤) وهو أحد المصلاة الخمسة الذين في هذه الرواية مرفوع الوسائل باب ١٢ حديث ٤ من أبواب زكاة

الفطرة.

(٥) يعنى القول الثاني وهو كون وقت الوجوب من حين طلوع الفجر يوم العيد.

(٦) إشارة إلى قوله عليه السلام في صحيح المصلاة الخمسة: يعطى يوم الفطر قبل الصلاة فهو أفضل -

الوسائل باب ١٢ حديث ٤ من أبواب زكاة الفطرة

فما بقي للاول دليل قوى ، وللالثالث .

ولاشك انه قبل الصلاة يوم العيد افضل واحوط ، وكذا التعجيل في ذلك .
ثم ان الطاهر ان التحديد بالصلاة يمكن كونه للافضلية كما تدل عليه
صحيحة العيص المتقدمة، فيمكن الاجزاء آخر النهار يوم الفطر، للاصل
والاستصحاب، وعموم الصحيحة المتقدمة، ويحتمل كون التحديد بها كناية عن
التحديد الى بقاء وقتها، وهو الزوال كما هو رأى المصنف في المختلف، والاول رآه
في المنتهى، ولعله أولى، والاول احوط.

واما رواية الحرث (الحارث - ثل) عن ابي عبد الله عليه السلام قال:
لابأس بأن تؤخر الفطرة الى هلال ذي القعدة (١) .-

فيمكن حلها على عدم وجود المستحق ، ومع ذلك ، الظاهر انه لابأس
بأكثر منه ايضاً، ولكن ينبغى العزل حينئذ، لمصلحة ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا
عن ابي عبد الله عليه السلام قال: في الفطرة اذا عزلتها وانت تطلب بها الموضع او
تنتظر بها رجلاً فلا بأس به (٢) . فانها تدل على البأس ان لم يعزل مع عدم وجود
المستحق.

ويدل على حواز انتظار شخص معين مع وجود الغير فتاقل، ويمكن فهم
وسعة الوقت ايضاً فلا يكون محدوداً بالصلاة.

ومارواه (٣) اسحاق بن عمار وغيره قال: سئلته عن الفطرة فقال: اذا
عزلتها فلا يضرك متى اعطيتها قبل الصلاة او بعد الصلاة (٤) .
وهذه تدل على ان العزل يجوز للتأخير مطلقاً مع وجود المستحق وعدمه .

(١) الوسائل باب ١٣ حديث ٣ من ابواب زكاة الفطرة.

(٢) الوسائل باب ١٣ حديث ٥ من ابواب زكاة الفطرة.

(٣) عطف على قوله فقه: لمصلحة ابن ابي عمير.

(٤) الوسائل باب ١٣ حديث ٤ من ابواب زكاة الفطرة.

وهما يدلان على كفاية ما يستمى عزلاً، ولا شك في صدقه مع الوزن والتعيين، ولا يحتاج الى النية، ولا الى عدم المستحق في تحقق العزل وسقوط الضمان كما اشترط الشهيد الثاني في زكاة المال على مامره، ولا يضر الاضمار ووجود محمد بن عيسى عن يونس، عن اسحاق وغيره (١) مع صحته في الفقيه الى اسحاق (٢) فتأمل. ويؤيد عدم اشتراط النية ما تقدم من ضعف دليها وعدم المستحق، الضرر والخرج فتأمل.

وقريب منها صحيحة زرارة بن اعين، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل أخرج فطرته فمرها حتى يجد لها أهلاً، فقال: اذا أخرجها من ضمانه فقد برأ والا فهو ضامن لها حتى يؤذيها الى أهلها (اربابها حيب تل) (٣)

فظاهر، عموم قوله عليه السلام: (اذا أخرجها الخ) فلا يقتد بعدم المستحق والنية فالظاهر الضمان على تقدير عدم العزل، ومعه ايضاً اذا فرط في الحفظ كما في سائر الامانات الشرعية مع عدم المستحق، فعه بالطريق الاولى.

« تفنيب »

لا يسقط زكاة الفطرة بخروج وقتها للاستصحاب، وعدم الخروج عن عهدة الامر، وعدم الامتثال، وعدم كون الوقت قيداً للوجوب كما في الموقتات. لعدم صراحة ذلك فيها. وكونها حقاً ثابتاً كالديون وسائر الحقوق، وانما الوقت للتنجيل

(١) وصحده كما في التهذيب هكذا: سعد بن عبد الله، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن اسحاق بن عمار وغيره.

(٢) وطريق الصدوق الى اسحاق بن عمار كما في مشيخة الفقيه هكذا وما روينه عن اسحاق بن عمار فقد روينه، عن ابي رضى الله عنه، عن محمد بن جعفر الحميري، عن علي بن اسمعيل، عن صفوان بن يحيى، عن اسحاق بن عمار.

(٣) الوسائل باب ١٣ حديث ٢ من ابواب زكاة الفطرة.

و العقاب بالتأخير ومعرفة ابتدائه، فالظاهر عدم كونها اداء، بل لا اداء ولا قضاء، نعم بيئتها احوط، و الظاهر ان مراد ابن ادريس بانها دائما اداء ما ذكرناه فتأمل.

« فروع »

(الأول) الظاهر جواز القل مع عدم المستحق بالاجماع المنقول، ومع وجوده على الخلاف مع الضمان وظن السلامة في الطريق، وعدم التغريط والتعدي لصحيفة محمد بن اسماعيل المتقدمة (١) فتأمل، ولما مر في زكاة المال وان دل بعض الاخبار - كما سيحى - على المنع، فيحمل على الاستعباب.

و يؤيده قوله عليه السلام : في الرواية الدالة عليه : (وان لم يجد موافقاً) (٢) فانه حينئذ ليس بحرام.

و يدل على العزل ايضاً رواية سليمان بن جعفر المروزي قال: سمعته يقول: ان لم تجد من تضع العطرة فيه فاعزها تلك الساعة قبل الصلاة والصدقة بصاع من تمر او قيمته في تلك البلاد دراهم (٣) . وفيها احكام أخر.

(الثاني) جواز التوكيل لرواية معتب - الثقة - عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذهب فاعط عن عيالتنا، العطرة، وعن الرقيق، (و ح) اجمعهم، ولا تدع منهم احداً، فانك ان تركت منهم انساناً تخوفت عليه الفوت ، قلت: وما الفوت قال:

(١) الوسائل باب ٩ حديث ١ من ابواب زكاة العطرة و باب ٣٥ حديث ٦ من ابواب المستحقين للزكاة.

(٢) الوسائل باب ١٥ حديث ٤ ومتى الحديث هكذا. عن ابن بلال قال: كتب اليه هل يجوز ان يكون الرجل في بلدة و رجل آخر من اخوانه في بلدة اخرى يحتاج ان يوجه له عطرة ام لا؟ فكتب يقسم العطرة على من حضره ولا يوجه ذلك الى بلدة اخرى وان لم يجدوا فتأ.

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ٧ من ابواب زكاة العطرة.

الموت (١) ولا يضر وجود اسحاق بن عمار مع توثيق غيره (٢) للتأييد بالشهرة، بل لعدم الخلاف على الظاهر.

(الثالث) روى في الفقيه في الصحيح، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل ينفق على رجل ليس من عياله لانه يتكلف له نفقته وكسوته أتكون عليه فطرته؟ قال: لا انما تكون فطرته على عياله صدقة دونه، وقال: العيال الولد والمملوك والزوجة وام الولد (٣).

ويمكن حملها على عدم العيلولة في شهر رمضان وقت وجوب المطرة، وعلى عدم ماعنده مقدار ما يخرج عنهم، لما مر من الأحبار الدالة على الوجوب (عن كل من يعول وكل من ضمنت على عيالك الخ) (١).

ولعله لا خلاف فيه قال في المنتهى: ويجب ان يخرج الفطرة عن نفسه ومن يعوله اي يمونه ذهب اليه علمائنا اجمع (انتهى).

(الرابع) الظاهر انه مع شرط الوجوب يخرج ماعنده ولا يستدين لذلك، (الخامس) لو كان من يجب عنهم كثيرين بحيث لا يفي ماعنده عنهم، فيمكن ابقاء قوت يوم وليلة وصرف الباقي، وصرف الكل، وعدم انصرف الا الزيادة عن قوت السنة الا عن واجب النفقة والاجير.

واشترط وجود الفاضل بعدد من يجب عنهم اصواعاً عند المكتسب الذي يكتسب قوته يوماً فيوماً، لقبح التكليف بالدين والسئول، ولانه حرج، وعدم شمول نص له بخصوصه كما ذكره في المنتهى والدور من محتمل احتمالاً قوياً.

(١) الوسائل باب ٥ حديث ٥ من ابواب زكاة الفطرة.

(٢) فان الصدوق به رواه باسناد من صفوان بن يحيى عن اسحاق و صفوان عن اصحاب الاحاع و

سند في الكافي هكذا: ابو علي الاشعري، عن محمد بن عبيد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن اسحاق بن عمار عن معتب.

(٣) الوسائل باب ٥ حديث ٢ من ابواب زكاة المطرة.

(٤) الوسائل باب ٥ حديث ٢ و ٨ من ابواب زكاة الفطرة.

ولكن الحرثة مشكلة مع شمول النصوص له ولغيره ممن يحل له لزكاة مطلقاً من غير ذكر الفاضل فتأمل .

ويمكن حل صحيحة عبد الرحمن عليه، وذلك لا يخلو عن قوة لبعد حكم الشارع باعطاء ما في يده، والأمر بالسؤال وغيره، وإن كان مثله موجوداً في زكاة المال أيضاً والخمس، فتأمل ولا تخرج عن النص والاحتياط.

السادس المستحق

المشهور أن مستحقها هو مستحق زكاة المال، وأخرج المصنف في المنتهى العاص والمؤلفة، والظاهر أنه لو فرض الاحتياج اليها يكون منهم، ويؤيده استدلاله بقوله تعالى: - اتما الصدقات (١) -، وأن الفطرة صدقة، والروايات الكثيرة تدل على نحلها الفقراء مطلقاً.

مثل رواية يونس بن يعقوب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئلت عن الفطرة من أهلها الذين تجب لهم؟ قال: من لا يجد شيئاً (٢).

ويدل على اشتراط الاسلام، الاجماع، قال في المنتهى: ولا يعطى الذمي جماعاً (انتهى).

ورواية مالك الجهي - المجهول - قال سئلت ابا جعفر عليه السلام عن زكاة الفطرة قال: يعطى لمسلمين، فان لم تجد مسلماً فستضعفاً وأعط ذا قرابتك منها ان شئت (٣).

فتدل على جواز اعطائها كل المسلمين كالاولى، واعطاء السمتضعف مع

(١) التوبة - ٦٠.

(٢) الوسائل باب ١٤ حديث ٣ من ابواب زكاة الفطرة.

(٣) الوسائل باب ١٥ حديث ١ من ابواب زكاة الفطرة.

عدمهم وكونهم غير مسلم .

ويدل على جواز اعطائها غير المؤمن ايضاً ما رواه محمد بن عيسى - في الصحيح - قال: كتب اليه ابراهيم بن عقبة يسئله عن الفطرة كم هي برطل بغداد عن كل رأس، وهل يجوز اعطائها غير مؤمن؟ فكتب عليه السلام اليه: عليك ان تخرج عن نفسك صاعاً بصاع النبي صلى الله عليه وآله، وعن عيالك ايضاً لا ينبغي لك ان تعطى زكاتك الا مؤمناً (١) - ولا يضر جهل ابراهيم بن عقبة.

وكذا حسنة اسحاق بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام قال: سئلت عن صدقة الفطرة اعطيها غير أهل ولا يتي من جبراني؟ قال: نعم الجبراني أحق بها لمكان الشهرة (٢) ولا يضر وجود ابراهيم بن هاشم، ولا محمد بن عيسى، عن يونس بل ولا اسحاق (٣) فانه لإبّاس به .

وحملها الشيخ على المستضعف الذي لم يعرف منه النصب، واحتمل التقية ايضاً لقوله عليه السلام: (لمكان الشهرة) .

وكذا رواية الفصيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال: كان جدّي عليه السلام يعطى فطرته الضعفاء، ومن لا يجده، ومن لا يتولى، قال: وقال ابو عبد الله عليه السلام: هي لأهلها إلا أن لا تجدهم، فإن لم تجدهم فلمن لا ينصب ولا تنقل من أرض الى أرض، وقال: الامام عليه السلام أعلم يضعها حيث يشاء ويضع فيها ما يرى (٤) .

(١) الوسائل باب ١٤ حديث ٢ من ابواب زكاة الفطرة.

(٢) الوسائل باب ١٥ حديث ٢ من ابواب زكاة الفطرة.

(٣) فان سئلتها كما في الكافي - باب الفطرة - هكذا: علي بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس

عن اسحاق بن عمار - وليس فيها كما ترى ابراهيم بن هاشم، ولعل النسخة التي كانت هذا الشارح (قدس سره) كان فيها ذلك والله العالم نعم في باب هكذا: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن ابيه، عن محمد بن عيسى، عن يونس عن اسحاق، فتأمل.

(٤) الوسائل باب ١٥ حديث ٣ من ابواب زكاة الفطرة.

وهذه تدل على عدم النقل مع عدم المستحق .

وكذا صحيحة على بن بلال، قال: كتبت اليه هل يجوز أن يكون الرجل في بلدة ورجل آخر من اخوانه في بلدة اخرى يحتاج أن يوجه له فطرة ام لا؟ فكتب: تقسم الفطرة على من حصر ولا يوجه ذلك الى بلدة اخرى وان لم يجد موافقاً (١) .

ولا يصر محمد بن عيسى (٢)، ولا كونه مضراً، ولا يبعد الحمل على الاستحباب لما مرّ أو خوف الطريق ونحوه ويدل على جواز اعطاء غير المؤمن ايضاً صحيحة على بن يقطين - في الفقيه - وسأل على بن يقطين ابا الحسن الأول عليه السلام عن زكاة الفطرة أ يصلح ان يعطى الجيران والظنونة ممن لا يعرف ولا ينصب فقال: لا بأس بذلك اذا كان محتاجاً (٣) .

ولا يبعد حملها على عدم وحدان المؤمن لما مرّ.

ويدل على لجواز ايضاً عموم مادل على جواز التصديق وقد مرّ، فقول الشيخ باعطائها للمستضعف مع عدم المؤمن غير بعيد، ويمكن كونه أولى من النقل لما مرّ.

وقال المصنف في المنتهى: ولا يجوز (لا يجزى خ) ان يعطى غير المؤمن من الفطرة، سوء وجد المستحق او فقده و ينتظر بها ويحملها من بلده مع عدمه الى الآخر ولا يعطى المستضعف خلافاً للشيخ رحمه الله (انتهى) والظاهر ان لادليل على اشتراط الايمان في مستحقها الا ما تقدم في زكاة المال من دعوى الاجماع على اعتبار الايمان وبعض الروايات .

مثل ما في رواية زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر واهي عبد الله عليهما

(١) لوسائل باب ١٥ حديث ٤ من ابواب زكاة الفطرة.

(٢) وان سنده كما في التهذيب حكاه: محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى، عن علي بن بلال و

أرائ قد سمعته من علي بن بلال قال: كتبت اليه الخ.

(٣) لوسائل باب ١٥ حديث ٦ من ابواب زكاة الفطرة.

السلام انها قالوا: الزكاة لاهل الولاية قد بين الله لكم موضعها في كتابه (١) .
 وصحبة اسماعيل بن سعد الاشعري قال: سئلت الرضا عليه السلام عن
 الزكاة هل توضع فيمن لا يعرف؟ قال: لا، ولا زكاة الفطرة (٢) .
 وصحبة عمر بن يزيد قال: سئلته عن الصدقة على النصاب والزيدية؟
 قال: لا تصدق عليهم بشئ ولا تسقمهم من الماء ان استطعت، وقال: الزيدية هم
 النصاب (٣) .
 وما في الحسنة المشهورة من عدم اعادة الشيء منهم الا الزكاة (٤) .
 وكأنه الى ذلك اشار في المنتهى في بحث الفطرة بقوله : وقد سلف بيان
 ذلك في مستحق زكاة المال:

« الخروج »

(الأول) يجوز صرفها الى واحد واغناؤه، لما مر في بحث زكاة المال،
 ولصحبة محمد بن عيسى ، عن علي بن بلال - الثقة - في لقيه، قال: كتبت الى
 الطبيب العسكري عليه السلام: هل يجوز ان تعطى الفطرة، عن عيال الرجل وهم
 عشرة أقل أو أكثر رجلاً محتاجاً موافقاً؟ فكتب عليه السلام: نعم افعل ذلك (٥) .
 ولا يبعد استحباب تخصيص الأقارب، لما مر في ركة المال، ثم الجيران، لما
 مر عن قريب ايضاً، وترجيح أهل الفضل لما مر ايضاً.

(١) الوسائل باب ٥ حديث ٩ من ابواب المستحقين للزكاة.

(٢) الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب المستحقين للزكاة.

(٣) الوسائل باب ٥ حديث ٥ من ابواب المستحقين للزكاة.

(٤) لاحظ الوسائل باب ٣ من ابواب المستحقين للزكاة.

(٥) الوسائل باب ١٦ حديث ٥ من ابواب زكاة الفطرة، وفي بعض النسخ: نعم ذلك افضل.

(الثاني) قال في المنتهى: يجوز للمالك أن يفرقها بنفسه، بغير خلاف بين العلماء كافة (الى ان قال): ويستحب صرفها الى الامام عليه السلام او من نصبه لانه الحاكم وهو اعرف بمواقعها، ولما رواه الشيخ عن ابي علي بن راشد قال: سألته عن الفطرة لمن هي؟ قال: للامام (١)، ولو تعذر ذلك صرفت الى الفقيه المأمون، من فقهاء الامامية، فانهم ابصر بمواقعها واعرف بالمستحق، ولان فيه تريباً للعرض وابراء للذمة فيكون اولى (انتهى).

فيفهم من كلامه أن حكم الفقيه حكم الامام عليه السلام، وكذلك في زكاة المال، فيكفي الدفع اليه ويرى الذمة في الحال في نفس الامر، وان نيته كافية فتأمل فيه.

(الثالث) الظاهر جواز اعطائها لصاحب الدار والخادم لما مر.

(الرابع) قال في المنتهى: قال اكثر علمائنا: ولا يعطى الفقير أقل من صاع واطبق الجمهور على خلافه، والأقرب عندي أنه محمول على الاستحياب لان (٢) الدفع الى الكثير يصدق عليه الدفع المأمور به فيجزى، والاصل، والعمومات مؤيدة. وكذا ما رواه اسحاق بن المبارك - المجهول - في الصحيح قال: سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن صدقة الفطرة أهى ممّا قال الله تعالى: أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ؟ قال: نعم، وقال: صدقة التمر أحب اليّ لان ابي عليه السلام كان يتصدق بالتمر، قلت، فيحمل قيمتها فضة فيعطى رجلاً واحداً لو اثنين فقال: يفرقها أحب اليّ، ولا بأس بان يجعل قيمتها فضة، والتمر أحب اليّ، قلت: فاعطى غير اهل الولاية من هذا الجيران؟ قال: نعم الجيران احق بها، قلت: فاعطى الرجل الواحد

(١) الوسائل باب ٩ حديث ٢ من أبواب زكاة الفطرة.

(٢) في المنتهى هكذا لما ان بدعها الى اكثر يكون قد صرف الصدقة الى مستحق فيكون سائماً كما يجوز صرفها الى الواحد لان الامر بالاعطاء مطلق فيجزى اعطاء الجماعة كما يجرى الواحد عملاً بالاطلاق (انتهى).

ثلاثة اصبع واربعة اصبع؟ قال: نعم (١).

ففيها جواز اعطاء القيمة وافضلية التمر، والجيران، واعطاء غير اهل الولاية واعطاء اكثر من صاع الى واحد.

قال الشيخ: معنى هذا الحديث انه اذا كان هناك جماعة محتاجون كان التخريق عليهم افضل من اعطائه واحداً، فاما اذا لم يكن هناك ضرورة فالافضل اعطاء رأس لرأس.

وذلك لابأس به، لما مر من الاشعار في الاخبار بذلك والشهرة العظيمة المؤيدة برواية الحسين بن سعيد عن بعض اصحابنا، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا يعط احد اقل من رأس (٢).

وتحمل على الكراهية مع عدم الضرورة كما قاله الشيخ للارسال، ولما تقدم.

و يدلّ على جواز اعطاء اكثر من صاع لواحد - مع ما تقدم - مرسلة ابن ابي عمير، عن اسحاق بن عمار، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لابأس بان يعطى الرجل (الرجل خ) رأسين والثلاثة والأربعة يعنى المطرة (٣).

وقال في المنتهى: ويجوز ان يعطى الواحد اصواعاً كثيرة بغير خلاف سواء كان من دافع واحد او من جماعة على التعاقب، ودفعة واحدة ما لم يحصل الغنى في صورة التعاقب.

(الخامس) قال في المنتهى: ولا تسقط صدقة الفطرة بالموت وتخرج من اصل التركة كالديون.

(١) اوردته في الوسائل مقطعا مزاحج باب ١ حديث ٩ وباب ١٠ حديث ٢ وباب ١٦ حديث ١ وباب

١٥ حديث ٥ من ابواب زكاة الفطرة.

(٢) الوسائل باب ١٦ حديث ٢ من ابواب ركاء الفطرة.

(٣) الوسائل باب ١٦ حديث ٣ من ابواب زكاة الفطرة.

وهو ظاهر لانه واجب في الذمة وتعلق بعد الموت بالتركة كسائر الحقوق ولا مسقط له ، و يظهر من قوله فيه :- ولا يملك المستحق الا بالتقبض من المالك او نائبه لان المال للمالك وفي ذمته شيء للمستحق وله خيار في الاخراج فلا يملك الا باعطائه او نائبه . انه لا يجوز للمستحق لأخذ بغير اذنه فالملك بالطريق الاولى ، نعم يمكن اخذ الحاكم له كرهاً مع عدم الاعطاء ، ولا يبعد له ايضاً ذلك مع التعذر لكل وجه كما في المقاضاة . ولا فرق بين الحقوق المالية من الزكاة والخمس ، والفطرة ، والمندورات وشبهها ، والديون اللازمة بالمعاملة وغيرها .

ولنرجع الى عبارة الكتاب .

فقلوه : «عند هلال شوال» كناية عن دخوله المعلوم بغروب الشمس ليلة الفطر الثابت شرعاً بالهلال او مضى ثلاثين يوماً .

وقوله : «اخرج صاع من القوت الغالب» يحتمل ارادة القوت الغالب ، لعموم الناس و بلد المخرج وقوته ، وقد عرفت ان الظاهر أن وقت استقرار تعلق الوحوب وهو غروب الشمس ، وأن الأحوط كون الاخراج في اليوم ، ويكفي قوت المخرج ، وأن هذه الاجناس كافية وان لم تكن قوته ، وان الظاهر هنا حواز الدفع الى المستضعف مع تعذر المستحق .

فقلوه : «الى مستحق زكاة المال» محل التأمل ، ولكنه مذهب ، ومع ذلك ما علم عدم جواز الاعطاء الى الهاشميين من غيرهم ، والجواز مهم ، فتأمل فيما دللت على ذلك في الزكاة هل يعم ام لا ، ولا يبعد التساوى ، ولا يعلم الخلاف في ذلك فتأمل .

والظاهر (١) ان المراد بالتمكس من قوت السنة اعم من القوت بالكسب ونحوه

والعمل .

والظاهر (٢) ان المراد بالعيال في قوله : «ولعماله» هو الذي تجب نفقته على المخرج

(١) ناظر الى قول المصنف في المتن : على كل مكلف حر متحرر .

(٢) ناظر الى قوله به فيه (له و لعياله) .

وعن المولود كذلك ، والمتجدد في ملكه حينئذٍ، ولو كان بعد الهلال لم
تجب .
ولو تحرر بعض المملوك وجب عليه بالنسبة ، ولو عاله المولى وجبت
عليه .

ويحتمل المعتاد والمتعارف .

وان الاولى (المقول) (١) بدل قوله : (يعوله) .
وان المراد بقوله : (عند الهلال) ثبوت صدق العيولة في الشهر متصلاً الى وقت
الخروج عنه والدخول في شوال .
وايضاً قد عرفت ان الصيف (٢) ما لم يكن داخلأ فيمن عاله عند الهلال لم تجب
فطرته فكأنه داخل فيما قبله ، وذكره ، للتصريح بالوجوب عنه كما قيل ، ولئلا يتوهم عدم
دخوله (٣) ، بحمل العيولة على من كان دائماً عنده ومقيماً ، ولوجود الخلاف فيه ،
ولتصريح ذلك في الخبر بخصوصه .
قوله : « وعن المولود كذلك والمتجدد في ملكه حينئذ الخ » يعني لو ولد
مولود وكان ممن عاله قبل الهلال يجب إخراج الفطرة عنه ، وكذا عن مملوك مملوكه
حينئذٍ وعاله ولو كان كل ذلك بعد الهلال لم يجب والطاهر عدم الخلاف فيه ، وقد مرّت
الإشارة اليه ، نعم يمكن اشتراط بقائها عند الفجر ، عند من يجعل أول وقت الوجوب
ذلك .

قوله : « ولو كان تحرر بعض المملوك الخ » يمكن عدم الوجوب الاعلى من
عاله ، لعدم دليل وجوب التبعيض حينئذٍ او وجود الدليل على جميع من يعول ، وكذا
البحث في المملوك المشترك ، ويدل على العدم الأصل وعدم ظهور صدق الأداة لانصرافه
الى الراس المستقل .

(١) عل وزن القول .

(٢) ناظر الى قوله ره فيه : وكذا يخرج عن الصيف «د» كان عنده

(٣) عدم دخوله في قوله ره . (له ولعياله) بحمل العيولة على العيولة الدائمة لأمثل الصيف

و يستحب للفقير اخراجها بان يدير صاعاً على عياله، ثم يتصدق به.

و يؤيده ما روى - في الفقيه - عن زرارة، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت: رقيق بين قوم عليهم فيه زكاة الفطرة؟ قال: اذا كان لكل انسان رأس فعليه ان يؤدى عنه فطرته (الى قوله) وان كان لكل انسان منهم أقل من رأس فلا شيء عليهم (١).
ولكن في الطريق (٢) كلام، لوجود سهل بن زياد وغيره فيه، ولعله لا يضر، لانه مؤيد.

قوله: «و يستحب للفقير الخ» الظاهر انه يشترط فيه وجود الصاع عنده كما يدل عليه دليله، وهو رواية اسحاق بن عمار قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: الرجل لا يكون عنده الا ما يؤدى عن نفسه من الفطرة وحدها أيعطيه غريباً (مناخ) أو ياكل هو و عياله؟ قال: يعطى بعض عياله ثم يعطى الآخر عن نفسه يردونها فتكون عنهم جميعاً فطرة واحدة (٣).

فيدل على الاخراج الى الغريب بالأخوة، ويمكن جعل النية، واحدة للإدارة بان يقول: أدر هذا الصاع على عيالى الخ فيد يره اى يقبضهم ثم يخرج الى الاجنبى ولا يعد ارجاعه الى بعض من اداره عليه و يكون مكروها، لانه ملك ما تصدق اختياراً.

و يندفع بالضرورة و يقبض الولي ومن يقوم مقامه، عن الأطفال، ويمكن كون تعدد النية أولى.

و يدل عليه ايضاً - في الجملة - رواية زرارة، قال: قلت: الفقير الذى يتصدق عليه صدقة الفطرة؟ قال: نعم يعطى متى يتصدق به عليه (٤).

(١) الوسائل باب ١٨ حديث ١ من ابواب زكاة الفطرة.

(٢) حريقه كما في لقيه في باب الفطرة هكذا: محمد بن مسعود العياشي، قال: حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا سهل بن زياد، قال: حدثني منصور بن العباس، قال: حدثني اسماعيل بن سهل، عن حادس عيسى عن حمير عن زرارة.

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ٣ من ابواب زكاة الفطرة.

(٤) الوسائل باب ٣ حديث ٢ من ابواب زكاة الفطرة.

ولو بلغ قبل الهلال أو أسلم أو عقل من جنونه أو استغنى وحب
إخراجها، ولو كان بعده استحباب ما لم يصل العيد.

وهذه مقطوعة كما ترى في الاصل، ولكن قال المصنف في المنتهى:
و زارة عن أبي عبد الله عليه السلام - وهو اعرف، ولعله استخرج منه أورآها
كذلك في غير ما رأيتها.

والظاهر أنه على تقدير القبول عن الطفل يشكل الإخراج، ولعله جائز
لرواية المؤيدة بالعمل والفتوى وإن لم تكن صحيحة وصريحة فتأمل.

قوله: «ولو بلغ قبل الهلال الخ» لاشك في الوجوب حينئذ عليهم،
ولكن مع باقي الشرائط وهو ظاهر بناء على مذهبه، ولأنه لا بد من البقاء إلى يوم العيد
معهما عند من يذهب إلى الوجوب يومه كما مر فتأمل، فتذكر.
وايضاً إن المراد بالوجوب على من أسلم وجوباً - يصح - معه الإخراج،
والآل قد كان واجباً عليه حين الكفر ايضاً كما هو المقرر في الاصول من عموم
التكليف لهم.

وقد مر دليل استحباب الإخراج عن المولود بعد الهلال ومن أسلم كذلك،
وهو صحيحة معوية (١) الدالة على نفي الوجوب حينئذ مع ما قيل: أنه قد روى من
ولد قبل الزوال أو أسلم أخرج عنها (٢) - حملت على الاستحباب للجمع مع عدم
ظهور سنده.

واقفاً التقييد بقوله: (ما لم يصل العيد) فكأنه مبني على جعل الوقت إلى
فعل لصلاة، وهو غير جيد لما عرفت من الدليل بقيد الاستحباب، إلى الزوال، ولعله
يريد ما لم يخرج وقت الصلاة، إذ يبعد التحديد بفعلها لأنه يحتمل، ويبعد جعل
الشارع أمراً واحداً منوطاً على امر غير مضبوط بالنسبة إلى الأشخاص، بل بالنسبة
إلى شخص واحد، وقد مر البحث عنه ايضاً.

(١) الوسائل باب ١١ حديث ١ من ابواب ركاء الفطرة

(٢) الوسائل باب ١١ حديث ٣ من ابواب ركاة الفطرة

ويخرج عن الزوجة والمملوك وإن كاتبه مشروطاً إذا لم يعلمها غيره.

قوله: «ويخرج عن الزوجة الخ» الظاهر أن المكاتب المطلق الذي لم يؤد شيئاً كذلك، إذ دليل وجوبها عن المشروط كونه مملوكاً له وهو جارٍ فيها، ولعل القيد لأخراج المطلق الذي أدى شيئاً وقد مرّ حاله.

ونكن قال في الفقيه: سئل علي بن جعفر إياه موسى بن جعفر عديها السلام، عن المكاتب هل عليه فطرة شهر رمضان أو على من كاتبه وتجوز شهادته؟ قال: لفطرة عيه ولا تجوز شهادته. قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله عليه: وهذا على الإنكار لأعي الاحبار ويريد بذلك كيف يجب عليه الفطرة ولا تجوز شهادته؟ - أي ن شهادته جائزة كما أن الفطرة عليه واحدة (١) (انتهى).

وهي صحيحة فيمكن أن المصنف حملها على المطلق، لأنه أقرب إلى العتق وانفصاع سلطة المولى من الشروط.

ويمكن تخصيص المكاتب من عموم أدلة المملوك لهذه الصحيحة، ويحتمل تخصيصها أيضاً بمن أتى منه شيء، وإن ليس كله على المولى، بل على المملوك أيضاً شيء.

ويمكن رجاء ضمير (عليه) أي من كاتبه وإن كان بعيداً وتأمل. واعلم أن الحكم بالإخراج عن الزوجة والمملوك مطلقاً واضح على تقدير عيلولة أياهما، وكذا لعدم عي تقدير العيلولة عند الغير، وأما على تقدير عدم العيلولة أصلاً فظاهر بمض الإصحاب، الإيجاب حيث أيضاً، وذلك هو المجهوم من المتن أيضاً حيث قيد بقوله: (إذا لم يعلمها) غيره.

ولعل نظرهم إلى مطلق الملك والزوجية سواء وجبت تفقتها أم لا فحينئذ لا فرق بين المنقطعة ولدائمة، والناشرة وغيرها كما قال به البعض، وكذا المملوك العائث والخاص، بل لا يسمى العرق بين عيلولة الغير أياهما وعدمها فتكون واحدة على الروح والمولى دون العائث لسبق الزوجية والملكية على العيلولة.

(١) لوسائل مائة ١٧٨ حديث ٣ من أبواب ركاء الفطرة

وتسقط عن الموسرة، والضعيف الغنى بالإخراج عنه، وزكاة
المشرك عليها إذا عاله أو لم يعله أحد .
ولو قبل وصية الميت بالعبد قبل الهلال وجبت عليه والا سقطت
عنه وعن الورثة على رأى.

ولكن فرقوا بين الواجبة نفقتها وغيرها، والمعول عند الغير وغيره، وذلك غير
واضح والذي يقتضيه ظاهر الاخبار لاشتراط الوجوب بالعلولة بالفعل، وفُسر في
بعض الاخبار بالانفاق (١) فلا يكن النظر الى وجوب النفقة وقرار الاعطاء من
دونه فتأمل.

قوله: « وتسقط عن الموسرة الخ » دليل السقوط ظاهر، وهو عدم
الوجوب الامرة وقد أذاها من وجبت عليه، وقد مر تفصيلها وشرح قوله: وزكاة
المشرك عليها إذا عاله ولم يعله أحد، ولو اقتصر على (إذا لم يعله أحد) لكن.

قوله: « ولو قبل وصية الميت الخ » أى لو وصى شخص مملوكاً
لشخص وقبل الوصية قبل غروب الشمس ومات الموصى حينئذ وصحت الوصية
ففطرة المملوك الموصى به على الموصى له مع حصول الشرائط المتقدمة.

ووجهه عموم ادلة وجوب الفطرة على المالك عن المملوك وصدق الملك هنا
وان لم يقبل قبله، بل قبل بعده ففطرته ساقطة من الورثة لعدم الملك، لان القبول
كاشف عن ملك الموصى له، فلم يكن قبل الغروب ملكاً لهم، ومن الموصى له
يضاً لعدم دليل على الوجوب عليه لعدم ظهور الملك الذى يجوز معه التصرف.
ولو قيل: بانه ناقل فيمكن الوجوب على الورثة لكونه ملكهم حين
الوجوب.

ويحتمل قوياً، عدم لعدم دليل الوجوب لما مر وان ردة الوصية فظاهر المتن
سقوطها ايضاً، أما عن الموصى له فظاهر، وأما عن الورثة فحل التأمل لأنه كان
ملكاً لهم وقت الوجوب فيشمله الأدلة .

ولولم يقبض الموهوب فلا زكاة عليه، ولو مات الواهب فالزكاة على الوارث .
وتنقسط التركة على الدين وفطرة العبد بالحصص، لو مات بعد الهلال، وقيل: تسقط.

ويحتمل السقوط أيضاً، لأنّ حين الوجوب ما كان معلوماً كونه ملكاً لهم، وعلى تقديره ما كان مستقلاً لكونهم ممنوعين عن التصرف فيه لتعلق الوصية به وحصول العلم الآن بأنه كان ملكاً مستقلاً لهم مع عدم جواز التصرف في ذلك الوقت غير معصوم كونه موجباً لوجوبها، نعم الإخراج في المحتمل أحوط .
ولعلك من هذا فهمت عدم الفرق بين كون القبول كاشفاً وسبباً فلا يكون السقوط عن الورثة على تقدير القبول بعد الغروب مبنياً على الأول كما قيل فافهم .
وقوله: (على رأى) إشارة الى رد القول بالوجوب على الورثة بناءً على كون القبول سبباً مع القبول بعده، وعلى تقدير الكشف على الموصى له حينئذٍ أو على القول به على الوارث حين الرد بعده فتأمل.

قوله: «ولولم يقبض الموهب الخ» أى لو لم يقبض الموهوب له، المملوك الموهوب قبل الغروب، لم يجب عليه فطرته، كأنه مبنى على مذهب من عدم صحة الهبة الآ مع القبض، فالظاهر أنه يكون حينئذٍ فطرته على الواهب للملك مع جواز التصرفات كلها فهو مستقل أيضاً فلو مات الواهب قبل الإقباض فالزكاة على الورث، لأن الهبة بطلت بموته وصار المال طلقاً للورثة، وإن قلنا بعدم الطلاق، بل يتوقف على القبض فكذلك، لما مرّ في الواهب.

قوله: «وتنقسط التركة الخ» يعنى لو مات المولى بعد الهلال وعيه دين ضاقت التركة عنه وعن فطرة مملوكه قسّطت التركة عليها بالنسبة، لأنّ كلاً منها دين واجب في ذمته، وبعد فوته تعلّق بالتركة فيكون الأخذ بالنسبة .
فمروك الدين ضعف الفطرة تكون قسمة التركة بينها كذلك وهكذا، والمملوك أيضاً من التركة.

ويجزى من اللبن أربعة ارطال .

وأما لو مات قبل الهلال واستغرق الدين التركة فلا تجب الفطرة، أما على تقدير انتقالها إلى الديان فظاهر، وكذا على تقدير البقاء على ما الميّت لعدم وجوب شيء على الميّت، وأما على تقدير الانتقال إلى الوارث وعدم جواز تصرفهم حتى يقضى الدين فالظاهر أنه كذلك لعدم الاستقلال وقت الوجوب، وأما على تقدير جواز التصرف مع ضمان الدين فيحتمل الوجوب على الوارث من غير ما لهم، لأن التركة فيجب صرف مقدار التركة في الدين غير مستثنى عنه الفطرة.

ويحتمل السقوط عنهم حينئذٍ أيضاً كما هو ظاهر المتن، لعدم الاستقلال في الجملة لتعلق الدين بها، ولزوم الخسارة مع عدم بقاء العبد في يدهم، وهو بعيد من حكمة الشارع فتأمل.

قوله: «ويجزى من اللبن أربعة ارطال» قال في المنتهى: قال الشيخ في أكثر كتبه: يجزى من اللبن أربعة ارطال بالمدني، ولم نقف فيه (له خ) على مستند سوى ما رواه عن القاسم بن الحسن رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأل عن رجل في البادية لا يمكنه الفطرة، قال: يتصدق بأربعة ارطال من لبن (١)، والاستدلال بهذه الرواية باطل من وجهين (الأول) ضعفها وإرسالها والثاني أنها تضمنت استئصال عن فاقد الفطرة ونحن نقول بموجبه (انتهى).

وهذه موحودة في المقية أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) بغير مسد .
والحمل على التمتع غير بعيد كما هو ظاهرها ويؤيده أن الشيخ ذكرها ليجمع بين الأخبار في كتابي الأخبار (٣) مع ذكر احتمال آخر.

وبالجملة انظر أن الواجب الصاع منه كغيره من الاحساس مع التأمل في وجوب الصاع في الحنطة والشعير، للأخبار الصحيحة الدالة على وجوب نصف

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٣ من أبواب زكاة الفطرة

(٢) أورده المقية في باب الفطرة بصورة المتنوى لصورته الحديث ولعمري أنه لم نقف فيه في الوسائل

(٣) وهما التهذيب والاستبصار

والأفضل التمر، ثم الزبيب ، ثم غالب قوته .
 ويجوز إخراج القيمة السوقية، وتقديمها قرضاً في رمضان
 وإخراجها بعد الهلال ، وتأخيرها الى قبل صلاة العيد أفضل .
 فإن خرج وقتها وهو وقت صلاة العيد وقد عزلها أخرجها اداءً وإن لم
 يعزلها وجب قصائدها على رأي، ويضمن لو عزل وتمكن ومنع،
 ولا يضمن مع عدم المكنة .

(١) كما مر فتأمل فذهابه هنا الى قول الشيخ بعيد مع عدم الإشارة الى الخلاف
 ايضاً، ويمكن حل ما هنا ايضاً على عدم الامكان.

قوله: «والأفضل التمر الخ» قد مر تحقيقه.

قوله: « ويجوز إخراج القيمة السوقية الخ » قد مر ايضاً تحقيقها
 مفصلاً، وكذا قوله: «وتقديمها قرضاً الخ» وإن ظاهر الاخبار يفيد كون جواز
 لاعطاء فطرة لاقرضاً ، وليس بعيد من الشارع أن يحكم بجواز اعطاء شيء على أنه
 لو بقي الى محل الوجوب مع شرائط يكون ذلك مجزياً عن المطرة الواجبة كما هو ظاهر
 الاخبار المعتبرة كما مر فيها، فانه لا يلزم الاشكال في النسبة ، وهي أمر قد عرفت
 حالها الا أنه أحوط أن ينوي بعد الوجوب وحضور الوقت ايضاً .

ففيها حينئذ دلالة على جواز النية بعد القبض والدفع، ولأما في الشرع
 أصلاً ولا يبعد كون القرض أحوط وأسلم.

قوله: « وإخراجها الخ » قد عرفت ايضاً التأمل في الوجوب بعد الغروب،
 وعلى تقديره لا ينبغي لإخراج اليوم المطرة قبل الصلاة كما اشار اليه بقوله:
 (وتأخيرها الخ) وعلى تقديره لا ينبغي الإخراج اليوم الفطر.

قوله: « فإن خرج وقتها وهو وقت العيد الخ » أي خروج وقتها خروج
 وقت صلاة العيد على انظاره، وهو روال الشمس ، أو أن وقتها وقت العيد، وهو

ولا يجوز حملها الى بلد آخر مع وجود المستحق، فيضمن ، ويجوز مع عدمه ولا ضمان

من غروب الشمس الى الزوال.

وفيه بعدما، وقد عرفت (١) تحقيق المسئلة، وان الظاهر الوجوب دائماً وعدم الوقت. نعم يشترط في الوجوب ادراك الشهر مع الشرائط والبقاء الى اليوم عند البعض مع امتداد وقت الاداء الى الصلاة، وانه لا يجوز له التأخير عنه، وانه بعدها ايضاً واجبة دائماً، وان لا اداء ولا قضاء وان كانت نيتها أحوط قبلها وبعدها. وقوله: (على رأى) اشارة الى ردة قولين آخرين، إنه اداء دائماً وهو مذهب ابن ادريس، وانه الاظهر للأصل، كما مر والآخر، السقوط، لعدم دليل على القضاء فتأمل، فانه ليس بقضاء حقيقة كما عرفته.

وانه (٢) يجب الانخراج، عزل اولم يزل، وانه يتحقق بدون النية مع وجود المستحق وعدمه، وأنه يضمن مع التغريط لامع عدمه، وكذا بالتأخير مع الامكان مطلقاً قاله كغريباً

قوله: « ولا يجوز حملها الى بلد آخر مع وجود المستحق الخ » قد عرفت الجواز كما في زكاة المال، وأنه يضمن حينئذ وان لم يهرط في الحطط مع الامن وظن السلامة في النقل، والاحوط عدمه خصوصاً في المفطرة لوجود اخبار كثيرة دالة على عدم النقل، وعدم وجود ما يدل على جواز التأخير مثل الزكاة، وعدم حوار التأخير عن الصلاة، قال في المنتهى: ولا يجوز تأخيرها، فان اخرها اثم وبه قال عمائدنا اجمع (انتهى).

واحتمال (٣) اختصاص صحيفة محمد بن اسماعيل (٤) الذالة على

(١) عند قوله قلنس سره: تنعيب لا يسقط زكاة المفطرة

(٢) الظاهر انه على قوله قد عرفت وان الظاهر الوجوب الخ

(٣) عطف على قوله: لوجود اخبار كثيرة الخ

(٤) الرسائل باب ٩ حديث ١ من ابواب زكاة المفطرة

و يتولى المالك اخراجها، والافضل الامام (عليه السلام) اونائبه ، او
الفقيه

ولا يعطى الفقير اقل من صاع الامع الاجتماع والقصور.
ويجوز أن يعطى غناه دفعة

و يتسحب اختصاص القرابة بها ، ثم الجيران .

جواز النقل على ما تقدم مجوز نقله الى الامام عليه السلام فقط .
فالظاهر جواز النقل اذا لم يستلزم التأخير عن وقتها، ويحتمل الجواز مطلقاً
فتأمل واحتط.

واعلم ان عدم جواز النقل انما هو بعد تعيين ما ينقل فطرة كما في الزكاة.
قوله: «ويتولى المالك الخ» لانه مخاطب به وقد مر أن الافضل لنقل
اليهم فتذكر، ولعله ما قيل هنا بالوجوب لو طلب، وقد يجيئ فيه التحقيق المتقدم في
زكاة المال فتذكر.

قوله: «ولا يعطى الفقير الخ» قد مر انه على سبيل الاستحباب مع
الوسعة وعدم الحاجة والقصور كما قبله به المصنف.

قوله: «ويجوز ان يعطى غناه دفعة» قد مر دليله من العمومات في زكاة
الفطرة وغيرها وبالنصوص فيها ايضاً، وانه يجوز العناء بالدفعات ، وانه لا يجوز بعده
قوله: «ويستحب الخ» قد مر دليله ايضاً ، ويؤيده ، الوصية بالصلة
كثيراً (١)، وبالحيران كذلك (٢) حتى نقل انه صلى الله عليه وآله: لا يزال جبرئيل
يوصيني بالجيران كاد ان يكون يورثهم (٣) .

• • •

(١) الوسائل باب ٣ و ٤ من ابواب عمل المعروف من كتاب الامر بالمعروف

(٢) راجع الوسائل باب ١٥ من ابواب عمل المعروف

(٣) وسائل باب ٨٦ ديل حديث • من ابواب احكام العشرة

« فوائد من المنتهى »

(أ) يستحب الصدقة في جميع الاوقات ، ويدل عليه الآيات والروايات - منها - رواية ابن بابويه عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : ارض القيامة نارما خلا ظل المؤمن ، فان صدقته تظله (١) .

وقال الباقر عليه السلام : البر والصدقة ينفيان الفقر، ويزيدان في العمر، ويدفعان عن صاحبهما سبعين مئة سوء (٢) .

(ب) الصدقة باليد افضل، فمن الصادق عليه السلام : الصدقة باليد تقى مئة سوء، وتدفع سبعين نوعاً من انواع البلاء ، وتفك عن حلى سبعين شيطاناً كلهم يأمره ان لا يفعل (٣) .

وعنه عليه السلام انه قال : يستحب للمريض أن يعطى السائل بيده ويأمر السائل ان يَكْمُولَهُ (٤) .

(ح) صدقة السر افضل من صدقة العلانية بالنص (٥) والاجماع .

(د) عن ابي عبد الله عليه السلام : إن صدقة الليل تمطئ غضب الرب وتمحو الذنب العظيم وتهون الحساب، وصدقة النهار تسمو المال وتزيد في العمر (٦) .

(هـ) الصدقة في رمضان اكثر ثواباً ، فيستحب الاكثار منها فيه، وكذلك

(١) الوسائل باب ١ حديث ٧ من ابواب الصدقة

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٤ من ابواب الصدقة

(٣) الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب الصدقة من كتاب الزكاة

(٤) الوسائل باب ٥ حديث ٢ من ابواب الصدقة

(٥) لاحظ الوسائل باب ١٣ من ابواب الصدقة

(٦) لاحظ الوسائل باب ١٤ من ابواب الصدقة واورد الحديث شامه في الكافي كتاب الزكاة باب

صدقة الليل حديث ٣

- كل وقت شريف كالجمع والأعياد (١) وبالحصوص اوقات الحاجات .
- (ر) الصدقة على القرابة افضل من غيرها بلا خلاف ، لأنها على دى الرحم صدقة وصية . قال عليه السلام : لا صدقة وذو رحم محتاح (٢) ، ولقوله عليه السلام : سئل رسول الله صلى الله عليه وآله ائى الصدقة افضل فقال : على ذى الرحم الكاشع (٣) .
- (ز) قال صلى الله عليه وآله : ملعون ملعون من اتى كلة على الناس ، ملعون ملعون من ضيع من يعول (٤) .
- (ح) يجوز صرف التطوع الى الحرب اجماعاً .
- (ط) انما ينبغى الصدقة من فاضل مؤنة الرجل وعياله على الدوام لان الله تعالى نهى عن التبذير ولغيره ، مثل قوله عليه السلام : وابدء بمن تعول .
- وفيه تأمل ، لما في سورة هل أتى (٥) ، وغيرها ، مثل قوله عليه السلام . وقد سئل عن افضل الصدقة : جهد المقل (٦) . (من مقل الى فقير في السر) وحله على المنفرد وحده او من يكون له مؤنة ، وله كفايتهم او كان ذا كسب ، فاراد الصدقة بجميع ماله وثوقاً بحسن التوكل ، والسعى في كسبه بعيد .
- (ى) لو تصدق بنفقته او نفقة من يلزم مؤنته أثم بالصدقة ، ويحتمل عدم جواز الأخذ والتصرف فيه .

(١) لاحظ الوسائل باب ١٥ من ابواب الصدقة

(٢) الوسائل باب ٣٠ حديث ٤ من ابواب الصدقة

(٣) الوسائل باب ٢٠ حديث ١ من ابواب الصدقة - الكاشع هو الذى يصير لك المدلوة وبقوى عليها

كشحه لى ياطه من قولهم كشح له المداوه اذا احمرها له (مجمع البحرين)

(٤) الوسائل باب ٢١ حديث ٥ من ابواب النماز

(٥) اشارة الى قوله تعالى - فيها - ويطعمون الطعام على حبه مسكياً ويتيمماً واسيراً - هل اتى - ٩

(٦) أقل ، افتقر ومنه الفصل الصدقة جهد المقل (مجمع البحرين) الوسائل باب ٢٨ حديث ٧ من ابواب

(يا) يستحب الاعطاء من غير مسئلة .

(يب) يستحب التصديق أول النهار وأول الليل لاستدفاع بلاء الوقتين .

(يج) يكره ردة السائل مع القدرة .

(يد) يكره السؤال ، ويتأكد من غير حاجة ، فيدل على الكراهية معها أيضاً .
(يه) المني يبطل الصدقة لما يشتمل عليه من كسر قلب المؤمن بل مطلق الاحسان مثل الخلعة ، وقضاء الحاجة للآية (١) وغيرها ، فتأمل واجتنب ، فان الاجتناب عن جميع شقوقه صعب وخطي .

(يو) يستحب طلب الدعاء منهم ، فانه ربها كان فيهم مستجاب الدعاء ، وذكر الرواية المشهورة في تلقين الدعاء ، وهي قول الصادق عليه السلام . في الفقيه اذا اعطيتهم فلم يلقوهم الدعاء يستجاب لهم فيكم ، ولا يستجاب لهم في انفسهم (٢) .

وقال عليه السلام : يستحب للمريض أن يعطى السائل ويأمر السائل ان يدعو له (٣) .

(ين) يستحب الصدقة مطلقاً وان كان السائل غير معلوم الحال ، لانه من المعروف (الى قوله) (وقولوا للناس حسناً) (٤) وذكر الأدلة المتقدمة (٥) .

(١) اشارة الى قوله تعالى في سورة البقرة - ٢٦٤ : ولا تبطلوا صدقاتكم بالنساء والادنى الح

(٢) الوسائل باب ٢٨ حديث ٢ من ابواب الصدقة

(٣) الوسائل باب ٥ حديث ٢ من ابواب الصدقة

(٤) البقرة - ٨٣

(٥) يعني ذكر في النسخ حديثين في ذلك (أحدهما) رواية سدير الصيرفي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام : لمعلم سائلاً لا يعرفه مسلماً؟ قال : نعم اعط من لا تعرفه بولاية ولا عداوة للحق ، ان الله عز وجل يقول : وقولوا للناس حسناً (رواية عبد الله بن الفضل التوفلي عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن اناس يسأل ولا يدري ما هو فقال : اعط من وقعت له في قلبك الرحمة فقال : اعط دون الدرهم ، قلت :

(يج) الصدقة على بنى هاشم افضل من غيرهم خصوصاً العلويون لشرفهم على غيرهم (وذكر الروايات المتقدمة في ثواب صلتهم) (١)

(يط) يحرم على المعطى كفران النعمة (٢) وينبغي له الثناء على المنعم، فان شكر المنعم واجب عقلاً، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: من أقى عليه المعروف فديكافئ به وان عجز فليثن عليه، وان لم يفعل فقد كفر النعمة (٣).

وفيه دلالة على استحباب عوض الهدايا.

وقال الصادق عليه السلام: لعن الله قاطع سبيل المعروف، قيل: وما قاطع سبيل المعروف؟ قال: الرجل يصنع له المعروف فيكفره، فيمنع صاحبه من ان يصنع ذلك الى غيره، ولا ينبغي ذلك لصاحب (٤) - وهو ظاهر.

أكثر ما يعطى ٩ قال: اربعة دوايق الوسائل باب ٢١ حديث ٣ و ٤ من ابواب الصدقة

(١) لاحظ الوسائل باب ١٧ من ابواب فعل المعروف من كتاب الامر بالمعروف

(٢) بالبناء للمفعول يعنى المنعم عليه

(٣) الوسائل باب ٨ حديث ٢ من ابواب فعل المعروف

(٤) الوسائل باب ٨ حديث ١ من ابواب فعل المعروف



«النظر الثالث في الخمس»

٢ «حديث في الخمس»

• عبد الله بن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إني لأخذ من أحدكم الدرهم، وأني لئن أكثر أهل المدينة مالاً، ما أريد بذلك إلا أن تطهروا . (١)

• وعن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: من اشترى شيئاً من الخمس لم يعذره الله اشترى مالا يجل له (٢) .

(١) الوسائل باب ١ حديث ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٥ من أبواب ما يجب فيه الخمس

كتاب الخمس

وهو واجب في غنائم دار الحرب ، حواها العسكر أولا اذا لم يكن
منصوباً

قوله: «وهو واجب الخ» الظاهر أنه واجب في سبعة أشياء (الأول)
غنائم دار الحرب، قال في الدرر وس: (الاول) ما غنم من دار الحرب على الإطلاق
لأما غنم بغير إذن الإمام عليه السلام فله أو سرق أو أخذ غيلة - أي خدعة - فلا حظه
(انتهى) .

طاهره أن جميع ما يؤخذ من دار الحرب فهو غنيمه، فإن كان بغير إذن
الإمام عليه السلام يكون له إلا ما سرق أو أخذ غيلة.

وهو مشكل لان الظاهر أن الذي أخذ بالحرب على سبيل الجهاد
والتكليف بالاسلام هو الغنيمه، فإن كان بغير إذنه يكون له، إلا ما أخذ بهراً
وعصاً، وغير ذلك مما وقع في أيدي المسلمين من غير سرقة وخدعة، يكون غنيمه
له بغير إذنه فتأمل.

قال المصنف في المنتهى: (الاول) الغنائم التي تؤخذ (توجد خ) من دار
الحرب، ما يحويه العسكر وما لم يحوه، امكن نقله كالثياب، والاموال، والاناسي

وفي المعادن كالذهب، والفضة، والرصاص، و الياقوت، والزبرجد،
والكحل، والعنبر، والقيز، والنفط، والكبريت.

والدواب، وغير ذلك او لا يمكن كالارضين، و العقارات وغير ذلك مما يصح تملكه
بشرط أن يكون مما يصح تملكه، و ان يكون مباحاً في ايديهم لا غصباً من مسلم او
معاهد قليلاً كان او كثيراً (انتهى)، و مثله عبارة الشرايع (١).

وهي مشعرة بما قلناه، لان الظاهر منها اعتبار أخذ العسكر.

ولعل مراد لمصنف بقوله: (وان يكون مباحاً في ايديهم لا غصباً من مسلم
او معاهد) من لا يجوز اخذ ماله قهراً، وهو ظاهر، فلو كان المعصوب من حرب آخر
مثل صاحب اليد يجوز الأخذ كما في يد صاحبه، فيكون غنيمة بالشرط دون
ما يكون مال مسلم او معاهد بايديهم، غصباً ام لا.

واما دليل وجوبه فيه، فهو النص من الكتاب (٢)، والسنة (٣)،

والاجماع.

(الثاني) المعادن، قال في المنتهى: وهي جمع معدن، واشتقاقه من عَدَنَ
بالمكان يَعِدُنْ اذا قام به، ومنه سُمِّيَتْ جَنَّةُ عَدْنٍ لانهَا دار اقامة وحلود لدوام الإقامة فيها،
وهو كل ما خرج من الارض مما يخلق فيها من غيرها مما له قيمة (انتهى).

لعله يريد بقيد (مما يخلق) اخراج ما زرع فيها، ولكن تبقى النباتات التي
لها قيمة، ولعله يريد غيرها واهل، للظهور، فيكون المراد من غير نباتها، فلو قال
كذلك لكان أولى لانه يسلم عن النقص، وعن اللغو، بل عن لزوم خروج مثل معدن
في الدروس منها، مثل المعرة (٤) والجص، والنورة، وطين الفل والعلاج، وحجارة

(١) ويراه قدس سره بالمعالة في المعنى لاني حين الالتفات مراراً

(٢) وهو قوله تعالى. واعصوا ان ما علم من شيء، قَالَ إِلَهُ حُصَّةٌ وَالرَّسُولُ وَلَعْنَةُ الْقُرْبَى وَالْبَيْتَانِ

وَأَنْتَسَاكِينَ وَبِالنَّيْلِ الْآيَةِ - الانعام - ٤١

(٣) رجع الوسائل باب ٢ من بواب ما يجب فيه الخمس

(٤) المعرة وتحرك طين اهر (نقاموس)

الرحى، والملح والكبريت، فالظاهر الوجوب في كل ما يصدق عليه المعدن الواقع في الدليل.

ويمكن استخراج معنى له من الروايات الآتية.

ولكن المعلوم صدق المعنى اللغوي على المذكورات، وظاهر عدم ارادته، والعرفي، والشرعي غير ظاهر في تحقيقه اشكال فيجب الانحراج عما علم الصدق شرعاً او عرفاً لا غير.

ودليل وجوبه فيه الاجماع، قال في المنتهى: لاختلاف في اخراج شيء من المعادن (الى ان قال): وقد اجمع المسلمون على ذلك (انتهى) ثم قال: مسألة والواجب عندما في المعادن الخمس لا الزكاة، وبه قال ابو حنيفة، وقال الشافعي: ان الواجب فيه الزكاة وبه قال مالك واحمد (انتهى).

والروايات (١) مثل صحيحة محمد بن مسلم، عن ابي جعفر عليه السلام، قال: سألت عن معادن الذهب والفضة والصفر والحديد والرصاص؟ فقال: عليها الخمس جميعاً (٢)، ولا عموم فيها.

وصحيحة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام (في حديث) وعن المعادن كم فيها؟ قال: الخمس (٣) وهي عاتق، قال في المنتهى: ويجب الخمس في كل ما يطلق عليه اسم المعدن سواء كان منطبعاً بانفراده كالرصاص والنحاس، والحديد، أو مع غيره، كالزئبق أو غير منطبعة كالياقوت والفيروزج والبلخش (البحس خ) (٤) والعقيق أو مایعة كالقار والنفط والكبريت ذهب اليه علمائنا

(١) عطف على قوله فده: الاجماع

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ١ من ابواب ما يجب فيه الخمس

(٣) الوسائل باب ٣ قطعة من حديث ٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس

(٤) البلخش كجهر جوهر يجلب من بلخشان بلد بارس الترك، شعاع الفليل - اقرب الموارد ج ٣

بعد المئنة

و بلوغ عشرين ديناراً

اجمع (انتهى)، واستدل بقوله تعالى: وَأَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ (١) وفي الدلالة تأمل.

ولصحيحة الحلبي قال: سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن الرصاص، والصفر والحديد، وما كان بالمعادن كم فيه قال: يؤخذ منها كما يؤخذ من معادن الذهب والفضة (٢).

وصحيحة زرارة قال: سئلت أبا جعفر عليه السلام عن المعادن ما فيها؟ فقال: كلها كان ركازاً ففيه الخمس، وقال: ما عالجته بذلك ففيه ما أخرج الله منه من حجارتها مصفى الخمس (٣).

وصحيحة محمد بن مسلم، قال: سئلت أبا جعفر عليه السلام عن الملاحه فقال: وما ملاحه؟ فقلت: أرض مبخة يجتمع فيها الماء فيصير ملحاً، فقال: هذا المعدن فيه الخمس، فقلت: والكبريت والنفط يخرج من الأرض، قال: فقال: هذا واشباهه فيه الخمس (٤).

قوله: «بعد المئنة الخ» إشارة إلى شرط وجوبه فيه، وهو أمران (الأول) إبقاء شيء بعد المئنة فإنها تخرج منها.

ودليله الإجماع المفهوم من المنتهى، والمقل، وهذا واضح.

(ولثاني) النصاب نقل عن الشيخ في الخلاف عدمه أصلاً.

ودليله عموم الأدلة المذكورة والإجماع الذي نقله ابن إدريس، ونقل عن ابن بابويه، الدنار الواحد، وكذا عن أبي الصلاح، والمشهور كونه عشرين ديناراً.

(١) البقرة - الآية ٢٦٧

(٢) الوسائل باب ٣ ديل حديث ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس

(٤) الوسائل باب ٣ حديث ٤ من أبواب ما يجب فيه الخمس

ودليله الأصل ، وعموم ما يدل على اباحة ما خفقه الله.

وصحيحة البيهقي قال: سئلت ابا الحسن عليه السلام عما أخرج المعدن من قليل أو كثير هل فيه شيء؟ قال: ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة عشرين ديناراً (١)

فيقتد به عموم الأدلة، وترجع على رواية محمد بن علي بن الحسين قال: سأل أبو الحسن موسى بن جعفر عليها السلام عما يخرج من البحر من اللؤلؤ، والياقوت والزبرجد، وعن معادن الذهب والفضة، هل فيها زكاة؟ فقال: إذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس (٢).

لنصحة و الشهرة، و الأصل، و الصراحة في اشتراط عشرين في المعادن كلها، وضدها في الاخيرة، مع احتمال الاستحباب، وحملها لشيخ على غير المعدن.

« فروع »

(الاول) لا يعد اعتبار النصاب فيما اخرج دفعة او دفعات لا يترك (٣) العمل بينها ترك افعال كما قاله في المنتهى.

ويحتمل اعتبار الدفعات مطلقاً، قال في الدروس: ولا فرق بين ان يكون الاخراج دفعة او دفعات كالكنز، وان تعددت بقاعها و انواعها (نتهى).

لصدق (٤) بلوغ نصاب الزكاة على المخرج بالدفعات الذي هو شرط لتوجب كما هو ظاهر الرواية فيضتم البعض الى بعض مطلقاً، وهو الاحوط .

(١) الوسائل باب ٤ حديث ٦ من ابواب ما يجب فيه الخمس

(٢) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس

(٣) صفة لقوله فله: دفعات

(٤) دليل لقوله فله: ويحتمل اعتبار الدفعات مطلقاً

(الثاني) كونه بعد المؤنة ، لما مر والظاهر اعتبار التصاب بعدها لان الظاهر من دليله بلوغ ما يقع في يد المخرج نصاباً ، وكذا (١) من عموم ما يدل على اعتبار الخمس بعد المؤنة كما ستسمع (٢)، وفي صحيحة زرارة المتقدمة ايضاً إشارة اليه فافهم .

(الثالث) المعدن ان كان في الأرض الملوكة فهو لما لكها، ويخرج الخمس و ن كان في الأرض المباحة فهو لمن وجده وعلمه . (عمله - خ)
الظاهر انه يساوي المسلم والكافر، وان الأرض سواء كانت للامام خاصة كالانفال في زمان الغيبة مطلقاً، وفي زمان الحضور شرط الاذن والاعلام، أو كنت لمسمين بن فتحت عنوة لعموم الأدلة ولعدم القيد، ولهذا اطلق الاصحاب ايضاً.

ويحتمل اختصاص ما في أرضه عليه السلام بشيعة كما يشعر به بعض الروايات الدالة على جواز التصرف في أرضه وملكه عليه السلام (٣) ، وما في الأرض المفتوحة عنوة بمصالح المسلمين كاصولها وثمانها لكونها ملكاً لغير الواحد فتأمل، فانه لا يبقى المعدن للواحد الانفراداً.

(الرابع) الظاهر تعلقه بالعين ، فلا يجوز التصرف فيه الا بعد الاخراج كالزكاة .

ويمكن جواز الاحراج من غيره كالزكاة لئلا يلزم الحرج والضيق، وحصول العوض (العرض - ح)، وظاهر الأدلة يقتضي الأول مع عدم انتصريح بجوز الاخراج عن غيره، وانقياس على الزكاة من غير دليل غير معقول، ولا شك انه احوط ايضاً.
قال في المنتهى: الواجب خمس المعدن لا خمس الثمن، لان الخمس يتعلق

(١) يعني وكذا الظاهر من عموم ما يدل على بلوغ ما يقع في يد المخرج نصاباً

(٢) الوسائل باب ٨ حديث ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس

(٣) راجع الوسائل باب ٤ من أبواب الانفال

يعين المعدن لابقيمته (انتهى) .

(الخامس) قال في المنتهى: اذا كان المعدن للميكاتب يجب عليه الخمس، ودليله عموم الأدلة مع صلاحيته للتملك والكسب (١) .

ثم قال: العبد اذا استخرج معدناً ملكه سيده، لان منافعه له، ويجب على المولى الخمس في المعدن، هذا اذا اخرجته على انه للسيد او للعبد وقتنا: ان العبد لا يملك (انتهى) .

وفيه تأمل. ثم قال: اذا اخرجته لنفسه باذن المولى، وقتنا: ان العبد يملك فالصحيح، ايضاً انه كذلك خلافاً للشافعي (لنا) العموم (انتهى).

وفيه تأمل ايضاً، لعدم تسليم العموم الشامل لصورة النزاع، بل ظاهر العموم الدال على انه يخرج الخمس، كون الباقي للواجد .

نعم اذا اخرجته مطلقاً أو باذن السيد بأن يخرج له يكون للسيد، لانه منفعة ماله. واما مع الاذن بالاخراج لنفسه مع القول بتملكه على ما هو المفروض فالظاهر انه له، وحكمه حكم التملك، ويدل على الابقاء له - المؤمنون عند شروطهم (٢) - وذم ترك العمل بالقول: .

الا ان يقال: انه للسيد، ومجرد الاذن باخراج ماله يخرج ما صار ملكاً، فتأمل، فان كونه للسيد مقتضى القوانين.

(السادس) المعدن يملك ملك الارض، لانه جزؤها.

(السابع) يمكن ان يكون الوصول الى احد الصابين الأولين من التقديس كافياً، لما في صحيحة الحلبي - كما يوحد من معادن الذهب و الفضة - (٣) و الظاهر

(١) هذا تلخيص عبارة المنتهى لا عيباً فلاحظ المنتهى ص ٥٤٦

(٢) راجع الوسائل باب ٢٠ من ابواب المهور من كتاب النكاح حديث (٤) ويدل على ذم ترك العمل بهون ماورد في الاحبار الدالة على لزوم الوفاء بالمهد.

(٣) الوسائل باب ٣ قطعة من حديث ٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس

وفي الكنوز المأخوذة في دار الحرب أو دار الاسلام وليس عليه أثره،
والباقي له .

اعتبار نصاب كل واحد فيه ولما في صحيحة البربطي، عن أبي الحسن لرصا
عليه السلام قال: سئلته عما يجب فيه الخمس من الكثر، فقال: ما يجب الزكاة في
مثله ففيه الخمس (١).

ولظاهر عدم الفرق بين المعدن والكنز وكثيراً ما يطلق عليه الكثر كما في
صحيحة زرارة المتقدمة (٢)، وما في صحيحة البرنظي المتقدمة: ما يكون في مثله
الزكاة عشرين ديناراً (٣) - كأنه للمثال.

(الثامن) ما علم صدق المعدن عليه يجب فيه الخمس مع الشرائط حتى
النفط والكبريت والملح واشباهها، لذكرها في رواية محمد بن مسلم المتقدمة - في
الفقيه - وهي صحيحة في التهذيب - (٤) مع الإشارة في غيرها.

وأما الصدق على مثل الجص وطين القسل والملاج فغير ظاهر، وقد مر
التصريح في الدروس على الوجوب في الكل، ولا ريب أنه أحوط .

قوله: « وفي الكنوز المأخوذة الخ » الثالث من الاصناف الواجب فيها
الخمس هو الكنز، ودليله الإجماع، قال في المنتهى: الركاز هو الكنز مشتق من ركز به
يركز إذا خفي، ومنه الركز، وهو الصوت الحقيق، والمقصود هنا منها هو المال المدفون في
الأرض، ويجب فيه الخمس بلا خلاف بين أهل العلم كافة قال الله تعالى: **وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا
غَنِمْتَ مِنْ شَيْءٍ، فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ الْآيَةُ (٥)** وهو من حلة الغنائم عندنا فتشمله الآية (انتهى).
وينبغي أن يفقد التعريف بعدم العلم بكونه مال من لا يحل التصرف في

(١) الوسائل باب ٥ حديث ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس

(٣) الوسائل باب ٤ حديث ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس

(٤) الوسائل باب ٣ حديث ٤ من أبواب ما يجب فيه الخمس

(٥) الامال - ٤١

مائه كما سيحيى ، ولعله ترك للظهور .

وصحيفة (١) ررارة ، عن ابي جعفر عليه السلام قل : سألتك عن معادن ما فيها ؟ فقال : كلها كان ركازاً ففيه الخمس (٢) ، الخبر .

وصحيفة الحلبي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن العنبر وعوص اللؤلؤ ، فقال : عليه الخمس ، وسألتك عن الكنز كم فيه ؟ قال : الخمس ، وعن المعادن كم فيها ؟ قال : الخمس ، وعن الرصاص ، والصفرة ، والحديد ، وما كان من المعادن كم فيها ؟ قال : يؤخذ منها كما يؤخذ من معادن الذهب والفضة (٣) وصحيفة البزطي عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألتك عما يجب فيه الخمس من الكنز قال : ما يجب الزكاة في مثله ففيه الخمس (٤) .

فلا شك في وجوبه في الكنز في الجملة .

واما الوجوب فيه ايما وجد فلا ، فيحتاج الى التفصيل ، فيقال : الكنز ن وجد فيما ملك بالارث أو البيع ونحوه من الاسباب المملكة ، فالأول للورثة مطلقاً مع العلم بانه للمورث ، بل مع تجوزهم كونه له ايضاً فلا خمس حينئذ ، وانه تركه يقسم بينهم ، لانه تحت يد المورث ، وكلما هو تحت يده فهو تركه مالم يعلم خلافها فتأمل ، فان الاحوط الترك مع القرائن ، والعمل بها .

وان علموا او اعترفوا أنه ليس له ، فينقل الى المالك المقدم على المورث وحكمه حكم الثاني .

وهو أنه يعرف المالك الأول فالأول ، حتى ينتهي ، وان عرفه ملك مطلقاً فهو له بغير بينة ولا يمين لانه تحت يده مع دعواه له بغير منازع ، ولكن ينبغي له عدم

(١) عطف على قوله فيه الامام

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ٣ من ابواب ما يجب فيه الخمس

(٣) الوسائل باب ٧ حديث ١ وباب ٣ حديث ٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس

(٤) الوسائل باب ٥ حديث ٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس

أخذه مع قرئ الخلف وظنه .

وان لم يعرفه مالك أو عدم المالك ولا امانة، فهو لقطة مع كونه في دار الاسلام وأثره فيه.

قيل: المراد به سكة الاسلام بنحو الشهادة واسم النبي صلى الله عليه وآله ، والسلطان المسلم ، بل ما يدل على ملكية من له حرمته، ولا يجوز أخذه بدون أذنه مطلقاً مع عدم العلم بزوالها (١).

وظاهرهم عدم الخلاف فيه لصدق اللقطة وان صدق عليه الكثر أيضاً . ولكن الطاهر ان المعتبر في الكثر الذي يملك بعد احراج الخمس عدم العلم بكونه ملكاً لمن لا يجوز أخذه ماله .

والظاهر أنه يكفي حينئذ الأثر الدال على ذلك مع عدم العلم بالزوال ، وما ذا لم يكن عليه العلامة ولم يعلم كونه ماله لمن لا يجوز التصرف في ماله ، فالظاهر كونه مطلقاً للواجد بعد الخمس، لعدم أدلة الخمس مع عدم العلم بملكه لمن له حرمته .

وان (٢) مجرد الوجود في الملك لا يدل عليه . وان كان في دار الاسلام لعدم ظهور مالك يصبح لذلك ، ولاحتمال كونه ملكاً لمن يجوز التصرف في ماله مستقلاً أو تبعاً للأرض خصوصاً مع القرائن وظهور المالك الحق مع انكاره له . وقبل : انه لقطة ، لصدق تعريفها، هذا (٣) - مع ظن كون المال أو لأرض لمن له حرمته - غير بعيد فتأمل .

و وجد في ملك الغير فله، ومع الاتكار فينتقل الى من سبقه حتى ينتهي

(١) ي زوال ملكية ذلك الشخص والدخول في ملك من يجوز اخذ ماله ولا حرمته له في الاسلام (تنبيه)

ما في بعض المراسل المخطوطة

(٢) عطف على قوله فله: انه يكفي الح

(٣) يعني القول بكونه لقطة غير بعيد مع الظن المذكور

الى العارف او يجهل (١) ، وقد مر الحكم فيه .

والظاهر انه لو كان المالك ممن لا يقبل اقراره، كالصبي يحفظ حتى يكبر، ويحتمل الحكم بكونه له بالفعل، واعطائه الى من يجوز له قبض ماله لبيد الدالة عليه ، فتأمل خصوصاً مع القرائن .

وان وحد في ارض موات (٢) او غير معهودة بالتملك لمن لا يجوز له التصرف في ملكه ولم يكن فيه تلك العلامة، فالظاهر انه للواجد بعد الخمس، لما مر خصوصاً الاول، ومع وجود القرائن وكون الارض لمن يجوز التصرف في ماله . وان كانت فيه تلك العلامة فالظاهر انه لقطة مطلقاً ، لما مر ايضاً ، ولا اثر للدار اصلاً على ما يفهم .

فتأمل فيما ذكرته فانه وان خالف بحسب الظاهر ما نَحده في بعض العبارات، ولكن الظاهر انه صحيح، ولا يبعد كون بعض ذلك هو المراد . وقد عرفت مما ذكرنا انه لا بد في التعريف من القيد المذكور (٣) اوجعه شرطاً .

واعلم انه يحتمل عدم حكم اللقطة في بعض ما ذكر انه لقطة ، بل يكون من قبيل مال مجهول المالك، وسيجيئ حكمه وحكم اللقطة .

(١) يسمى يكون بحكم المال المجهول المالك

(٢) في القاموس: والموات كمرائب، الموت، وكسحاب مالا روح فيه، وارص لا ملك لها (انتهى) وفي مجمع البحرين: والموات بضم الميم وبالفتح يقال لما لا روح فيه ويطلق على الارض التي لا ملك لها من الادميين ولا ينصح بها (انتهى)

(٣) السقدم في صدر البحث بقوله فعد: ويسمى من قيد التعريف بعدم انلك بكونه مال من لا يجل تصرف في ماله .

« فروع من المنتهى »

(الاول) لو وجد الكنز في ارض مملوكة لحرى معين كان ركازاً، وفيه الخمس، وبه قال ابو يوسف وابو ثور (انتهى) لعله لعموم ادلة الخمس في الكنز ويظهر عدم الخلاف عندنا حيث ما نقل الأخلافهم .
وكأنه يريد بالحرى من لآحرمة لماله ، وفيه تأمل، لان الظاهر من الكنز الذى يجب فيه خمسة عدم كونه ملكاً لشخص بعينه و الا فهو بمنزلة اخذ ماله قهراً وخفية من بيته خصوصاً اذا كان مدفوناً في بيته او ملكه مع علمه .
نعم انه يمكن على مذهب من يجعل الخمس في كل مال استفيد .
(الثاني) لو وجد في قبر من قبور الجاهلية فالحكم كما تقدم (انتهى) .
والبحث فيه كما تقدم .
(الثالث) لو استأجر احيراً ليحفر في الارض المباحة لطلب الكنز فوجده فهو للمستأجر لا للاجير، لانه استأجره لذلك فصار بمنزلة ماله استأجره للاحتطاب والاحتشاش، وان استأجره لأمر غير ذلك، فالواجد هو الاجير والكنز له (انتهى) .
وفي صحة الاستيجار مثله تأمل، ولعله للجهالة بمقدار الحفر، ولما قيل من عدم جواز الاستيجار للمباحات، لاحتمال دخولها في الملك بغير اختياره .
والظاهر الجواز وتوقف الملك بعدم قصد ملكية الغير وبعدم ملكية منفعة لغيره على تقدير عدم احتياجه الى النية كما هو الظاهر، وسيجئ تحقيقه .
(الرابع) اذا استأجر داراً فوجد فيها كنزاً، فهو للمالك، وقال بعض الجمهور: هو للمستأجر (انتهى) وهو بعيد، فالمالك ذو اليد، وعلى المستأجر الاثبات لو دعيه .

(الخامس) يجب الخمس في كل ما كان ركازاً ، وهو كل ما مذخور تحت الارض على اختلاف انواعه من الذهب والفضة والرصاص والصفرة،

والنحاس والاواني وغير ذلك ، وانه قال مالك واحد والشافعي في القديم ، وقال في الجديد لا يجب الخمس الا في الذهب والفضة (انتهى).

ودليله عموم الادلة، والظاهر انه لا خلاف لنا فيه، لاقتصاره بنفسه عن بعض العامة ، وانه لا بد من القيد المقدم ذكره (١).

(السادس) لا يعتبر فيه الحول، بل يجب فيه الخمس مع وجدانه وهو قول اهل العلم كافة (انتهى).

(السابع) يجب الخمس في الكثر على من وجدته من مسلم او ذمي او حربى او عبد او صغير او كبير، ذكر او انثى، عاقل او مجنون الا ان العبد اذا وجد الكثر فهو لسيده، وهو قول اهل العلم فانهم اتفقوا على انه يجب اخمس على الذمي الا الشافعي (انتهى).

وفي الدليل تأمل، ولعدم دليل العموم عموم أدلته، ويكون مكلف بالخراج التولى في غير المكلف.

ولعله يريد بالصغير والمجنون من يعذر على التملك تمييزاً، ويحتمل الملك لها بالاخذ ونقص، او بالولاية، والارث، والبحث في العبد والمكاتب كما مر في المعدن وعتم في الدروس ايضاً.

ولظاهر انه يملك بما يسمى ملكاً كالأخذ لا مجرد العلم والوحدان، ويحتمل ما يوصل والاحياء كما في المعدن اذا احتاج الى العمل فتأمل ويحيى تحقيقه.

(الثامن) الظاهر عدم الخلاف في وجوب النصاب، وانه النصاب الأول من أحد التقديرين عيناً او قيمة ، قال في المنتهى ذهب اليه علمائنا اجمع.

و يدل عليه صحيحة البرطى المتقدمة (٢) ، ويؤيده الوجوب في المعدن، والعجب عدم ذكره في المتن مع ذكره في المعدن فكأنه احاله على الظهور.

(١) بقوله فانه. ويسمى ان يقيد التعريف بعدم التملك بكونه مال من لا يحل التصرف في ماله (انتهى)

(٢) للوسائل باب ٤ حديث ١ و باب ٥ حديث ٢ من اجواب ما يجب فيه الخمس

ولو كان عليه سكة الاسلام فلقطة على رأي.
ولو كان في مبيع عرفه البائع، فان عرفه فهو له، والا فليشتري بعد
الخمس. وكذا لو اشترى دابة فوجد في جوفها شيئاً.

والظاهر اعتبار الضم (١) في الكنوز الى النصاب للصدق، وكذا ذلك
محتمل في المعدن.
ويحتمل اعتبار الوحدة العرفية وعدم اليأس عن الوجدان واتلافه، وانه بعد
المؤنة كما في المعدن.

ولعلك بما مر من التفصيل عرفت ما في المتن من الاجال (الاهمال) خ
وعدم ظهور الاحكام مثل كونه كنزاً على تقدير وجوده في دار الحرب مطلقاً، وكذا
الحكم بكونه كذلك في دار الاسلام مع عدم اثر الاسلام، وانه يجب ان يقيد بما لم
يكن في ملك الغير كأنه اهمله للظهور وتقرينة ما بعده، وكذا كونه لقطة على
تقديرهما.

والرأي حينئذٍ شارفاً الى رأي الشيخ بكونه كنزاً حينئذٍ ايضاً، ولعله لعموم
الادلة.

وكذا كونه للمشتري مطلقاً لاحتمال اثر الاسلام وفي بلده وغير ذلك، وقد
مر التحقيق فتأمل وتذكر.

قوله: «وكذا لو اشترى دابة الخ» يعني لو اشترى حيواناً فوجد في
حوفه مالا عرف البائع، فآخر حتى ينتهي، فان عرفه فهو له مطلقاً لما مر، والا
فليشتري بعد الخمس.

الحكم الاول (٢) واضح لما مر، واما الثاني وهو وجوب الخمس على

(١) يعني ضم ما احرجه بالدفعات بعضها الى بعض فاذا صار المجموع مصاباً يجب فيه الخمس، قال في
المنتهى اما لو سرك العمل لاهملاً بل لاسترحه او لاصلاح اليه او طلب الكل وما اشبهه فالاقرب وجوب
الخمس اذا بلغ الضم النصاب (انتهى)
(٢) يعني كونه للمالك ان عرفه

ولو اشترى سمكة فوجد في جوفها شيئاً فهو للواجد من غير تعريف بعد الخمس .

وفي الغوص كالجواهر والدرر اذا بلغ قيمته ديناراً بعد المئنة .

لمشترى فقير واضح لعدم كونه أحد الاصناف التي يجب فيها الخمس، وجمعه مثل الكرز ومع عدم صدقه عليه من غير دليل بعيد.

بل يمكن المناقشة في كونه للمشتري مطلقاً ايضاً لاحتمال كونه لقطة إلا ان يقيد بعدم العلامة ومع ذلك محل التأمل ايضاً لظهور كونه للمسلمين على تقدير وجوده في دار الاسلام واثار تصرفهم.

وكذا قوله (رحمه الله) :- في السمكة فهو للواجد من غير تعريف بعد الخمس - لاحتمال وجود أثر الإسلام، بل كونه في دار الاسلام مع ظهور آثار تصرف (التصرف ح) يدل على كونه للمسلمين فالحاقه حينئذ بالقطعة محتمل.

على انه لم يظهر لوجوب الخمس وحده الآن يقال : غوص - وهو بعيد . على ان الظاهر ان السمكة وما معها ملك الصائد للقبض خصوصاً مع عدم اعتبار النية في الحياة .

الآن ان يقال : ليس اخذ الصيد حيازة لما في جوفه وهو بعيد، أو يقال : يمتح تمليك المباحات الى نيته ويحمل على غير المنوى، وهو ايضاً بعيد.

فالظاهر هنا كونه ملكاً للصائد مع اثر الاسلام ايضاً، لان الظاهر انه وان كان للمسلم الا انه معرض عنه لوقوعه في البحر الآن يظهر خلافه فيكون لقطة، فيحتمل كون المشتري ملتقطاً لعدم شعور الصائد به وكونه (١) ملتقطاً، لعدم اشتراط الشعور فتأمل، فان كلام الاكثر حال عن هذه الاحتمالات، ولادليل واضح على ما ذكره.

قوله: «وفي الغوص كالجواهر الخ» هذا رابع لاصناف، قال في المنتهى: كلما يستخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان والعنبر وعبر ذلك، يجب فيه

ولو أخذ من البحر شيء بغير غوص فلا خمس .

الخمس، وهو قول علمائنا اجمع (انتهى).

و تدل عليه ايضاً صحيحة الحلبي المتقدمة (١) .

وطاهرهم اعتبار النصاب المذكور (٢)، قال في المنتهى: والنصاب في الغوص دينار واحد، فاذا بلغ قيمته ديناراً وحسب فيه الخمس، وما نقص عن ذلك ليس فيه شيء ذهب اليه علمائنا (انتهى).

ويدل عليه رواية محمد بن علي بن ابي عبد الله، عن ابي الحسن عليه السلام المتقدمة (٣) في اعتبار نصاب المعدن، مع عدم الصحة (٤)، فلو لم يكن اجماع فالظاهر عدم اعتباره لعموم الأدلة، وعدم دليل القيد معه .
والظاهر بعد المؤنة كغيره .

ثم البحث في اعتبار الدفعة فقط أو مطلقاً ولو كان بالدفعات المتعددة، ووجود التراخي والترك بالكلية لاشية العود، واعتبارها اذا لم يكن القطع للاستراحة مع قصد العودة كما في المعدن والكز.

فلا يبعد المطلق لصدق وصوله نصاباً على الدفعات ايضاً، مع ان الاجماع في اعتباره ما وجد الأنفيا وجده وحده، اما اذا وجده متعدياً فلا اجماع في اعتباره في كل واحد واحد، والاصل عدم اعتباره فيه مع صدق الغوص.

والوجوب مطلقاً في الكل مذهب الدروس، والتخصيل هو مذهب المصنف.

قوله: «ولو أخذ من البحر الخ» ينبغي تقييده بما اذا لم يكن ممّا يجب فيه الخمس بسبب آخر كما ذكر في العنبر أنه ان أخذ من وجه الماء بغير غوص، فعدن

(١) الوسائل باب ٧ حديث ١ من ابواب ما يجب فيه الخمس

(٢) اي المذكور في المتن

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ٥ من ابواب ما يجب فيه الخمس

(٤) لمجولية محمد بن علي بن ابي عبد الله

والعبر ان اخذ بالغوص فله حكمه، وان اخذ من وجه الماء فعدن .

يجب فيه الخمس من جهة كونه معدناً.

وقد يعتبر فيه نصاب المعدن (ويجئ فيه اختلاف) لانصاب الغوص، كأنه لم يذكر للظهور، ولما يفهم من العبر، فدليل عدم الوجوب حينئذ ظاهر وكذا عدم كون ما يجب في الغوص في العبر حينئذ.

واما جعله من المعادن فحل التأمل، لاحتمال اختصاص الوجوب في المعدن باحراجه من معدنه كما هو المتبادر الا ان يكون معدنه وجه الماء، فلا يكون وحدان ما يصدق عليه المعدن على اى وجه كان موجباً للخمس، ولهذا لم يجب فيها اذا ملك بغير الوجدان.

ويدل عنه (١) ذكر المونة، والاصل، فاذا التقط سبيكة من وجه الارض من غير معدنه. يحتمل عدم وجوب الخمس فيه كما في الغوص والكن، فانه لو وجد على وجه الارض ما لو كان تحتها يجب فيه الخمس لم يجب فيه الخمس، مثل لاوانى والامتعة وغيرها وظهور - معادن الذهب الخ - الواقع في صحيحة محمد بن مسلم (٢)، و - المعادن - في صحيحة الحلبي (٣)، و - ما عالجته - في صحيحة زرارة (٤)، -، يشعر بما قلناه، ادلايقال - لقطة من الذهب المرمية في وجه الارض في غير معدن مثلاً - : معدن الذهب.

وبالحملة الاصل برائة الذمة، والصدق بحيث تكون حجة مخرجة عنه، غير واضح.

على انه قد يناقش في كون العبر من جنس المعدن، قال في المستهى ' العبر

(١) يعنى يدل على اعتبار كون احراجه من معدنه اعبار المونة في كميات لاصحاب وبعض الاحرار
ندل على ان معروفهم كلامهم فيما احتاج الى مونة والا فمجرد احد شي من وجه الماء لا يحتاج الى مونة . كما لا يخفى

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ١ من ابواب ما يجب فيه الخمس

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس

(٤) الوسائل باب ٣ حديث ٣ من ابواب ما يجب فيه الخمس

قال الشيخ انه نبات من البحر و (قيل): هو من عين البحر و (قيل): العنبر يقذفه البحر الى جزيرة فلا يأكله شيء الآمات (١) (انتهى).
فلا يظهر كونه معدناً، والاصل العدم.

وقال أيضاً وقد قال الشيخ: الحيوان المصايد من البحر لا خمس فيه، فان اخرج بالغوص أو اخذ قفياً (٢) ففيه الخمس، وفيه نظر (تعدخل)، والأقرب الحاقه بالارباح والفوائد التي يعتبر فيها مؤنة السنة لا بالغوص كيف كان (انتهى).
والظاهر أنه على تقدير صدق الغوص لا يُعد في الحاقه به، وعلى تقدير العدم، فان صدق عليه ما يدل على وجوبه في الفوائد والارباح يكون منه، والأفلاشي عليه.

ثم قال: السمك: لاشي فيه، وهو قول اهل العلم كافة الا في رواية، عن احمد وعمر بن عبد العزيز (لنا) انه صيد فلا شيء فيه كصيد التمر (انتهى).
ويمكن ادخاله تحت الفوائد والمكاسب، بل صيد التمر أيضاً خصوصاً اذا كان على وجه الكسب ولاكتساب، ويدل عليه قوله قل هذا: - والأقرب الحاقه بالارباح والفوائد التي يعتبر فيها مؤنة السنة لا بالغوص كيف كان - الا ان يستثنى بالاجماع، فتأمل، وسيحى دليل الاكتساب
ويمكن الوجوب من جهة الغوص ايضاً على تقدير اخذه به كما دل عليه الكلام المتقدم لشيخ الا ان يكون الاجماع اخرج.

واعلم انه يمكن اجتماع بعض هذه الاصناف خصوصاً على ما تقدم من احتمال كون المراد بالمعدن ما كان من ذلك الجنس، سواء اخذ من معدنه ام لا، فلو كان كنزاً معدنياً وغنيمة بل يصدق على مثل العنبر - بناء على ما مر أنه لو اخذ

(١) وتماه ولا ينصرف طائر بمناره الا بهل انه قد مقاره، واذا وضع رحليه عليه فضلت اظفاره ويهوب،

لانه اذا بقي بهير مقار لم يكن للضائر شيء يأكله (انتهى)

(٢) يعني تبعه انصافه على تمام حتى احله

وفيا بفضل عن مؤنة السنة له ولعياله من ارباح التجارات والصناعات والزراعات.

بالعوص المعدن والفوص - فني وحوب الجميع (١)، وترجيح ما هو مصدح اهل الخمس، والتخير احتمالات.

والظاهر اعتبار الغيمة مع الاجتماع مطلقاً لصدقها، ووجودها في الآية، والوجوب بالاجماع، وعدم الشك في حقوق سائر احكام الغيمة فيها. وكذا الفوص اذا اجتمع مع العنبر.

والظاهر عدم اجتماع المعدن والكز (٢)، وعلى تقديره ينبغي اعتبار كونه معدناً، لانه احوط مع اعتبار كون نصابه ديناراً وعدم وصوله الى عشرين ديناراً، وقدر ما يدل على عدم تعدد وجوب الخمس في بحث الركاة من عدم وجوب حقين في مال واحد، فتذكر.

واما اجتماع المكاسب مع غيره فالظاهر انه ممكن بان يعمل في ارض لان يجد كنزاً او معدناً فالظاهر، الوجوب في الأخيرين لما مر.

قوله: «وفيا بفضل عن مؤنة السنة الخ» هذا خامس الاصناف فان في المنتهى: الصنف الخامس ارباح التجارات، والزراعات، والصناعات، وجميع انواع الاكتسابات وفواضل الاقوات من الغلات والزراعات، عن مؤنة السنة، على الاقتصاد وهو قول علمائنا اجمع، وقد خالف فيه الجمهور كافة (انتهى).

وفي العبارة مناقشة، وهي تكرار الزراعات، ولعله يريد ربحها في الاون كما ذكره في ربح الغرس كما سيجيئ، وعدم الاحتياج الى (الزراعات) بعد قوله: (الغلات) ومعلوم ان المراد بالفواضل من قوت الغلات (٣)، التي تكون مملوكة

(١) جواب لقوله فله. فلو كان كبراً للح

(٢) قوله. عدم اجتماع المعدن والكز الخ مع الاحتمال المذكور أعني في قوله فله (كبراً معدناً) وهو ان هناك المعدن لما يخرج من معدنه ويدفن في غل آخر - (كذا في هامش بعض النسخ المخطوطة)

(٣) لا يصح ان حق العبارة هكذا: ومعلوم ان المراد بالفواضل الاقوات من الغلات التي تكون الح

بالزراعة، ولعمد عطف تفسيري .

وان الصنائع داحمة تحت الاكتسابات، وكأن الظاهر الاقتصار على ما في المتن مع احتمال اولوية تبديل الصناعات بالاكتسابات بناء على زعمه .
وان الظاهر أنه لا يشترط الاقتصاد الآن يريد به عدم الاسراف الذي هو خارج عن الحد وحرام .

واما لدليل عليه فكأنه الاجماع المنقول في التنهي، مع انه ينقل الخلاف فيما بعد ذلك وسيجئ واستدل عليه بالآيات ، مثل قوله تعالى: وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ لَخ (١) والغنيمة عاقبة فيما بعد غنيمة ونعمة، وفائدة خرج منه ما خرج بالدليل ، بقي الباقي تحت العموم .

ولا يدل - كون الكلام قبله في القتال، وذكره ايضاً بعده - على كون المراد به غنيمة در حرب فقط وان كان هو محتملاً غير بعيد، مع عدم ظهور صدق الغنيمة على كل فائدة ونفع ولو كان بالكسب والجهد والطاقة مع خروج لافراد الكثيرة، مثل الميراث ونحوه عند الاكثر فتأمل .

ومثل قوله تعالى - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ ظُلُمَاتٍ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ (٢) .

وجه الاستدلال في لثاني انه قد اتفق اكثر المفسرين على ان ما يخرج من الارض هو المعادن والكوز، وانما المنفق هو الخمس ، فكذا في المعطوف عليه وفيه تأمل ايضاً .

وبالروايات مثل صحيحة عبد الله بن مسان ، قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: على كل امرئ غنيم او اكتسب، الخمس مما اصاب لفاطمة عليها السلام ولبن بن امرها من بعدها من ذريتها الحجج على الناس، فذلك هم خاصة يضعونه حيث شاءوا وحرم عليهم الصدقة حتى الخياط ليحيط قيصاً (ثوباً)

(ح) بحمسة دوائيق، فلما منه دائق الأمن أحللهاء من شيعتنا لتطيب هم به الولادة ، انه ليس من شئ عند الله يوم القيامة اعظم من الرنا انه ليقوم صاحب الخمس فيقول: يارب مثل هؤلاء بما نكحوا (ابحوخ ل) (١) .

وفي هذه تأمل ، لأن الصحة - كما قال في المنتهى و لمختلف - غير ظاهر، لوجود عبد الله من قاسم الحضرمي في طريق الكتابين (٢) ، ومارأيتها في غيرها .
قال في رجال بن دواد : انه من اصحاب الكاظم عليه السلام ، وفي رجال لشيخ : انه واقفي ، وفي رجال النجاشي : كذاب غالي يروى عن الغلاة لاجير فيه ولا يعتمد به ، ابن المضايري : ليس بشئ البتة ، وقال المصنف : مثل كلام النجاشي وفيها دلالة ما على عدم صدق الغنيمة على الكسب (٣) ، وانها لفاطمة عليها السلام ، فقط في زمانها ، وللأئمة عليهم السلام بعدها ، وعدم اخراج المؤنة في الكسب ، ومعلوم انه ليس كذلك ، وعدم وجوبها على الشيعة ، وان عدمه موجب لنزاع ، وعدم وقوع نكاح حلال ، وهو في غيرها من الاخبار ايضاً (٤) ، وفيه تأمل واضح فتأمل واستدل ايضاً (٥) برواية محمد بن الحسن الاشعري ، قال : كتب بعض اصحابنا الى ابي حمزة الثاني عليه السلام : اخبرني عن الخمس اعل جميع ما يستفيد الرجل من قليل ، وكثير من جميع الضروب ، وعلى الصنائع ، وكيف ذلك ؟ فكتب عليه السلام بحظه : الخمس بعد المؤنة (٦) قال في المنتهى : في الصحيح عن محمد (انتهى) .

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس

(٢) طريق الشيخ كما في التهذيب هكذا محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين (الحسن)

(ح) عن عبد الله بن القاسم الحضرمي ، عن عبد الله بن سنان

(٣) فانه عليه السلام عطف قوله عليه السلام : (اكسب) على قوله عليه السلام : (غم) والعطف

ظاهر في المعايير بين المطلوب والمطلوب عليه .

(٤) راجع الوسائل باب ٤ من ابواب الاتعال .

(٥) يعني العلامة في المنتهى .

(٦) الوسائل باب ٨ حديث ٦ من ابواب ما يجب فيه الخمس .

وفي الصحة تأمل، لعدم ظهور محمد بن الحسن الاشعري (١)، وبعد كونه
الصفار لوقوع نقل بن مهربار عنه، وبعد نقله عنه (٢)، مع عدم شهرته بهذا
القَب، بل يكتفي بمن الحسن او الصفار، وهذا ما قال في المختلف:
(صحيحة محمد) بل قال: (رواية محمد) والدلالة ايضاً غير صريحة، وهو ظاهر.
ورواية علي بن مهزيار، قال: قال لي: ابو علي بن راشد: قلت له: أمرتني
بالقيام بمرء واخذ حقتك، فاعلمت موابك بذلك فقال لي بعضهم: وای شی
حقهم فلم درم اجيبهم فقال: يجب عليهم الخمس فقلت ففی ای شی حقه؟ فقال:
في امتعتهم وصنائهم (صياعهم خ ل) قلت: فالتاجر عليه والصانع بيده؟ فقال:
ذلك اذا امكنهم بعد مؤنتهم (٣).

ابو علي بن رشد غير مصرح بتوثيقه، بل قيل: انه وكيل مشكور (٤)،
وكانه لذلك ما سئيت بالصحة، ويمكن كونها حسنة، فتأمل وفي قوله عليه السلام
(في امتعتهم) ايضاً تأمل.

ورواية علي بن مهزيار قال كتب اليه ابراهيم بن محمد الحمداني: أقرأني
على، كتاب ابيك فيما أوجبه على اصحاب الضياع، انه أوجب عليهم نصف السدس
بعد لمؤنة، وانه ليس على من لم تقم صنعة بمؤنة نصف السدس ولا غير ذلك،
فاختلف من قبلنا في ذلك، فقالوا يجب على الضياع، الخمس بعد المؤنة مؤنة الضيعة

(١) يعني وثقة محمد بن الحسن الاشعري غير ظاهر.

(٢) يعني ان الرواية هي في هذا الخبر على بن مهربار وعلى بن مهربار يمدان يروى عن محمد
بن الحسن الصفار، بل يروى عن محمد بن الحسن الاشعري، واصل السدس كما في التهذيب هكذا: سعد بن عبد
الله، عن ابي جعفر، عن علي بن مهربار، عن محمد بن الحسن الاشعري، وعليه فاحتمال روايته عن الصفار
مقصود المدم بتصريح بالاشعري.

(٣) الوسائل باب ٨ حديث ٣ من ابواب ما يجب فيه الخمس.

(٤) اشار الى ما نقل في التحرير الطائوسي بما هذا لفظه: ابو علي بن راشد، كان ابو علي بن راشد
وكيلاً عنه (يعني احسن العسكري عليه السلام) مقام الحسين بن عبد ربه مع ثناء عليه وشكر (انتهى)

وخراجهام لامؤنة الرجل وعياله، فكتب وقرأه علي بن مهزيار: عليه الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله، وبعد خراج السلطان (١).

والطريق (٢) الى علي بن مهزيار صحيح مع توثيقه، ولكن المكتوب اليه غير صريح و(ابراهيم) مجهول لعله يصر، لان الظاهر أنه يحكى انه كتب وقرأه علي وان كان صدر الرواية يدل على انه لا يضر حيث فهم أن الحاكم هو علي مع انه مناف لكتابة ابيه.

والمتن لا يخلو، عن اجمال مع أنها مكاتبة.

وغيرها من الروايات، ولكن ليس شيء صحيح صريح خال عن شيء مثل رواية حكيم مؤذن (بني عيسى) (ابن عيسى خ ل) عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له: واعلموا أنها غنيمت من شيء فان لله خمسة وللرسول؟ قال: هي والله الافادة يوماً بيوم (فيوماً خ ل) الا ان ابى جعل شيعتنا من ذلك في حل ليزكوا (٣).

والسند ضعيف، وليس بمعلوم وجودة واحدة واحدة فيه (٤). وايضاً الخصر في افادة (يوماً فيوماً) ليس بمذهب، وكذا العموم والذي يدل على العدم، الاصل وكون ذلك ضيقاً في الجملة مع صحيحة عبد الله بن سنان قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: ليس الخمس الا في الغنائم خاصة (٥).

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٤ من ابواب ما يجب فيه الخمس

(٢) طريق الشيخ الى علي بن مهزيار كما هي مشيخة التهذيب هكذا وما ذكرته في هذا الكتاب من علي بن مهزيار فقد اخبرني به الشيخ أبو عبد الله عليه الرحمة عن محمد بن علي بن الحسين، عن ابيه ومحمد بن الحسين، عن سعد بن عبد الله والحميري ومحمد بن يحيى واحمد بن ادرس كلهم، عن حمد بن محمد، عن القصاص بن معروف، عن علي بن مهزيار

(٣) الوسائل باب ٤ حديث ٨ من ابواب الاختلاف

(٤) والسند ليس فيه موثق لا علي بن الحسن بن همام فانه موثق لكنه مرمرى بالخطوبة ولا حظ للوسائل

(٥) الوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب ما يجب فيه الخمس

والاصل اعتداد به مع الدليل ، وقد تقدم ، وكذا الضيق .
 وحل الرواية في التهذيب على أن الخمس الواجب بالقرآن ليس الآتي
 الغنائم ، وقد سلم تخصيصها في القرآن بغنائم دار الحرب .
 ولكن قال في الاستبصار بعد ذلك الوجه وجعله أولاً : والوجه الثاني ان
 يكون هذه المكاسب ، الفوائد التي تحصل للانسان هي من جلة الغنائم التي ذكرها
 الله تعالى في القرآن (انتهى) .

ويحتمل التقيّة ايضاً فتأمل ، وسيجيئ له زيادة تحقيق .
 قال المصنف في المنتهى : قال ابو الصلاح الحلبي من علمائنا الميراث
 والهبة والهبة ، فيه الخمس ، وانكر ابن ادريس ذلك قال : وهذا شيء لم يذكره احد
 من اصحابنا غير ابي الصلاح ، ويمكن أن يحتج (لابي الصلاح) (ابو الصلاح خ
 ل) .

بما رواه الشيخ في الصحيح ، عن علي بن مهزيار قال كتب اليه ابو جعفر
 عليه السلام وقرأت انا كتابه اليه في طريق مكة ، فاما الغنائم والفوائد فهي واجبة
 عليهم في كل عام قال الله تعالى (و) (نقل (١) آية الخمس) والغنائم والفوائد يرحمك
 الله فهي الغنيمة التي يغنمها المرأ والفائدة بغيرها والخائنة ، من الانسان للانسان ، التي
 لها خطر ، والميراث الذي لا يختسب من غير اب ولا ابن (٢) (انتهى) .
 وهذه مكاتبة طويلة ، وفيها احكام كثيرة محالة للمذهب مع اضطراب
 وقصور عن دلالتها على مذهبه ، لعدم ذكر الخمس صريحاً ورجوع ضمير (هي) الى
 الزكاة على الطاهر ودلالة صدر الخبر (٣) على سقوط الخمس عن الشيعة ، وقصرها
 في لذهب والفضة مع حول الحول ، والسقوط عن الربيع وللتقييد ببعض الارث .

(١) يعنى العلامة هي المسهية

(٢) الوسائل باب ٨ قطعة من حديث « من ابواب ما يجب فيه الخمس

(٣) تقدم صدر الخبر آنفاً عند نقل الاختيار على وجوب الخمس في ارباح المكاسب فراجع

وبالجملة هذا الخبر مضطرب بحيث لا يمكن الاستدال به على شيء،
والمسئلة من المشكلات لعدم صراحة الآية.

قال في مجمع البيان: الغنيمة ما اخذ من اموال اهل الحرب من الكهار
بقتال، وهي هبة من الله تعالى للمسلمين، والفني ما اخذ بغير قتال وهو قول عطا
ومذهب الشافعي وسفيان وهو المروى عن أئمتنا عليهم السلام (انتهى).

وقال ايضاً : وقال اصحابنا: ان الخمس واجب في كل فائدة تحصل
للانسان من المكاسب وارباح التجارات، وفي الكسوز، والمعادن والغوص وغير ذلك
مما هو مذكور في الكتب، ويمكن ان يستدل على ذلك - اى عموم الخمس في كل
فائدة تحصل للانسان - بهذه الآية، فان في عرف اللغة يطلق على جميع ذلك اسم
الغنم والغنيمة (انتهى).

ولا يفتق ما فيه، وعدم صحة خبر دال على المطلوب، على انها اذا اخذت
بمضمونها تدل على ~~الكثرة~~ ^{الكثرة} ~~مما~~ ^{مما} قالوه.

ونجد في الايجاب - مع كونه خلاف الاصل ، وخلاف عموم بعض
الآيات مثل (نسانكم) (١) وغيرها (٢) ، وكذا الاخبار وعدم دليل صحيح
صريح - عسراً وضيقاً ومثلها منقياً غالباً في الشريعة السهلة ، والاجماع المدعى غير
معلوم، فان الظاهر أن ابن الجنيد مخالف كما نقل عنه في المنتهى والمختلف .

قال في المختلف: المشهور بين علمائنا ايجاب الخمس في ارباح التعارات
والصناعات والزراعات، وقال ابن الجنيد: فاما ما استفيد من ميراث او كد بدن
او صلة اخ او ربح تجارة او نحو ذلك فالاحوط اخراجه لاختلاف الرواية في ذلك ،
ولولم يخرجحه الانسان لم يكن كتارك الزكاة التي لا خلاف فيها الآن يوجب ذلك من

(١) اشارة الى آية المساهلة فاد لفظة (النساء) فيها عامة مع انه اريد منها الحاصر

(٢) مثل قوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم، واريد من ساس على ما في

بعض التفسير (نعيم بن مسعود)

لا يسغ خلافه ممّا لا يحتمل تاويلاً ولا يرّد عليه رخصة في ترك اخراجه (انتهى) .
وكذا نقده عنه في المنتهى، مع نقل الاجماع فيما تقدم .
ومستدل له (١) في المختلف بالأصل، وصحيحة عبد الله المتقدمة (٢)، و-
اجاب عن الاول - بمعارضة الأصل بالاحتياط وهو غير جيد وهو يفعل ذلك كثيراً .
وبابطل (٣) الاصل مع قيام الموجب - وهو جيد لو كان وعن الثاني (٤)
بحملها على جميع ما يغتم كما قيل في الآية وبانها مشتملة على ما نقول بوجوبه فيه
مثل الفوس والمعدن والكز والحواب عنه ظاهر وهو التخصيص بالدليل .
ومخالفة اكثر الاصحاب والشهرة العظيمة وطاهر الآية وبعض الاخبار
ايضاً ، مشكلة واشد اشكالا (٥)، وحوزه حتماً على الشيعة خصوصاً وجوب
الحصة حال الغيبة لورود عدده في اخبار كثيرة كما ستسمع .
فحينئذ ، حل ما يدل على الوجوب في هذا الصنف (٦) على الاستحباب
مطلقاً ووجوب غير الحصة واستحبابها معه مطلقاً او مع غير الحاجة ممكن، ولكن
المخالفة لا تخلو عن اشكال (٧) .
ثم الظاهر عدم الخلاف في اشتراط المؤنة، قال في المنتهى : ولا يجب في فوئد

(١) يعنى لابن الجبلة

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب ما يجب فيه الخمس . وقد تقدم بطلانها من الشارح فده آناً

مراجع

(٣) عطف على قوله فده: بمعارضة الاصل

(٤) اى الصحيحة

(٥) يعنى ان مخالفة الاصحاب بالفتوى بعدم وجوب الخمس في الارباح وان كان مشكلاً الا ان

الفتوى بالوجوب ايضاً خصوصاً على الشيعة وبالاخص بالنسبة الى حصة الامام عليه السلام في زمن الغيبة
اشد اشكالا

(٦) يعنى حاشى الاصناف

(٧) يصير حاصل نظر الشارح فده وجوب مهم لمعادات في زمن الغيبة والاحتياط الوجوب بالنسبة

الى مهم الامام عليه السلام

الاكتسابات والارباح في التجارات والزراعات شيء الآخر يفضل عن مؤنته ومؤنة عياله سنة كاملة ذهب اليه علمائنا اجمع (انتهى)، واستدل بحسرى محمد وعلى المتقدمين (١) وقد تقدمت الاخبار الدالة عليه.

والظاهر ان الاعتبار بجميع ما يخرج من غير اسراف، فهو اخرج مالا بحيث تحقق الاسراف المخرم فعل حراماً ويضم خمسة.

ولو قدر يمكن الاستثناء فلا يخرج خمس ما قدر فيحسب له القوت المتعارف ويخرج من الفاضل لو كان، ويحتمل عدم اعتبار ذلك والاخراج عن الكل بصرف المؤنة عن ما يخرج وينفق ثم الظاهر ان اعتبار المؤنة من الارباح مثلاً على تقدير عدمها من غيرها، فلو كان عنده ما يموت به من الاموال التي تصرف في المؤنة عادة، فالظاهر عدم اعتبارها متمافيه الخمس، بل يجب الخمس من الكل، لانه أحوط ولعموم ادلة الخمس وعدم وصوح صحة دليل المؤنة، وثبوت اعتبار المؤنة على تقدير الاحتياج بالاجماع ونفي الضرر وحل الاخبار عليه، ولتبادر الاحتياج من (بعد المؤنة) الواقع في الخير (٢)، ولأنه قد يؤل الى عدم الخمس في اموال كثيرة مع عدم الاحتياج الى صرفها أصلاً مثل ارباح تجارات السلاطين وزراعاتهم والاكابر من التجار والزراع وهو مناف لحكمة شرع الخمس في الجملة.

ويحتمل التقسيط، ولكنه غير مفهوم من الاخبار الا أنه أحوط بالنسبة الى اخراجها من الارباح بالكلية.

وبالجملة التقسيط ليس بمفهوم من الاخبار وليس بأحوط، بل الاحوط والأظهر اعتبارها كما قلناه وان تبادر الى الذهن في أول الأمر اعتبارها من مال الخمس فتأمل.

وظاهر العبارات مثل الاخبار وقول المصنف - من ارباح التجارات - بيان

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٦ و ٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس

(٢) راجع الوسائل باب ٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس

وفي أرض الذمي إذا اشتراها من مسلم .

(م) (فما يفضل) ويحتمل كونه صلة للموثة أي الموثة المأخوذة من الارباح .
قوله: «وفي أرض الذمي إذا اشتراها من مسلم» هذا هو لصف
السادس، قل في المنتهى: الذمي إذا اشترى أرضاً من مسلم وجب عليه الخمس
ذهب اليه علمائنا اجمع (انتهى).

ويدن عليه أيضاً صحيحة أبي عبيدة الخذاء قال سمعت أبا جعفر
عليه السلام يقول: أيما ذمي اشترى من مسلم أرضاً فإن عليه الخمس (١) .
قال في المختلف: إنها موثقة، ووجهه غير ظاهر، بل الظاهر أنها صحيحة.
وقد مر تأويل ما يدك على عدم الخمس الآ في الغنائم.

ولكن جعل هذه الأرض غنيمة محل التأمل، إذ يلزم حينئذ دخول جميع
الامتنعة والاموال، وظاهر عدم الإرادة فلا يحسن التأويل بإرادة الغنيمة مطلقاً،
نعم يمكن تخصيص ذلك بالاجماع والخبر المذكور آنفاً.

ثم إن الظاهر من العبارات والخبر المذكور، كون ذلك في مطلق لأرض،
قال في المنتهى: هل هذا الحكم مختص بأرض الرعاة أو هو عام فيها وفي المساكن؟
إطلاق الأصحاب يقتضي الثاني، والظاهر أن مرادهم بالاطلاق هو الأول
(انتهى).

و يؤيده الأصل، وأن المسكن لا يقال له الأرض عرفاً، بل المسكن، نعم
إذا اشترى أرضاً ليجمعها مسكناً، يجبي فيه البحث، ولا يبعد الوجوب.

وأيضاً ظاهرهما عموم الأرض ولو كانت مفتوحة عنوة، وفيها تأمل، لعدم
الملك المطلق، بل لآثار التصرف، وتلك ليست بأرض، فوجوب الخمس فيها كما قيل
محل التأمل، بل ولو قيل بالملكية بتبعية الآثار أيضاً فيه تأمل، فإن الظاهر أنها تزول
بزوالها، ويلزم اخراج خمسها مرتين فتأمل.

وعلى تقدير الوجوب فيؤخذ خمس الأرض بالفعل أوقيمتها على تقدير

(١) لوسائل باب ٩ حديث ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس.

وفي الحلال المختلط بالحرام ، ولا يتميز ، ولا يعرف صاحبه ، ولا قدره ، ولو عرف المالك خاصة صالحه ، ولو عرف القدر خاصة تصدق به

الخوان ويمكن اخذ الخمس من اجرتها كل سنة ، ثم يجب في ربح زراعتها على تقدير الوحوب بالشرائط كسائر الاراضي .

قوله : « وفي الحلال اذا اختلط بالحرام الخ » قال في المستهى : ذكره اكثر علمائنا ، ويدل عليه رواية الحسن بن زياد ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : إن رجلاً أتى أمير المؤمنين عليه السلام ، فقال : يا أمير المؤمنين اني اصبت مالاً لا اعرف حلاله من حرامه ، فقال له : اخرج الخمس من ذلك المال ، فان الله تعالى قدرضى من المال بالخمس واجتنب ما كان صاحبه يعلم (١) . وفي الدلالة خفاء ما (٢) ، والسند ضعيف .

ورواية السكوني ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : أتى رجل أمير المؤمنين عليه السلام ، فقال : اني كسبت مالاً اغمصت في مطالبه حلالاً وحراماً وقد اردت التوبة ولا ادري للحلال منه والحرام وقد اختلط عليّ ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام : تصدق بـخمس مالك ، فان الله قد رضى من الاشياء بالخمس ، وسائر المال لك حلال (٣) .

ودلائها أوضح ، و السند غير واضح مثل الأول .

ويمكن ان يستدل ايضاً بصحيفة الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل من اصحابنا يكون في لوائهم و يكون معهم فيصيب غنيمة قال : يؤدي خمساً

(١) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من ابواب ما يجب فيه الخمس .

(٢) قوله حفاء ، لان قوله : لا اعرف حلاله من حرامه ليس نصاً في الخطوط منها لاحتمال ان يكون لمسى لا يعرف أهو حلال ام غير حلال ، وايضاً قوله عليه السلام : ان الله قدرضى من مال بالخمس ليس بظاهر في اخراج الخمس من مثل هذا المال ، كذا في هامش بعض النسخ المخطوطة فلكل يقول في الوسائل : ان الله قد رضى من ذلك المال الخ وعليه فالاشكال الثاني منفع كما لا يخفى ، نعم ليس لفظة (ذلك) في موضعين من الهديب فراجع كتاب الخمس باب ميراث الخمس وباب الزمادات منه .

(٣) الوسائل باب ١٠ حديث ٤ من ابواب ما يجب فيه الخمس .

و يطيب له (١).

ودلالتها على إباحة الغنيمة للغانم إذا لم يكن باذن الامام عليه السلام أوضح.

فما ثبت وجوب الخمس في هذا الصنف، قال في المختلف: اوجب الشيخ الخمس في ارض الذمي اذا اشتراها من مسلم، سواء كانت مما تجب فيه الخمس كالمأخوذة عنوة أولا كالتى أسلم أربابها عليها واختاره ابن ادريس، ولم يذكر ذلك ابن الجنييد، ولا ابن عقيل، ولا الفيد، ولا سنان، ولا ابو الصلاح و الأول اقرب (انتهى). والأصل دليل قوى، ولكن لا يبعد على تقدير اليأس من العلم بمالكه، التصديق به والضمان مقدار ما يغلب على ظنه أنه مال الغير، لنفى الحرج والضيق وحصول المعوض في الجملة، وكونه كاللقطة، فتأمل.

وعلى تقدير وجوب الخمس فقد ذكروا له شرائط (الأول) عدم معرفة مقدار الحرام، فلو عرفه تصدق ذلك المقدار خاصة قلّ أو كثر وإن كان طاهر الأدلة عاماً، ويمكن الاكتفاء به.

(الثاني) عدم التمييز، فلو عرفه بعينه تصدق به، ولا يبعد الضمان حينئذ مع ظهور صاحبه أو الوصية به، ويحتمل الحفظ مع رجاء المالك، وقالوا: مصرفه (مخرجه خ ل) مصرف الزكاة لا الخمس.

(الثالث) عدم معرفة صاحب الحق، ومعه يدفع ما يستحقه اليه مطلقاً و يرضيه بصلح ونحوه، ولو مات صاحبه ولم يكن له وارث، فهو للامام عليه السلام يفعل به ما يفعل بسائر أمواله من ارث من لا وارث له.

والظاهر عدم الفرق في الحكم بين ما ورث وغيره مع وجود الشرائط وأنه اذا كان يعلم كونه اقل من الخمس ولا يعرف قدره بعينه فالظاهر اخراجه ما يتيقن. وكذا اذا كان يعلم كونه زائداً على الخمس في الجملة وهنا يحتمل الاكتفاء

بالخمس بظاهر الادلة .

ثم ان الظاهر عدم كون الزائد والاقل من ارباب الخمس لعدم ادليل ، بل الخمس ايضاً ، لان الظاهر من قوله ودليلهم اختصاص الحكم فيما يخرج عنه الخمس فقط الآن يعمل بالادلة مطلقاً .

ثم الظاهر ايضاً جواز اعطاء ارباب الخمس منه مطلقاً لعدم المنع ، وظاهر أدلة المنع في الزكاة الواجبة ، ولا شك أن عدم أحوط الامع الضرورة فقوله : (ولو عرف المالك خاصة صالحه) يعنى لو عرف المالك ولم يعرف القدر مع عدم التميز بصالح المالك .

والظاهر أن الصلح ، مثلاً (١) ، ويصح غيره ، والغرض تحصيل رضاه ، والخروج من حقه ، وهذا يصح مع معرفة القدر ايضاً والتمييز ايضاً فلو لم يكن (خاصة) (٢) لكان اشمل وانحصر الآن ان الاحتياج الى الصلح مع عدمها (٣) واضح .

اما لو عرف القدر ولم يعرفه مع عدم التميز يتصدق بذلك القدر الى المستحقين كائناً ما كان ، ولعله اشار بقوله ره : (تصدق) الى أن مصرفه مصرف مطلق التصديق لالخمس والزكاة فقط .

واما اذا كان معيناً ممتازاً مع جهل المالك ، فيمكن التصديق به مطلقاً ايضاً والحفظ ايضاً مع رجاء وجود المالك والتصديق مع عدمه كما مر والكل واضح ، والمصنف ترك التصريح على التمييز مع ان حكمه غير ظاهر ، وحكم بالتصدق مطلقاً مع معرفته بعينه (واما) الدليل ، فعلى الخمس قد ذكر في موضعه ، (واما) دليل الصلح ونحوه فظاهر (واما) دليل التصديق فهو ان منع التصرف في ماله خرج وضيق منق .

(١) يعنى ان قوله ره (صالحه) من باب الخال لا الخصوصية في الصلح .

(٢) يعنى في قوله ره : ولو عرف القدر خاصة .

(٣) اى عدم المعرفة وعدم التميز .

ويجب على واجد الكنز والمعدن والفصوص صغيراً كان او كبيراً حرّاً كان او عبداً

ولا يعتبر الحول في الخمس ، بل متى حصل وجب
وتؤخر الارباح حولاً احتياطاً له

وفي صورة العلم مع القصد تأمل، وكل مال الغير ايضاً من غير رضا صاحبه منهي عنه، والتصدق الى المستحقين نوع ايصال الى المالك لحصول العوض، وهو الثواب مع عدم القدرة على غيره.

ويؤيده حكم النقطة والاخبار الدالة على الخمس، ومع الضمان اوضح، فينبغي ان يكون ضامماً خصوصاً الغاصب (القائض ل) وهذا لا يجزى في لمعين فيمكن الحفظ مع الرجاء، لامكان الايصال الى صاحبه مثل سائر الامانات، ومع اليأس بالكلية، التصديق غير بعيد الفائدة في الحفظ، مع انه تكليف شاق، ومع الضمان هنا ايضاً اوضح فتأمل.

قوله: «ويجب على واجد الكنز الخ» قد مر البحث عنه، ووجه العموم عموم الادلة، وفي قوله: (صغيراً او عبداً) تسامح لانه يجب على الولي والمولى لانها المكف والمأخوذ له وكان في تخصيص التعميم بهذه الثلاثة (١) اشارة الى عدمه في البواقي كالارباح وهو محل التأمل، اذ قد يقال: لوجوب الخمس في ارباح تجارات الصغير وصناعاته مثلاً، لعموم الدليل فتأمل.

قوله: «ولا يعتبر الحول الخ» عدم اعتبار الحول في مطلق الخمس ظاهر، كانه اجماعي كعدم النصاب في الارباح، وفي غنائم دار الحرب، والمال المختلط، والارض المتباعدة، للاصل وعموم الادلة المتقدمة، وكذا عدم اعتبار نصاب آخر غير ما ذكر في المعدن، والكنز والفصوص.

وكذا كونه هنا بعد مؤنة العمل.

وكذا عدم الوجوب فيما لم يفضل عن مؤنة سنته كاملة من ارباح

(١) يعني الكنز والمعدن، والفصوص.

التحارات، والزراعات، والمكاسب، قال في المنتهى: ذهب اليه علمائنا (استهى). وقد مر دليل اعتبار المؤنة مع تحقيقها.

وقال ايضاً: ولا يجب في الفوائد المذكورة من الارباح والمكاسب على الفور بل يترخص الى تمام السنة ويخرج عن العاضل حمسه، لعدم الدليل اندال على الفورية مع اصاله برائة الذمة، ولأن الإيجاب على الفور ضرر عظيم، اذ المؤنة غير معلومة المقدار الأبعد تقصى المدة لجواز ان يولد له أو يتزوج الساء أو يشتري الاماء والمنازل أو يحرب عقاره فيحتاج الى عمارته - لى غير ذلك من الامور المتجددة.

مع ان الخمس لا يجب الأبعد ذلك كله، فكان من عناية الله تعالى بالمكلف تأخير الوجوب الى تمام الحول.

نعم لو تبرع بتعجيله بان يحتسب من أول السنة ما يكفي على الاقتصار وأخرج خمس الباقي كان افضل، لان فيه تعجيلاً بالطاعة، وارقاً بالمحتاج، وسرعة الى المغفرة (١)، ودفعاً لاحتمال عدم الوصول لمانع من الموت او النفس والشيطان.

وبصلة الذرية الطيبة (٢) التي قد مر ما فيه من الثواب العظيم والاجر الجزيل ولا يراعى الحول في شي مما يجب فيه الخمس غيرها (٣).

ويمكن فهم اعتبار مؤنة السنة له ولعياله من الاخبار حيث دلت على كونه بعد المؤنة (٤)، والمتبادر منها مؤنة السنة وان لم تكن السنة موجودة في الروايات، ولكن صرح بمؤنة الرجل ومؤنة عياله، وبعد خراج السلطان (٥).

والظاهر انه لم يسقط (٦) عن خراج الظالم مثل العشر في التحارات، بل

(١) راجع الوسائل باب ٢ من ابواب فعل المروء من كتاب الامر بالمعروف

(٢) راجع الوسائل باب ١٧ من ابواب فعل المروء.

(٣) يعنى غير الارباح والمكاسب.

(٤) راجع الوسائل باب ٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس

(٥) راجع الوسائل باب ٢٠ من ابواب المستحق للزكاة وباب ١٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس

(٦) يعنى ان خمس ماله من الظالم من المالك لا يسقط بمجرد احد النظام، بل هو باق على ما هو عليه من

والقول قول مالك الدار في ملكية الكنز، وقول المستاجر في قدره

هو مال مشترك بين المالك وصاحب الخمس فلاخذ مطالب به من جهتها فكل ما حصل منه يكون فيه الخمس، فعنى كونه بعد خراج السلطان إما خراج العادل الحق او عدم وجوب خمس ما اخذ من المالك عليه، لانه لاخس فيه بالكلية.

ومثل الأخير (١) يعنى ما يدل على اجزاء الزكاة والخمس اذا اخذه الظالم ان عملنا به وقد مر ومثله (٢) ما قال في الفقيه : سئل ابو عبد الله (ابو الحسن خ ل) عليه السلام عن الرجل يأخذ منه هؤلاء زكاة ماله او خمس غنيمة او خمس ما يخرج له من المعادن أيحسب ذلك له من زكاته وخمسه؟ فقال : نعم (٣).

قوله: «والقول قول مالك الدار الخ» يعنى لو تداعى مالك الدار ومستأجره في كنز وجود فيه، فالأكثر على ان القول قول المالك فالمستاجر خارج (٤) وعليه لبينة، وعلى المالك اليمين، لان الملك له فهو واضع اليد عليه، فكذا جميع ما فيه، فهو تحت يده.

ونقل عن الشيخ ان القول قول المستاجر، لانه واضع اليد على الملك بحسب الطاهر والمنفعة له فيكون واضعاً يده شرعاً على ما فيه . وهو بعيد، لانه ما وضع الا بما اباح له المالك، وهو منفعة البيت التي الكنز خارج عنها جزماً وقد مر ايضاً.

اما كون لقول قول المستاجر في القدر فظاهر للاصل .

الخمس، بل هو على ما في دمة الآخر

(١) يعنى المسمى الاخير، وهو قوله قد: لو عدم وجوب خمس ما اخذ المالك عليه

(٢) عطف على قوله قد . ومثل الاخير

(٣) الوسائل باب ٣٠ حديث ٧ من أبواب المستحقين للزكاة

(٤) يعنى غير ذي اليد

«تقسيم الخمس»

ويقسم الخمس ستة اقسام ثلاثة للامام عليه السلام، وثلاثة لليتامى
والمساكين وابناء السبيل من الهاشميين المؤمنين

قوله: «ويقسم الخمس ستة اقسام الخ» كونه مقسوماً بستة اقسام -
نصفه للرسول صلى الله عليه وآله، وبعده للامام عليه السلام القائم مقامه، والنصف
الآخر لباقي المذكورين - هو المشهور بين الاصحاب و عليه دللت الآية، (١) و
الاخبار الكثيرة (٢) وقال بعض الاصحاب بأنه مقسوم حصة اقسام، سهم له صلى الله
عليه وآله، وللإمام عليه السلام بعده صلى الله عليه وآله، و الاربعة لغيره.
و استدلل عليه بما في خبر صحيح من فعله صلوات الله عليه ذلك (٣).

(١) وهي قوله تعالى: وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ الْحَقُّ الْأَمْرُ - ٤١

(٢) راجع الوسائل باب ١ من ابواب قسمة الخمس

(٣) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أتاه النعم أحد صفوه
وكان ذلك له ثم يقسم ما بقى حصة لقسام، ثم يقسم الاربعة اقسام بين الناس الذين فاقوا عليه، ثم يقسم الخمس
لدى حصة حصة اقسام، بأحد خمس الله لنفسه ثم يقسم الاربعة اقسام الحديث الوسائل باب ١ حديث ٣ من ابواب
الخمس

والجواب ان فعه صلى الله عليه وآله قد يكون ترعاً منه، او مع الاعواز، وهو حينئذ متفق عليه.

وكذا في مرسلة حماد - الطويلة - التي سيحكي (١) .
وبالجملة، الأمر اليه صلى الله عليه وآله كلما فعله فهو الحسن، وكذا
الامام عليه السلام، ونما الكلام في الغير، فلا ينبغى الخروج عن ظاهر الأدلة مع
الشهرة.

فالثلاثة له صلوات الله عليه وآله، سهم الله لانه وكيله، وسهم الرسول وسهم
ذو القربى فان سهم ذي القربى مع وجوده له صلى الله عليه وآله وبعده للامام
عليه لسلام لقائم مقامه، فكأنه يأخذ بالسبوة والولاية.
اوانه عني به، اذ هو (٢) صاحب القرابة، ويكون التعبير للتغنن فتأمل،
وبعده له عليه السلام وعني به حينئذ.

ويدل على ذلك، الاجماع المقول عن الشيخ في المنتهى، والاخبار الدالة
على التنصيف، مثل قوله عليه السلام: سهم ذي القربى لقرابة الرسول، الامام عليه
السلام (٣).

وقوله عليه السلام : وسهم مقسوم له من الله وله نصف الخمس (٤) .
مثل قوله عليه السلام : وخمس ذوى القربى لقرابة الرسول وهو الامام (٥) .
والاخبار في ذلك كثيرة، وسيجيئ البعض .
واما اشتراط كونهم من بني هاشم، واشتراط الايمان في الاصناف

(١) راجع الوسائل باب ١ حديث ٨ من ابواب قسمة الخمس

(٢) يعنى ان النبي صلى الله عليه وآله هو بتمه الشريعة ذوالقربى ويكون الموطوف والمعطوف عليه

متحدتين واختلاف التعبير بينهما في العبارة

(٣) الوسائل باب ١ حديث ٢ من ابواب قسمة الخمس وفيه (خمس ذي القربى الخ)

(٤) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٨ من ابواب قسمة الخمس

(٥) كنه تكرر حديث الاول، ويشهد له عدم ذكر الواو الماعطفة في قوله فعه: مثل قوله عليه السلام الخ

الثلاثة، فهو المشهور عندنا، قال في المنتهى: ذهب إليه أكثر علمائنا - أي إلى الأول - ونقل عن ابن الجعيد اشتراك بني المطلب، واشتراك أيتام المسلمين ومساكينهم وابن مسيلهم كلهم في النصف الآخر، وكونهم داخليين في الثلاثة الأصناف، واشتراك الأول (١) الأول لادليل عليه وقد مر البحث عنه في باب الزكاة.

والثاني (٢) هو ظاهر الآية، ولكن الاخبار خصصتها مثل رواية مالك الجهي، عن أبي عبد الله عليه السلام: واليتامى يتامى أهل بيته (٣).

وما في رواية عبد الله بن بكير، عن بعض أصحابه، عن أحدهما عليها اسلام قال: خمس الله للامام عليه السلام، وخمس الرسول للامام عليه السلام، وخمس ذى القربى لقرباة الرسول، الامام عليه السلام، واليتامى يتامى آل الرسول، والمساكين منهم وابناء السبيل منهم فلا يخرج الى غيرهم (٤).

ولما في رواية سليم بن قيس الهلالي، عن امير المؤمنين عليه السلام قال: سمعته يقول كلاماً كثيراً، ثم قال: اعظم من ذلك كله سهم ذى القربى الذين قال: الله تعالى: **إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَى عَبْدِي يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقِي الْجَمْعَانِ، نَحْنُ وَاللَّهُ عَنِ بَنِي الْقُرْبَى وَالَّذِينَ قَرَنَهُمُ اللَّهُ بِنَفْسِهِ وَنَبِيِّهِ، فَقَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ خُصَّمَهُ وَالرَّسُولَ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَإِنَّ السَّبِيلَ. مَنَا خَاصَّةٌ وَلَمْ يَجْعَلْ لَنَا فِي سَهْمِ ذِي الصَّدَقَةِ نَصِيباً** اكرم الله بيته واكرموا ان يطعمنا أو سح - (ما في خ) ايدي الناس (٥).

(١) يعني اشتراك بني المطلب مع بني هاشم في الاستحقاق

(٢) يعني اشتراك ايتام المسلمين مع ايتام آل الرسول

(٣) الوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب قسمة الخمس، ولكن الراوى زكريا بن مالك الجهي

(٤) الوسائل باب ١ حديث ٢ من ابواب قسمة الخمس

(٥) تهذيب كتاب الخمس باب تمير أهل الخمس ومستحقه، لكن منه في الوسائل نقلاً عن الكافي

وما في خبر احمد بن محمد قال: حدثنا بعض أصحابنا، رفع الحديث، قال:
والنصف لليتامى والمساكين وابتاء السبيل من آل محمد صلى الله عليه وآله (١).
وغيرها من الاخبار الكثيرة جداً .

واحتصاصهم بتحريم الزكاة يدل على تخصيص شيء بهم وليس غير
الخمس، وقد مر الاختصاص بهم في خبر عبد الله بن مسنان (٢)، وقد ادعى
صحته.

ودليل ابن الجنيّد، العموم، ويمكن ان يقال: لا يبعد كونه معهوداً (٣) بين
الله وبين النبي صلى الله عليه وآله، وعلى تقدير عدمه يخص بما مر من الاخبار
الكثيرة، وبما سيحىّ جمعاً بين الأدلة وان لم تكن صحيحة، ولكن كثرتها وشهرتها
تدل على الوقوع مع الاحتياط فان البرائة باليقين تحصل باعطاء هؤلاء من بن هاشم
بخلاف الغير، مع الاتفاق على عدم ترك الواجب وان قيل بوجوب الاعطاء لكل
جماعة من كل صنف.

وقد مر البحث في عدم جواز اعطاء بني المطلب واعطاء من انتسب لى
هاشم بالأتم ولا شك في ارادة اولاد الام في احكام النكاح والارث وغيرها من
الآيات والاخبار وكلام اصحاب، والاصل الحقيقة، والاحتياط معلوم ان امكن.
واما اعتبار الايمان فما نجد له مخصوصه شيئاً، نعم ما يدل على اشتراطه في

في باب ١ حديث ٤ من ابواب فسخة الخمس مع اختلاف في الفاظ الحديث، وما نقله الشارح فده منقول من
التعليق فخطئ.

(١) الوسائل باب ٣ فسخة من حديث ٢ من ابواب فسخة الخمس

(٢) ان كان مراده فده من الاختصاص اختصاص شيء بهم فخير عبد الله بن مسنان المشار اليه هو
ما تقدم من قوله عليه السلام عن كل امرئ عثم او اكسب الخمس مما احبب لمناطقة عليا السلام وليس يلى امرها
من بعدها من دريتها الجميع على الناس هناك لم خاصة الوسائل باب ٨ حديث ٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس
(٣) يعنى كون نبيهم والمساكين واليه السبيل من ذى القربى كان معهوداً بين الله وبين رسوله فلا
حاجة الى التخصيص بهم.

ويجوز تخصيص الواحد به على كراهية

الزكاة من الاجماع والاخبار قد يشعر بذلك مع كونه عوضاً، وما يجد مخالفاً بخصوصه، ولكن الاصل وظاهر الأدلة يقتضيه.

والظاهر عدم اشتراط العدالة.

ويمكن ايضاً جواز النقل لعدم ظهور الدليل ، ولما مر في الزكاة مع كونه عوضاً.

ولا تنزع في الجواز مع عدم المستحق وعدم الضمان ان لم يفرط ، وينبغي الضمان معه وان لم يفرط لما مر في الزكاة ، والاحتياط يقتضى العدم، وهو ظاهر ، بل لا يبعد عدم الجواز مع احتياج اهله في البلد والمطالبة بعد استكمال الشرائط ، لانه منع المستحق عن حقه والظاهر كونه ضيقاً، ولادليل على الجواز بخصوصه .

والظاهر عدم وجوب الاعطاء لجميع المستحقين ، بل لجميع من في البلد لظهور كونهم مصرفاً والآ يلزم الاشتراك ولا قائل به وانه ضيق وخرج ، نعم ينبغي اعطاء جماعة من كل صنف ، والتعميم مهما امكن مع الوسعة، والاعطاء على قدر الحاجة - اى مائة السنة - وما يحتاج فيها.

واكثر هذه الاحكام مستغنى عن الذكر لانه عليه السلام يفعل ما يريد كالنبي صلى الله عليه وآله وذلك مصرح به في الخبر (١) ايضاً .

وكذا صرف الزائد على النصف على تقدير الاعواز وأخذ الفاضل على تقدير الزيادة .

نعم البحث فيه ينفع حال الغيبة، فينبغي التأمل فيها حينئذ واستعمال ما هو الاحوط مع الامكان .

قوله: « ويجوز تخصيص الواحد الخ » لما مر في الزكاة، ولكن هناك كان الدليل موجوداً، ولادليل هنا سوى احتمال بيان المصرف لعله اظهر ولكن ينبغي الاحتياط .

(١) الوسائل باب ٢ حديث ١ و ٢ وبعض الاخبار باب ١ من ابواب فسخة الخمس

و يقسم (الخمس خ) بقدر الكفاية فالفاضل للامام عليه السلام والمعوز
عليه
و يعتبر في اليتيم الفقير

و يدل على الجواز في الجملة ما روى عن ابى الحسن الرضا عليه السلام (في حديث) : فقل له عليه السلام أقرأيت ان كان صنف من الأصناف اكثر، وصنف أقل ما يصنع به ؟ قال عليه السلام : ذاك الى الامام عليه السلام أقرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله كيف يصنع أليس انما كان يعطى على ما يرى كذلك الامم عليه السلام (١) .

وسيجئ ما يدل على الاعطاء بقدر الكفاية سنة .

قوله : « و يقسم بقدر الكفاية (الى قوله) والمعوز عليه » كآته اسم فاعل من أعوز في الشيء اذا احتجت اليه فلم تقدر عليه، وقد مر انه على تقدير حضوره عليه السلام يفعل ما يريد .

و يدل عليه ما مر عن قريب، وعلى التخصيل المذكور قوله عليه السلام : والنصف له . يعنى نصف الخمس للامام عليه السلام - خاصة، والنصف لليتامي والمساكين وابناء السبيل من آل محمد صلوات الله عليه وعلى آله الذين لا تحل لهم الصدقة ، ولا الزكاة ، عوضهم الله مكان ذلك بالخمس فهو يعطيهم على قدر كفايتهم ، فان فضل شيء فهو له ، وان نقص عنهم ولم يكفهم اتقه لهم من عبده كما صار له الفضل كذلك يلزمه النقصان (٢) والسند غير صحيح، وفيه بعض الاحكام ، ويدل على العلة التي ذكرناها، فيدل على اشتراط الهاشمية في الاقسام كلها مع ما مر ، ولا حباري ذلك كثيرة جداً ، وينبغي ايضاً مراعاة الاحتياط حال الغيبة وسيجئ .

واما اعتبار الفقير في المساكين (المساكين خ ل) فظاهر .

(١) نودل باب ٢ قطعة من حديث ١ من ابواب قسمة الخمس

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ٢ من ابواب قسمة الخمس

وفي ابن السبيل الحاجة عندنا لافي بلده
ولا يحمل نقله مع المستحق فيضمن ويجوز مع عدمه (ولا ضمان ح)

واما في غيره فهو مقتضى الاعتبار والعلل، الا أنَّ اعتباره في ابن السبيل
عندنا لافي بلده ويدل عليه ايضاً كونه عوضاً عن الزكاة، ومن الاحبار ما يدل على
الاقتصار على قدر الكفاية، وكون الفاضل له كما قيل، وهو الظاهر مع الشهرة
العظيمة وان قيل بخلافه في اليتيم وان كان لمعة الآية عامة، كأنه ترك التقييد
لنظهور.

ولا يتداخل بحمل المساكين على غير اليتيم كما هو لظاهر ويقتضيه
المقابلة، ويستبعد تعيين شيء محدد اليتيم (اليتيم خ ل) مع وجود المحتاجين من
اصنافه واضرابه، ولا شك انه أحوط وأولى .

وعلى تقدير الاعطاء فالظاهر انه مثل اعطاء اليتيم الذي مر في باب الزكاة.
وقد مر البحث في قوله قد (ولا يحمل نقله الخ) فان الاحوط العدم، واجواز
غير بعيد مع المصلحة كما مر في الزكاة، وانه لا شك ولانراخ في النقل اليه عليه
السلام، بل الى نائبه ايضاً حال الغيبة، لانه القاسم، وغيره ضامن على ما قيل .
والظاهر ان المراد باليتيم هـ مطلق الطفل لا الذي لأب له فقط كما قيل .

« في الأنفال »

لأنفال تختص بالامام عليه السلام، وهي كل ارض موات، سواء ماتت بعد الملك أولا .
وكل ارض منك من غير قتال، سواء انجلى أهلها او سلموها طوعاً.

قوله: « والأنفال تختص بالامام عليه السلام الخ » لما كان المتصرف في الخمس هو الامام عليه السلام، وكون نصفه له خاصة فناسب أن يذكر ما له خاصة، بعده، وهو المراد بالأنفال ايضاً .

قال في المنتهى: الأنفال جمع النفل سكون الفاء وفتحها وهو (هي ح ل) الريادة ومنه سميت النافذة لزيادتها على المطلوب طلباً مانعاً من التقيض - يعني الواجب والمراد بها كل ما يخص الامام عليه السلام (انتهى) كما يفهم من المتن ايضاً وهو اقسام (مها) ما لا يثقل، وهو كل ارض موات لا مالك لها سواء كانت لم تغمر ولم تملك اصلاً أو مِلِكْتَ ثم ماتت وباد اهلها وبقيت بغير مالك (فقوله): (سواء ماتت بعد الملك أولاً) يحتاج الى قيد (ما لم يكن لها مالك) كما قيل، وكأنه ترك للظهور .

وكذا كل ارض اخذت من غير قتال بأن خلاها (جلاها خ) اهلها

ورؤس الجبال و بطون الاودية، والآجام،
وصفايا الملوك ، وقطائعهم غير المنصوبة ،
و يصطفى من الغنيمة ماشاء

الحريّون ، او سلّموها طوعاً فيصير بذلك ملكاً له عليه السلام، وهذه ممّا لا يوجف
عليها بخيل ولا ركاب .

والظاهر ان بطون الاودية، ورؤس الجبال والآجام دحجة في الموات ،
فكان الاختصار عليه ممكناً الا أنّه ذكره للتوضيح، واحتمال صرف الموات الى
غيرها مما يصلح للعمارة.

(ومنها) ما ينقل، وهو صفايا الملوك ، قيل : هي الحارية والفرس،
والغنمان .

والظاهر انها اعم (١) لانّها اشتملت من الصفو، وهو اختيار ما يريد من
الامور الحسنة الا أنّ المراد هنا غير القرى بمقابلتها بالقطائع ، وهي القرى والبساتين
والباغات المخصوصة بالملوك .

قال في المنتهى : مسألة ومن الاتمال صفايا الملوك وقطائعهم ممّا كان في
ايديهم من غير جهة العصب، بمعنى أن كل ارض فتحت من أهل الحرب، فما كان
يختص بملكهم (٢) فهو للامام عليه السلام اذا لم يكن غصباً من مسم او معاهد ،
لان ذلك قد كان للنبي صلى الله عليه وآله وقد ثبت أن جميع ما كان للنبي صلى الله
عليه وآله فهو للامام بعده (الى قوله) : مسألة ومن الاتقال ما يصطفيه من الغنيمة في
الحرب، مثل الفرس الجواد ، والثوب المرتفع، والحارية الحسنة، ولسيف اعطاع
(الفاخرخ) وما اشبه ذلك ممّا لم يجحف بالقائمين ذهب اليه علمائنا اجمع (انتهى)
وبالجملة له عليه السلام ما يريد ويختار كما عمّم المصنف بقوله قده:
(و يصطفى من الغنيمة ماشاء) وهداتعميم بعد تخصيص، ولا ينبغي لنا تعيين

(١) يعنى اعم ممّا مرّ قبله بقوله قده: على هي الخ

(٢) على وزن خشن اى سلطانهم

الاحكام المستعينة به عليه السلام لانه العالم والحاكم على الاطلاق .
واما دليل جميع ما ذكر فهو اخبار كثيرة جداً مع اتفاق الاصحاب على ما يظهر .

مثل رواية محمد بن مسلم ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : سمعته يقول : ان الانفال ما كان من ارض لم يكن فيها هراقة دم أو قوم صولحوا وعصوا بأيديهم ، وما كان من ارض خربة أو بطون اودية ، فهذا كله من الفئ ، والانفال لله وللرسول ، فـ كان الله فهو للرسول يضعه حيث يُحب (١) .

وقال في المنتهى : انها حسنة ، وفي المختلف موثقة ، وهي منقولة ، عن علي بن الحسن بن فضال (٢) ، وهو وان كان مقبولاً لا باس به ، لكن الطريق اليه غير ظاهر (٣) .

وفي رواية اخرى ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول : الفئ والانفال ما كان من ارض لم يكن فيها هراقة الدماء ، وقوم صولحوا ، واعطوا بأيديهم ، وما كان من ارض خربة أو بطون اودية فهو كله من الفئ ، فهذا لله وللرسول ، فما كان لله فهو لرسوله يضعه حيث شاء ، وهو للامام عليه السلام بعد الرسول ، واما قوله : (ما افاء الله على رسوله منهم فـ الا وجفتم عليه من خيل ولاركاب) (٤) قال : ألا ترى هو هذا ، ولما قوله : (ما افاء الله على رسوله

(١) الوسائل باب ١ حديث ١٠ من ابواب الاطال

(٢) مسنده كما في تهذيب هكذا عن علي بن الحسن بن فضال ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن حماد بن

عيسى ، عن محمد بن مسلم

(٣) طريق الشيخ في علي بن الحسن كما في مشيحه التهذيب هكذا وما ذكرته في هذا الكتاب ، عن

علي بن الحسن بن فضال بعد اخبرني به احمد بن عبدون المروزي باين الخبر مساعداً منه ولا حازه ، عن علي بن

محمد بن الزبير ، عن علي بن الحسن بن فضال (نسخ)

(٤) الحشر - الآية ٧

من أهل القرى (١) فهو (فهذا خ) بمنزلة المغنم كان أبي يقول : ذلك ، وليس لنا فيه غير سهمين ، سهم الرسول ، وسهم القرى ، ثم نحن شركاء الناس فيما بقى (٢) . وهذه تدل على قسمة الغنيمة التي هي في القرآن ، المذكورة احساساً فتأمل . وما في رواية الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سئلته عن الانفال فقال : ما كان من الارضين باد أهلها (٣) .

وما في رواية حماد بن عيسى ، قال : رواه لي بعض أصحابنا ذكره عن العبد الصالح أبي الحسن الأول عليه السلام قال : والانفال كل أرض حربة قد باد أهلها ، وكل أرض لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب ، ولكن (صالحوا صحاباً) (٤) واعطوا بأيديهم على غير قتال ، وله رؤس الجبال ، وبطون الأودية والآجام ، وكل أرض ميتة لارت لها (٥) وهذه رواية طويلة فيها احكام كثيرة .

مثل ما فيه الخمس ، وتقسيمه ستة اقسام ، وكون النصف له صلى الله عليه وآله ، وبعده للامام القائم مقامه ، واحتصاص النصف الآخر بأيتامهم ومساكينهم ، وابناء السبيل من أهل بيته .

وقال عليه السلام : وله نصف الخمس كمالاً ، ونصف الخمس الباقي بين أهل بيته ، فسهم لآيتامهم (٦) ، وسهم لمساكينهم ، وسهم لابناء سبيلهم يقسم بينهم على الكفاف والسعة (٧) ما يستفنون به في سنتهم فان فضل عنهم شيء فهو

(١) الحشر - الآية ٨

(٢) الوسائل باب ١ حديث ١٢ من أبواب الانفال

(٣) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ١١ من أبواب الانفال

(٤) صالحوا عليها - بب

(٥) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٤ من أبواب الانفال

(٦) لأيتامهم - بب

(٧) على الكتاب والسنة - كذا عن بعض نسخ الكافي ج ١ ص ٥٣٨ - بب المعنى والانفال الح

للوالى، وإن عجز أو نقص عن استغنائهم كان على الوالى أن ينفق من عنده بقدر ما يستتقون به، وإنما صار عليه أن يعونهم لأن له ما فضل عنهم.

وأما جعل الله هذا الخمس خاصة لهم دون مساكين الناس وإبناء مسيلهم عوضاً لهم من صدقات الناس، تنزيهاً من الله لهم لقرباتهم برسول الله صلى الله عليه وآله، وكرامة من الله لهم عن أوصاخ الناس، فجعل لهم خاصة من عنده ما يغنيهم به عن أن يصيرهم في موضع الذل والمسكنة ولا بأس بصدقات بعضهم على بعض. وهؤلاء الذين جعل الله لهم الخمس هم قرابة النبي صلى الله عليه وآله الذين ذكرهم الله عز وجل فقال: **وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ (١)**، وهم بنو عبد المطلب أنفسهم، الذكور منهم والاثني، ليس فيهم من أهل بيوتات قريش، ولا من العرب أحد، ولا فيهم، ولا منهم في هذا الخمس من موالهم، وقد تحل صدقات الناس لموالهم، وهم والناس سواء.

ومن كانت أمه من بني هاشم وأبوه من سائر قريش، فإن (الصدقات) (٢) تحل له، وليس له من الخمس شيء، لأن الله تعالى يقول: **أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ (٣)**. وللأمام صفو المال، أن يأخذ من هذه الأموال صفوها، الجارية الفارسة، والدابة الفارسة، والثوب والمتاع بما (٤) يُعجب أو يشتهي، وذلك له قبل القسمة، وقبل اخراج الخمس، وله أن يسد بذلك المال جميع ما ينوبه من (مثل) (٥) إعطاء المؤلفة قلوبهم، وغير ذلك (مما ينوبه) (٦)، فإن بقي بعد ذلك شيء أخرج الخمس منه

(١) الشعراء - الآية ٢١٤

(٢) الصدقة - يب

(٣) الاحزاب - الآية ٥

(٤) من قبل - يب

(٥) من صفو ما ينوبه - يب

(٦) - مم - يب

فقسّمه في أهله ، وقسم الباقي على من ولى ذلك ، وإن لم يبق بعد سدّ الوثب شيء فلا شيء لهم .

وليس لمن قاتل شيء من الأرضين ، ولا ما علبوا عليه إلا ما احتوى عليه العسكر، وليس للأعراب من القسمة شيء وإن قاتلوا مع الوالي ، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله صالح الأعراب إن يدعهم في ديارهم ولا يهاجروا ، على أنه إن دهم رسول الله صلى الله عليه وآله من عدوه، دهم أن (يستمرهم) (١) فيقاتل بهم وليس لهم في الغنيمة نصيب وستة جارية فيهم وفي غيرهم (والأرضون) (٢) التي أخذت عنوة بخيل (ورجال) (٣) فهي موقوفة متروكة في يد من يعمرها، ويحييها، ويقوم عليها على ما يصلحهم الوالي على قدر طاقتهم (من الحق) (٤) النصف أو الثلث (أو الثلثين) (٥) وعلى قدر ما يكون لهم صلاحاً (ولا يضرهم) (٦) . ثم بين عليه السلام الزكاة بالتفصيل ، العشر ونصفه في موضعهما، وبين مصرفه) .

ثم قال عليه السلام: وله بعد الخمس ، الأنفال ، والأنفال كل أرض خربة قد باد أهلها، وكل أرض لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب ، ولكن صالحوا صلاحاً واعطوا بأيديهم على غير قتال ، وله رؤس الجبال وبطون الأودية والآجام، وكل أرض مئة لارب لها .

وله صوافي الملوكة مما كان في أيديهم من غير وجه الغصب، لأن (الغصب) (٧)

(١) إن يستمرهم - يب خ كاء - والاستمرار الإزعاج والاستنفاف

(٢) والأرض - يب

(٣) وركاب - يب

(٤) من الخراج - يب

(٥) أو الثلثان - يب

(٦) ولا يضرهم - يب

(٧) الغصب - يب

كله مردود وهو وارث من لا وارث له يعول من لاحيلة له (الى ان قال):
والانفال الى الوالى، وكل أرض فتحت في أيام النبي صلى الله عليه وآله الى آخر
الابد وما كان افتتاحاً مدعوة اهل الجور واهل العدل، لان ذمة رسول الله صلى الله
عليه وآله في الأولين والآخرين ذمة واحدة، لان رسول الله صلى الله عليه وآله قال:
المسلمون اخوة تتكافئ دماثهم ويسعى بذمتهم (١) أدناهم (آخرهم خ) .
وروية ابى الصباح، قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: نحن قوم فرس
الله طاعتنا، لنا الانفال، ولنا صفو المال، ونحن الراسخون في العلم، ونحن
المحسودون الذين قال الله تعالى: أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ (٢)
ورواية زرارة، عن ابى عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: ما يقول الله
: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْإِنْفَالِ قُلِ الْإِنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ؟ (٣) قال: هي كل أرض جلا
اذهبها من غير أن يحمل عليها بخيل، ولا رجال، ولا ركاب فهي نفل لله وللرسول (٤).
وما في رواية عبد الله بن سنان عنه عليه السلام: فاما الفئ والانفال فهو
خالص لرسول الله صلى الله عليه وآله (٥) .
وما في رواية الحلبي - المتقدمة - قال: الفئ ما كان من اموال لم يكن فيها هراقة دم
أو قتل، والانفال مثل ذلك هو بمنزلة (٦) .

(١) قد تكرر في الحديث ذكر الدعة والنعام، وما يسمى العهد والامان والنعام والحرة والحق وسمى
اهل الدعة مدحولهم في عهد المسلمين وامانهم، ومنه الحديث يسمى بذمتهم انعامهم - اى اذا اعطى أحد الجيش
العقد اماناً جازدك على جميع المسلمين، وليس لهم ان يخفروا، ولا ان يتفصوا عليه عهد - الهاية لابس الاثر في
مادة دم

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٢ من ابواب الانفال

(٣) الانفال - الآية ١

(٤) الوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب الانفال

(٥) الوسائل باب ٢ قطعة من حديث ٣ من ابواب الانفال

(٦) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ١١ من ابواب الانفال

ورواية سماعة بن مهران قال: سألته عن الانتفال ، فقال: كل أرض خربة أو شئ يكون للملوك فهو خالص للامام عليه السلام ، وليس للناس فيها سهم قال: ومنها البحرين لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب (١) .

وهذه تدل على كون جميع ما كان للملوك ، له عليه السلام فالتقييد بالصعايا والقطايع غير جيد ، الآن يريد ما ينقل وما لا ينقل مطلقاً .

قال في شرح الشرايع : الضابط أن كلها كان لسلطان الكفر من مال غير منصوص من محترم المال ، فهو لسلطان الاسلام (انتهى) وهو الامام عليه السلام . وان (٢) البحرين ليس بمفتوح عنوة .

ورواية ابان بن تغلب ، عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت ولا وارث له ولا مول قال: هو من اهل هذه الآية : يستلونك عن الانتفال (٣) وهذه تدل على كونه عليه السلام وارثاً لمن لا وارث له كما هو مذهب الأصحاب خاصة مع ما تقدم في المرسلة الطويلة عن حماد .

ولا يضر كون القاسم بن محمد الجوهري ، الواقع في الطريق (٤) مع انه قال في رجال ابن داود : ثقة غير الذي وافق ، وكذا عدم صحة المرسلة الطويلة وغير ذلك من الاخبار .

واعلم ان الانتفال كان له صلى الله عليه وآله ، وبعده صلى الله عليه وآله صار للمولى (المولى خ ل) القائم مقامه فتعريفه المتقدم (٥) ، للمراد الآن وبعده

(١) الوسائل باب ١ حديث ٨ من ابواب الانتفال

(٢) عطف على قوله قدم: كون جميع ما كان له

(٣) الوسائل باب ١ حديث ١٤ من ابواب الانتفال

(٤) سند الحديث كما في التلخيص هكذا: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد الجوهري، عن رفاعه

بن موسى، عن اباان بن تغلب

(٥) يعنى تعريف المصنف له للانتفال بقوله: والانتفال تخص بالامام عليه السلام وهى كل ارض الح انما يراد. في اختصاصها بالامام عليه السلام ولم يذكر اسم النبي صلى الله عليه وآله من ههنا الى الآن وبعد

صلى الله عليه وآله .

وأنه يمكن أن يكون المراد برؤس الجبال و بطون الأودية والآجام كونها مطلقاً في ائى موضع كان حتى في املاك الناس، المحترم ما لهم كما هو ظاهر الروايات والعبارات. ولكنه بعيد ، لان الظاهر أن ما كان في ملكهم وايدئهم ، لهم كسائر أموالهم الا ان يقال : الارض لم تملك الآبالاحياء ، ولا احياء فيها غالباً وعلى تقدير الوجود المسراد ، الموات منها .

ويمكن ان يكون المراد ما لا يكون في ملك الغير وتحت يده ، وقيد به كالاموات منها وترك للظهور، كما مر .

قال المصنف في المنتهى: قال ابن ادريس : المراد برؤس الجبال و بطون الاودية ما كان في ملكه عليه السلام، والارض المختصة به عليه السلام ، فاما ما كان من ذلك في ارض مسلم ويد مسلم عليه فلا يستحقه عليه السلام (انتهى) . ولم يرده وسكت ، فيدل على رضاه، ولكن ينبغي ان يقول بدل (ويد مسلم عليه): (ما يكون في ملك من لما له حرمة) ومع ذلك يلزم (١) كون ذكر (بطون الأودية) ونحوها بعد ذكر (الارض المختصة به عليه السلام) لغواً ويمكن كونه لدفع توهم أنها لا تملك .

قال في شرح الشرايع: لا يخفى أن المراد بها ما كان في غير ارضه عليه السلام المستقدمة والمرجع في الجبال والاودية الى العرف (انتهى) فيه تأمل .

وان (٢) المراد لقولهم : غير المغصوب ، الصفايا والقطائع التي لا تكون ملكاً للملوك الكفار أو يكون ملكاً لمن لا يجوز أخذ ماله ويكون له حرمة، وهو ظاهر

ارغى الله تعالى الله عليه وآله فلا يباي عدم ذكر النبي صلى الله عليه وآله في التعريف

- (١) لا يحصى ان حتى العبارة ان يقال : يلزم كون ذكر (الارض المختصة به عليه السلام) بعد ذكر (بطون الاودية) لغواً . وذلك لان المنقول من ابن ادريس هو (ذكر الارض المختصة) بعد ذكر (بطون الاودية) (٢) ضعف على قوله فانه ان الاتصال كان له صلى الله عليه وآله الخ وكذا قوله فانه . وان ما يوجد ان

وغنيمة من قاتل بغير اذنه عليه السلام، له عليه اسلام، ثم ان كان طاهراً تصرف كيف شاء

وان ما يوجد في ملكه عليه السلام المتقدم - مما يجب فيه الخمس مثل المعدن والكوز - يكون له عليه السلام، لا للواجد ويخرج الخمس (١).

مع احتمال في غير ملكه المسمور وتحت يده بالفعل مثل داره وسائر ما في تصرفه كسائر تصرفات الناس، للعموم (٢) الدال على ذلك كما مر وقلة وجود ما يخلص حينئذ.

وهو بعيد، ولا يبعد ذلك في زمان الغيبة، لما سيحى من نحويزهم ذلك، ولكن يحتمل عدم الخمس حينئذ ايضاً لكون الموجود كالعطية التي تكون ملكاً للإمام عليه السلام ويعطى كسائر عطاياها، الناس منها، لانه ما في ملكه، او ملك غيره، او الموات وهو في ملكه عليه السلام، فلا خمس على كل تقدير فتأمل وانعمومات تدفعه مع احتمال التخصيص.

قوله: « وغنيمة من قاتل بغير اذنه عليه السلام له » كأنها من جهة الانعاس ولكن تغيير الاسلوب وعدم عطفه على ماسبق حتى يكون نعتاً صريحاً، كأنه لعدم ظهور دليله كغيره.

وكذا عمل في غير المتن ايضاً (٣) ولكن لا بُد من اعتبار قيد في تعريفها حتى يخرجها، والافهى داخلة فيها وهو ظاهر، ويحتمل كونه منها.

قال المصنف في المنتهى: واذا قاتل قوم من غير ادن الامم عليه السلام

(١) يعنى لان ما يوجد في ملكه عليه السلام يكون للواحد مع وجوب اخراج حصه، بل يكون كله له عليه السلام

(٢) يعنى الاحتمال المذكور يعنى ان عموم اذنه وجوب الخمس في مثل المعدن والكوز شامل لما يخرج من ملكه عليه السلام ايضاً

(٣) كالشرايع فانه بعد ذكره الاتصال حصه وسائر الحصه فان ما يصبه المقاتلون بغير اذنه فهو له عليه السلام (المنتهى)

ففتحوا. كانت الغنيمة للامام عليه السلام ذهب اليه الشيخان والسيد المرتضى رحمهم الله واتباعهم، وقال الشافعي : حكمها حكم الغنيمة مع اذن الامام لكنه مكروه (الى قوله) : وان كان قول الشافعي (فيه قوياً) (١) انتهى ودليلهم رواية العباس الوراق، عن رجل سمّاه ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : اذا غزى قوم بغير اذن الامام عليه السلام، فغنموا كانت الغنيمة كلّها للامام عليه السلام ، واذا غزوا بأمر الامام عليه السلام فغنموا كان للامام عليه السلام الخمس (٢) .

وفي السند (٣) «الحسن بن احمد بن بشار (يسارخ ل)» المجهول (ويعقوب) المشترك ، والارسال المقبول (٤) والجبر بالعمل غير مسموع ، لعدم الدليل .

وما يدل على ملكية المال المأخوذ من لاحرمة لماله من الاحماع وغيره، يدل على عدمه .

وكذا الأصل والظاهر ، وما يدل على حصر ماله عليه السلام فيما تقدم من الاختيار وانه لو كان لذكر فيها، وظاهر (انما غنمتم) يدل على احراج الخمس فقط، فيكون الباقي للغانم ، لعدم استحقاق الغير بالاتفاق، ولأن ظاهرها أن الباقي للغانمين ، كما يقال : في المعدن والكثز ، الخمس ، وهو الظاهر وايضاً يحتمل تخصيص الخبر بزمان ظهوره عليه السلام كما هو المتبادر من قوله عليه السلام : (من غير اذنه) لانه يفهم منه انه (٥) ممكن ، اذ لا يقال في زمان الغيبة وعدم امكان

(١) فيه موضح

(٢) الوسائل باب ١ حديث ١٩ من ابواب الاعمال

(٣) مسنده كتب في التهذيب هكذا: محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن احمد بن بشار عن

يعقوب، عن العباس الوراق

(٤) لعل المراد بالارسال المقبول هو ان الراوى كما قال : عن رجل سمّاه يسمى ان يعقوب الراوى عن

العباس، يقول ان العباس سمى الرجل مسمى مقبولاً لهذه الجهة والله العالم

(٥) يسمى اذن الامام عليه السلام

الاذن ذلك القول غالباً .

ثم الظاهر - على تقدير القول به مطلقاً في الجملة - كونه فيما اذا قاتلوا
فاخذوا بالحرب على الدعوة الى الاسلام ، والغزو ، كما هو ظاهر الخبر ، لا مطلق ما
اخذوا منهم قهراً ، كما هو ظاهر بعض العبارات كالدروس (١) ونحوه .

قلو (٢) ذهب جماعة ليهب مال ونحوه، ونهبوا أو اخذوا منهم شيئاً قهراً
وعلانية وغير ذلك لم يكن داخلاً في الحكم (٣) ، لان اخذ مال الكفار ليس
بمشروط باذن الامام عليه السلام، بل الجهاد (٤) .

فالظاهر أن من خالفه عليه السلام فجاهد بغير اذنه عليه السلام يكون لما
اخذ، هذا الحكم (٥) ، ولا يكون حكمه حكم الغنيمة ولان الظاهر ان تخلف (٦)
الحكم عنه لعدم اذن الامام عليه السلام، وانه لو كان باذنه عليه السلام لكان
غنيمة ، ومعلوم عدم ذلك (٧) في جميع الأخذ قهراً ، ولانه بمنزلة السرقة واخذعة .
مع احتمال التعميم (٨) كما اذا كان بالقتال معهم في بلادهم .

وبالجملة هذا الحكم مخالف لبعض الاصول، وليس له دليل واضح
فالاختصار (الاقتصار ظ) على محل يكون كلامهم متفقاً فيه غير محتمل للغير، اولى

(١) لم نجد في الدروس ما يبيد هذا المسمى الذي نسب اليه الشارح قدس: مع ذكر في باب الاندال
في عداد الاتصال: وهذا لفظه، وغنيمة من عزا بغير اذنه (انتهى) ولعله مطلق يعنى منسب اليه الشارح قدس
والله العالم

(٢) الظاهر ان هذا صريح على مختاره قدس من اشتراط كون المعاتلة فقط على الاسلام بغير اذنه عليه
السلام لا مطلق الاخذ قهراً

(٣) يعنى لم يكن المأخوذ في هذا القرض للامام عليه السلام

(٤) يعنى بل الجهاد مشروط بادر الامام عليه السلام لا مطلق اخذ المال من الكفار

(٥) يعنى يكون المأخوذ حينئذ للامام عليه السلام

(٦) يعنى تخلف حكم الغنيمة عن هذا المأخوذ مستند الى عدم اذن الامام عليه السلام

(٧) يعنى عدم تحقق مفهوم الغنيمة في جميع ما اخذ قهراً سواء كان بادر الامام عليه السلام او لا باذنه

(٨) يعنى تعميم الحكم بكون كل ما اخذ من الكفار باى وجه كان فهو للامام عليه السلام

ولا يجوز لغيره التصرف في حقه عليه السلام الأباذنه

ليوثق به في الحملة ، ولكن الاحتياط لا يترك .

قوله: « ولا يجوز لغيره التصرف الخ » يعني لا يجوز التصرف في ماله خاصة من الانفال وغيرها مطلقاً الا باذنه مع حضوره عليه السلام وغيبته، أما استثناءه من المناكح وحوها حال الغيبة لنا (١) خاصة ودليله واضح ، وهو عدم جواز التصرف في مال الغير عقلاً ونقلًا من الكتاب كقوله تعالى : (وَلَا تَكُونُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) (٢) وغيره .

والسنة، مثل لا يجل مال امرء بمسلم الا عن طيب نفس منه (٣) - وغير ذلك وسيجيئ في خصوص الخمس - والاجماع .

ولكن الطاهر اباحة بعض الانفال ، مثل الاراضى حال الغيبة كما سيجيئ في كتاب الجهاد واحياء الموات، والتصرف في مال من لا وارث له في بحث الميراث يصرفه الى المستحقين ، وصرف حصته من الخمس الى اربابه كما سيجيئ .

قال في شرح لشرائع: في شرح قوله: (لا يجوز التصرف في ذلك بغير اذنه) اشر بذلك الى الانفال المذكورة ، ومنها ميراث من لا وارث له عندنا ، وظهر العبارة تحريم التصرف في ذلك حالة حضوره وغيبته الا ما نستثنيه ، وهو المناكح وقسيماء ، والاصح اباحة الانفال حالة الغيبة واختصاص المنع بالخمس عدا ما استثنى (انتهى).

ظاهر عبارته غير جيدة ، لاشعارها (٤) بالخلاف في اباحة التصرف في الاراضى حال الغيبة ، بل (٥) ان عدم جواز التصرف مذهب المصنف، والطاهر أنه ليس كذلك كما سيظهر في كتاب الجهاد .

(١) هذا الاستثناء لنا معاصر النتيجة حصة

(٢) البقرة - ١٨٨

(٣) الوسائل كتاب الصلاة باب (٣) من اجاب مكان المصلى

(٤) بقرينة قوله رحمه الله: والاصح اباحة الاتصال الخ

(٥) ما قول لشارح بما هو شارح والاصح كذلك ظاهر في ان الشارح منه معالف للمصنف

ويجب عليه الوفاء فيما قاطع عليه

و بأن (١) الأصح اباحة كل الانفال، والظاهر أنه ليس كذلك ، لعدم اباحة
الغنيمة، والارث بكل وجه الآن يريد في الجملة .

وبان التصرف (٢) في الخمس ممنوع حال الغيبة الأفي المالك ونحوها ،
وظاهر جوازه عنده (٣) بالتصرف الى المستحقين الآن يجعل من المستثنى (٤) ،
ولكن يأباه (٥) تفسيراً لاستثناء أولاً ، او يريد بكل الوجه (٦) فيشكل الميراث
وغيره .

وبأن استثناء (٧) هذه الاشياء من الخمس ، والظاهر أنه عام وان لم
يحتج اليه عنده وبالجملة ، العبارة غير جيدة .

قوله: « يجب عليه الوفاء الخ » يعنى يجب على الامام عليه السلام ان
يؤتي لمن قاطعه باجارة ارض مثلاً فيأخذ حقه الذى قاطع عليه ، ويترك بباقيه
فيكون الفاضل مباحاً له، وللإمام عليه السلام ، الأجرة ، وهو ظاهر، بل لا يحتاج

(١) معطف على قوله رد: بالخلاف في اباحة الخ، وكذا قوله: وبان التصرف. يعنى ان ظاهر عبارة
شارح الشرايع اباحة جميع الانفال مع خروج بعض الافراد كالغنيمة والارث فانهما غير مباحي التصرف ولو
حالة الغيبة

(٢) بقرينة قوله رحمه الله: واحتصاص المنع بالخمسة على ما استثنى

(٣) يعنى عند شارح الشرايع يحوز التصرف حاله اليه بصره الى المستحقين، فان صرفه اليهم نوع
من تصرف اصلاً فلا يصح اطلاق الحكم بان التصرف في الخمس ممنوع

(٤) الظاهر ان المراد الآن يجعل التصرف في الخمس بالتصرف الى المستحقين من المستثنى من
هذا الحكم العام اى لا يحوز التصرف بوجه الاكل يصرف الى المستحقين

(٥) يعنى التصرف في الخمس صرفه الى المستحقين من المستثنى حسن لو لم يصر شارح الشرايع
المستثنى بقوله رحمه الله (الا في المالك ونحوها) فانه قرينة ان هذه الامور مشاة دون غيرها

(٦) هذا توجيه ناك لتصحيح عبارة شارح الشرايع، وهو ان يريد بانمنوئية، الممنوعة من كل وجه،
فحيث يتصرف ايضاً بالميراث وغيره

(٧) يعنى ان عبارة شارح الشرايع مشرة بان المناكح والمحويا مشاة من خصوص الخمس، مع ان
الامتناء غير محتص به، بل هو عام له ولغيره من اموال الامام عليه السلام

الى الذكر .

واعلم ان النقل ، والفى يطلقان اصطلاحاً - تخصيصاً لهما - ببعض أفراد معناهما اللغوي ، على ما مر ممّا هو عينه الله تعالى لرسوله ، وبعده للامام القائم مقامه - كما في سورة الانفال : يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْإِنْفَالِ قُلِ الْإِنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ (١) ، وما في سورة الحشر: وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ (٢) وقد مر الاخبار الدالة على ذلك ، مثل خبر محمد بن مسلم ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه سمعه يقول : إنَّ الْإِنْفَالَ مَا كَانَ مِنْ أَرْضٍ لَمْ يَكُنْ فِيهَا هَرَاقَةٌ دَمٍ أَوْ قَوْمٌ صَوَّلُوا وَأَعْطُوا بِأَيْدِيهِمْ ، وما كان من أرض خربة ، أو بطون أودية فهذا كله من الفى والانفال ، لله وللرسول (٣) .

وبدل (٤) على حل الآية الثانية ايضاً عليه ، وانه ليس بغنيمة ، لعدم الايجاف اى السير السريع ، ولا تكون الغنيمة بدون ذلك وقد يطلقان ايضاً على ما يرادف الغنيمة العسكرية .

ونقل المعنيين للفى والانفال في مجمع البيان (٥) وتدل على اطلاق الانفال والفى بالمعنيين ، رواية محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام ، قال : سمعته

(١) الانفال - ١

(٢) الحشر - ٦

(٣) الوسائل باب ١ حديث ١٠ من ابواب الانفال

(٤) يحسب يدل هذا الخبر على أن المراد من الآية الثانية من الفى المفهوم من قوله تعالى : وما أفاء الله مع هؤلاء من الامران المذكوران في هذه الرواية بقوله عليه السلام : ان لا احد منكم ان كان الفى وقوله عليه السلام وما كان من ارض من الفى

(٥) قال في مجمع البيان بعد ذكر آية الغنمة : ما هذا لفظه الغنمة ما أخذ من اموال أهل الحرب من الكفار بمشال ، وهى هبة من الله تعالى للمسلمين ، والفى ما أخذ بعير قتال ، وهو قول عطاء ومذهب الشافعى ، وسفيان ، وهو المروى عن ثمة عليهم السلام ، وقال قوم : الغنمة والفى واحد وادعوا أن هذه الآية ماسحة لثنى في الحشر من قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولدى امرئى وبيتامى والمساكين وابن السبيل الآية (انتهى)

يقول: النبي والانفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراقة الدماء ، وقوم صولحوا . وأعطوا بأيديهم ، وما كان من أرض خربة أو بطون اودية فهو كله من النبي ، فهذا لله ولرسوله ، فما كان لله فهو لرسوله يضعه حيث شاء ، وهو للامام عليه السلام بعد الرسول صلى الله عليه وآله ، واما قوله: وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَشْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ ، ولا ركاب، قال الا ترى ؟ هو هذا واما قوله: مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى، فَلِلَّهِ (١) وَلِلرَّسُولِ، وَلِذِي الْقُرْبَى، وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ . فهذا بمنزلة المغنم الحديث (٢).

ورواية اخرى ، عن محمد بن مسلم، قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: ومثل عن الانفال ، فقال: كل قرية يهلك أهلها أو يجلبون عنها فهي نفل لله عز وجل ، نصفها يقسم بين الناس ، ونصفها لرسول الله صلى الله عليه وآله فما كان لرسول الله صلى الله عليه وآله فهو للامام عليه السلام (٣) . هذا ظاهر الآل كون هذه القرية غنيمة ومقسمة على ستة اقسام غير منطبق على ذلك .

ويمكن كون القسمة اسداساً مخصوصاً بهذه القرية ويمكن كونه هنا ايضاً بمعنى الانفال المتقدم، فيكون التقدير (٤) لله والرسول - والقسمة على الوجه المذكور تكون مستحبة وتفضلاً (٥) عنه صلوات الله عليه وآله ، على المساكين والفقراء من المستحقين من قرانته - وكذا الامام عليه السلام (٦) وهذه الفائدة تنفع في الجمع

(١) من قوله تعالى: فَلِلَّهِ التي آتت الآية عبرة مذكورة في الوسائل ولافي التهذيب الذي نقله الحبر في الوسائل منه

(٢) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ١٢ من ابواب الاتعال

(٣) الوسائل باب ١ حديث ٧ من ابواب الاتعال

(٤) يعني تكون لحظة (والرسول) مقدرة

(٥) يعني قوله عليه السلام نصفها يقسم بين الناس تحصل منه صلى الله عليه وآله لانه منهم

(٦) يعني لله والرسول والامام عليه السلام

وان كان غائباً ماغ لنا خاصة ، المناكح والمساكن ، والمتاجر في نصيبه
ولا يجب صرف حصص الموجودين فيه ، واما غيرها فيجب صرف
حصّة الأصناف اليهم
وما يخصه عليه السلام يحفظ له الى حين ظهوره أو يصرفه من له اهلية
الحكم بالنيابة عنه الى المحتاجين من الأصناف على سبيل التتمة ، ولو صرفه
غير الحاكم ضمن

بين الأخبار والآيات ، ولا اختلاف ، فتأمل .
ثم اعلم أن أمر الخمس مع وجوده صلوات الله عليه وآله ، اليه يفعل به
ما يريد .

والظاهر لزوم صرف النصف في مستحقه المفهومين من الآية والأخبار ،
بمعنى عدم تملكه وصرفه في جميع حوائج نفسه .
نعم يجوز له - من جهة أن أمر المصالح كلها اليه عليه السلام - ان يفعل
ما يرى فيه المصلحة وبالنفسه ، فيختار فيه ، ويفعل ما يريد ودليله ظاهر الآية ،
والأخبار الكثيرة المتقدمة الدالة على كونه منصفاً ، نصف له ، ونصف لغيره من
الأصناف ، والأصل .

وما ورد في أن عليه النقص وله الفاضل يمكن حله - مع عدم الصحة وعدم
المقاومة وبتلك الآية والرواية الكثيرة مع عدم الخلاف والنزاع - على أن عليه من
جهة الحكومة والمصلحة ، وله ان يحفظ ويلاحظ فيه ما يرى من المصلحة ، وكذا
الإمام القائم مقامه صلى الله عليه وآله ، وهو مذهب ابن ادریس .

وايضاً ان الظاهر جواز تقسيم الخمس - في غير الغنيمة - للمالك للأصل ،
ولحصول الغرض كالزكاة ، نعم الغنيمة لما كان امرها اليهم صلوات الله عليهم
لا يجوز لغيرهم ذلك فتأمل في الاول .

قوله: « وان كان غائباً ماغ لنا خاصة الخ » الظاهر ان اباحة هذه
الاشياء من اموالهم عليهم السلام للشيعة - اي الاثني عشرية - مطلق ، سواء كان

من المال الذي فيه الخمس او كان الكل لهم عليهم السلام كالانصار ، مثل
الغنيمة بغير اذنه عليه السلام ، فتخصيصه في شرح الشرايع (١) غير جيد كما مر وكذا
حال الغيبة والحضور .

والظاهر عدم الخلاف في المناكح ، قال في المنتهى : وقد اباح لامة عليهم
السلام المناكح في حالتها ظهور الامام عليه السلام وغيبته ، وعليه عما ثابنا جمع (انتهى) .
بل الظاهر اباحة مطلق التصرف في اموالهم عليهم السلام للشيعة
خصوصاً مع الاحتياج ، لعدم الادلة وهي روايات ، وقد تقدم البعض .
مثل ما في رواية حكيم مؤذن بني عيسى (عيسى خ ل) ، عن ابي عبد الله
عليه السلام قال : هي - اي الغنيمة - والله الإفادة يوماً بيوم الا ان ابي جعل شيعتنا
من ذلك في حل ليزكوا (٢) .

وما في رواية عبد الله بن سنان - قد ادعى في المنتهى صحتها - : حتى الخياط
ليخيط قيصاً (ثوباً خ) بخمسة دنانير فلنا منه دنانير الأمن حللناه من شيعتنا
لتطيب لهم به الولادة (٣) .

(١) لا يحصى ان ظاهر شرح الشرايع بل صريحه التعميم من حيث ماله عليه السلام ، فانه قال : في
شرح قول المحقق : (ثبت اباحة المساكن والمساكن والمتاجر حالة الميعة الخ) ما هـ بفظه :
المراد بالمناكح ، المرارى المغنومة من اهل الحرب في حال الميعة ، فانه مباح لنا شرانها ووطنها
وان كانت باحتملها للامام عليه السلام على ما مر وبعضها على القول لآخر (الى ان قال) - والمراد
بالمساكن ما يشغله منها في الارض المختصة به عليه السلام كالملكوت بغير قنار ورؤس العيان وهي ميسر
على عدم اباحة مطلق الاتقال حال الميعة (الى ان قال) : والمتاجر ما يشتري من الضائم المأخوذة من اهل
الحرب حالة الميعة وان كانت باسمها او بعضها للامام عليه السلام او ما يشتري ممن لا يعتمد الخمس
كالمخالف مع وحرب الخمس فيها (انتهى) نعم ما استشكله من تخصيصه بحال الميعة حق فانه هذه العبارة
صريحة في الاحتصاص - والله العالم

(٢) الوسائل باب ٤ قطعة من حديث ٨ من ابواب الاتقال

(٣) الوسائل باب ٨ حديث ٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس

ورواية محمد بن مسلم ، عن احدهما عليها السلام - في التهذيب والفقهاء -
 قال : ان اشد ما فيه الناس يوم القيامة ان يقوم صاحب الخمس فيقول : يا رب
 خمسى وقد طيبتنا ذلك لشيعتنا لتطيب ولادتهم ولتركوا اولادهم (١) .
 وصحيفة ضريس الكناسي ، قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : اتدري
 من اين دخل على الناس الزنا ؟ فقلت : لا ادري ، فقال : من قبل خمسنا أهل
 البيت الاشيعتنا الاطيبين ، فانه علل لهم وليلادهم (٢) .
 ولما في رواية ابي خديجة ، عن ابي عبد الله عليه السلام : انما يستلك خادماً
 بشتريها او امرأة يتزوجها او ميراثاً يهبه او تجارة او شيئاً اعطيته ، فقال ابو عبد الله
 عليه السلام : هذا لشيعتنا حلال الشاهد منهم والغائب ، والميت منهم والحي ،
 وما يولد منهم الى يوم القيامة فهو لهم حلال ، أما والله لا يحمل الآمن أحللتنا له الخ
 (٣) .

وهذه فيها صوم الآخذ والمأخوذ ، فليس بمخصوص بالمناكح وقسيمه
 ولا بزمان دون آخر .

وقوله عليه السلام لوالى البحرين - الحكم بن علبا - بعد أن جاء بخمس
 ما حصل في ولاية البحرين بعد ان اتفق وتزوج واشترى الجوارى من الانتفال - : اما
 انه كله لنا وقد قببت ماجئت به وقد حللتك من أمهات اولادك ونسائك ، وما
 انفقت وضمنت لك على ، وعلى ابي ، الجعة (٤) .

وصحيفة ابي بصير وزرارة ، ومحمد بن مسلم كلهم ، عن ابي جعفر عليه

(١) الوسائل باب ٤ حديث ٥ من ابواب الاتصال

(٢) الوسائل باب ٤ حديث ٣ من ابواب الاتصال

(٣) الوسائل باب ٤ حديث ٤ من ابواب الانتفال ، ومصدره هكذا : قال رجل وانا حاضر حلق لي

المروج فصرع ابو عبد الله عليه السلام فقال له رجل : ليس بك ان يصرع الطريق لما يسئلك الخ

(٤) الوسائل باب ١ حديث ١٣ من ابواب الاتصال

السلام قال: قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: هتك الناس في بطونهم وفروجهم ، لأنهم لم يؤدوا إلينا حقنا ، إلا وإن شيعتنا من ذلك وآثانهم في حل (١) .

ورواية دواد بن كثير الرقي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول : إن الناس كلهم يعيشون في فضل مظلمتنا إلا أنا احللنا شيعتنا من ذلك (٢).

ورواية يونس بن يعقوب - قال في المختلف : موثقة وليست بظاهرة، لوجود محمد بن سنان أو محمد بن سالم (٣) على اختلاف النسخ، والاصح الأول - قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل من القمطين ، فقال: جعلت فداك تقع في أيدينا الأرباح والأموال وتجارات نعرف (نعم خ) أن حقك فيها ثابت، وأنا على ذلك مقصرون ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : ما نصفناكم أن كلفناكم ذلك اليوم (٤).

وما في مكاتبة صحيفة علي بن مهزيار قال - كأنه أحمد بن محمد (٥) ، وقرأت أنا كتابه إليه في طريق مكة - وإنما أوجبت عليهم الخمس في سقى هذه في الذهب والفضة التي قد حال عليه الحول ، ولم أوجب ذلك عليهم في متاع ، ولا في

(١) الوسائل باب ١ حديث ١ من أبواب الإنفال

(٢) الوسائل باب ٤ حديث ٧ من أبواب الإنفال

(٣) قال سنده كما في التهذيب هكذا: سعد بن عبد الله ، عن أبي جعفر، عن محمد بن سنان (م م)

(خ) عن يونس بن يعقوب

(٤) الوسائل باب ٤ حديث ٦ من أبواب الإنفال

(٥) يعني كأن القائل أحمد بن محمد الواقع في سده الحديث، قال سنده هكذا كما في التهذيب

محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد وعبد الله بن محمد حصيداً، عن عيسى بن مهزيار، قال كتب إليه أبو جعفر عليه السلام وقرأت أنا كتابه إليه في طريق مكة الخ - الوسائل باب ٨ قطعة من حديث ٥ من أبواب ما يجب به الخمس

آتية ، ولا دواب ولا خدم ، ولا ربح ربحه في تجارة ، ولا ضيعة إلا في ضيعة سافر لك امرها تخفيفاً مني عن موالى ، مثلاً منى عليهم لما يقتال السلطان من أموالهم ولما ينوهم (١) في ذاتهم الحديث .

وان كان فيها ما يدل على الوجوب أيضاً ، وبعض الأمور المنافية للأصل مع عدم ظهور المكتوب اليه فتأمل .

وصحبة الحرث بن المغيرة النصرى ، عن أبى عبد الله عليه السلام ، قال : قلت له : ان لنا أموالاً من غلات وتجارات ونحو ذلك ، وقد علمت ان لك فيها حقاً قال فلم ؟ (٢) احللنا اذاً لشيعتنا الالتطيب (٣) ولادتهم ، وكل من ولى آبائى فهو في حلٍّ ممّا في ايديهم من حقنا فليبلغ الشاهد الغائب (٤) .

وصحبة على بن مهزيار قال : قرأت في كتاب لابى جعفر عليه السلام ، من (٥) رجل يسأله لان يجعله في حلٍّ من مأكله ومشربه من الخمس فكتب عليه السلام بخطه : من أعوزه شيء من حقى فهو في حل (٦) .

ورواية المفضل - كأنها صحبة عن أبى عبد الله عليه السلام ، قال : من وجد برد حبنا في كبده (٧) فليحمد الله على أول النعم ، قال قلت : جعلت فداك ما أول النعم قال : طيب الولادة ، ثم قال ابو عبد الله عليه السلام : قال امير المؤمنين عليه السلام لفاطمة عليها السلام : أحلى نصيبك من الفى لآباء شيعتنا لطيبوا ،

(١) أى يتربل به ويحدث من المهمات (مجمع البحرين)

(٢) يحتمل النسي ، والاستعهام

(٣) يحتمل التثيب والاستعهام

(٤) الوسائل باب ٤ حديث ٩ من ابواب الأهل

(٥) متعلق بقوله من كتاب يسمى هذا الكتاب كان من رجل الح

(٦) الوسائل باب ٤ حديث ٢ من ابواب الإنفال

(٧) والكبد بكسر الباء واحد الإكباد والكبد ، والأعضاء معروف وهى لنش ومن المراد يذكر

و يؤث ويحور اسكن الباء كما قالوا هي فخذ (مجمع البحرين) وقوله عليه السلام برد حبنا أى لخدمة حب

ثم قال أبو عبد الله عليه السلام : أنا احللنا امهات شيعتنا لأبائهم ليطيّبوا (١) .
ورواية معاذ بن كثير يتاع الأكسية ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال :
موسع على شيعتنا ان ينفقوا ممّا في ايديهم بالمعروف ، فاذا قام قائمتنا حرم على كل
ذي كنز كنزه حتى يأتوه به ويستعين به (٢) .

وما في صحيحة مسمع بن عبد الملك ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال
له : يا ابا سيار قد طيبنا لك وحللتناك منه فقصم اليك مالك وكلّ ما كان في ايدي
شيعتنا من الارض فهم فيه محللون ومحلّل لهم ذلك الى ان يقوم قائمتنا فيجيئهم طسق
ما كان في ايدي سواهم ، فان كسبهم من الارض حرام عليهم حتى يقوم قائمتنا
فيأخذ الارض من ايديهم ويخرجهم منها صفرة (٣) .

وقال في المختلف : انها صحيحة الآن مسمع ما صرح بتوثيقه ، بل مدح .
وما في رواية الحرث بن المغيرة النخري في حكاية نحية (٤) ، عن جعفر
عليه السلام قال : يا نحية ان لنا الخمس في كتاب الله ، ولنا الانفال ، ولنا صفو
المال ، وهما والله أول من ظلمنا حقنا في كتاب الله (الى قوله) : سمعنا في آخر
دعائه يقول : اللهم انا قد احللنا ذلك لشيعتنا ، قال : ثم اقبل علينا بوجهه فقال :
يا نحية ما على فطرة ابراهيم (عليه وعلى نبينا وآله السلام) غيرنا وغير شيعتنا (٥) .

(١) الوسائل باب ٤ حديث ١٠ من ابواب الانفال

(٢) الطسق كملس ، الوظيفة من خراج الارض المقر عليه فارسي معرب قاله الجوهري (مجمع

البحر)

(٣) الوسائل باب ٤ قطعة من حديث ١٢ من ابواب الانفال

(٤) والحكاية هكذا كما في التهذيب قال (اي الحديث) : دخلت على ابي جعفر عليه السلام
فجلست عنده فاذا نحية قد استأذن عليه فاذن له فاجلس على ركبتيه ثم قال : جعلت فداك اني اريد ان اسئلك عن
مسئمة والله ما اريد بها الا فكاك رقتي من النار ، فكانه عليه السلام رقد له فاستوى جالساً ، فقال : يا نحية سئلي
فلا تسئلي عن شيء الا اخبرتك به ، قال : جعلت فداك ما تقول في فلاح وفلاح قال : يا نحية ان لنا الخ

(٥) الوسائل باب ٤ قطعة من حديث ١٤ من ابواب الانفال

وما يدل على خلاف ذلك يمكن حمله على غير الشيعة أو غير محل الضرورة أو رد بالقلة وعدم الصحة.

مثل ما في رواية محمد بن زيد (يزيد خ) الطبري، قال: كتب رجل من تجار فارس من بعض موالى أبى الحسن الرضا عليه السلام: يسئله الأذن في الخمس (إن شاء الله خ) فكتب عليه السلام: بسم الله الرحمن الرحيم السخ (١) مضمونه وجوب الخمس، وعدم السقوط وعدم حسن منع النفس عن الثواب ودعائهم عليهم السلام.

ورواية إبراهيم بن هاشم قال: كنت عند أبى جعفر الثاني عليه السلام، إذ دخل عليه صالح بن محمد ابن سهل، وكان يتولى له الوقف بقم، فقال: ياسيدي اجعلني من عشرة آلاف درهم في حل فاني قد انفقتها، فقال: انت في حل، فلما خرج صالح فقال أبو جعفر عليه السلام: احدهم يشب على أموال (حق خ ل) آل محمد وأيتامهم، ومساكينهم، وفقرائهم، وابناء سييلهم فيأخذها، ثم يجي فيقول: اجعلني في حل أتراه ظن اني اقول: لا افعل، والله ليسئلتهم الله تعالى يوم القيامة عن ذلك سؤالاً حثيثاً (٢)

وهذه مع كونها في الوقف ومال آل محمد (عليهم السلام) ليست صريحة في منع الشيعة واعلم أن عموم الاخبار الاول يدل على السقوط بالكيفية زمان الغيبة والحضور بمعنى عدم الوجوب الحتمي، فكأنهم عليهم السلام أخبروا بذلك فعلم عدم الوجوب الحتمي.

(١) وتسامه: إن الله واسع كريم ميسر على العمل، الثواب، وعلى الصيق، أنهم لا يحمل مال إلا من وجه أحله الله، إن الخمس عموماً عن ديساء، وعلى عيالنا، وعلى موالينا (أموالنا خ) وما نبدله وبشترى من أراضا بمن غداى سطوته فلا تزوه بها، ولا تخرموا أنفسكم دعائنا ما قدرتم عليه، فإن أخرجاه مفتاح رزقكم ونسحبهم فذريكم وما تمهدون لأنفسكم يوم فافتكم، والمسلم من يؤي الله بما عهد إليه، وليس المسلم من أجاب باللسان وحال بالقلب والسلام - الوسائل باب ٣ حديث ٢ من أبواب الإنفال

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ١ من أبواب الإنفال

فلا يرد أنه لا يجوز الإباحة لما بعد موتهم عليهم السلام ، فإنه مال الغير مع التصريح في البعض بالسقوط الى القائم و يوم القيامة .

بل ظاهرها سقوط الخمس بالكلية حتى حصة الفقراء ايضاً وإباحة اكله مطلقاً سواء أكل من في ماله ذلك او غيره .

وهذه الاخبار هي التي دلت على السقوط حال الغيبة وكون الاتصال مستحباً كما هو مذهب البعض .

مع ما قر من عدم تحقق محل الوجوب الأقلية ، لعدم دليل قوي على الارباح والمكاسب وعدم الغنيمة .

وكون الكنوز والمعدن ان كان في ملك الواحد فهو له ، وان كان في ملك الغير فهو للغير ، وان كان في الموات فهو ملك الامام عليه السلام ، وقد مر حاله فتأمل .

وعلى مذهب من يجعل البحر له عليه السلام ايضاً كما فهم من رواية ابي سيار في الفوص (١) فلا يكون في الفوص ايضاً شيء ، فتأمل .

والحرام المختلط بما ظهر وجهه .

والارض المشتراة من مسلم ، يمكن وجوده فيه ، لكنه قليل الوقوع ، وفي الاخبار الكثيرة (٢) أن اخراج الخمس من الحرام موجب لتطهيره .

وكذا اخذ مال الناصب واخراج الخمس منه (٣) .

والظاهر أنها مأولة لعدم القائل به ، ولخالفتها لتقواعد ، وأنه قال في الفقيه : وسئل ابو الحسن عليه السلام (ابو عبد الله عليه السلام خ) عن الرجل يأخذ منه هؤلاء زكاة ماله او خمس غنيته او خمس ما يخرج له من المعادن أيحسب ذلك له في

(١) الوسائل باب ٤ من حديث ١٢ من ابواب الاحمال

(٢) راجع الوسائل باب ١٠ من ابواب ما يجب فيه الخمس

(٣) من حديث ابن البخاري عن ابي عبد الله عليه السلام قال اخذ مال الناصب حيثما وجدته وادفع

نيسا لخمسة - الوسائل باب ٢ من حديث ٦ من ابواب ما يجب فيه الخمس

زكاته؟ وخمسه؟، فقال: نعم (١) .

هذا ولكن ينبغي الاحتياط التام وعدم التقصير في اخراج الحقوق خصوصاً حصة الاصناف الثلاثة من كل غنيمة غنموها، لاحتمال الآية (٢) على الظاهر، وبعض الروايات، وأصل عدم السقوط، وبعد سقوط حقهم، مع تحريم الزكاة عليهم وكون ذلك عوضاً (عوضاً خ)، وتعد إسقاطهم عليه السلام ذلك مع عدم كونه مخصوصاً بهم عليهم السلام بظاهر الآية والأخبار.

وعدم صحة كل الاخبار وصراحتها (٣) بذلك، واحتمال الحمل على العاجز كما من، ولتقية في البعض، والتخصيص بحقوقهم بعد التصرف، وعدم امكان الايصال وغير ذلك.

وكذا من باق الاقسام (٤) مع الشرائط المذكورة من غير نظر الى ما ذكرناه من الشبهة المحتملة، ولعمري بالأمر الثابت (٥) حتى يعلم المسقط.

ولا يضر كونها في أرضه عليه السلام على ما فهم من الاخبار، فلو صرفت حصة الاشراف في المحتاجين منهم لا يكون فيه الحرج بوجه، وهو ظاهر انشاء الله . بل لو صرف حصته عليه السلام ايضاً في الذرية العلوية لظن عدم البأس به وبرائة الدمة بذلك وان لم نقدر على الجزم بالوجوب والتضييق بذلك على صاحب الحق للاحتمالات المذكورة، ولما ذكره الاصحاب من احتمال الدفن، والايصال وغير ذلك.

وبالجملة اطل كون صرفه في الذرية المحتاجين أولى من باق الاحتمالات لما فهم من الاخبار من عدم المؤاخذه بالتقصير مطلقاً في ذلك والصرف في نفسه،

(١) الوسائل باب ٢٠ حديث ٧ من أبواب المستحقين للزكاة

(٢) دليل لقوله قد، ينبغي الاحتياط بمنى انها قاطعة للحمل على كل عيمة على الظاهر

(٣) يبنى عدم صراحها في الاستقاط

(٤) من المعدن والكنز وغير ذلك

(٥) المراد انه يصحح حتى يعلم المسقط

فكيف يتصور المواخذة بالصرف فيهم، مع مامر من ثواب صلة النرية (١) والمؤمن المحتاج،
وان صلة المؤمن صلتهم عليهم السلام (٢) فكيف اذا اجتمع معه الاحتياج، والقربة
والاحتياط، وكون الايصال لله .

ويدل عليه ايضاً ما مر من الأخبار الدالة على صرفهم عليهم السلام
حقوقهم فيهم (٣) وفعله صلى الله عليه وآله ذلك .

واظن عدم المواخذة وان فعل ذلك المالك بنفسه من غير اذن الحاكم لما مر
لكن ان امكن الايصال الى الفقيه العدل المأمون فهو الأولى، لما قال في المنتهى : اذا
قلنا بصرف حصته عليه السلام في الاصناف : انما يتولاه من اليه النيابة عنه عليه
السلام في الاحكام - وهو الفقيه، المأمون المحتاط، الجامع لشرائط الفتوى والحكم -
على ما يأتي تفصيله - من فقهاء أهل البيت عليهم السلام - على جهة التثمة لمن يقصر
عنه ما يصل اليه عما يضطر اليه، لانه نوع من الحكم الغائب فلا يتولاه غير من
ذكرناه (انتهى) .

ولما قال في شرح الشرايع : لانه نائب للامام عليه السلام ومنصوبه فيتولى
عنه الاتمام لباقي الاصناف مع اعواز نصيبهم كما يجب عليه عليه السلام ومنصوبه دلت
مع حضوره والى ذلك اشار بقوله (٤) : (كما يتولى اداءه، ما يجب على الغائب) .
ولو تولى ذلك غيره كان ضامناً عند كل من اوجب صرفه الى الاصناف
(انتهى) .

(١) راجع الوسائل باب ١٧ من ابواب فعل المعروف

(٢) راجع الوسائل باب ٢٢ من ابواب فعل المعروف

(٣) هي مرسلة اسحاق عن ابي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال : وسهم لدى القرى وهولنا

وثلاثة اسهم للبنامي والساكنين، ولباء السيل يقسم الامام عليه السلام بينهم الحديث - الوسائل باب ١ حديث

١٩ من ابواب قسمة الخمس - وفيه من الاخبار وراجع باب (٣) منها

(٤) يعني المحقق به في الشرايع

وان كان ذلك (١) غير ظاهر الدليل، لما مر في الاخبار .
والقول بان هذا حكم على الغائب ، غير مستحسن للزوم كونه عليه السلام
محكوماً عليه من رعيته ، بل الظاهر انه اذن ووكالة عنه عليه السلام مفهومة من
الاخبار، وفعله صلى الله عليه وآله ذلك من جهة الحكومة ايضاً .
وعلى تقدير تسليم ذلك عند كل من يوجب ، بشكل القول بذلك (٢) مع
تلك الاخبار الكثيرة .

نعم لاشك ان ذلك هو اولى كما في الزكاة مع الامكان .
والظاهر انه لا ينبغي النزاع في وقت التعذر، بل التعسر ايضاً لما مر .
وبالجملة، الاحتياط في الصرف اليه عليه السلام مع الوجود والامكان
والأفهم مصلحة بعض الطلبة المأمونين مع الاقتصار بالمعطاء على سبيل التتمة .
والاحوط الاقتصار على قدر الحاجة يوماً فيوماً او قضاء ديونهم أو اشتراء
كسوتهم ومسكنهم على تقدير الاحتياج التام خصوصاً في الشتاء، وكسوة الليل والنهار
ولا يبعد الاعطاء لموتة السنة التي يحتاج اليه كما كان يفعله عليه السلام من
اعطاء موتة السنة كما تقدم في الروايات .
وينبغي التعميم وملاحظة الأحوج والاعجز وتقديمهم على غيرهم،
ومراعات النساء والايام أكثر من جميع اقسام الاحتياج من المسكن، والملبس ،
والماكل ، والمشرّب ، بل المنكح ايضاً على تقدير الضرورة .
هذا ما وصل اليه النظر القاصر، والله ولي التوفيق والعافي عن المقصر
ولقاصر .

فقد ظهر ممّا مرّ عدم حسن التخصيص بالثلاثة (٣) لما فهم من العموم .

(١) اي اولوية الايصال الى الفقيه

(٢) يعنى العتوى بلزوم الايصال الى الفقيه

(٣) يعنى المنكح والمساكن والتاجر

وان ليست العلة المذكورة (١) في بعض الاخبار موجبة لذلك لانه كثيراً ما يذكر
علة في الخبر ولا يكون الآتي بعض الافراد ، ولا يقصر الحكم على وجودها ، وذلك
ظاهر عند المتبع لأنها لا تقتضي تخصيص غيرها من العمومات .

وأن هذه العلة لا تصلح للعلة الا في بعض افراد المناكح ، مثل ان يأخذ
الجارية من دار الحرب غنيمة بغير إذن الإمام عليه السلام ، او يشتري جارية بعين
مال الخمس أو يشتري حارية ماله او ما فيه الخمس .

ولا يتم في تزويج النساء وان كان المهر عين ماله او ما فيه الخمس ، وهو
ظاهر على ما قالوا فتأمل فيه .

ومعلوم عدم ذلك في المساكن والتاجر بالطريق الاول .

ولعل المراد بالعلة في الجملة ، اذ لو حرمت أموالهم يدخل ما يوجب ذلك
فيجزي التحريم بل قد ينزع في ايجاب ما ذكرناه ايضاً مطلقاً لاحتمال كونه شبهة او
قليلاً ما يفعل مع العلم ، او يقال : المراد التطيب عن مطلق الحرام والشبهة ، ولو
كان في الاكل والشرب وان لم يتم في مثل قوله عليه السلام (بما نكحوا) ، و
(بما ابهوا) (٢) فتأمل .

واما المراد بالمناكح ، فكأنها السراري الممنوعة من اهل الحرب في حال
الغيبة ، فانه يباح وطئها اذا احذها بنفسه او انتقل اليه بوجه آخر مثل الانتهاب او
اشراء او غير ذلك ، وان كانت باجماعها للإمام عليه السلام على مأمراً أو بعضها على
القول الآخر .

وربما هسرت بالزوجات التي يكون مهرها من المال الذي يجب فيه
الخمس والجواري التي تشتري بذلك المال ، ولا يجب اخراج خمس ذلك الثمن ، والمهر .

(١) هي مثل قولهم عليهم السلام : لنا احلنا لشيعتنا تطيب ولادهم ونحوها من العبارات

(٢) لم يتر الى الآن في الاخبار على هذين التعبيرين في هذه المسئلة ، نعم في رواية اسحاق بن يعقوب

المقنوني عن الشيخة المقدسة : واما الخمس فقد ايج لشيعتنا . الوسائل باب ٤ حديث ١٦ من باب الانفال

قيل عليه: وهذا التفسير راجع الى المؤنة المستثناة .
وقد يجاب بانه قد يكون الثمن من غير ما يخرج عنه مؤنة السنة، مثل المعادن
والكنوز والغوص .

الا ان يقال بالوجوب حينئذ .
وهو ممنوع لعموم الاحبار وكلام الاصحاب .
وبأنه قد يكون تلك زائدة ولا يحتاج اليها او يكون بعد عام الوجوب كما قيل .
ويحتمل عدم اشتراط اللائق بحاله مادام لم يصل الى الإسراف والحرام
والاشتراط ايضاً كما يشعر به كلامهم حيث قيدوا الإنفاق بالاقتصاد .
والمراد بالساكن ما يتخذ منها في الارض المختصة به عليه السلام مثل
المغنومة بغير اذنه ورؤس الجبال و بطون الاودية، والموات ، ومالامالك له، وميراث
من لا وارث له ، سواء بنى بنفسه ويملك الارض، او انتقل السكن او الارض اليه
مما يجوز الانتقال به مثل لانتهاج والاشتراء وغيرهما .
وقيل : فشرت ايضاً بما يشتري من المساكن بما يجب فيه الخمس
كالملكاسب .

وهو راجع الى المؤنة المستثناة ايضاً .
وقد مرّ الجواب عنه ، فالتعميم اولى .
ويحتمل اشتراط اللائق وعدمه كما مر .
والمتاحر ما يشتري من الأموال التي فيها الخمس ، مع علمه بعدم اخراج
الخمس عنه فانه يجوز الشراء ، ولا يجب اخراج الخمس في شيء من ذلك حتى حصّة
الفقراء .

بل ينبغي تفسيره ايضاً بما هو اعم مثل تملك ما فيه الخمس او كونه له
عنه السلام بالتقام بل اباحة التصرف في مثله مطلقاً ، اذ يبعد تجويز الشراء فقط مع
الاشعار بالعلّة وهو عدم لزوم الحرام على الشيعة على ما اشرنا اليه فانه كما يقع
الشراء ، يقع غيره ايضاً من الاسباب المملّكة او البيعة .

وقد عرفت أنَّ الظاهر الجواز مطلقاً، ولا خصوصية بهذه الثلاثة مع امكان ادخال اكثر الاشياء فيها كما اشرنا اليه .

وايضاً ، الظاهر هو التعميم في كون احد هذه الاشياء من الشيعة وغيره هم القائلين بوجوبه وعلمه، لعموم الاخبار .
قال في شرح الشرايع: وقد علل هذه الثلاثة في الاخبار (١) بطيب الولادة وصحة الصلاة وحل المال (انتهى) .

وهذه تفيد العموم ، ومارأيت (٢) صحة الصلاة ويمكن استفادة حل المال من بعض الاخبار (٣) كما اشرنا اليه في صحة الصلاة (٤) اشارة الى عدم صحة صلاة من يمنع ذلك مع التحريم، وقد صرح بذلك في منع الزكاة في العبارات والروايات (٥) .

قال في الكافي: وفي رواية أخرى ولا تقبل له صلاة (٦)
وفي الفقيه: فمن أقام الصلاة ولم يؤت الزكاة فكانه لم يقم الصلاة (٧) وقد مر الدليل عليه في مطلق الحقوق فتذكر وتأمل .

واعلم ان هذه الاخبار المتقدمة بكثرتها دلت على عدم جواز تصرف غير الشيعة فيما يخص به الامام عليه السلام ، وفي المال الذي يجب فيه الخمس، وأنه

(١) راجع الوسائل باب ٤ من ابواب الاحمال سيما خبراً منه

(٢) يعني مارأيت في اخبار الخمس حديثاً يدل على توقف صحة الصلاة على اداء الخمس

(٣) في رواية عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام، انه قال: اني لأخذ من احدكم الدرهم وانى لمس اكشراهل المدينة مالا ما يريد بفلك الآن تطهروا - الوسائل باب ١ حديث ٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس

(٤) يعني ما ذكره في شرح الشرايع من توقف صحة الصلاة على اداء الخمس اشارة الى عدم صحتها اذا قبل بحرمه المنع

(٥) راجع الوسائل باب ٣ حديث ١٠ من ابواب ما يجب فيه الزكاة

(٦) فروع الكافي باب منع الزكاة دليل حديث ٢ من كتاب الزكاة

(٧) الوسائل باب ٣ حديث ٢ من ابواب ما يجب فيه الزكاة

سبب لتحريم الولادة والنكاح وتحريم المال، فالخمس متعلق بالعين .
وان المشتري (١) من المخالفين مما يختص به عليه السلام، لا يكون شراء حقيقة، بل نحو استنقاد، وكذا الخمس في المال الغير الخمس .

وهذا دليل على عدم اشتراط الشراء الحقيقي في المتاجر فينبغي صحة التملك مطلقاً فلا يبعد جواز اخذ المختص به عليه السلام منهم سرقة وقهراً وخدمة مع احتمال المنع لاحتمال اختصاص الجواز بما يصدق عليه التجارة (٢) أو ما يأذنون فيه للصيد والملكية ، للشبهة ظاهراً فالاحتياط في الترك وان ذلك اقم من الارض وغيرها فيشكل تصرفهم في الاراضي المختصة وذات الخمس، فيجوز لنا الأخذ منهم ، فتأمل .

ويدل على ذلك (٣) في الارض المختصة، ما مر في صحيحة مسمع بن عبد الملك : (فان كسبهم من الارض الخ) (٤) .

ومفهوم صحيحة عمر بن يزيد ، قال : سمعت رجلاً من اهل الجبل يسأل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل أخذ أرضاً مواتاً تركها أهلها فصرها ، وكري أنهارها ، وبني فيها بيوتاً وغرس فيها نخلاً وشجراً ، قال : فقال ابو عبد الله عليه السلام : كان امير المؤمنين عليه السلام يقول : من أحصى أرضاً من المؤمنين فهي له وعليه طسقا (٥) يؤذيها الى الامام عليه السلام في حال الهدنة ، فاذا طهر القائم

(١) مسبباً للمفعول يعنى المناع الذى لشترى من المخالفين من الاموال المختصة بالامام عليه السلام، لا يكون شراء حقيقياً الخ

(٢) مضاف على قوله فده: مما يصدق يعنى لاحتمال اختصاص الجواز بما اذا صدق التجارة او انهم عليهم السلام ادروا الخ

(٣) اى على حوائز الأخذ لنا من المخالفين

(٤) - حرام عليهم حتى يتم قائماً فيأخذ الارض من ايديهم ويخرجهم منهم صغيرة - الوسائل باب ١ قطعة

من حديث ١٢ من ابواب الاموال

(٥) الطسقى كطس، الوظيفة من خراج الارض المقررة عليها فارسي معرب قاله الجوهري (بمعجم البحرى)

فليوطن نفسه على ان تؤخذ منه (١) .

وهذه المذكورات كلها دلت على اباحة التصرف للشيعة في الارض المختصة بل مطلقاً ما لم يكن لما لك غيره بخصوصه دون غيرهم .

فما يدل على الجواز مطلقاً ، فيمكن حمله على الارض المفتوحة التي ليست للامام عليه السلام خاصة وان كان له ايضاً فيها حصة لامن جهة الامامة، بل من جهة شركة سائر المسلمين .

بل هو العمدة، لانه مع الشركة امرها اليه عليه السلام، وهو المتولى والناظر فيه والحاكم على الاطلاق او التقية (٢) .

مثل رواية حريز ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : سمعته يقول :
رفع الى امير المؤمنين عليه السلام رجل مسلم (مؤمن خ) اشترى ارضاً من اراضي الخراج ، فقال امير المؤمنين عليه السلام : له مالنا ، وعليه ما علينا مسلماً كان او كافراً ، له ما لأهل الله، وعليه ما عليهم (٣) مع الصراحة في شراء الارض الخراجية وكذا غيرها، وعدم الصحة لوجود علي بن الحسن بن فضال (٤) مع عدم صحة الطريق (٥) اليه وسيحى تحقيق البحث في الاراضي في كتاب الجهاد انشاء الله .

(١) الوسائل باب ٤ حديث ١٣ من ابواب الاحمال

(٢) عطف على قوله منه . على الارض المفتوحة - يعني ما يدل على الجواز مطلقاً يمكن حمله على التقية

(٣) الوسائل باب ٧٦ حديث ٩ من ابواب جهاد العدو من كتاب الجهاد

(٤) وسده كما في التهذيب هكذا : روى علي بن الحسن بن فضال . عن علي ، عن حماد ، عن حريز

(٥) طريق الشيخ الى علي بن الحسن كما في مشبعة التهذيب هكذا . وما ذكرته في هذا الكتاب . من

علي بن الحسن بن فضال . هذا خبري . لا أحد من عبدة العرف بابن ابي عمير سماعاً منه وإشارة ، من علي بن

محمد بن الزبير . عن علي بن الحسن بن فضال

تم الجزء الرابع من كتاب مجمع العائدة والبرهان

(شرح ارشاد الازهان)

بحمد الله ومنه وتوفيقه حسب تخرئتنا وبتلوه

الجزء الخامس ان شاء الله

من اول كتاب

الصوم

والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على محمد وآله

الطاهرين اللهم وفقنا لاقبامهم بتمامه

الحاج الشيخ علي بنه الاشتياردى

الحاج آقا مجتبي العرافى

الحاج آقا حسين البزدى

الاصهبانى

عن من جرائهم

بحق الاثمة الطاهرين

٢٤ (حمادى الاول) من سنة ١٤٠٥ من الهجرة السوية

على هاجرها آلاف الشناء

والتحفة

فهرست مافی هذا المجلد

العنوان	الصفحة
« كتاب الزكاة »	
حديث في الزكاة	٤
المراد بالزكاة في عبارة الماتن (رحمه الله) مطلق المال الواجب اخراجه أصالة	٥
تعريف الزكاة في مصطلح الفقهاء وما يرد عليه نقضاً وإبراماً	٥
دليل وجوبها على نحو الأجمال	٨
« شرائط وجوب الزكاة »	
(الأول) البلوغ	٨
حكم وجوبها في مال الصبي إذا تجر به	١٠
حكم وجوب الزكاة في مواشي الأطفال	١٢
بيان المراد باليتيم	١٢
من المتولى لاخراج الزكاة في مال الطفل ؟	١٢
(الثاني) العقل	١٢
حكم ما لو تجر الولي لليتيم والمجنون	١٣
جواز تملك الولي لمال المتولى عليه إذا كان ملياً وبيان شقوق المسألة	١٣
(الثالث) الحرية	١٦
هل المملوك يملك مطلقاً أو في الجملة	١٧
(الرابع) ملك النصاب	١٩
(الخامس) التمكن من التصرف	١٩
اعتبار تمامية الملك	٢٠

- ٢٢ حكم الزكاة في الموهوب والموصى به والنعمة والقرض
 ٢٣ لازكاة في المعصوب والغائب
 ٢٤ لازكاة في الدين قبل قبضه
 ٢٥ حكم القرض على المقرض مع الشرائط
 ٢٦ اذا لم يؤدها المسلم فهو ضامن مع التمكن من الاداء
 ٢٧ لا يجمع بين متفرق في الملك ولا يفرق بين مجتمع فيه

«وقت الزكاة»

- ٢٧ وقت وجوب الزكاة في الغلة الاربع بدو صلاحها
 ٣٠ وقت الوجوب في غير العلات دخول هلال الثاني عشر
 ٣٣ عدم جواز التأخير مع المكنة من الاداء
 ٣٧ حكم تقديم الزكاة على وقتها
 ٣٨ حكم اخذ الزكاة واعطاءها غيره
 ٣٨ لو استغنى ولو بناء القرض لم يجز دفعها اليه

«فيما تجب فيه الزكاة»

- ٣٩ وجوبها في تسعة اشياء
 ٤١ ما هو وجوبها في غير التسعة

«هنا مطالب»

- ٤٤ وجوب الزكاة في الانعام بشروط اربعة
 ٤٥ (الأول) الحول وبيان المراد منه
 ٤٦ حكم الفرار من الزكاة في اثناء الحول
 ٤٨ حكم ما لوارثة مالك التصاب في اثناء الحول

ج ٤	كتاب الزكاة	٣٦٨
٤٩	تحقيق الحال فيما لو اختلف بعض الشرائط في اثناء الحول	
٥٤	(اثنى) السوم	
٥٨	حكم عذالسخال في النصاب	
٦١	(الثالث) عدم كونها عوامل	
٦٢	(الرابع) النصاب	
٦٤	في نصاب الابل	
٦٥	في نصاب البقر	
٦٦	في نصاب الكفم	
٦٦	اشكال مشهور في نصاب الكفم وحله بتحقيق من الشارح	

«فروع»

٧٢	عدم الفرق بين اجناس الابل	
٧٢ و ١٢٧	البقر والجاموس جنس واحد	
٧٢	الضأن والمعر جنس واحد	
٧٣	حكم اجزاء الضأن عن المعز	
٧٣	حكم أخذ الزبيى وهى المربية لولدها	
٧٣	حكم أخذ المريضة من الصحاح	
٧٤	حكم اخذ فعل الضراب والحامل	
٧٥	عدم وجوب الزكاة في المعنوية بين النصابين	

«خاتمة»

٧٦	بيان مصطلحات ما يعطى أو يؤخذ في الزكاة	
٧٧	اقل ما يؤخذ في الشاة	
٧٨	مالا تؤخذ في الزكاة	
٧٩	اختيار التعيين بيد المالك	

- ٧٩ اجزاء المريضة عن مثلها
 ٨٠ اجزاء بنت البون عن بنت المحاض
 ٨٣ بيان ما هو اعل سناً او أدنى في الابل فقط
 ٨٣ حكم مالو لم يوجد من الابل الا ما هو اسن
 ٨٥ تخير فيها ينطبق على النصابين

«في زكاة الأثمان»

- ٨٦ بيان شروط زكاة النقدين
 ٨٧ بيان نصاب لذهب والقدر المخرج منه
 ٩٥ بيان نصاب الفضة والقدر المخرج منه
 ٩٦ بيان مقدار الدرهم شراً
 ٩٧ حكم مالو نقص النصاب او عاوض او اقراض في اثناء الحول
 ٩٨ ذكر مالو زكاة فيه من الجنسين
 ٩٩ حكم مالو جهل النصاب
 ١٠٠ احتساب نوعين من النقدين بجنس واحد و كيفية اخراج زكاتها

«زكاة الغلات»

- ١٠٢ اشتراط وحبوب زكاتها بتملكها وبلغ النصاب
 ١٠٤ بيان حد النصاب
 ١٠٧ القدر المخرج من الغلاة مع الشرائط
 ١٠٨ الزكاة بعد اخراج المؤن وبيان المراد منها
 ١١٧ حكم مالو سقى بما يوجب المشر وما يوجب نصف المشر
 ١١٨ ليس للغلات الانصاب واحد
 ١٢٠ اجزاء الرطب و العنب عن مثلها دون عن غيرهما
 ١٢٠ حكم مالومات المديون بعد بدو الصلاح

- ١٢١ وحوب الزكاة على عامل المزارعة والمساقاة
١٢١ جواز الحرم ثم التصرف

«خاتمة»

- ١٢٤ وحوب تعلق الزكاة بالعين لا بالذمة
١٢٦ حكم ما لو حال على النصاب احوال
١٢٨ يصدق المالك في عدم الحول
١٢٨ حكم ما لو شهد اثنان بعدم اداء الزكاة
١٢٩ حكم ما لو طلق المرأة قبل الدخول وحال على مهرها الحول
١٢٩ عدم الزكاة لو نقص الزكوى عن النصاب

«فما يستحب فيه الزكاة»

- ١٣١ (الاول) مال التجارة وبيان المراد منه
١٣٤ شرائط مال التجارة
١٣٧ حكم ما لو اشترى بالنصاب الزكوى للتجارة
١٣٧ زكاة التجارة تتعلق بالقيمة لا بالمتاع
١٣٨ سقوط زكاة مال التجارة اذا اجتمع مع الزكوى
١٣٩ حكم ما لو ظهر الربح في المضاربة
١٤١ (الثاني) كل ما ينبت من الارض اذا كان مكيلاً او موزوناً
١٤٤ (الثالث) الخيل الاناث السائمة
١٤٥ (الرابع) الحلى
١٤٦ (الخامس) العقار المتخفة للنساء
١٤٦ عدم استحباب الزكاة في المساكن والياب والالات وامتعة القنية

«في المستحق»

- ١٥٤ المناط فيها قصور ماله عن موبة مسته
- ١٥٦ القادر على تحصيل المونة لا يجوز له اخذ الزكاة
- ١٥٦ جواز اخذ الزكاة لمن اشتغل بالتفقه في الدين ولو كان قادراً على التكسب
- ١٥٦ حكم ما لو كان مشتغلاً بالعموم المندوبة هل يجوز له اخذ الزكاة
- ١٥٧ حكم اخذ الزكاة لمن اشتغل بالعبادات
- ١٥٧ حكم ما لو لم يكن قادراً على التكسب في بلد الزكاة قادراً عليه في غيره
- ١٥٧ عدم جواز اخذ الزكاة من الذي يجب عليه نفقته من سهم العقراء
- ١٥٨ (٣) لعامدون على الزكاة وبيان المراد منهم
- ١٥٨ (٤) المؤلف وبيان المراد منهم
- ١٥٩ (٥) وفي الرقاب
- ١٦٢ (٦) العارمون وبيان المراد منهم
- ١٦٤ (٧) في سبيل الله وبيان المراد منه
- ١٦٥ (٨) ابن السبيل وبيان المراد منه

«شروط المستحقين»

- ١٦٦ (١) الايمان والأ المؤلف وبيان المراد
- ١٧٣ وجه عدم اشتراط الاسلام في المؤلف
- ١٧٣ حكم اشتراط العدالة
- ١٧٥ يعطى اطعمال المؤمنين
- ١٧٦ يعيد الخالف لو اعطى مثله
- ١٧٦ (٢) عدم كونهم واجبي النفقة
- ١٧٨ عدم حوار اعطاء غير من وجبت عليه نفقتهم من سهم العقراء
- ١٧٩ (٣) عدم كونهم هاشميين الا اذا كان المعطى منهم
- ١٨٥ بيان المراد من الهاشميين
- ١٨٧ دليل أن المراد من انتسب بالاب الى هاشم
- ١٨٨ دليل علم الهدى (ره) على كفاية الانتساب بالام
- ١٩٠ اختصاص تحريم الزكاة على الهاشميين بصورة التمكن من غيرها

- ١٩١ (٤) اشتراط العدالة في العاملين
- ١٩١ (٥) اشتراط عدم القدرة على التكسب في الفقراء
- ١٩٢ جواز اعطاء الزكاة للتوسعة على عياله
- ١٩٢ حكم تصديق ادعاء الفقر وغيره من مواضع الاستحقاق
- ١٩٥ حكم ما لو ظهر عدم الاستحقاق
- ١٩٧ حكم ما لو صرف المكاتب او الفارم الزكاة في غير مصرفها
- ٢٠٠ حكم اعطاء الزكاة لمن يجب نفقته للتوسعة
- ٢٠٠ حكم اعطاء الزكاة لمن صار مديوناً في معصية الله من سهم الفقراء
- ٢٠١ عدم اشتراط الفقر في الغازي
- ٢٠١ حكم سقوط سهم الغازي والعامل والمؤلفة في زمن الغيبة

«في كيفية الاخراج»

- ٢٠٢ جواز التولي للاخراج للمالكين وكيله
- ٢٠٣ اولوية الدفع الى الامام لو لم يطالبها والا وجب
- ٢٠٥ استحباب دفع الزكاة الى الفقيه حال الغيبة
- ٢٠٦ استحباب بسطها على الاصناف الثمانية
- ٢٠٩ حرمة حملها عن بلدها مع وجود المستحق
- ٢١٢ ينبغي اختيار الاقرب لو حملها
- ٢١٣ النقل من البيادر الى القرية والبلد لا يسمى نقلاً
- ٢١٤ تحريم تأخير الدفع الى المستحق
- ٢١٥ جوار النقل مع عدم المستحق في البلد
- ٢١٥ استحباب صرف الزكاة في بلد المال
- ٢١٦ الافضل في الفطرة صرفها في بلدها
- ٢١٧ براءة ذمة المالك لو تلفت في يد الامام او الساعي
- ٢١٧ حكم ما لو فقد المستحق
- ٢١٨ وجوب النية عند الدفع مطلقاً
- ٢٢٠ اجزاء النية عند الدفع الى الامام او الساعي

- ٢٢٠ حكم ما لو اخذها الامام او الساعي ولم ينو المالك
 ٢٢٢ حكم ما لو اخذت من المالك طوعاً
 ٢٢٣ حكم ما لو نوى بعد دفع الزكاة
 ٢٢٤ حكم ما لو نوى الزكاة على نحو لتردد بين الوجوب والتفل
 ٢٢٥ حكم ما لو نوى الزكاة باعتقاد سلامة ماله فبان تالفاً
 ٢٢٦ لو اعتق العبد من سهم الرقاب ثم مات فبرأه للامام
 ٢٢٦ كراهة تملك ما يتصدق به اختياراً
 ٢٢٧ استحباب وسم الانعام في موضوع صلب منه
 ٢٢٨ حكم ما لو امتنع المستحق للزكاة من اخذها
 ٢٢٩ حكم ما اعطى الزكاة ليفرقها بين الفقراء وكان هو احدهم

٢٣٣ «في زكاة الفطرة»

٢٣٤ في وجوبها



«من كُتِبَ عليه»

٢٣٤ شرائط اربعة البلوغ والعقل والحرية والغنى

«من يجب الاخراج عنه»

- ٢٤٠ وجوبها من جميع من يعوله
 ٢٤١ وجوب فطرة الزوجة مطلقاً على الزوج وحكم الناشئة
 ٢٤٣ حكم فطرة الضيف الذي كان عنده قبل الهلال
 ٢٤٥ حكم النزول عند شخص مع عدم اكل شئ عنده

«جنس ما يخرج وقدرها»

٢٤٦ عدم اشتراط كونه مالاً للزائد عن مؤنة سنته بقدر ما يجب عليه من الفطرة

٢٤٦	بيان جنس الفطرة
٢٤٩	بيان قدر الفطرة
٢٥٣	بيان كمية الصاع
٢٥٦	الأصل في الإخراج الكيل والوزن تابع له
٢٥٦	كفاية الصاع من سائر الاجناس
٢٥٦	حكم اعطاء صاع مركب من جنسين
٢٥٧	عدم جواز المعيب
٢٥٧	كفاية القيمة
٢٦٠	حكم اخراج الحلق والدبس
٢٦٠	حكم اخراج السلت والعلس
٢٦١	الممتزج بالتراب يكفي ما لم يصر معيوباً

«في وقت الإخراج»

٢٦٢	اول وقت وجوب الفطرة من غروب الشمس او طلوع فجر يوم العيد او اول الشهر ؟
٢٦٦	هل يسقط زكاة الفطرة بخروجها ؟
٢٦٧	حكم نقل الفطرة

«في المستحق»

٢٦٩	مستحقها مستحق زكاة المال
٢٧٢	جواز صرف الفطرة الى فقير واحد
٢٧٣	جواز تفريق المالك زكاة الفطرة بنفسه
٢٧٣	جواز اعطائها لصاحب الدار والخادم وبيان اقل ما يعطى الفقير
٢٧٦	اذا ولد المولود قبل الهلال يجب اخراج فطرته
٢٧٦	حكم ماله وتحرر بعض المملوك قبل الهلال
٢٧٧	امتنع باب الإخراج للفقير وكيفية اخراجه
٢٧٨	حكم ماله وصار جامع الشرائط قبل الهلال

ج ٤	فهرس المطالبه	٢٧٥
٢٧٩	وجوب الإخراج عن الزوجة والمملوك في الجملة	
٢٨٠	سقوط الفطرة عن الزوج والمضيف اذا اخرج الزوجة والمضيف باذنهما	
٢٨١	حكم مالو وهب الزكوى	
٢٨١	حكم ما لومات المولى المديون ولم يؤد فطرة عبده كيف يؤدى الفطرة ؟	
٢٨٢	حكم اجزاء اربعة ارطال من اللبن	
٢٨٣	بيان ما هو افضل في مقام الإخراج	
٢٨٣	حكم مالو خرج وقتها وقد مرها	
٢٨٤	حكم حملها الى بلد آخر مع وجود المستحق في بلده	
٢٨٥	الافضل تولية الامام عليه السلام للإخراج	

«فوائد»

٢٨٦	استحباب الصدقة في جميع الاوقات باليد	
٢٨٦	سراً لئلا خصوصاً في شهر رمضان	
٢٨٧	افضلية كون الصدقة على القرابة	
٢٨٧	كراهة القاء كلة على الناس	
٢٨٧	صرف التطوع الى الحرى	
٢٨٧	استحباب الصدقة من فاضل موته	
٢٨٧	عدم جواز الانفاق من نفقته او نفقة من يلزم نفقته	
٢٨٨	استحباب الاعطاء من غير سؤال	
٢٨٨	كراهة السؤال مطلقاً وتاكدها من غير حاجة	
٢٨٨	استحباب التصدق اول النهار و اول الليل	
٢٨٨	استحباب طلب الدعاء من آخذ الصدقة	
٢٨٨	استحباب الصدقة لجهول الحال	
٢٨٩	افضلية الصدقة على بنى هاشم	
٢٨٩	حرمة كفران النعمة	

«النظر الثالث في الخمس»

٢٩٢	حديث في الخمس
٢٩٢	ما يجب فيه الخمس سبعة (١) الضائم
٢٩٣	(٢) المعادن بعد اخراج مونها
٢٩٥	اعتبار النصاب وبيان حد ما فيها
٢٩٦	جملة من فروع خمس المعادن
٢٩٩	(٣) الكنز
٣٠٠	تفصيل المكان الذي يوجد فيه الكنز
٣٠٣	جملة من فروع وجوب خمس الكنز
٣٠٥	حكم مالوا اشترى حيوانا وجد في جوفه مالا
٣٠٦	حكم مالوا اشترى سمكة فوجد في جوفها شيئا
٣٠٦	(٤) الغوص
٣٠٧	حكم مالوا اخذ من البحر شئ
٣٠٨	حكم اخذ المنبر من البحر
٣١٠	(٥) ما يفضل عن مؤنة سنته من ارباح مكاسبه باى وجه
٣١٥	حكم خمس الهبة والهدية والميراث
٣١٧	اشتراط اخراج المؤنة في وجوب خمس ارباح المكاسب
٣١٨	حكم مالوا قرع على نفسه
٣١٩	(٦) ارض النمي اذا اشتراها من مسلم
٣٢٠	(٧) الحلال المختلط بالحرام
٣٢١	شروط وجوب خمس الحلال المختلط بالحرام
٣٢٣	عدم اعتبار الحول في الخمس مطلقا
٣٢٥	حكم ما اذا اختلف مالك الدار ومستاجرهما في كنز

«تقسيم الخمس»

٣٢٦	تقسيم ستة اقسام
٣٢٧	ثلاثة للامام عليه السلام وثلاثة للذرية
٣٣٠	جواز دفع خمس الذرية الى الواحد
٣٣١	يقسم الامام عليه السلام بقدر الكفاية
٣٣١	حكم اعتبار الفقر في الثلاثة الذرية

«في الانفال»

٣٣٣	اختصاص الانفال بالامام عليه السلام وبيان المراد منها
٣٤١	بيان المراد من رؤس الجبال و بطون الاودية
٣٤٢	من جملة الانفال ما ضمنه المقاتل بغير اذنه عليه السلام
٣٤٥	عدم جواز التصرف في حق الامام عليه السلام الا باذنه
٣٤٥	حكم اباحة الانفال حال الغيبة
٣٤٦	حكم ما لواقطه الامام عليه السلام
٣٤٧	بيان اطلاقات الفيء والانفال
٣٤٩	استثناء المناكح والمساكن والمتاجر من عدم جواز التصرف في حقه عليه السلام
٣٥٧	ينبغي الاحتياط التام في اخراج حقوقهم عليهم السلام من كل خيصة
٣٥٧	جواز صرف حصته عليه السلام في الذرية العلوية
٣٥٩	في ان مقدار الصرف من حقه عليه السلام موكل اليه عليه السلام
٣٦٠	بيان المراد من المناكح
٣٦١	بيان المراد من المساكن والمتاجر
٣٦٤	في انه هل يجوز التصرف في ارضه عليه السلام للشيعة؟



الحياة السياسية للإمام الرضا (ع)	السيد جعفر مرتضى العاملي
خمس الرسائل	لعبدالله الجوادى الأمل
الختصال مع فهرس الاعلام	للشيخ الصدوق
الدليل الى موضوعات الصحيفة السجادية	للشيخ محمد حسين المظفر
الرسائل العشر	للشيخ الطوسي
شرح مئة كلمة للامير المؤمنين (ع)	لابن ميثم البحراني ولعبد الوهاب واللوطواط
العدل الالهي	للمفكر الاسلامي الكبير الشهيد مرتضى المطهري
فوائد الاصول تقرير البحث الحجة الثاني ج ٢١	للكاظمي الخراساني
كتاب الخمس والأفعال	للسماحة آية الله المنتظري
كمال الدين وتمام نعمة	للشيخ الصدوق
مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأدهان ج ١-٣	للمحقق المقدس الأربلي
الحجة البيضاء ج ١-٨ مع فهرس الاعلام	للفيض الكاشاني
معاني الأخبار	للشيخ الصدوق
معجم الثقات	للتجليل التبريزي
المعجم المفهرس لألعاظ وسائل الشيعة ج ١-١٠	للسيد حسن الطيبي
المنتخب من سياق تاريخ نيشابور	لابي اسحاق ابراهيم بن محمد بن الازهر الصريفي
منتقى الجمعان في أحاديث الصحاح والحسان ج ١	للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني
من لا يحضره الفقيه تحقيق غفاري	للشيخ الصدوق
منية المريد في آداب المعيد والمستفيد	للمشيد الثاني
موقع ولايت الفقيه	للسيد جعفر مرتضى العاملي
الميزان في تفسير القرآن	للعلمة الطباطبائي

نهاية الأفكار ج ٣ و٤

نهاية الحكمة

للشيخ آقا ضياء الدين العراقي

للملازمة الطباطبائي

ب: الكتب التي تحت الطبع هي:

ايضاح الفوائد

تأويل الآيات الظاهرة في مسائل العترة الطاهرة

تهذيب الاصول تقريراً لبحث سيدنا الامام الخميني

الحدائق الناضرة المجلدات ١٦-٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٥-٨٩٧، ٥

لفخر المحققين

للسيد شرف الدين علي الحسيني الاسترآبادي

للسبحاني التبريزي

للبحراني

للحسن زاده الآمل

للعراقي

لابن بزاج

لابن ميثم البحراني

للنعماني

للملازمة التستري

للملازمة الحلبي

للمقدس الأردبيل

للعلم الهدى محمد بن الفيض الكاشاني

للدشقي

للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني

لضياء الدين العراقي

دروس معرفة الوقت والقبلة

شرح تبصرة المتعالمين ج ٧

شرح جل العلم والعلم

شرح نهج البلاغة

الغيبة

قاموس الرجال ج ٢٠١

كشف المراد

مجمع القابضة والبرهان وشرح رشاد الأدهان ج ٤ و٥

معادن الحكمة في مكاتيب الأئمة عليهم السلام

المعجم المفهرس لألقاب نهج البلاغة

منتقى الجمان ج ٢

نهاية الأفكار ج ٢٠١

ج: الكتب التي في طريقها الى المطبعة هي:

أحاديث العترة من طرق أهل السنة

لمهدي الروحاني، محمد واعظ زاده

على الاحمدى، جعفر مرتضى

للمهرشني

للشيخ الطوسي

للشيخ الطوسي

للمرغمي

للشيخ الطوسي

للمشهد الأول

للمسيد المرتضى علم الهدى

للمنجاشي

للشيخ الانصاري

للمشهد الثاني

لابن إدريس الحلبي

للميزواري

للشيخ الطوسي

للمستري

للكليني

إصباح الشيعة بمصباح الشريعة

الأمالي

التيان في تفسير القرآن

التدوين

تهذيب الأحكام

الدروس الشرعية

الذخيرة في علم الكلام

الرجال

الرسائل

الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية

السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي

شرح المنظومة

عدة الاصول

فقه الرضا

قاموس الرجال ج ٣...

الكافي



مكتبة جامعة طهران

للشيخ الانصاري	كتاب الصلاة
للفاضل الآبي	كشف الرموز
للأخوند الخراساني	كفاية الأصول
للمقدس الأردبيل	مجمع الفايذة والبرهان ج ٦...
للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني	معالم الأصول مع حاشية سلطان العلماء
للشيخ المفيد	المقنعة
للشيخ الصدوق	المقنع والهداية
للشيخ الانصاري	المكاسب
للسيد المرتضى علم الهدى	المخلص في اصول الدين
للشيخ سيد الدين الحمصي	المنقذ من التقليد والمرشد الى التوحيد
	(المعروف بالتعليق العراقي).
لابن فهد الحلبي	المذهب البارع

لا بن فهد الحلبي
مركز تحقيق كتاب مير علوم إسلامي

نظم هذا الفهرس في ٢٢/١٠/١٣٦٣ هـ شـ الموافق ٢٠ ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ ق



مرکز تحقیقات کلام و علوم اسلامی

چهارمین اجلاس

